

المؤتمـــر السّنـــوي الأوّل

القضيّـــة الفلسطينيّة

مراجعـة التجربـة وآفـــاق تغيير المسار الإستراتيجيّ

تموز – 2012



المؤتمـــر السّنـــوي الأوّل

القضيّـــــة الفلسطينيّة

مراجعـة التجربـة وآفـــاق تغيير المسار الإستراتيجيّ

أريحا - فندق الإنتركونتننتال
الجمعة والسبت، 20 و21 كانون الثاني/ يناير 2012

تموز - 2012

المؤتمر السّنوي الأوّل

القضيّة الفلسطينيّة

مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجيّ

الطبعة الأولى : حزيران – 2012

ISBN 978-9950-8507-7-4

الراعي الأساسي

مجموعة الاتصالات الفلسطينية



الرعاة

بنك فلسطين



شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)



مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات العامة
Al Nasher Advertising and PR

المركز الفلسطيني لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجيّة – مسارات
مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2

هاتف : 02 2976789
تلفاكس : 02 2973816
www.masarat.ps

المحتويات

مقدمة

عقد المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات مؤتمره السنوي الأول، بمشاركة نخبة من السياسيين والباحثين والأكاديميين من داخل الوطن وخارجه، يومي 20 و21 كانون الثاني/ يناير 2012 في مدينة أريحا، تحت عنوان «القضية الفلسطينية . . مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي».

وشكّلت أعمال المؤتمر ونتائجه خطوة إلى الأمام، ومحطة رئيسية في تعزيز هوية المركز ودوره في تقييم التجربة الوطنية الفلسطينية، واقتراح الخيارات والسياسات والبدائل التي تخدم النهوض بواقع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، بما تضمنته من مشاركة نوعية من نخبة من الباحثين والأكاديميين في إعداد أوراق عمل تناولت عدداً من المحاور في سياق السعي إلى إغناء التفكير السياسي الفلسطيني، واقتراح السياسات الرامية لفتح أفق جديد قادر على تحقيق أهداف الكفاح التحرري الوطني للشعب الفلسطيني، إضافة إلى تقديم أفكار واقتراحات بالاستفادة من هذه التجربة في التحضير للمؤتمر السنوي الثاني، من حيث عنوانه الرئيسي، والمحاور التي يقترح أن يتناولها، والآليات الأكثر جدوى لضمان التحضير الناجح له.

لقد سعى المركز، في ضوء الاستشارات الفردية، وعبر الاجتماعات التشاورية المتعددة، بمشاركة عدد كبير من الباحثين والأكاديميين والسياسيين، وبجهود لجنة التحضير للمؤتمر، إلى إعداد أوراق سياساتية نوعية للمؤتمر السنوي الأول، انسجاماً مع رؤية المركز لدوره في مجال أبحاث السياسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والتحضير لمؤتمر يشكل محطة متميزة في طرح ما هو جديد على مستوى تقييم تجربة الحركة الوطنية والمشروع الصهيوني، واستشراف ملامح السياسات المطلوبة لتغيير المسار السياسي الفلسطيني.

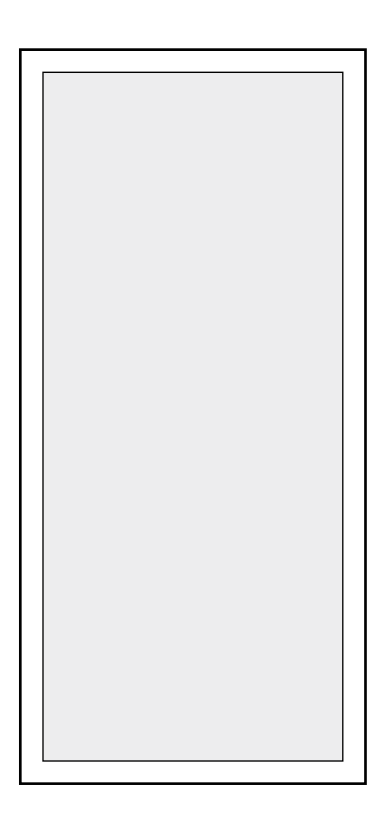
وحظيت أعمال المؤتمر بتقييم إيجابي، من حيث التنظيم والموضوعات المطروحة للنقاش ضمن أوراق العمل، ودورها في جعل موضوع التفكير الإستراتيجي مركزياً في الاهتمام الثقافي والأكاديمي، فضلاً عن تعزيز رؤية المركز القائمة على ترسيخ دوره المستقلِ المتخصص في بلورة السياسات والدراسات الإستراتيجية، والتركيز على تطوير بدائل موضوعيةٍ وديمقراطيةٍ، وذلك من خلال تضييق الفجوة بين المعرفة وصناعة القرار في المؤسساتٍ الرسمية والأهلية، واقتراح السياسات وتقديم تحليلات ودراسات إستراتيجية تتميز بالعمق والمهنية، ومناسبة من حيث واقعيتها وإمكانية تطبيقها وزمن تقديمها.

وقد تناولت أوراق العمل التي قدمت خلال جلسات المؤتمر عدداً من المحاور ذات الأهمية للشعب الفلسطيني وقضيته ومستقبل حركته الوطنية، من حيث التركيز على واقع القضية الفلسطينيّة وقراءة الخيارات والبدائل الإستراتيجيّة، والبرنامج الوطني من حيث الأهداف وأدوات العمل وأشكال النضال والقيادة والتمثيل، والنظام السياسيّ والبرنامج الوطنيّ وموقع التيّارات الإسلامية الفلسطينية، وقراءة آفاق تطور المواقف الدولية طويلة الأمد إزاء القضية الفلسطينية، وتناول تطور مفهوم وأشكال ممارسة الاستقلالية الفلسطينيّة في الماضي والحاضر لاستشراف آفاق المستقبل.

كما تناولت أوراق المؤتمر ونقاشاته قضايا أخرى، منها الصيرورة الراهنة للمشروع الصهيوني، وآفاق إصلاح منظَّمَةِ التَّحريرِ الفلسطينيَّة، وسبل ومرتكزات تجديد الفكر السياسي حول المسألة الفلسطينيّة، وواقع منظّمة التحرير والسلطة من حيث السيناريوهات المحتملة والتغييرات المطلوبة، وكذلك السيناريوهات الاقتصاديّة المتوقعة والخيارات المتاحة، إضافة إلى الجانب الحقوقي والقانوني للقضيّة الفلسطينيّة دولياً، وموضوع الحريات وحقوق الإنسان الفلسطيني، وتحليل واقع ومستقبل المشهد الثقافيّ الفلسطينيّ، في حين اختتمت أعمال المؤتمر بورقة سعت إلى تحديد عناصر الرؤية الإستراتيجيّة لتغيير المسار الراهن في ضوء ما خلصت إليه أوراق العمل المقدمة والنقاشات والمداخلات والتوصيات الغنية من المشاركين في جلسات المؤتمر.

ويعرب مركز مسارات عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وكذلك الباحثون والأكاديميون الذين عكفوا على المساهمة في إغناء التفكير السياسي الفلسطيني من خلال إعداد أوراق سياساتية نوعية تنشر نصوصها كاملة في هذا الكتاب، لتكون في متناول مختلف الجهات ذات العلاقة بصناعة القرار الفلسطيني على شتى المستويات.

كما يتوجه المركز بالشكر إلى جميع المؤسسات الفلسطينية التي وفّرت الدعم للمؤتمر السنوي الأول، مقدمة بذلك نموذجاً على دور هذه المؤسسات الوطنية في دعم الجهد البحثي الرامي لتعزيز التفكير الإستراتيجي وموقعه المركزي في الاهتمام الثقافي والأكاديمي الفلسطيني.



الجلسة الافتتاحية

رئيس الجلسة: ممدوح العكر، رئيس مجلس الأمناء

المتحدثون:
ممدوح العكر: كلمة الافتتاح
عبد المحسن القطّان: كلمة مجلس الأمناء

هاني المصري: كلمة ترحيبية، وعرض ورقة «القضية الفلسطينيّة..
قراءة في الخيارات والبدائل الإستراتيجيّة»

كلمة الافتتاح

ممدوح العكر

أعتقد أن من واجبنا أولاً البدء بدقيقة صمت على أرواح شهدائنا. أما وأني قد كلفت برئاسة هذه الجلسة الأولى من المؤتمر باسم مركز مسارات، أود البدء بتقديم الشكر والتقدير لرعاة هذا المؤتمر، سواء من القطاع الخاص كشركة الاتصالات الفلسطينية، الراعي الأساسي لهذا المؤتمر، وشركة باديكو، ومؤسسة الناشر، وبنك فلسطين. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على مدى التزام هذه المؤسسات والقطاع الخاص بالمسؤولية المجتمعية، وبأنها واعية لأهمية هكذا مؤتمرات ولقاءات. وعندما نقول المسؤولية المجتمعية، فإننا نعي كم من الضروري بلورة إستراتيجية كاملة لهذا الدور حول المسؤولية المجتمعية.

إلا أن شكراً خاصاً من الواجب تقديمه للأستاذ عبد المحسن القطّان، ليس من قبيل المجاملة أو كتقليد لا بد منه، بل أساساً، لكونه صاحب فكرة إنشاء هذا المركز والأب الروحي له فكراً ودعماً؛ حيث أقلقته حقيقة افتقاد الشعب الفلسطيني، إن لم يكن افتقادنا كفلسطينيين بشكل خاص، وعرب بشكل عام، إلى مركز للدراسات الإستراتيجية بكل ما في الكلمة من مضمون ومتطلبات. وأسمح لنفسي أن أقول أمامكم بصدق إن من بين أهم ما يبعث على الاطمئنان بأن هذا المركز سيكون نقلة نوعية وملئاً لفجوة في عملنا الوطني، حقيقة أن السيد القطّان لا يساوم على النوعية وضمان الاستدامة والمأسسة في كل ما أسهم في إقامته من مؤسسات تشكل الآن معالم في الحياة الفلسطينية.

وقبل أن أترك الميكروفون للأستاذ عبد المحسن القطّان ليتحدث أمامنا بصراحته المعهودة

وبوصلة فكره الوطني، اسمحوا لي بأن أنوه أمامكم إلى ما يحمله هذا المؤتمر الأول للمركز من أهمية. فالمؤتمر من جهة بما سيقدمه أصحاب الأوراق من أفكار ورؤى حول موضوع المؤتمر وما سيرافق ذلك من حوار جاد ومسؤول من مجموع الحضور، إنما سيضع اللبنة الأساسية في تحديد وترسيخ هوية هذا المركز بصفته يعملٍ على تقديم دراسات معمقة تبحث في الخيارات السياساتية والإستراتيجية المختلفة؛ سعياً وراء تسليح عملية صنع القرار بكل ما يتعلق بالخيارات السياساتية والإستراتيجية: ما لها، وما عليها، نتائجها وتبعاتها ومتطلباتها. وأقول «عملية صنع القرار» لأننا ندرك بأن صنع القرار هو عملية مؤسسية، وليست ارتجالاً أو قراراً ظرفياً أو ارتقاءً ضمن ما تيسر من مشورة قد تكون جيدة بقدر ما قد تكون سيئة.

من جهة ثانية، فإن توقيت انعقاد هذا المؤتمر يأتي في لحظة تاريخية تقف فيها القضية الوطنية على مفترق طرق من التحديات والمخاطر والخيارات المصيرية، وأعتقد أن علينا قبل مغادرة هذا المكان، حيث قعر العالم أو قاع الدنيا، أي قبل أن نصعد من أريحا، أن نسأل أنفسنا: هل استطعنا أن نفي بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا كمثقفين وطنيين أمام كل هذه التحديات والمخاطر؟ هل تمكنّا من أن نضيء شمعة في هذا النفق ومن أن نحمل شعلة على طريق الخلاص الوطني؟ نأمل ذلك. وسنحاول الإجابة عن هذا السؤال، قبل أن نغادر المكان.

كلمة مجلس الأمناء

عبد المحسن القطّان

أشكر الدكتور ممدوح العكر والأخ هاني المصري. في الحقيقة عندما طلبوا مني التحدث في هذا المؤتمر، رأيت أهمية التنويه إلى أن فكرة تأسيس هذا المركز بدأنا نناقشها قبل الإعلان عن تأسيسه بشهور، حيث كان هناك جهد أصلاً ولم نبدأ من الصفر. والسؤال الذي يدور في ذهني، وربما في ذهن كل من الحاضرين هنا: لماذا هذه المؤسسة، لماذا الآن؟ هذا أولاً. وثانياً، ما الفرق بينها وبين المؤسسات الثقافية والفكرية المنتشرة في بلادنا شمالاً وجنوباً، وبتأثير محدود؟ ويمكن أن أقدم بعض الأمثلة عن المؤسسات التي كان لي جهد في تأسيسها، فهي قامت بالعمل جيداً، لكنها تحولت مع الزمن إلى مؤسسات بحثية وإلى مؤسسات للنشر.

أنا لست ضد البحث، لكن يعنيني حين يكون مرتبطاً بالموقع وبالواقعة ويساعد المؤسسة على إيضاح الأمر، وبخاصة من حيث ما هو الحدث، ولماذا حدث؟

كان الأخ هاني المصري يقوم بجهد في هذا الإطار قبل تأسيس هذه المؤسسة، لكن عندما نريد أن ننشئ مؤسسة مكلفة لا يمكن للجهد الفردي مهما كبر أن يملك القدرة على التأثير. بالتالي، ما هي المواصفات التي يفترض في المؤسسة التحلي بها؟ أولى هذه المواصفات، الالتزام الوطني المطلق، لكن هناك مواصفات أخرى، قسم منها بصراحة ليس من السهل تطبيقه، لكن إذا أردنا لهذه المؤسسة النجاح، فمن اليوم الأول هناك قواعد عليها هي وأعضائها الالتزام بها دون تردد أو خضوع للضغوط.

ومن المواصفات الأخرى، أن تتحلى بالاستقلال التام والكامل عن جميع المؤسسات والمنظمات والدول، أي ألا تقع تحت تأثير أحد أو تقبل الدعم الخارجي؛ لأن الذي حدث ويحدث في البلاد العربية، وأولها فلسطين، أن القليل من المؤسسات الموجودة تتحلى بالاستقلال المالي، لذا أول عنصر مهم لمؤسسة كهذه حتى تنجح ويحترمها الناس عدم قبول أي دعم إلا بشروط واضحة وليس بشروط مشكوك فيها.

المؤسسات الفلسطينية شاخت تماماً كالأنظمة، والإنسان الذي يتولى المسؤولية لا يتركها إلا مضطراً أو ميتا، في الغالب مع الأسف، ولا أدري هل هذا جزء من تراثنا؟ نريد أن ننتهي من هذا الأمر، وان نفتح الباب واسعاً للأجيال الجديدة التي تملك الكفاءات، دون أن نستخف بقوتها، وكما رأينا في عدة بلدان عربية هناك نضج يتمتع به الشباب أكثر من غيرهم من فئات مجتمعية.

الآن، ما هو الدور الذي ستقوم به المؤسسة؟ يقع حدث، يُكتب عنه خبر، وأحيانا يلائم هذا الخبر صاحب القرار، لكن دور المؤسسة يأتي من خلال قيامها بتحليل ودراسة الحدث وأبعاده وتبعاته بناء على المصلحة الوطنية، وفي نفس الوقت تخبر أصحاب الرأي أو أصحاب العلاقة بما تتوصل إليه من نتائج، وكيفية مواجهة المشاكل المستجدة معه، بالإضافة إلى البدائل المتاحة. فنحن لا نريد التوثيق فقط والاحتفاظ بالملفات في الأدراج!

المؤسسة تتوقف عند الحدث وتدرسه بعمق وتساعد المواطن وصاحب القرار على كيفية مواجهته وفهمه، وهذا أمر بالغ الصعوبة، لكن ما رأيته من حماس لدى هاني وبعض الإخوة شجعني كي أضع نفسي تحت تصرفهم، ولم يكن بذهني أنني بعد هذا العمر سأتحمل أي مسؤولية من أي نوع، لكن لخطورة الوضع وأهمية المركز قررت الالتزام به التزاماً كاملاً على قدر ما هو موجود.

الآن، إخواني، هذا المركز بات موجودا، وذكرت مواصفات عامة يلتزم بها، وقسم منكم يملك الكفاءة العظيمة التي يجب أن توضع بأسلوب واضح وتفصيلي يمكن أن يكون مرجعية للعمل خلال الفترة القادمة. وحين يسأل الناس عن المركز وعن الفرق بينه وبين المراكز الأخرى، سنجيبه بأنه مستقل مالياً ورأياً، ولا يخضع لشيء يؤثر على دوره سلبيا. أما الجانب الإيجابي الآخر، فهو أن الشعب الفلسطيني أصبح لديه مركز دراسات إستراتيجية حقيقي، وهو نوع من المنارة التي تسلط الضوء على الأحداث دون أي تردد. وإذا أراد صاحب القرار الاستفادة فليكن، لكن المركز لا يخضع لأحد، وإذا كانت هناك ذرة شك في مسألة خضوع المركز، فالأجدر ألا يعمل أساسا.

إخواني الأعضاء في مجلس الأمناء، عليكم أن تعتبروا أن هذا المركز مسؤولية كل واحد

منا، ومن لديه سؤال حوله فليسأل، وإذا أخطأ أحدكم عليكم محاسبته، وإلا سنصبح مثلنا مثل غيرنا. قبل أيام سألني صديق: لماذا لا يوجد لدى العرب مراكز دراسات إستراتيجية كما هو معروف لدى دول العالم، مثل أوروبا وأميركا، تعتبر المنارة ويستفيد منها النظام دون المساس باستقلاليتها؟

كان لدي جواب، أرجو أن أكون دقيقاً فيه، إذ لست متأكداً. أنا أعتقد أن هناك سببين منعا إنشاء مراكز كالمركز الذي نحلم به، أولهما، غياب الحريات وبطش الأنظمة، وهذا لا يعني أننا نتمتع بالحريات المطلقة، لكن بسبب وضع الشعب الفلسطيني أصبح من الصعب اضطهاد الفكر، بحسب بتقديري، وثانيهما، وهو الأهم، ليس لدى الشعب العربي، والفلسطيني بالخصوص، وعي كامل بأهمية المجتمع المدني ودعمه، لذلك تجد دور النشر والمؤسسات الفكرية والإستراتيجية نفسها دائماً في مأزق مالي، فإلى أين تنجرف؟ إما إلى الدولة وتقبل بشروطها، أو الخارج فتقبل تقديم تقارير له، وفي الحالتين تكون قد فقدت أهمية وجودها.

لسنا في معرض لومهم، لأن السابقين ربما خضعوا لظروف غير طبيعية، وأعتقد أن غيرهم خضع لظروف غير طبيعية ولم يفهموا متطلبات المرحلة بعمق، وظنوا أن المهم إعداد الدراسات وتوثيقها ثم وضعها على الرف، هذه المرحلة انتهت.

الآن يجب أن يكون للمؤسسة دور في التغيير التاريخي وصنع القرار، والسؤال الذي يجب أن يُسأل الآن أيها الإخوة، هل هذه المجموعة مؤهلة وحاضرة لأن تبدأ عملاً بهذا الحجم؟ أنا أعتقد أن نجاح المركز، بالمعنى العلمي، هو إنجاز وطني من الطراز الأول، لكن لا أستطيع القول إن نجاحه مضمون. وأنا أقول هذه الكلمات مع التزامي الكامل والمطلق بدعمه مادياً ومعنوياً، ومع كل الالتزامات التي قدمتها في السنوات الأخيرة، وبكل تواضع، أقول إنني طيلة حياتي لم أخرج عن هذا الخط، فليرضى من يرضى ولا يرضى من لا يرضى.

وأتمنى اليوم نقاش الأمور بعمق دون التنظير، ودعونا نركز في دور المركز على صلب الموضوع، هل نحن قادرون أم غير قادرين على الالتزام به؟ وهو ضروري لوطننا. وهل شروط نجاحنا موجودة لديه؟ هذه الأسئلة وغيرها يجب أن تُطرح، وأنا موجود بينكم وسأشارك في النقاش، لكن بقدر ما أملك من جهد عقلي، وسأقوم بدعم هذه المؤسسة. وشكراً جزيلاً لكم.

كلمة ترحيبية

هاني المصري

أشكر جميع الحضور، نحن نقدر عالياً مجيء الشخصيات المحترمة من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48 والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والأردن، ومجرد مجيء مثل هذه الشخصيات وقطع كل هذه المسافة وإعطاء كل هذا الوقت، يدل على الأهمية التي يولونها لهذا المؤتمر. وهذا محل تقدير كبير بالنسبة لنا في المركز. أيضاً، أوجه الشكر للإخوة معدي الأوراق الذين قدموا هذه الأوراق قبل عقد المؤتمر، ما مكننا من توزيعها على الإخوة المدعوين، وهذا يفترض أن يعطينا فرصة كي نبدأ النقاش من نقطة متقدمة، إذ يفترض أن هذه الخطوة أتاحت لكل الإخوة فرصة الاطلاع على الأوراق، أو على الأقل الأوراق التي تهمهم، فليس بالضرورة أن يقرأ كل شخص جميع الأوراق بالتأكيد، فكل شخص له اهتمامات بمواضيع خاصة، وفي مجالات محددة، لكننا نأمل البدء في النقاش من مستوى أعلى.

وأنتهي بشكر الإخوة الذين أسهموا في تأسيس المركز، وفي مقدمتهم الأخ عبد المحسن القطّان، وليس من المجاملة القول إنه يقدم دعماً غير مشروط ودون أن يكون له مصالح خاصة أو يطلب منصباً خاصاً. وهذا ينطبق على الأخوين رزق صقر وسامح نمر، ولم يستطع الأخير الحضور، حيث يحمل جنسية لا تمكنه من دخول الأراضي المحتلة، فهما يقدمان دعما للمركز دون أن تكون لهما مصالح أو علاقات قرابة أو علاقات حزبية ولا أي شيء من هذا القبيل، إنما يدعمان الفكر والبحث العلمي والتفكير، ولا يعني أنهما متفقان

أو غير متفقين في الآراء معي، إنما يهمهما فقط وجود مراكز أبحاث جادة في فلسطين لأنهما يدركان أهمية دور مراكز البحث العلمي.

المقتدرون منا عادة، يساعدون مريضاً بعلاج، أو بناء مستشفى، أو مسجد، أو كنيسة، أو مدرسة، وقليل من يهتم بمساعدة البحث العلمي والتفكير، كأن لا علاقة لهما بالبنية التحتية. أنا أقول دائماً وفي كل مؤتمر، إن هذه المساعدات عندما تقدم للبحث العلمي والتفكير والعلم، فهذا دعم للبنية التحتية للعقل، والعقل إذا صلح صلحت الأمة، بالتالي نشكرهم ونشكر الشركات المؤسسات التي رعت هذا المؤتمر، وترعى كل المؤتمرات التي عقدت منذ تأسيس مركز بدائل الذي توقف بعد إنشاء هذا المركز، لأننا كنا نجد دائما الدعم من الشركات الخاصة لمثل هذا المؤتمر ومن دون شروط، واليوم نحيي مجموعة الاتصالات، الراعي الرئيسي للمؤتمر، وكذلك نحيي بنك فلسطين، وشركة باديكو التي ساعدتنا أكثر من مرة وفي أكثر من مؤتمر، بالإضافة إلى مؤسسة الناشر وصديقنا سعد عبد الهادي، وبصراحة عندما نواجه أي مشكلة نعرف أن لدينا سندا في مؤسسة الناشر، فأنا لم أطلب من الأخ سعد الدعم، بل هو من بادر إلى تقديم المساعدة للمركز.

القضيّةُ الفلسطينيّة .. قراءةٌ في الخيارات والبدائل الإستراتيجيّة

هاني المصري

ملخّص تنفيذيّ

وصلت القضية الفلسطينيّة بعد أكثر من عشرين عاماً من عقد مؤتمر مدريد للسلام إلى منعطف تاريخي يتقرر في ضوئه، هل ستبقى حية ويسير الشعب الفلسطينيّ نحو تحقيق أهدافه وحقوقه الوطنية، أم ستبقى في نفق الحل الانتقالي طويل الأمد متعدد المراحل، الذي بدأ بتوقيع اتفاق أوسلو وما زال قائماً حتى الآن، وأنتج سلطة حكم ذاتي محدودة الصلاحيات، هي عبارة عن وكيل أمني واقتصادي وإداري، وأقصى ما يمكن أن يصل إليه هو دولة ذات حدود مؤقتة تقوم على بانتوستانات مقطعة الأوصال ضمن حل يؤجل الاتفاق على قضايا الوضع النهائي، ولكنّه يراد له أن يكون إلى الأبد؟

الدولة ذات الحدود المؤقتة هي الحل الذي يتم ترسيخه يومياً بتوسيع الاستيطان وتطبيق المخططات الإسرائيليّة بأشكالها المتنوعة، وتقديمه بديلاً عن حل الدولة الفلسطينيّة على حدود 1967، الذي يسمى «حل الدولتين»، بحيث يترتب على الفلسطينيين الاختيار، ليس حسب الاعتقاد الشائع بين خيار الدولتين أو الدولة الواحدة، وإنما بين: قبول هذا الحل، بوصفه الحل المتاح، والسعي إلى تحسينه وتقليل مخاطره وأضراره، أم رفضه،

والسعي إلى توفير مقومات بديل إستراتيجيّ عن إستراتيجيّة المفاوضات الثنائيّة كأسلوب وحيد لحل الصراع، وإستراتيجيّة المقاومة المسلحة كأسلوب وحيد لحل الصراع، وهو حل يقيم دولة فلسطينيّة بالاسم، لكنه يغطي على حقيقة مفادها أن دولة واحدة هي القائمة من البحر إلى النهر.

ومن حسن حظ الفلسطينيّين، أن الإستراتيجيّات المعتمدة لديهم وصلت إلى طريق مسدود، بالتزامن مع نشوء ثورات ومتغيرات عربية وإقليمية ودولية، بدأت بصعود إيران ثم تركيا، وتعمقت بتراجع دور الولايات المتحدة الأميركيّة سياسياً واقتصادياً في المنطقة والعالم، وبتزايد إمكانية نشوء عالم متعدد الأقطاب، ولم تنته بعد ثورات الربيع العربي أو اليقظة العربية الثانية التي تطرح تحديات ومخاطرَ على الفلسطينيّين والعرب، ولكنها تقدم فرصاً استثنائية، إذا أُحْسِن استغلالها، ستنقل الوضع العربي من حالة الاستبداد والفساد والتبعية والتجزئة، إلى الحرية والاستقلال والتنمية والتقدم والعدالة والكرامة والديمقراطية. يكفي أن المواطن العربي شعر بأهميته وقدرته على إحداث التغيير، وهذا متغير إستراتيجيّ، لا يمكن وقف مفاعيله مهما بلغت المؤامرات والأخطاء والصراعات الداخلية.

المأزق الذي يواجه القضية الفلسطينيّة حالياً، أنّ الفضاءات الإستراتيجيّة التي تفتح أمامها الآن بحاجة إلى وقت حتى تتضح معالمها وتنعكس على الصراع العربي – الإسرائيلي، في حين أن الوقت من دم، والتاريخ لا يرحم. الوقت من استيطان ومصادرة وحصار وتهويد وطرد واعتقال السكان، وهدم منازلهم وتهجيرهم داخل الوطن، وخارجه، وفصل وتمييز عنصري، وضياع الأرض والحقوق. قد لا يكون الفلسطينيّون قادرين على فرض الحل المفضّل لديهم، ولكنّهم قادرون على منع، أو على الأقل، نزع الشرعية عن أي حل لا يحظى بموافقتهم.

إنّ طريقَ الخلاص الوطني الفلسطينيّ يبدأ بمراجعة التجارب الفلسطينيّة مراجعة علميّة عميقة وجريئة، واستخلاص الدروس والعبر، وبلورة الإستراتيجيّات المناسبة والقادرة على تحقيق الأهداف والحقوق الوطنية.

من المفترض أن تكون نقطة البدء معرفة خصائص واحتياجات الوضع الفلسطينيّ والانطلاق منها، بحيث لا يمكن القفز عن واقع أن فلسطين محتلة وتتعرض لاستعمار، استيطاني إجلائي عنصري، وأن الوقت ليس وقت حلول، وإنما مفتوح على الصراع، وإسرائيل مدعومة من أقوى دولة في العالم لاعتبارات لا تتعلق بتأثير اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأميركيّة فقط فحسب، وإنما لاعتبارات متعددة تتشابك فيها الأهداف والمصالح والإستراتيجيّات مع القيم والدين والأيديولوجيّات، ما أقام شبكة من العلاقات العضوية لا يمكن التعويل على تغييرها لمجرد إثبات حسن النوايا العربية، أو تقديم العرب

أنفسهم حليفاً يمكن أن يكون بديلاً عن إسرائيل في الإستراتيجيّة الكونية الأميركيّة والغربية إزاء المنطقة.

ولا يمكن أن تتوفّر عناصر النجاح لنقطة البداية هذه، إذا لم ننطلق من حقيقة أن القضية الفلسطينيّة قضية تحرر وطني، وأن اتفاق أوسلو فشل فشلاً ذريعاً، وأن السلطة الوطنية انتهت إلى حكم ذاتي، دون أن يغير إجراء انتخابات مرتين في العامين 1996 و2006 من هذه الحقيقة، ولا محاولات تصوير الصراع وكأنه نزاعٌ على الحدود، أو بين التطرف والاعتدال، أو صراع حضاري، أو ضد السّاميّة، أو حول طبيعة السلام، أو إثبات الجدارة وبناء المؤسسات.

وإذا كانت المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطينيّ مرحلة تحرر وطني، بالتالي يجب أن يكون هناك برنامجٌ وطنيّ، وميثاقٌ وطني يجسّد «ركائز المصلحة الوطنية العليا»، التي تُجَمِّع الفلسطينيّين وتقتضي توحيدهم في كيان واحد وقيادة واحدة، دون نفي التعددية التي تطرح تنوعاً في الأحزاب والفصائل، وتنوعاً في البرامج المتنافسة في إطار من الوحدة التي تجمع الجميع.

فأي تعامل مع السلطة بوصفها دولة تحت وهم أن الدولة قامت، وأن السلطة القائمة حالياً جنينها، وأن ما حققته السلطة والمنظمة من إنجازات ورموز كافية لنتصور أن هناك دولة فلسطينيّة، أو أنها في متناول اليد وعلى مرمى حجر؛ يؤدي إلى سلسلة من الأوهام بأن تجاوز الانقسام الفلسطينيّ لا يمكن دون الالتزام بعملية السلام وشروط الرباعية الدوليّة، أو يمكن أن يتم عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بحيث يحكم من يحصل على الأغلبية في تجاهل لواقع الاحتلال، وأن الديمقراطية هي شكل من أشكال الحرية، ولا حرية ولا ديمقراطية لشعب تحت الاحتلال، وأي انتخابات تجري، حتى تكون شرعية، يجب أن تكون شكلاً من أشكال الكفاح ضد الاحتلال، وجزءاً من الإستراتيجيّة الهادفة إلى إنهائه، وليس لغرض تنظيم وتحسين شروط حياة السكان في ظل حكم ذاتي محدود تحت الاحتلال أصبح سلطتين متنازعتين؛ واحدة تحت الاحتلال المباشر، والأخرى تحت الاحتلال غير المباشر، فلا يعقل أن تبقى الفترة الانتقالية، المفترض أنها انتهت في أيار 1999، مفتوحة إلى الأبد، ولا يمكن تكريس الاحتلال من خلال تنظيم انتخابات وفقاً لقواعد اللعبة الإسرائيليّة.

قد لا تكون مهمة هذا المؤتمر صياغة «ركائز المصلحة الوطنية العليا»، أو بلورة الإستراتيجيّة البديلة، لأن هذه مهمة القيادات والقوى والمؤسسات الشرعية والفعاليات الوطنية، ولكن من واجبه استشراف أهمية ومعالم هذه الركائز وتلك الإستراتيجيّة، والمساعدة في الوصول إليهما.

إذا لم يدرك الفلسطينيّون العناصر والعوامل الموحدة لهم، وإذا لم يوظفوها في إطار عمل مشترك، ستضيع قضيتهم وحقوقهم إلى الأبد. وإذا رضخوا إلى الواقع الصعب الذي يعيشونه، وتصرفوا وكأنهم باتوا شعوباً وتجمعاتٍ، ولكل تجمع أهدافه بمعزل عن التجمعات الأخرى، لن تبقى هناك قضية فلسطينيّة.

فعلى الرغم من الخصائص والهموم التي تميز كل تجمع فلسطيني، فإن هناك ما يجمع الفلسطينيّين ويجعلهم بحاجة إلى بعضهم البعض، حتى يحققوا أهدافهم العامة المشتركة، كما الأهداف الخاصة بكل تجمع على حدة.

وإذا أراد الفلسطينيّون شق طريق الخلاص الوطني، عليهم أن يعرفوا: ما هي الخيارات والبدائل المفضلة لإسرائيل، بحيث يعملوا أولاً لإحباطها وهزيمتها، ليتوصلوا إلى وضع تصلٍ فيه إسرائيل إلى قناعة باستحالة تطبيق هذه البدائل، وأنها ستدفع ثمن التمسك بها غالياً وبخسارة تزيد على الأرباح التي تعود عليها منها.

إن الخلاص الوطني لا يمكن إلا من خلال بلورة الخيارات والبدائل المفضلة لدى الفلسطينيين، وعدم حصرها بخيار واحد إذا فشل، أو إذا اتّضح استحالة تطبيقه، مثلما حصل مع طريق المفاوضات، تسدل الستارة على الفصل الختامي في الكفاح الفلسطينيّ.

وإذا نظرنا إلى الواقع والآراء والدراسات والأبحاث والبرامج السياسية والمبادرات المطروحة في إسرائيل لحل الصراع، نجد أن البدائل والخيارات المفضلة لديها هي:

- الإبقاء على الوضع الراهن في ظل استمرار سلطة الحكم الذاتي المقيدة باتفاقات أوسلو دون تطبيق إسرائيل التزاماتها فيها.
- فرض إحدى صيغ الحل الانتقالي طويل الأمد متعدد المراحل (الدولة ذات الحدود المؤقتة، عبر الخطوات الإسرائيليّة أحادية الجانب، ويشمل هذا الخيار أيضاً الأفكار عن تبادل الأراضي والسكان . . . إلخ).
- إحياء الخيار الأردني والوصاية المصرية أو الوطن البديل.
- العودة إلى خيار إسرائيل الكبرى واستكمال تهجير الفلسطينيّين طوعاً أو قسراً.

وإذا دققنا فيما يجري على الأرض، وبما هو متاح لإسرائيل فعله في ظل الأوضاع وموازين القوى القائمة حالياً، وبوجود حكومتها اليمينية المتطرفة، فإن الخيار المفضل والمعتمد لديها هو خيار الإبقاء على الوضع الراهن الذي يتيح لها استكمال فرض الحقائق الاحتلالية على الأرض؛ لكي تبلور أمراً واقعاً يجعل الحل الإسرائيلي هو الحل الوحيد المطروح

والممكن عملياً، فكيف ستقوم دولة فلسطينيّة على حدود 1967 مع وجود أكثر من 600 ألف مستوطن في الضفة الغربية؟ وكيف سيكون الأمر عندما يصبح هناك أكثر من مليون مستوطن بعد سنوات عدة وفقاً للمخططات الإسرائيليّة الموضوعة للتنفيذ؟

أما الخيارات والبدائل المفضّلة للفلسطينيين، والمتداولة بينهم، فهي: خيار الدولة الفلسطينيّة الذي يسمى «حل الدولتين»، أو خيار الدولة الواحدة بأشكاله المختلفة: الدولة لكل مواطنيها، الدولة ثنائية القومية، الدولة الديمقراطية بعد تحرير فلسطين، الدولة الإسلامية.

عند البحث عن الخيارات والبدائل المفضّلة لدى الفلسطينيّين لا يستقيم الأمر إذا وضعت إلى جانب بعضها البعض دون رؤية الخيار الممكن والمرجح، أو المستبعد، نظراً لما يجري تطبيقه على أرض الواقع، **لذلك، سأركّز على الخيارات الأقوى، التي لها فرصة للنجاح**.

الخيار الأول: بقاء الوضع الراهن

إن وجود خيارات عدة مفضلة لدى الإسرائيليين يجب ألا يطمس أن الخيار الجاري تطبيقه على الأرض هو خيار بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه.

يقوم هذا الخيار على عدم الانهيار التام لـ «عملية السلام» والمفاوضات، واستبعاد الاتفاق على عقد اتفاق انتقالي جديد أو اتفاق دائم، وهذا الموقف يتبنّاه رئيس الحكومة الإسرائيليّة نتنياهو ووزير خارجيته ليبرمان والاتجاه الحاكم حالياً في إسرائيل، انطلاقاً من إمكانية جسر الهوّة الشاسعة بين الموقفين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، والتوصل إلى اتفاق انتقاليّ جديد صعب، وإلى اتفاق دائم مستحيل.

خيار بقاء الوضع الراهن هو المفضّل لإسرائيل؛ كونه يعطيها مزايا كبيرة، فمن جهة يمكّنها من استكمال مخططاتها لفرض أمر واقع احتلالي، ومن جهة أخرى يسدّ الفراغ ويقطع الطريق على كل المبادرات والحلول والخيارات غير المفضّلة لديها، ومن جهة ثالثة يحافظ على استمرار السلطة كوكيل أمني واقتصادي وإداري يعفي الاحتلال من مسؤولياته، ويوفر له مكاسب متعددة، ومن جهة رابعة يوحي بأن الحل ممكن، وهذا يخفّف من الضغوط والعزلة المتزايدة على إسرائيل.

ويعزز هذا الخيار أن الطرف الفلسطينيّ على الرغم من تهديده، منذ عامين، باتّباع خيارات وبدائل أخرى، وتجريبه، بشكل مجتزأ، بعض هذه الخيارات من خلال

التوجه إلى الأمم المتحدة، ووضع مطالب لاستئناف المفاوضات، والشروع في المصالحة، ومقاطعة بضائع المستوطنات، والمقاومة الشعبية، فإنه يستخدم هذه الخيارات كوسائل تكتيكية للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات وتحسين شروطها، وليس لإيجاد بديل حقيقي عنها.

إن الطرف الفلسطينيّ بات أكثر ميلاً، وبخاصة بعد الربيع العربي، إلى اعتماد سياسة انتظارية تقوم على نظرية أن الضعيف لا يستطيع، وسط العواصف والزلازل التي تهب في المنطقة، أن يفعل شيئاً، وما عليه سوى السكوت والاختباء والحفاظ على النفس وعلى المكتسبات، ريثما تمر العواصف ويعرف إلى أين تتجه الريح في المنطقة والعالم. ولا يغير من هذا الواقع وضع مواعيد نهائية للتخلي عن نهج المفاوضات الثنائية، مثل تحديد مواعيد لقيام الدولة، أو لاتّباع خيارات جديدة، كتحديد العام 2005، ومن بعده العام 2008 عاماً لقيام الدولة، وشهر أيلول من العام الماضي لقيامها، أو اللجوء إلى الخيارات السبعة التي تحدث عنها الرئيس «أبو مازن» في قمة سرت العربية في مطلع العام 2010، وتحديد نهاية العام الماضي موعداً أخيراً لاتّباع خيارات جديدة، و26 كانون الثاني الجاري (2012) كفرصة أخيرة لاستئناف المفاوضات.

إنّ الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس في الأمم المتحدة، كان يمكن أن يؤسس لاعتماد بديل إستراتيجيّ جديد، لكنّ التطورات والأحداث التي جرت بعد ذلك أثبتت أن الحبل السري الذي يربط ما بين القيادة الفلسطينيّة والمفاوضات لم ينقطع، ولا ترغب في قطعه، على الرغم من اعترافها بفشلها، إلا أن الأمل يحدوها بإمكانية حدوث تطورات ومستجدات في إسرائيل، أو في سياسة الولايات المتحدة الأميركيّة تجاه إسرائيل من شأنها إعادة الحياة إلى «عملية السلام»، واستئناف المفاوضات، وتوفر فرصة لوصولها إلى اتفاق.

ما يدل على صحة ما سبق، أن القيادة الفلسطينيّة دائماً ما تحرص على الإبقاء على شعرة معاوية مع المفاوضات، من خلال الاستمرار في عقد لقاءات فلسطينيّة- إسرائيليّة مباشرة أو غير مباشرة، تسمى مرة تقريبية، وأخرى استكشافية، وثالثة مفاوضات من أجل الاتفاق على شروط المفاوضات؛ للتحايل على الشروط التي وضعتها بنفسها لاستئناف المفاوضات، ولعل لقاءات عمّان التي استندت إلى المبادرة الأردنية، ترسل رسالة بالغة الدلالة بأن القيادة الفلسطينيّة ليست بوارد التخلي عن طريق المفاوضات لا قبل 26 كانون الثاني 2012 ولا بعده، ولكنّها بانتظار ما يسمح لها باستئنافها بتحسين شروطها أو حتى من دون ذلك.

فالقيادة الفلسطينيّة في أعماقها تخشى من الأخذ بالبدائل التي تهدد بها، لأنها غير مستعدة لتحمل العواقب المترتبة عليها، مثل شطبها كلاعب فلسطيني، وتنفيذ العقوبات الأميركيّة والإسرائيليّة، وبخاصة في مرحلة صعود الإسلام السياسي في المنطقة، وانشغال العرب عن القضية الفلسطينيّة بما يجري في بلدانهم، وما يمكن أن يجري فيها، فلا أحد بمنأى عن الثورات مهما اعتقد أنه محصَّن. وتخشى القيادة الفلسطينيّة من أن يؤدي صعود الإسلام السياسي إلى بلورة بديل فلسطيني عنها، عنوانه الأساسي «حماس»، وذلك بعد المرونة اللافتة في مواقف «حماس» وممارساتها.

في هذا السياق، يمكن وضع تحرك ملف المصالحة من أجل جذب «حماس» بعيداً عن إيران ومحور الممانعة، وتحت مظلة «عملية السلام» وشروط الرباعية؛ لتأكيد جدارة القيادة الحالية وضرورة استمرارها، وهذا إن حدث يدل على (ترويض «حماس»)، وعلى أنها باتت شريكاً في النظام السياسي الفلسطينيّ الذي يرتهن لشروط اتفاق أوسلو وقيوده، وهذا لا يساعد، إن حدث، على بلورة بدائل عن خيار المفاوضات.

إنّ المصالحة ضرورة وطنية لا غنى عنها، وغير قابلة للتأجيل، وليست خياراً من الخيارات، ولا وسيلة للضغط لاستئناف المفاوضات؛ لأنها تحقق الوحدة التي تعتبر حجر الزاوية من أجل بناء إستراتيجيّة جديدة وبديلة.

لقد أصبحت المصالحة «عملية مصالحة» يتم ربطها بتقدم «عملية السلام» أو بتأخرها؛ أي يتم رهنها بموافقة أو عدم موافقة الولايات المتحدة الأميركيّة وإسرائيل.

تأسيساً على ما سبق، نجد أن المصالحة معرضة لأن تصبح عملية من دون مصالحة، مثل عملية السلام «عملية» من دون سلام؛ أي عملية طويلة الأمد تتقدم حيناً وتتراجع حيناً آخر، ولا تصل أبداً إلى حل، وهذا يعني أنّها باتت مرتبطة أكثر بجمود أو تحرك عملية السلام واحتياجاتها.

لقد تم توقيع اتفاق المصالحة منذ سبعة أشهر ولم تتحرك إلا بعد لقاء عبّاس–مشعل في 24 تشرين الثاني 2011، حين أبدى الأخير مرونة لافتة تجسّدت في التأكيد على هدف إقامة دولة فلسطينيّة، واستمرار التهدئة وتمديدها، بحيث تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتماد المقاومة الشعبية، وتجديد التفويض الذي منحته «حماس» للرئيس والمنظمة بالتفاوض مع إسرائيل، وتفهم حاجة الرئيس إلى تأجيل تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وعدم تشكيل الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، واختصاره حالياً بلجنة المنظمة، بحيث لن تشارك «حماس» والجهاد الإسلامي في المنظمة إلا

بعد إجراء انتخابات المجلس الوطني، وإعادة تشكيل مؤسسات المنظمة، بحيث تضم الجميع لفترة يبدو أنها محددة في شهر أيار المقبل، ولكن التوقعات ترجح بأنها ستطول أكثر بكثير من ذلك، لأن إسرائيل لا توافق على إجراء انتخابات للمجلس الوطني، أو حتى انتخابات رئاسية وتشريعية إذا لم تكن جزءاً من عملية سياسية تستفيد منها إسرائيل، وتكرس الاتفاقات والالتزامات التي عقدتها المنظمة معها، أو أن تكون انتخابات لتكريس الانقسام وتمديد شرعية السلطة، أو لتكريس ترويض «حماس» وانضمامها إلى النظام السياسي الفلسطينيّ دون تغييره.

ضمن هذا السيناريو، يمكن أن تصل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة إلى حد تشكيل حكومة وفاق وطني إذا وافقت إسرائيل والولايات المتحدة على أن المرونة التي أبدتها «حماس» كافية لإعطاء الضوء الأخضر لمشاركتها في النظام السياسي الفلسطينيّ، أو إذا وافقت «حماس» على أن مواصلة اعتدالها تكون الحكومة المقبلة حكومة الرئيس وملتزمة بالاتفاقيات والالتزامات التي عقدتها المنظمة مع إسرائيل، وكتحصيل حاصل بشروط اللجنة الرباعية الثلاثة، التي وضعت كشروط على أي حكومة فلسطينيّة، حتى لا تتعرض للمقاطعة والحصار.

وفي هذه الحالة، لن يكون مطلوباً من الحكومة، ولن تستطيع في هذه الحالة، إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات، وإنما حكومة لترسيم التعايش مع الانقسام وإدارته، بدليل تحرك المصالحة دون إعطاء الأولوية الحاسمة للاتفاق على إستراتيجيّة بديلة، ولتوحيد المؤسسات، وبخاصة الأجهزة الأمنية، ولإعادة تشكيل المنظمة لتضم مختلف ألوان الطيف، وتمثل قولاً وفعلاً الشعب الفلسطينيّ أينما وُجِد.

ومن يستبعد حدوث ذلك، عليه أن يرى أن العراق مقسم على الرغم من وجود حكومة واحدة فيه، وأن لبنان مقسم بوجود الحكومة الواحدة، وهذا مع أنهما، العراق ولبنان، دولتان معترف بهما، ومستقلتان، ولا يلعب الاحتلال دوراً أساسياً فاعلاً بكل ما يجري فيهما مثل فلسطين.

إن المشكلة تكبُر الآن، عندما أدى التقدم الأخير على طريق تحقيق المصالحة، بعد اللقاء بين الرئيس «أبو مازن» وخالد مشعل، وبعد اجتماعات القاهرة في 18 و20 و22 من الشهر الماضي (كانون الأول 2012)؛ إلى تسهيل عودة المفاوضات تحت اسم (اللقاءات الاستكشافية) في محاولة لسد الفراغ أو لعدم تحمل المسؤولية عن الجمود في المفاوضات، كأن عشرين عاماً ليست كافية للاستكشاف ولمعرفة الطرف المسؤول عن انهيار «عملية السلام»!

كانت المصالحة مطلوبة، ولا تزال، حتى تقوي الموقف الفلسطينيّ، وتجعله أكثر قدرة على خوض مفاوضات أو مقاومة من موقع أصلب وأكثر قدرة على إنجاز الأهداف الوطنية. فالمأمول اعتماد إستراتيجيّة جديدة تجسّد القواسم المشتركة، تكون أقل تشدداً من إستراتيجيّة «حماس» السابقة، وأكثر تشدداً من إستراتيجيّة المنظمة كما انتهت إليها. إستراتيجيّة لا تكرس المفاوضات أصل الداء.

إن المصالحة ستصبح خدعة إذا مهّدت الطريق لعودة «دوامة المفاوضات العبثية» تحت أي مسمى وفي أي إطار، وإذا استخدمت كذريعة للبقاء في مربع المفاوضات حتى دون استئنافها.

ضمن هذا السيناريو، من المتوقع أن تستغرق عملية إصلاح وتطوير وإعادة تشكيل منظمة التحرير فترة طويلة، بحيث يستنزف الحوار حول اسم وطبيعة وصلاحيات ودور الإطار الذي تم تشكيله، وهل هو: لجنة المنظمة، أو الإطار القيادي المؤقت، أو الهيئة الوطنية العليا (هناك اختلاف حول التسمية والصلاحيات والأدوار)؟ لذا من المرشح أن يكون الحوار حواراً طويل الأمد، لدرجة أن هناك أفكاراً لإيجاد مؤسسة لإدارة الحوار. لو كان فعلاً إطاراً قيادياً مؤقتاً، لتوقف أمام المبادرة الأردنية، واتخذ قراراً بشأنها قبل أن ترى النور، وقبل أن تُسَبب بلبلة فلسطينيّة قابلة للاتساع، ولتوقّف بسرعة أمام التحديات والمخاطر، وبخاصة التي تهدد القدس، بدلاً من الاجتماعات المتباعدة شهراً بعد شهر.

يحتمل هذا السيناريو الاكتفاء بالتهديد بحل السلطة، ثم التراجع والقول إن هذا غير مطروح بأي حال من الأحوال، فالمطلوب استمرار السلطة كما هي، وعدم المساس بالتزاماتها، أما المقاومة الشعبية فهي شعار مطروح منذ سنوات دون تطبيق وكأنها مجرد لغو سياسيّ بدليل رفض الرئيس للانتفاضة الشعبية، وعدم اعتماد خطة عمل شاملة لتطبيقها، ورفض أي احتكاك بقوات الاحتلال والمستوطنين في مناطق (أ) على الرغم من التصاعد الجنوني في اعتداءات المستوطنين، وفي تطبيق المخططات الاستيطانية التوسعية العنصرية. وأيضاً نلاحظ وقف التوجه إلى الأمم المتحدة من خلال الوقوف أمام مجلس الأمن، دون طلب التصويت على الطلب الفلسطينيّ، وعدم تقديم طلبات جديدة أو اتّخاذ أي خطوات إضافية، والاكتفاء بعضوية اليونسكو التي هبطت علينا ولم نسعَ إليها، أي أنها لم تكن خطوة أردناها، وإنما فرضت علينا؛ لأن الطلب مقدم منذ زمن، وتأجيل البت فيه يستدعي «لعنة تأجيل غولدستون».

إذا حدث أي تجاوز من قيادة السلطة للخطوط الحمر تتم إعادتها إلى جادة الصواب، مثلما حدث عند التوجه إلى مجلس الأمن وبعد الحصول على عضوية اليونسكو، فقد أوقفت

الإدارة الأميركيّة المساعدات، وأوقفت إسرائيل تمويل العائدات الفلسطينيّة، إلى أن تعهدت القيادة الفلسطينيّة بإيقاف التوجه إلى الأمم المتحدة عبر عدم تقديم طلبات جديدة إلى الوكالات التابعة لها، أو تقديم طلب عضوية مراقبة إلى الجمعية العامة، وبخاصة في ظل وصول الطلب الفلسطينيّ في مجلس الأمن إلى طريق مسدود، جرّاء عدم حصوله على الأصوات التسعة المطلوبة، لكي تضطر الإدارة الأميركيّة لاستخدام حق النقض الفيتو الذي هددت باستخدامه.

إن هذا السيناريو انتظاري بامتياز، يهدف إلى شراء الوقت، ويراهن على تغيير في إسرائيل عبر الانتخابات أو جرّاء ضغوط داخلية وخارجية عليها، وأحياناً يصل الرهان إلى توقع ربيع إسرائيلي، أو على تغيّر في السياسة الأميركيّة، وبخاصة إذا فاز باراك أوباما بفترة رئاسية ثانية جرياً على العادة العربية الممارسة طوال الأعوام الخمسين الماضية، التي تراهن دائماً على الغير، على الرئيس الأميركيّ القادم، أو على الفترة الرئاسية الثانية التي يؤمل أن يكون فيها أقلّ رضوخاً للضغوط الممارسة من إسرائيل واللوبي الصهيوني والمجموعات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأميركيّة.

وإذا تم اتخاذ خطوات تحت ضغوط سياسية وشعبية، سيتم السعي إلى جعلها في أضيق الحدود، ومتواضعة، مثل: تفعيل الطب في مجلس الأمن، طرح موضوع الاستيطان مجدداً، على المؤسسات الدوليّة، المطالبة بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينيّة، طلب الحماية أو الوصاية الدوليّة التي لا يمكن تحقيقها وفق القانون الدولي دون موافقة الدولة المحتلة.

تتزايد فرص تحقيق استمرار بقاء الوضع الراهن في ظل أن الربيع العربي يعني انشغال العرب بأوضاعهم الداخلية حتى إشعار آخر، وحاجة الإسلام السياسيّ للاعتراف بدوره في الحكم قد تؤدي إلى توفير شروط أفضل لاستمرار الوضع الراهن بين إسرائيل والعرب، كما تدل الرسائل التي أرسلها العديد من القادة الإسلاميين بأنه ليس من أولوياتهم الصراع ضد إسرائيل، ولا تغيير معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، بل تعهدوا باحترامها، ونصحوا «حماس» بالتّغيّر، وأن تصبح أكثر اعتدالاً حتى تقبل كشريك أساسيّ في النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وحتى لا تكون عبئاً على شقيقاتها في البلدان التي فُزْنَ فيها في الانتخابات، مثل مصر، وتونس، والمغرب، أو التي يمكن أن يفزن، مثل ليبيا، وسوريا، واليمن، والأردن. وذهب بعضهم أكثر من ذلك إلى إبداء الاستعداد للحوار مع إسرائيل حتى قبل أن يعتلي سدة الحكم.

الخيار الثاني : الدولة المؤقتة

تأسيساً على ما سبق، فإن خيار الدولة المؤقتة يعد مكملاً للخيار الأول ونتيجته المنطقية. فهو يتضمن إمكانية التوصل إلى حل انتقالي طويل الأمد مع إسرائيل لا يتضمن الاعتراف بها، أو عقد معاهدة سلام فلسطينيّة-إسرائيليّة، ولكن يوجد فيه اعتراف بالأمر الواقع، وتفويض إسرائيليّ للسلطة الحالية أو سلطة جديدة بأمور السكان، وهدنة طويلة الأمد تفتح الطريق لقيام دولة فلسطينيّة مؤقتة بعد «الانسحاب الإسرائيلي» من بعض مناطق الضفة، وتمكين السلطة من ممارسة صلاحياتها، مثلما كانت قبل إعادة احتلالها، أقلّ أو أكثر قليلاً أو كثيراً، وتأجيل قضايا الحل النهائي: القدس، الحدود، الاستيطان، اللاجئون، المياه، الأمن، الأسرى، إلى إشعار آخر.

ويستند هذا الخيار إلى الهوة الساحقة ما بين الموقفين الفلسطينيّ والإسرائيلي، وإلى خطورة استمرار الواقع الحالي كما هو، سواء بمفاوضات من أجل المفاوضات، أو دون مفاوضات ومبادرات وجهود وحلول حتى لو كانت انتقالية، وما يمكن أن يحدثه من فراغ يمكن أن تملأه قوى وبدائل أخرى، وما يمكن أن يقود إليه ذلك من انفجارات ومواجهات قد تؤدي إلى تدهور الموقف بشكل شامل وبصورة لا يمكن لأحد السيطرة عليها، وبخاصة أن المنطقة تغلي وتشهد متغيرات إقليمية وثورات عربية لا تزال في بدايتها، ومرشحة للامتداد إلى بلدان أخرى.

إن خيار الدولة المؤقتة قائم على الأرض، ومرشح للتقدم، لكنه مع ذلك لا يعطي لإسرائيل حقاً ولا يُنشئ التزاماً على الفلسطينيين إلا إذا وافقوا على هذا الحل، من خلال توقيع قيادتهم المعترف بأنها تمثلهم على إقامة مثل هذه الدولة.

وحتى الآن، هناك دعوات خافتة لقبول الدولة المؤقتة، صحيح أنها لا تزال ضعيفة، لكنها تقول إن أقصى ما يمكن الحصول عليه هو هذه الدولة المؤقتة، فلماذا لا نقبل بها، ونسعى إلى تحسين شروط قيامها قبل أن تتمكن إسرائيل من فرضها وفقاً لشروطها؟ وإذا لم تتم بلورة بديل مقنع ستقوى هذه الأصوات.

الرد على دعاة الدولة المؤقتة، يكون كالآتي:

أولاً. إنّ «الدولة» المؤقتة المطروحة لا تملك من مواصفات الدول شيئاً، وهي حكم ذاتي محدود أو واسع ستقوم على جزء من الضفة الغربية المحتلة، وهي أشبه بمحمية إسرائيليّة، وتُبقي الطريق مفتوحاً لإمكانية قفز إسرائيل نحو استكمال مشروعها

الأصلي بإقامة إسرائيل الكاملة إذا جاءت أي ظروف أو تطورات في المستقبل تسمح لها بذلك.

ثانياً. إنّ هذا الخيار الإسرائيلي قائم، وما سنحصل عليه خلاله، وما سندفعه فيه مفروض بالقوة الاحتلالية المسيطرة، بحيث أن الموافقة الفلسطينيّة لن تضيف شيئاً حاسماً على شروطه، باستثناء أمر خطير للغاية، وهو إعطاؤه الشرعية، ومصادرة نضال الشعب الفلسطينيّ اللاحق ضد الاحتلال من أجل تجسيد القضية الفلسطينيّة؛ أي أن الفلسطينيّين لن يخسروا شيئاً إذا استمروا في معارضة الدولة ذات الحدود المؤقتة، ولكنهم سيخسرون كل شيء إذا قبلوها، وسيخسرون كثيراً إذا تعايشوا معها دون إعطائها الشرعية لا لشيءٍ إلّا لتحسين شروط قيامها.

إنّ التركيز في هذه الورقة على خيارات: بقاء الوضع الراهن، الدولة المؤقتة، الدولة الفلسطينيّة، يستهدف تسليط الأضواء على حقيقة الصراع الجاري فعلاً. فالصراع، كما ذهبنا، ليس بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، فأفول «حل الدولتين» لا يُعَبِّد الطريق أمام حل الدولة الواحدة، لأن الذي حال دون قيام الدولة الفلسطينيّة سيحول دون قيام الدولة الواحدة، فضلاً عن أن الدعوة إلى تكريس الدولة الواحدة القائمة حالياً من خلال أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة القائمة من النهر إلى البحر، ولكنها لا تريد أن تعترف بذلك حتى لا تدفع ثمن هذا الاعتراف، وليمنع إنكارها قيام دولة فلسطينيّة، ولكنّه يسهّل قيام الدولة المؤقتة.

لتوضيح ما نقصده فيما سبق، نقول إن تخلي الفلسطينيّين عن الدولة الفلسطينيّة لا يفتح الطريق أمام الدولة الواحدة، وإنما أمام الدولة المؤقتة الجاري تطبيقها فعلاً بسرعة ودون تأخير.

أشدد مرة أخرى، إذا انتهت إمكانية قيام دولة فلسطينيّة، فهذا لا يفتح الطريق لقيام الدولة الواحدة المنشودة، وإنما لصراع جذري يعيده إلى البدايات، بحيث سيُطرح مجدداً شعار تحرير فلسطين وإزالة إسرائيل وإقامة الدولة الديمقراطية أو الإسلامية بدلاً عنها.

فإسرائيل التي منعت الدولة الفلسطينيّة، ستكون قادرة أكثر على منع قيام الدولة الواحدة التي تعتبرها خطراً عليها أكثر من سابقاتها، دون أن يعني ذلك أنّ الدولة الواحدة إذا تحققت دون هزيمة إسرائيل ومشروعها الاستعماري الصهيوني العنصري، ستؤدي إلى سيطرة الأغلبية الفلسطينيّة على الأقلية اليهودية، بل يمكن أن تَبقى الأقلية مسيطرة إلى أجل غير مسمى. وهناك شواهدُ كثيرةٌ في التاريخ والمنطقة العربية تثبت أن أقلية تحكّمت بالأغلبية لأجيال وعقود.

الخيار الثالث: الدولة الفلسطينيّة

إنّ خيار الدولة الفلسطينيّة مطروحٌ دولياً منذ قرار التقسيم العام 1947، وفلسطينياً منذ إعلان الدولة العام 1988.

تكمُن أهمية هذا الخيار بانطوائه على مساومة تاريخيّة كبرى تشمل تنازل الفلسطينيين عن 78% من أرض فلسطين التاريخيّة مقابل إقامة دولة فلسطينيّة على ما تبقى، ولكنّها مساومة مطروحة من الطرف الفلسطينيّ، وليست مقبولة من إسرائيل التي تريد الاحتفاظ بما لديها، وضم أجزاءٍ مهمّة من الضفة الغربية، بما يشمل القدس، وتصفية قضية اللاجئين، وفرض شروط وترتيبات أمنية على الدولة العتيدة تجعلها بعيدة عن الدولة بُعد الأرض عن السماء.

ولا قيمة للتمسك بهذا الخيار وحده، لأن التمسك به فقط يعد تنازلاً مجانياً ما لم تتوفر الظروف والعوامل القادرة على فرضه، فلا يوجد شريك إسرائيلي لحل الدولتين، ولا يمكن لحل الدولة الفلسطينيّة أن يبقى مطروحاً من الفلسطينيّين إلى الأبد.

من دون شك، ومع أنّ حل الدولتين تراجع كثيراً إلى درجة الأفول، لكنّه لم ينته كلياً، فمن المفيد الاستمرار في التمسك به للأسباب الآتية:

- لا يزال محل قبول من الغالبية الفلسطينيّة كما يظهر ذلك من خلال تمسك المنظمة به، وتأكيد «حماس» على تأييدها له على الرغم من تراجع إمكانية تحقيقه.

- هناك إجماع دولي على هذا الخيار يظهر بتأييد الدول العربية وغالبية ساحقة من الدول في العالم، وتكريسه في الشرعية الدوليّة وقرارات الأمم المتحدة، وبموافقة الولايات المتحدة وجميع الدول الكبرى عليه، بما فيها التي لها حق النقض.

- إقرار إسرائيل بمبدأ قيام دولة فلسطينيّة، وتأييد جزء من الإسرائيليين والأحزاب الإسرائيليّة الصغيرة لقيام دولة فلسطينيّة حقيقية، لكنّ الاتجاهات المركزية توافق على دولة مؤقتة على أجزاء من الأرض المحتلة العام 1967 متفاوتة الحجم من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.

- وجود أكثر من أربعة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم قدرة إسرائيل على طردهم، وتمسكهم بوطنهم، واستعدادهم للنضال حتى تحقيق أهدافهم. ولا يزال الفلسطينيّون هم الأغلبية الساحقة من قاطني الضفة الغربية على الرغم من التوسع السرطاني الهائل في عدد المستوطنين.

- حاجة الأردن إلى قيام دولة فلسطينيّة، واعتبار قيامها مصلحة وطنية عليا للأردن، كونها تساعد على الحفاظ عليه وعلى استقراره، وتمنع تنفيذ الخيارات الإسرائيليّة، مثل إحياء الخيار الأردني على حساب الفلسطينيّين، أو الوطن البديل على حساب الأردنيين.

- حاجة مصر إلى قيام دولة فلسطينيّة للحد من الأطماع التوسعية، ومن الدور المركزي الذي تريد أن تلعبه إسرائيل على حساب مصر ودورها القيادي.

- حاجة لبنان إلى قيام دولة فلسطينيّة حتى تساعد على منع توطين الفلسطينيّين في لبنان، وما يؤدي إليه ذلك من الإخلال بالمعادلة الطائفية الحساسة التي لا تزال سائدة في لبنان.

- قيامُ الدولة مصلحةٌ سوريّةٌ، وإن تكن أقل من المصالح المصرية والأردنية واللبنانية.

- قيام الدولة الفلسطينيّة يزيل عبئاً كبيراً عن الدول العربية أمام شعوبها، ويعزز وجودها، ويساعد على إيجاد أو تعزيز شرعيتها، التي كانت دائماً مطعوناً بها لأسباب عدة، أهمها عدم قدرتها على نصر القضية الفلسطينيّة.

- قيام دولة فلسطينيّة يبعد خطر استمرار وجود دولة واحدة من البحر إلى النهر يصبح فيها الفلسطينيّون بعد سنوات قليلة أغلبية السكان.

- قيام دولة فلسطينيّة يزيل أهم الأسباب التي تحول دون قيام حلف أميركي أوروبي-إسرائيلي- عربي علني ضد إيران ومحور الممانعة والإرهاب العالمي و«الإسلام المتطرف».

- اقتناع الولايات المتحدة الأميركيّة وأوروبا والمجتمع الدولي بأن قيام دولة فلسطينيّة بات مصلحة أميركية وأوروبية ودولية، وبخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، وبعد الحرب العالمية على الإرهاب، وانتشار القوات الأميركيّة في المنطقة، وحاجة الولايات المتحدة إلى حل الصراع لتحقيق الأمن والاستقرار فيها بعد تراجع الدور الأميركيّ في المنطقة والعالم، وانشغال أوروبا بهمومها الخاصة، وبأزمتها الاقتصادية المتفاقمة. لقد تراجعت أهمية هذا العامل بعد اغتيال أسامة بن لادن، وتراجع خطر إرهاب القاعدة، ومع انسحاب القوات الأميركيّة من العراق، وقرب انسحابها من أفغانستان، ولكن ستبقى المنطقة مهمة جداً بحكم موقعها الإستراتيجيّ،

ولوجود النفط وإسرائيل، وكونها سوقاً مهمةً للبضائع والخدمات والسلاح، وسيبقى من المهم إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينيّة للحفاظ على هذه المصالح.

- إن الربيع العربي وصعود الإسلام السياسي يمكن أن يؤثرا سلباً على خيار الدولة الفلسطينيّة على المدى المباشر، وربما المتوسط، ولكنهما يمكن أن يساعدا على تحقيقه على المدى البعيد، لكن ربما بعد أن يصبح قيامها متأخراً جداً، في ظل السباق المحموم التي تجريه الحكومات الإسرائيليّة، وبخاصة الحالية لفرض أمر واقع احتلالي يقطع الطريق على قيام دولة فلسطينيّة حقيقية.

العوامل والأسباب التي تمنع قيام دولة فلسطينيّة

- رفض إسرائيل (حكومة، وأحزاباً، وكنيست، ورأياً عاماً، وجيشاً، وأجهزة أمنية) لقيام دولة فلسطينيّة حقيقية، لأنها تعتبر قيامها يشكل خطراً، وجودياً وسياسياً ودينياً وأيديولوجياً وعسكرياً وأمنياً وديموغرافياً، على إسرائيل، لأنه يجسد الوطنية الفلسطينيّة، وينعش الآمال الفلسطينيّة والعربية والإسلامية بأن إسرائيل جسم غريب في المنطقة يجب إزالته، ويمنعها من لعب دورها الوظيفي كأداة بيد الدول الكبرى لإبقاء المنطقة أسيرة التخلف والفقر والاستغلال والفساد والتجزئة. يذكر أن إسحاق مولخو في لقاءاته الأخيرة مع صائب عريقات، وضّح أنّ أحد أسباب رفض إسرائيل لتحديد موقفها من حدود الدولة الفلسطينيّة هو أنها تريد انتظار نهاية الربيع العربي، ولترى مدى خطورة صعود الإسلام السياسي عليها، وإلى أين سيستقر؟

- وما يزيد من المخاوف الإسرائيليّة أن إسرائيل دولة صغيرة الحجم، وضيقة في مناطق عدة، تحكمها عقدة الغيتو، والمخاوف الأمنية الناجمة عن كونها محاطة بدول عربية من كل الجهات، باستثناء جهة البحر الأبيض المتوسط، وهناك مخاطر محتملة من إحياء الجبهة الشرقية عليها إذا قام حلف إيراني عراقي، وخطر تصاعد الدور التركي والإيراني، وبخاصة في ظل مضي حكام طهران في البرنامج النووي الإيراني، ومخاطر أخرى نابعة من صعود الإسلام السياسي في عدد من بلدان المنطقة الذي يبقى خَطِراً على الرغم من استعداده للمساومة الآن للوصول إلى الحكم، ربما لحين تعزيز سيطرته في العديد من البلدان العربية.

ومهما اعتدل الإسلام السياسي، فلا يمكن أن يقيم، لأسباب أيديولوجية

ودينية، حلفاً وثيقاً مباشراً وفقَ الشروط الأميركيّة والإسرائيليّة، مثلما فعل نظام حسني مبارك.

مسألة الدولة الفلسطينيّة ليست مركزية وأولوية عند الإسلام السياسي، لأنه يمتلك مشروعاً عالمياً، ولا يخضع إلى حسابات محلية، وفلسطين، بالنسبة إليه، مجرد نقطة في محيطه، لذا يمكن ألّا يعطي الأهمية التي تستحقها لقيام دولة فلسطينيّة، وبخاصة إذا تراجع المشروع الوطني الفلسطينيّ، ودور الفلسطينيّين الخاص لإنجازه استناداً إلى التقديرات بأن جيش القدس، جيش الإسلام، قادم لتحرير فلسطين. لذا، من المهم والحاسم أن يبقى الفلسطينيّون لاعباً فاعلاً لئلا يتم تجاوزه.

تأسيساً على ما سبق، يمكن لفرص الحل الانتقالي طويل الأمد أن تتزايد على أساس أنه يشكل نقطة التقاء بين برنامج أوساط مركزية إسرائيليّة وبرنامج أوساط مركزية في الإسلام السياسي، بحيث يتجنب الاعتراف بإسرائيل، وعقد معاهدات سلام معها، مع استعداد أكبر لعقد هدنة طويلة الأمد تمتد لعشرات السنين. والجدير بالذكر، أن الإخوان المسلمين في الأردن لم يعترفوا، حتى الآن، بقرار فك الارتباط الذي اتخذه الملك حسين في 31/ 7/ 1988، وفتح الطريق واسعاً أمام خيار الدولة الفلسطينيّة، ما يدل على ضعف تبنيهم هذا الخيار.

- الاختلال الفادح في ميزان القوى لصالح إسرائيل، وتحول الاحتلال إلى احتلال هادئ ومريح ومربح في ظل الانقسام الفلسطينيّ، ووقف الكفاح المسلح، ورمزية المقاومة الشعبية، ومحدودية تأثير المقاطعة، ووقف التوجه إلى الأمم المتحدة، وعدم انعكاس الربيع العربي على الوضع الفلسطينيّ إلا في أضيق الحدود، وبأشكال يمكن السيطرة عليها، حيث يبدو الفلسطينيّ كأنه متعايش مع الوضع الراهن، وأقصى ما يسعى إليه ويتأمل حدوثه تحسين شروطه تحت الاحتلال.

لن تعطيَ إسرائيلُ الفلسطينيّين شيئاً على طاولة المفاوضات لا يستطيعون الحصول عليه رغماً عنها. لذلك، من دون وحدة وكفاح طويل لتغيير ميزان القوى، لن تقومَ دولة فلسطينيّة، ولا أي من البدائل المفضلة فلسطينياً.

لقد أصبحت كل قرية ومدينة وقطاع وفرد يقلّع شوكه وحده، فلا يوجد مشروع جامع، ولا مرجعية واحدة، ولا مؤسسة تمثيلية واحدة ينتمي إليها الجميع.

- لا يساعد قيام الدولة الفلسطينيّة على الفصل بين مكونات القضية الفلسطينيّة الواحدة، ومقومات المشروع الوطني التي تشمل: إنهاء الاحتلال، حق تقرير المصير، إقامة الدولة، حق العودة والتعويض، الكفاح من أجل المساواة، تحقيق الحدود الفردية والقومية لفلسطيني 1948، الفصل بين الدولة وقضية اللاجئين، إعطاء الأولوية لإقامة الدولة الفلسطينيّة وليس لإنهاء الاحتلال، تغليب مسألة الوفاء الفلسطينيّ بالالتزامات، وبخاصة الأمنية، ولو من جانب واحد، إهمال الحقوق والعدالة والقانون، التركيز على إثبات الجدارة وبناء المؤسسات، بل على العكس أدى إلى تأخيرها، فالفصل بين الدولة وحق العودة كما الاستعداد للمقايضة بينهما لم يقرب قيام الدولة، وإنما ساعد على تصفية القضية الفلسطينيّة من مختلف جوانبها.

لا أبالغ في القول إن جوهر الخلل الذي أدى إلى اتفاق أوسلو يرجع إلى الوهم والتصور بإمكان قيام دولة فلسطينيّة في القريب العاجل إذا أبدينا الاستعداد للمساومة على قضية اللاجئين، والتخلي عن المقاومة من قبيل إظهار حسن النيّة.

صحيح أنّ هذه المقايضة لم تكن مطروحة منذ البداية، إلا أن تعثر تطبيق اتفاق أوسلو سرعان ما أدى إليها، كما ظهر في وثيقة بيلين - «أبو مازن» العام 1995، أو في قمة كامب ديفيد ومباحثات طابا العامين 2000 و2001، وخارطة الطريق ووثيقة جنيف العام 2003، وغيرها من المشاريع والمبادرات التي طرحت من الضحية أو بموافقتها، ولم تؤدِّ إلى إنقاذ شيء، وإنما إلى ضياع كل شيء، لأنها فتحت شهية الاحتلال لهضم المزيد من التنازلات.

إن إسرائيل في وضع لا تجد نفسها مضطرة فيه لإنهاء الاحتلال، لأنها حصلت على فوائد الاحتلال والسلام معاً. فلماذا تنهي الاحتلال إذا وجدت وكيلاً فلسطينياً عنها، وإذا حافظت على معاهدات السلام مع مصر والأردن، وإذا استطاعت أن تقيم علاقات متنوعة مع معظم الدول العربية، بما في ذلك إقامة تعاون اقتصادي وأمني وعسكري مباشر وغير مباشر بمساعدة أوساط فلسطينيّة وعربية.

الخيار الرابع: الخلاص الوطني

إن خيار الخلاص الوطني يتمثل في: العودة إلى الأصول وما يجمع الشعب إلى وحدة القضية والشعب والأرض، ووحدة الكيان والأداء والقيادة والمرجعية والقرار وأشكال النضال، ووقف مسلسل التنازل الذي بدأ عشية اتفاق أوسلو، ولا يزال متواصلاً حتى الآن، وتآكل

البرنامج الوطني، ما أدى إلى تشظّي الشعب الفلسطينيّ إلى «شعوب»، وهذا يقتضي اعتماد مقاربة جديدة تنطلق من الاتفاق على ركائز «المصلحة الوطنية العليا» التي توحد الفلسطينيين، وتعيد بناء حركتهم الوطنية بجناحيها العلماني والديني. مقاربة تفتح الطريق أمام الأخذ بخيارات وبدائل مختلفة، بحيث يمكن الانتقال من خيار إلى آخر، كلما احتاج الأمر، لأن الخيار الواحد يعني الموت المؤكد، ومن يعتقد أو يتصرف بأن ليس لديه خيارات أخرى ليس أمامه في النهاية سوى التسليم بشروط عدوه عاجلاً أم آجلاً، بالتقسيط أو بالجملة، في اتفاق انتقالي أو نهائي. إذا استمر اعتماد خيار المفاوضات وأصبح، بدلاً من الإقلاع عنه بعد اعتدال «حماس»، خياراً للأغلبية، سيكون الخيار التفاوضي الانتظاري غاية المنى، وأن المطلوب فقط الضغط لإحياء هذا الخيار وتحسين شروطه.

ما منع التوصل إلى اتفاق بعد مرور عشرين عاماً من المفاوضات ليس سوء الأداء أو الإدارة، أو سوء الفهم، أو عدم التغلب على حاجز عدم الثقة والعوامل النفسية، أو تأثير العوامل الخارجية وحدها، وإنما الاختلال الفادح في ميزان القوى وتمسك إسرائيل بمخططها الاحتلالي الاستيطاني العنصري الإجلائي، واستمرار تمسكها بقناعة بأن ما لا تحققه القوة يمكن أن تحققه قوة أكبر. وما لا تحققه إسرائيل على طاولة المفاوضات يمكن تحقيقه بخلق الوقائع الاحتلالية على الأرض، وبفرض الخطوات الأحادية التي لجأت ويمكن أن تلجأ إليها، سواء إذا كان هناك مفاوضات أو لم يكن.

إن الربيع العربي لم يكن كافياً لحدوث ربيع فلسطيني، وهذا يستوجب دراسة الأسباب والعوامل والجذور، والعمل لتلافيها قبل فوات الأوان.

إذا استمر هذا الحال، لن يكون هناك مفر في نهاية الأمر سوى قبول الدولة ذات الحدود المؤقتة على أساس أنه ليس بالإمكان أبدع مما كان، ومثل هذا المستقبل ليس بعيداً جداً، لأن الحاضر يحمل ملامح وبدايات ما يخبئه المستقبل، والحاضر يفيد بأن الفلسطينيّين من دون خيارات وبدائل على الرغم من ازدياد حديثهم عن الخيارات والبدائل. وعندما يتعاملون بخفة مع هذا الأمر المصيري، حيث يهددون بحل السلطة حيناً، وبالمصالحة حيناً، وبالمقاومة الشعبية حيناً، وبسحب الاعتراف بإسرائيل حيناً، دون بناء أي خيار بشكل جدي، فإنهم بذلك يخيفون أنفسهم أكثر مما يخيفون الاحتلال، وكلما هددوا أكثر على هذه الشاكلة، عادوا أو اقتربوا من خيار المفاوضات، وأصبحوا أكثر استعداداً لاستئنافها دون تحقيق مطالبهم، وأكثر قرباً من قبول الدولة ذات الحدود المؤقتة، لأنها ستبدو الخيار الوحيد الممكن.

إن البديل عن خيار المفاوضات كأسلوب وحيد، وخيار المقاومة المسلحة كأسلوب وحيد، وعن خيار بقاء جذوة الصراع مستعرة لحين استيقاظ المارد العربي أو الأممي أو

الإسلامي ليس مسألة نظرية أو معرفية فحسب، وإنما عملية تاريخية يتم فيها بناء البديل خطوة وراء خطوة، ومدماكاً بعد مدماك، وجمع أوراق القوة والضغط، وجمع طاقات وكفاءات وقوى الشعب الفلسطينيّ وصبها في مجرى واحد قادر على دحر الاحتلال، وإنجاز الحرية والعودة والاستقلال.

لقد تم الاعتقاد بأن خطاب «أبو مازن» التاريخي في الأمم المتحدة علامة قاطعة الدلالة على فك الارتباط مع خيار المفاوضات الثنائية وعودة إلى أصل الصراع، وجوهره كصراع وطني ضد الاحتلال، إلى أن تمت الاستدارة الفعلية عن مضامين ودلالات هذا الخطاب من خلال العودة إلى نهج المفاوضات بعقد لقاءات عمّان، وإعادة تقديم وثيقة تحمل وجهة النظر الفلسطينيّة حول الحدود والأمن، إلى لقاء إسحاق مولخو في الثالث من هذا الشهر (كانون الثاني 2012)، وهي الوثيقة ذاتها التي قدمت إلى حكومة أولمرت العام 2008، وإلى اللجنة الرباعية في تشرين الثاني الماضي، ما يدل على أن السياسة نفسها ما زالت متّبعة، وأن رفض استئناف المفاوضات ليس نابعاً من قناعة عميقة جديدة، وإنما مجرد رد فعل وإحباط من عدم تقدم المفاوضات، وخشية من رد فعل شعبي على استئنافها دون وقف الاستيطان الذي سيكون بمثابة انتحار سياسي، وبخاصة بعد الربيع العربي، وما يمكن أن يؤدي إليه من ربيع فلسطيني، وفي ظل أن باراك أوباما في بداية عهده طرح ضرورة وقف الاستيطان بشكل حقيقي، ودعا إلى الانتقال من إدارة الصراع إلى حله، وكما قال «أبو مازن» إنه صعد مع أوباما إلى رأس الشجرة، ونزل أوباما ولم يقدم له سلماً للنزول عنها.

فأي بديل حقيقي لا يمكن أن يُبنى على الاستمرار في التمسك بالمواقف والسياسات نفسها التي أدت إلى الهبوط بسقف البرنامج الوطني، من حق تقرير المصير والعودة والدولة والمساواة وإنهاء الاحتلال، إلى التخلي عن المقاومة والإقرار بمبدأ تبادل الأراضي وتقسيم القدس الشرقية وضم الكتل الاستيطانية وحل مشكلة اللاجئين حلاً متفقاً عليه وفقاً لمعايير كلينتون، التي باتت السقف الأعلى لحلها.

إن أي بديل يتطلب مراجعة شاملة وجريئة، وإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الذي يكرس الحقوق التاريخية والطبيعية والسياسية والقانونية الأساسية.

إن استمرار السياسة الفلسطينيّة عند النقطة التي وصلت إليها المفاوضات في الوقت الذي تراجعت فيه الحكومات الإسرائيليّة عن اتفاق أوسلو، وتراجعت حكومة نتنياهو عن كل ما قدمته الحكومات السابقة، وطرحت شروطاً تعجيزية جديدة، وطالبت الفلسطينيّين بالبدء مجدداً من النقطة التي وصل إليها المفاوض الفلسطينيّ، في حين أعطت لنفسها الحق في البدء من نقطة الصفر، أي انطلاق المفاوضات وفقاً لشروطها.

البديل الفلسطينيّ القادر على رسم طريق المستقبل وتجاوز أوسلو وقيوده التي كبّلت السلطة والقيادة الفلسطينيّة؛ ليس بالضرورة أن يصل حالياً إلى التخلي عن برنامج الدولة الفلسطينية، مع الاعتراف بأن هذا البرنامج أصبح أبعد عن التحقيق عما كان عليه الأمر في أي فترة سابقة، وأنه سيصبح مستحيلاً إذا استمرت إسرائيل من دون رادع في فرض الحقائق الاحتلالية التي تجعل إنهاء الاحتلال مستحيلاً، وتقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينيّة حقيقية على الأراضي المحتلة العام 1967، ولكن يجب إعطاء الأولوية لإنهاء الاحتلال وحق تقرير المصير، وليس لإقامة دولة تحت الاحتلال.

إن برنامج الدولة الفلسطينيّة لا يزال يحظى بتأييد غالبية الفلسطينيّين والعرب والعالم، ولكنه يتآكل ولن يبقى صالحاً لفترة طويلة، ويجب الاستعداد، منذ الآن، للبرنامج الذي يمكن أن يحل محله، وهو بالضرورة سينطلق من الاستعداد لمواجهة مفتوحة، والعودة إلى الأصول والبدايات، مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرات والمستجدات والعبر والدروس المستفادة بعد أكثر من مائة عام من بداية الصراع.

إن توجه الفلسطينيّين نحو اتّباع خيارات وبدائل أخرى سيقوي فرص خيار الدولة الفلسطينيّة، تماماً مثل القول إن الاستعداد للحرب أقرب طريق لصنع السلام.

ملامح أولية للإستراتيجيّة البديلة

- إعادة تشكيل منظمة التحرير وإيجاد المؤسسة الواحدة الجامعة على أساس «ركائز المصلحة الوطنية العليا»؛ أي ميثاق وطني جديد يستند إلى الميثاق الوطني القديم قبل تعديله، ويعمل على تطويره في ضوء المستجدات والمتغيرات والخبرات المستفادة، واعتبار ذلك المدخل الطبيعي والحلقة المركزية لتجاوز المأزق الشامل، وليس البحث عن تشكيل الحكومة واللجنة الأمنية وغيرهما من الأمور المهمة، ولكنهما ليستا المدخل المناسب، والتركيز عليهما فقط يدخلنا في متاهة المصالحة التي نعرف كيف دخلنا إليها ولا نعرف كيف سنخرج منها؟

وفي سياق إحياء المنظمة، تكتسب بلورة برنامج سياسي يجسد القواسم المشتركة، ولا يلغي التعددية الحزبية والبرنامجية، وإيجاد جسم تمثيلي منتخب بشكل مباشر من قبل جميع تجمعات الشعب الفلسطينيّ، أهمية كبرى، مع عدم التقليل من الصعوبات الكبيرة التي تحول دون ذلك، ليس في أراضي 48 والأردن فحسب، وإنما في الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً. فإسرائيل لن

تسمح، ببساطة، بإعادة إحياء الكيان الفلسطينيّ وتعزيزه بشكل نوعي بإجراء انتخابات المجلس الوطني.

إن الشرعية لأي قيادة فلسطينيّة تستمد أولاً وأساساً من تمثيلها للمصالح والأهداف والحقوق الفلسطينيّة، ومن انخراطها في المقاومة من أجل تحقيقها. فإذا كانت شرعية الانتخابات، شرعية صناديق الاقتراع، متعذرة بسبب الاحتلال والظروف التي تعيشها تجمعات الشعب الفلسطينيّ المختلفة، التي تمنع أقساماً واسعة منها من إمكانية الاشتراك في الانتخابات، فإن شرعية المقاومة، شرعية التحرر الوطني، يمكن أن تحل محلها، وبخاصة أن الانتخابات في ظل الاحتلال وقيود اتفاق أوسلو، كما أثبتت التجربة، لا يمكن أن تكون حرة وديمقراطية وتعبر حقاً عن الشعب الفلسطينيّ، وتقدم حلاً لقضاياه.

- العودة إلى خطاب الحقوق والعدالة والقانون، وما يقتضيه ذلك من رفض استئناف المفاوضات دون التزام إسرائيل بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاقها ومعاهداتها التي تضمن الحقوق الجماعية والفردية.

- الكفاح لتغيير ميزان القوى حتى يسمح بعقد مؤتمر دولي فاعل ومستمر وكامل الصلاحيات، ويضع القضية الفلسطينيّة في إطارها الدولي، ويستهدف حل الصراع حلاً شاملاً، بحيث تكون الأمم المتحدة هي المرجعية، وتطبيق القانون الدولي وميثاقها وقراراتها هو الهدف من المفاوضات لا التفاوض حولها.

- التمسك بحق الشعب الفلسطينيّ في مقاومة الاحتلال بالأشكال كافة، بما فيها الكفاح المسلح، مع التركيز في هذه المرحلة على المقاومة الشعبية والمقاطعة بكل أشكالها، ومقاومة التطبيع وملاحقة إسرائيل دولياً على كل المستويات والأصعدة حتى نصل إلى وضع يتم فيه فرض العزلة والعقوبات على إسرائيل.

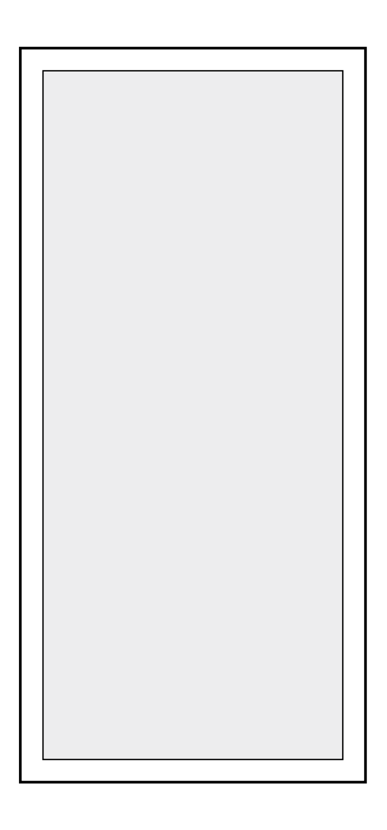
- إعطاء الأولوية الحاسمة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أساس توحيد المؤسسات، وليس التعايش مع الانقسام وإدارته، وبلورة إستراتيجيّة جديدة قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية.

- إعادة النظر في شكل وطبيعة ووظائف السلطة والتزاماتها، بحيث تأخذ مكانها الطبيعي في النظام السياسي الفلسطينيّ كأداة من أدوات المنظمة، ومرحلة على طريق دحر الاحتلال وإقامة الدولة، حتى لا تبقى سلطة من دون سلطة، كما قال الرئيس «أبو مازن»، وحتى لا تبقى وكيلاً أمنياً واقتصادياً وإدارياً للاحتلال.

إن هذا يقتضي وقف العمل بالتزامات السلطة السياسية والاقتصادية والأمنية، والاستعداد لانهيار السلطة أو حتى حلها إذا ثبت أن إمكانية تغيير دورها أمر مستحيل.

إن وحدة القضية والأرض والشعب لا تلغي أن أكثر من 63 عاماً على النكبة أدت إلى وجود ظروف مختلفة ومتنوعة جداً عاشت فيها التجمعات الفلسطينيّة حتى داخل الوطن المحتل نفسه، فظروف القدس التي يراد لها أن تكون عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، وفلسطيني 48، الذين يعتبرون جزءاً من إسرائيل، ويتعرضون حالياً لهجمة شرسة، تختلف عن ظروف الضفة الغربية المحتلة والمقطعة الأوصال والمعرضة لهجوم استيطاني عنصري متصاعد، وتختلف عن ظروف قطاع غزة المحاصر والمحتل بشكل غير مباشر، وتختلف عن أوضاع فلسطينيي الأردن وسورية ولبنان وبقية مناطق الشتات، لذا حتى تبقى المنظمة قولاً وفعلاً ممثلة للفلسطينيين، عليها أن تدافع عن حقوقهم وأهدافهم ومصالحهم العامة، وأن تدافع عن الحقوق والأهداف الخاصة لكل تجمع أيضاً.

- إن الصراع في المنطقة ليس صراعاً فلسطينياً إسرائيلياً، وإنما هو صراعٌ فلسطينيٌّ عربيٌّ إسرائيليٌّ، وتحرريٌّ أمميٌّ إنسانيٌّ، وأن الفلسطينيّين وحدهم يستطيعون الحفاظ على قضيتهم، وعدم التفريط بحقوقهم، ومنع أي حل لا يحقق الحد الأدنى من حقوقهم، ولكنهم لا يستطيعون دون مشاركة عربية، وليس دعماً عربياً فقط، أن يفرضوا الحل الذي يناسبهم، لكنّ هذه الحقيقة يجب ألا تقود إلى طمس أهمية الدور الفلسطينيّ الخاص والحاسم، وجعله ملحقاً لدور عربي أو إسلامي أو أممي أكبر، وإنما إلى وضع سياسة تنطلق من فهم الواقع وتسعى إلى تغييره دون استسلام ولا مغامرة.



الجلسة الأولى

رئيس الجلسة: جميل هلال

المتحدثون:

عزمي الشعيبي: منظمة التحرير: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه

إبراهيم أبراش: من مصالحة إدارة الانقسام إلى المراجعة الإستراتيجية

سميح حمّودة: النظام السياسيّ والبرنامج الوطنيّ وموقع التيّارات الإسلامية الفلسطينية

منظمة التحرير: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه

عزمي الشعيبي

البرنامج الوطني: إنهاء الاحتلال، دولة فلسطينية على حدود 1967، حق العودة

أثبتت التجربة العملية في الحالة الفلسطينية أن الصراع يدور على مصير الأرض المحتلة، وبشكل خاص الضفة والقدس، ما يتطلب طبيعة جبهوية للسلطة، لتثبيت صمود المواطنين فوق أرضهم، ومكافحة الاستيطان والتهويد. ومن الطبيعي أن البرنامج الوطني بحاجة إلى أداة وطنية لتنفيذه، لا يمكن لها أن تنجح إلا في إطار جبهوي يحشد طاقات الكل الوطني.

لقد تبنت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو على اعتبار أن إقامة السلطة الوطنية مرحلة انتقالية نحو إنهاء الاحتلال للأرض المحتلة العام 67، ونيل حرية مواطنيها، وذلك من خلال التدرج في ممارسة سيادة السلطة على كامل هذه الأراضي، وفي جميع المجالات، وعلى جميع المقيمين فيها. وهذا التصور يستند إلى فرضية أن يتم ذلك من خلال التفاوض المباشر مع الطرف الإسرائيلي المحتل.

لكن تجربة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بينت أن الجانب الإسرائيلي توقف عن تنفيذ خطة الانسحابات، وعن نقل بقية السلطات والصلاحيات في مجالات متعددة منذ العام 1996 إلى الجانب الفلسطيني، وأصر على الاحتفاظ بها بعد أن أعاد تفعيل الإدارة المدنية في قيادته العسكرية للضفة التي مارسها، ليس في مناطق (ج) فحسب، بل عاد واستعاد بعض صلاحياته في مناطق (أ) التي سبق وسلمها للسلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد تبنت المنظمة إنجاز البرنامج الوطني في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة وحق العودة من خلال فكرة المنظمة في إقامة سلطة وطنية في الضفة والقطاع، تتحول بالتفاوض مع الإسرائيليين إلى دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران. وشكل هذا التصور فهماً قاصراً لطبيعة الجانب الإسرائيلي ومفهومه لطبيعة الصراع ولحل قضية الشعب الفلسطيني الموجود في أكثر من تجمع، الذي يطالب بحق العودة، ويتعارض في مشروعه الوطني مع المشروع الصهيوني. من ناحية أخرى، وبسبب انحسار المشروع الوطني الفلسطيني إلى مشروع وطني يخص بدرجة أولى الفلسطينيين في الضفة والقطاع، لم يجد الفلسطينيون في التجمعات الأخرى مساحة يمارسون فيها دورهم من خلال السلطة الوطنية كأداة أساسية لتنفيذ البرنامج الوطني. فمثلاً، فلسطينيو الـ 48 وتجمعات الشتات، تعمّق شعورهم بأنهم أصبحوا خارج دائرة المشروع الوطني، لأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد تولي الاهتمام بهذه التجمعات من الشعب الفلسطيني، وانغمست رموزها القيادية في البحث عن دور وحصة في السلطة، وهذا ما يفسر تآكل حالة الالتفاف حول منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وشكلت عبر عشرات السنوات وطناً معنوياً وصيغة للتعبير عن الهوية الوطنية في الشتات، وكذلك لم يعد برنامج السلطة يشكل برنامجاً وطنياً لجميع الفلسطينيين.

وعليه، فإن أية مراجعة لما آل إليه البرنامج الوطني، واستخلاص العبر من تآكله، تفترض الأخذ بعين الاعتبار واقع التجمعات الفلسطينية، وبخاصة فلسطينيي 48، والشتات، إضافة إلى الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس. إن إعادة صياغة لمهام هذه التجمعات ودورها واحتياجاتها، قد تفرض وجود خصوصية **تفصيلية** لكل مجموعة، إضافة إلى مساهمتها في المهام الوطنية العامة، حيث أن الفلسطينيين في مناطق 48 يخوضون معركة لا هوادة فيها ضد العنصرية الإسرائيلية، ومن أجل تثبيت حقهم في الدفاع عن هويتهم وثقافتهم الفلسطينية، في حين أن المواطنين في قطاع غزة، بعد أن قرر الإسرائيليون الخروج منه لأسباب لها علاقة بالديموغرافيا التي تهدد المشروع الصهيوني العنصري، يواجهون واقعاً مختلفاً

عن واقع الفلسطينيين في الضفة حيث يدور الصراع على كل شبر من الأرض، وبخاصة في القدس وحولها، وفي الأغوار، هذه الخصوصية لا تلغي عناصر توحد الشعب الفلسطيني جميعه، والمتمثلة في إنهاء الاحتلال وعنصريته، وحق عودة اللاجئين إلى أماكن سكناهم، وتقرير المصير.

البحث في مكونات البرنامج الوطني وآليات تنفيذه يرتبط بضمان حشد طاقات الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وبالتأكيد فإن هذا التنوع في الشعب الفلسطيني يشكل جوانب إيجابية إذا ما جرى حشده في المواجهة، وبخاصة في تأمين الدعم العربي والدولي الضروري. لقد جرى تآكل ثوابت البرنامج الوطني بسبب التنازلات التي قدمها المفاوض الفلسطيني على مدار السنوات العشرين من التفاوض، حيث كان يضطر، تحت ضغط التردد الإسرائيلي، وتغيير الحكومات المتتالية من جهة، والضغط الدولي الذي قادته الولايات المتحدة على الطرف الأضعف من جهة أخرى، إلى تقديم حلول للرفض الإسرائيلي للمبادئ الأساسية في البرنامج الوطني الفلسطيني، فالحدود والاستيطان جرى التغلب عليهما بفكرة تبادل الأراضي، التي عززت موقف إسرائيل بعدم العودة إلى حدود العام 67 كأساس مرجعي للحل، وقضية القدس تُحل على أساس توزيع الأدوار وفقاً لطبيعة السكان الذين يشغلون الأحياء، دون الأخذ بالاعتبار ما أقامته إسرائيل من أحياء يهودية في شرق القدس ومحيطها، وبشأن حق العودة، وافق الطرف الفلسطيني على إعطاء إسرائيل حق الفيتو على آليات تطبيق القرار 194، حيث تم اعتماد مبدأ الحل المتفق عليه، وتم تقديم هذه التنازلات عملياً بوسائل مختلفة، وعبر مفاوضين كانوا وما زالوا أساسيين.

وقد لوحظ أن «حماس» تبدي استعدادها لدخول المنظمة والشراكة السياسية على قاعدة أن البرنامج السياسي هو حل وسط بين مواقفها (برنامجها) وبرنامج الآخرين، وذلك لتبرير قبولها بالبرنامج الوطني الفلسطيني المتآكل، والمستند إلى حل الدولتين (دولة فلسطين في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس). وأكثر من ذلك، فقد قبلت «حماس» بفكرة الهدنة لفترة طويلة، عند إقامة دولة فلسطين على ما يتم انتزاعه من الجانب الإسرائيلي، وتصرفت في قطاع غزة على ضوء ذلك، من حيث شكل السلطة التي أقامتها.

إن المصالحة المنشودة تتطلب الحوار بين الجميع للوصول إلى مضمون البرنامج الوطني التشاركي؛ برنامج ينهي الانقسام ويحشد طاقات الشعب الفلسطيني حوله، وليس الاستمرار بوجود برامج متصارعة بالاعتماد على المصالح العليا للشعب الفلسطيني، حيث لا قبول بالمشروع الإسرائيلي بالدولة الشكلية المؤقتة الحدود،

أو دولة في قطاع غزة، وتقاسم وظيفي في الضفة، ولا عودة للحلول المرحلية. هذا البرنامج، بالتأكيد، يصطدم ويعترض مع المشروع الإسرائيلي الساعي للاستيلاء على الأرض وإجلاء الفلسطينيين عنها.

أشكال النضال (الوسائل والآليات)

المقاومة والكفاح المتنوع على جميع الجبهات والمستويات

إن شكل النضال يخضع لطبيعة الهدف المطلوب تحقيقه والظرف الزماني والمكاني وطبيعة الموارد المتوفرة، بما فيها البشرية، مع الأخذ بالاعتبار واقع الأطراف ذات التأثير على حالة الصراع، وفي مقدمتها واقع الطرف الإسرائيلي وموقفه وسلوكه، لأن لإسرائيل مشروعاً آخر، يستهدف إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، من خلال السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وطرد أكبر عدد من الفلسطينيين.

ومن حيث المبدأ، ليس من الحكمة اعتماد أسلوب نضالي واحد كخيار إستراتيجي يصلح لكل زمان ومكان، فقد مارس الفلسطينيون الإستراتيجيات المطلقة والوحيدة؛ بدءاً من «الحل ينبع من فوهة البندقية»، وانتهاءً بـ«التسوية السياسية والتفاوض خيار إستراتيجي». وليس هدف هذه الورقة مراجعة ظروف كل إستراتيجية وما حققته من نجاحات، أو ما فشلت عن تحقيقه. وفي جميع الأحوال، يمكن الاتفاق على أن الأساس في تحقيق الأهداف لا يعتمد فقط على خيار تحديد الوسيلة الفضلى، وإنما العمل من أجل الاتفاق وطنياً عليها، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتنفيذ برنامج وطني يمثل القاسم الوطني المشترك، وعلى اعتبار أن المنظمة جبهة وطنية.

والشرط الثاني لنجاح هذه الإستراتيجية، هو الدعم والانخراط من قبل التجمعات الفلسطينية المتنوعة، ما يشكل عاملا مهماً لإكسابها المشروعية. إذن، المقاومة للمشروع الإسرائيلي من قبل الفلسطينيين قضية لا مناص منها، ولا بديل عنها لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، الذي يتمثل في تحقيق الأهداف المحددة في البرنامج الوطني، وبالإستراتيجية، والوسيلة المتفق عليها، ومن خلال القيادة الوطنية الممثلة للشعب الفلسطيني، وهنا بالتأكيد سيرد السؤال: أي نوع من المقاومة؟ ما هو الشكل المناسب الذي يؤمن حشد طاقات الشعب الفلسطيني ويتيح للتجمعات الفلسطينية المساهمة بالشكل والأدوات التي تناسب أوضاعها؟

بالتأكيد، ستتيح الأشكال المتنوعة والعديدة للمقاومة الشعبية، لكل تجمع فلسطيني،

أن يطور ويمارس ما يتناسب وموقعه واحتياجاته المباشرة وجدول أعماله الذي يعكس خصوصيته في مواجهة المشروع الصهيوني من ناحية، ويشكل تواصلاً وتكاملاً مع المجموعات الفلسطينية من ناحية أخرى، باعتبار أن الفلسطينيين شعب واحد، تعرض مشروع صهيوني لوجوده ما أدى إلى تفتيته. صحيح أن لفلسطينيي 48 خصوصية في مواجهة المشروع الصهيوني، لكنهم فلسطينيون، والفلسطينيون في الشتات بغض النظر عن الأوراق الشخصية التي يحملونها فهم فلسطينيون، لهم قضية توحدهم مع بقية الفلسطينيين.

لقد أحدث الإسرائيليون وضعاً خاصاً لقطاع غزة بسبب الانسحاب شبه الكامل منه (مع بقاء الحصار)، وترك القطاع اليوم شبه مدمر، وبخاصة بعد حملته التدميرية (عملية الرصاص المصبوب) أواخر العام 2008، ما يتطلب برنامجاً لإعادة إعمار عاجلة للقطاع، لمساعدة المواطنين على العودة إلى بيوتهم، وتبني إستراتيجية مقاومة دفاعية عن القطاع.

من إستراتيجية الكفاح المسلح إلى إستراتيجية المفاوضات الثنائية المباشرة كحل وحيد للصراع وإنجاز الحقوق

الإستراتيجية الفلسطينية للكفاح المسلح التي تم تبنيها منذ العام 1965 خضعت عملياً للتدوير التدريجي لمحدداتها وثوابتها تحت ضغط استعصاءات العمل العسكري أحياناً بسبب الصعوبات العملية بعد تشتت المنظمة وقواتها، وأحياناً بسبب الرغبة الجامحة لقيادتها المتنفذة في المشاركة في الجهود الدولية اللاحقة بسبب صعوبة ظروفها الذاتية، التي كانت تتفاقم بشكل متواصل بعد الخروج القسري من لبنان العام 1982، والتي بلغت ذروتها في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، من خلال تجفيف مواردها المالية التي ساهمت فيها العديد من الدول العربية.

وفي حينه، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية استعدادها لتبني وسيلة التفاوض السلمي للوصول إلى تسوية سياسية للصراع، بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية بشكل عام، بما فيها قرارا مجلس الأمن 242 و338. وقد تم التعبير عن هذا الاستعداد لتبني هذه الوسيلة في دورة المجلس الوطني في الجزائر العام 1988، كما عبر عنه الرئيس ياسر عرفات في خطابات رسمية لاحقاً ترافقت مع رسائل رسمية صادرة عن اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيسها عن الاستعداد لنبذ العنف. وقد عبر هذا الموقف عن الاستعداد لتبني إستراتيجية جديدة قُدم لاحقاً في صيغة قرارات صادرة عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو خطابات رسمية أحياناً، أو عبر مقابلات إعلامية موجهة هدفها إرسال

رسائل للأطراف الدولية تشي بتبني المنظمة لهذه الإستراتيجية، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، وبشكل غير مباشر للطرف الإسرائيلي، في حين بقيت غير شفافة وغير واضحة للفلسطينيين. وعلى الرغم من هذا التغيير الإستراتيجي، لم يحدث إشكال داخلي فلسطيني جدي في حينه، وذلك لسببين: الأول، إن الانتفاضة كانت قد شكلت الاهتمام الطاغي لعمل الفصائل، باعتبارها الوسيلة الناجعة لتنفيذ البرنامج الوطني، إضافة إلى أنها كانت قد حظيت بالتأييد العربي والدولي لسمتها الشعبية والسلمية. والسبب الثاني، عدم وجود طرف فلسطيني قوي داخل المنظمة يطرح إستراتيجية أخرى، أو يمسك بالإستراتيجية القديمة المستندة إلى الكفاح المسلح كوسيلة أساسية، حيث أن «حماس» لم تكن قد تبلورت كحركة مقاومة مسلحة في حينه، وكذلك حال الجهاد الإسلامي، في الوقت الذي جرى تحرير ذلك بقرارات ذات طبيعة شعبوية؛ مثل إعلان الاستقلال، والدولة، وتسمية ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين في دورة المجلس الوطني العام 1988.

وعليه، قبلت المنظمة -استناداً إلى هذه الإستراتيجية الجديدة- المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام وفقاً للأسس التي حددتها الولايات المتحدة في حينه، وأساسها الأرض مقابل السلام، وقرارا مجلس الأمن 242 و338.

وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات في إطار وفد مشترك مع الأردن ضم أشخاصاً يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. وبالتدريج، ازداد التدوير والتآكل لهذه الإستراتيجية بالقبول بالتفاوض المباشر والثنائي مع الجانب الإسرائيلي سراً، ما أنتج اتفاق أوسلو؛ الاتفاق الإطار العام الذي أصبح مرجعاً بديلاً لقرارات الشرعية الدولية. ونتيجة لذلك، حوصرت هذه الإستراتيجية بضوابط جديدة، أبرزها الارتهان للمفاوضات المباشرة مع الحكومة الإسرائيلية.

العمل المسلح في الانتفاضة الثانية: تكتيك أم إستراتيجية؟

هل كانت المحاولات التي قام بها الرئيس الشهيد ياسر عرفات في استخدام إستراتيجية العودة للكفاح المسلح مؤقتاً من أجل الخروج أو التمرد على الإستراتيجية التفاوضية، أم ارتبطت بهدف تحسين شروط المفاوضات أو الضغط على الجانب الإسرائيلي للاعتراف بأهمية الرئيس عرفات؟ كذلك كانت محاولات الرئيس محمود عباس لاحقاً في اللجوء للشرعية الدولية ومؤسساتها، حيث سرعان ما كان يتم التوقف عنها، والعودة للمفاوضات بعد تقديم بعض مبادرات حسن نية من جانب إسرائيل،

إنجازات شكلية في معظمها، وأحياناً تم التراجع عنها. في المقابل، مارست «حماس» إستراتيجية الكفاح المسلح مع بداية نشوء السلطة باعتبارها البديل والمنافس الشعبي على التمثيل، وأيضاً للتخريب على مشروع السلطة السلمي، أو هكذا فهم من قبل المنظمة، ما أدى إلى قمعها بشدة، بسبب ردع السلطة من قبل القيادة الإسرائيلية بالتهديد بالعقاب للقيادة والشعب.

وفي هذا السياق، لا بد من التوقف أمام ما حصل في الانتفاضة الثانية باستخدام العنف العام 2002، وهل شكل ذلك إستراتيجية جديدة لمنظمة التحرير، أم أن الرئيس الشهيد ياسر عرفات أراد منافسة «حماس» التي ما فتئت تفاخر بتمسكها بالكفاح المسلح كوسيلة للمقاومة، أم أن الرئيس الإسرائيلي أرئيل شارون هو الذي جرّ الطرف الفلسطيني إلى إستراتيجية للمواجهة الدموية باستخدام السلاح والتفجيرات؟ من فرض هذه الوسيلة؟ «حماس» أم عرفات أم شارون؟

تشير التحليلات إلى أن الشهيد الرئيس ياسر عرفات استخدم ذلك ليس باعتباره تبنياً من جديد لإستراتيجية الكفاح المسلح، وإنما جزء من تكتيك الرئيس في حينه للضغط على الجانب الإسرائيلي للالتزام بتنفيذ الاتفاق، وكذلك للتسليم بدور الرئيس وأهمية التفاهم معه، وذلك بهدف تحسين الوضع التفاوضي الفلسطيني الذي اهتز بعد أن فشلت المفاوضات في كامب ديفيد التي جرت بمبادرة من الرئيس الأميركي بل كيلنتون، حيث نجح الطرف الإسرائيلي (باراك) في تحميل الرئيس عرفات مسؤولية فشلها.

التقط شارون تكتيك الرئيس عرفات، وبادر هو إلى تصعيد الوضع الأمني، وأقنع الرئيس بوش أن الرئيس عرفات غيّر قواعد اللعبة التفاوضية بالرجوع عن التزامه بالتفاوض السلمي كوسيلة وحيدة للوصول للحل السياسي، كما أقنعه أن عرفات أصبح عقبة أمام السلام، وازدادت الأوضاع ارتباكاً في الجانب الفلسطيني في ظل غياب قرار قيادي فلسطيني بتحديد إستراتيجية وسائل مواجهة متفق عليها، وازدادت ضبابية المعرفة لدى المواطنين الفلسطينيين بوسائل المقاومة المعتمدة في إطار القيادة، وتراجع بالتدريج الدور الجماهيري في الانتفاضة لصالح المجموعات المسلحة، وكثف الإسرائيليون من هجومهم العسكري والاستخباري، ما أدى إلى تآكل دور المجموعات المسلحة المبعثرة والمطاردة وغير المحمية لاحقاً. والتجربة التي قام بها الرئيس محمود عباس بشفافيتها في تبني المفاوضات خياراً إستراتيجياً وحيداً، ونبذ أشكال العنف كافة مُنيت بفشل ذريع باعتباره خياره التاريخي.

تبني شعار المقاومة الشعبية وحده لا يكفي . . مطلوب إعادة النظر في هياكل السلطة وليس إلغاءها

لقد تبنت معظم فصائل العمل الوطني تاريخياً المقاومة بأشكالها المختلفة، وبعضها تبنى شعار المقاومة الشعبية منذ فترة ليست ببسيطة، ولم تستطع أي منها أن تمارس هذا الأسلوب بشكل فعال ودائم يمكن اعتباره إستراتيجية عمل ووسيلة يومية للنضال، حيث لم تنخرط قياداتها ومنظماتها وأطرها وكوادرها في ممارسة ذلك كمنهاج عمل، وبخاصة بعد عودتها بعد أوسلو إلى الأرض المحتلة. ويعود الفشل في ذلك ليس لأسباب ذاتية لهذه الفصائل فحسب، وإنما إلى مجموعة من العوامل التي رافقت قيام السلطة الوطنية بعد العام 1994، كان أبرزها أن المشروع الوطني لم يعد واضحاً، لأن الغالبية العظمى من القيادات الوطنية وكوادرها العليا انشغلت في الحصول على حصتها في السلطة ومغانمها، وبالتالي فإن الغالبية العظمى من المواطنين الفلسطينيين لم يلمسوا وجود قيادة حقيقية مخلصة لإستراتيجية المقاومة، بما فيها الشعبية، ومنخرطة للمشاركة فيها، وإن كانت تظهر بالمناسبات بشكل رمزي وأمام كاميرات الإعلام فقط. والأسوأ من ذلك، ما رافق سلوك عدد لا بأس به من القيادات والكوادر الذي لا يعكس إخلاصها للمقاومة وما تتطلبه من تضحيات.

إن الانفصال الذي مارسته القيادات عن الحركة الجماهيرية وانشغالها بالامتيازات التي توفرها السلطة لشاغلي الوظائف العليا، قد وسع من حالة فقدان المصداقية لدى الشباب الفلسطيني، الذي انتشرت البطالة في أوساطه، وكان المطلوب منه فقط أن يكون وقوداً في الأعمال الاحتجاجية التي تتطلبها المقاومة بما فيها الشعبية.

إن استعادة مصداقية شعار المقاومة في الأوساط الشعبية وتبنيه كإستراتيجية حقيقية، تتطلب إعادة النظر في شكل السلطة الوطنية، والامتيازات التي تمنح للوظائف العليا فيها في المستويين الأمني والمدني، وإعادة النظر في المسميات والامتيازات، وإعادة هيكلة بنيتها؛ بهدف ترشيد استخدام الموارد.

إن العمل مباشرة على تحقيق العدالة في توزيع الموارد والأعباء بين الجميع، وإجراء محاسبة جادة لأي مسؤول أساء استخدام الموارد العامة، إضافة إلى إعادة النظر في شكل السلطة ودورها، سيشكل رافعة ضرورية لاستعادة ثقة المواطنين بها، باعتبارها وسيلة وأداة لمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني، وليس توزيع الأدوار بين المواطنين، حيث تنشغل شريحة بامتيازات السلطة، وعلى البقية الانهماك والانخراط في المقاومة الشعبية.

وأول ما يجب إعادة النظر فيه هو الحكومة الفلسطينية، حيث المطلوب إصدار قرار جديد من م. ت. ف باعتبارها حكومة السلطة الوطنية، أي حكومة توافق وطني، باعتبارها تقوم على أساس جبهوي، ومشاركة الأطراف الوطنية فيها تكون على أساس توافقي، ولا يستهدف من الانتخابات إخراج طرف إلى المعارضة واستيلاء آخر على الحكومة، بالإضافة إلى اعتماد الحوار والمشاركة الواسعة لضمان التوافق وحل الخلافات، وليس بالتصويت على قاعدة النصف + 1، أو حكم الأغلبية.

لماذا الانتخابات؟

في سياق طبيعة اتفاق أوسلو التدرجي، وفي عملية إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، دافع الطرف الفلسطيني عن ضرورة إجراء انتخابات مباشرة لاختيار أعضاء المجلس التشريعي، بهدف تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات، بما يشكل إضعافاً للفكرة الإسرائيلية للحل التي تقوم على إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً إدارياً لا يتطلب فصلاً للسلطات، حيث يتم انتخاب مجلس إداري مصغر، يتولى جميع السلطات على غرار الإدارة المدنية التي أنشأها الإسرائيليون قبل أوسلو لإدارة شؤون السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين أن الطرف الفلسطيني يريد أن يؤكد أن إنهاء المرحلة الانتقالية سيكون بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وبغض النظر عن مقصد القيادة الفلسطينية الذي جرى تبريره عند التوقيع على اتفاق أوسلو، على الرغم من التحذير الذي أعلنه «أبو مازن» شخصياً في اجتماع المجلس المركزي في تونس في حينه، حيث قال: «هذا اتفاق يمكن أن يوصلنا إلى الدولة المستقلة المنشودة، ويمكن أن يكون كارثياً إذا لم نحسن إدارته»، إلا أن ممارسة الانتخابات العامة لاختيار مجلس تشريعي مرتين متتاليتين دون الاتفاق المسبق وطنياً على كيفية التعامل مع نتائجها، كان يصب في الجانب الكارثي الذي أشار إليه «أبو مازن»، حيث أن الانتخابات العامة الأولى التي قاطعتها قوى رئيسية ومهمة، وشاركت فيها حركة فتح وأصدقاؤها، لم تظهر المشاكل التي برزت بعد ذلك بوضوح بعد انتخابات العام 2006، حين شاركت غالبية القوى والفصائل، وحيث فهم كل طرف من الطرفين المتنافسين الأساسيين («فتح» و«حماس») أن من يحصل على الأغلبية سوف يتولى السلطة، وأن الآخرين ينتقلون إلى موقع المعارضة لحكومة السلطة، باعتبارها حكومة لدولة مستقلة، وليس لسلطة وطنية كانت المنظمة في تبريرها لقبولها بأنها ستكون أداة نضالية وطنية إضافية، وأداة من أدوات المنظمة لإنهاء الاحتلال وانتزاع الحرية وإقامة الدولة، التي من الطبيعي، على ضوء هذا

الدور وهذا المفهوم، أن تتشكل على أسس بناء جبهة وطنية يشارك فيها الجميع بنسب تتفق وحجم كل منها كما تحدده الانتخابات، وذلك بالتوافق المسبق، واستناداً إلى قرار المنظمة في الموافقة على إنشائها وتنفيذه.

وينطبق مبدأ ومفهوم استخدام الانتخابات في مراحل التحرر الوطني، إضافة إلى انتخابات المجلس التشريعي، على الانتخابات المفروض إجراؤها في سياق تجديد بنية المنظمة وإصلاحها، وانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي لها.

إن أخطر ما يهدد النظام السياسي في شقه القيادي والتمثيلي أن تفهم «حماس» و«فتح» وتتصرفا في ضوء أن هدف الانتخابات للسلطة هو تحديد الجهة التي ستحكم في السلطة الوطنية، وان الانتخابات للمنظمة تستهدف تحديد الجهة التي ستقود المنظمة وتمثل الشعب الفلسطيني؛ أي أن تتحول عملية الانتخاب إلى صراع على التمثيل كما جرى الصراع على السلطة العام 2006.

إن الهدف المباشر للعملية المطلوبة لانتخابات السلطة أو المنظمة هو تجديد مشاركة المواطنين في المشروع الوطني واستفتائهم عليه، إضافة إلى تحديد الحجم النسبي لكل طرف، كما يجب أن يستهدف تجديد دماء الهيئات القيادية لجميع الأطراف، وإتاحة الفرصة لأوسع مشاركة من تجمعات فلسطينية في مواقع جغرافية مختلفة، وتمكين هذه المجموعات، عبر ممثلين عنها، من المشاركة في تنفيذ البرنامج الوطني وتحقيق أهدافه.

وقبل الانتقال إلى موضوع إعادة بناء وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، لا بد من أخذ الملاحظات التالية بالاعتبار:

1. إن وضع قطاع غزة يتطلب معالجة خاصة، حيث هناك ضرورة لإعطاء صلاحيات محلية واسعة للإدارة المحلية (حكومة محلية)، نظراً لطبيعة البرنامج المتوقع للقطاع، وتوقع استمرار الانفصال الجغرافي الذي يفرضه الإسرائيليون. إن تبني صيغة فيدرالية يتم تحديد أسسها بين الضفة والقطاع بدراسة واعية لدى قيادة منظمة التحرير سيشكل تحدياً كبيراً.

2. من الضروري إعادة هيكلة الحكومة، بحيث تشكل من عدد محدود من الوزارات ذات الطبيعة الخدمية والضرورية، وأن يرأس هذه الحكومة شخصية مهنية ذات مصداقية يتم اختيارها بالتوافق.

3. إجراء الانتخابات المحلية على أساس التمثيل النسبي بأسرع وقت.

4. تشكيل وحدات جماهيرية على صعيد كل محافظة، تتشكل من رؤساء البلديات المنتخبين وممثلي القطاعات والأطر الجماهيرية المختلفة، باعتبارها لجان توجيه وطني تتحمل مسؤولية تنفيذ برنامج المقاومة الشعبية على صعيد كل محافظة، بما فيها المناطق (c)، وتوفير صيغة للتواصل بينها وبين الحكومة الفلسطينية.

المنظمة وقيادة الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية

من المنطقي والموضوعي أن البرنامج الوطني الفلسطيني الذي بلورته الثورة الفلسطينية المعاصرة، والذي انطلق من مخيمات اللاجئين بعد النكبة الفلسطينية العام 48، قد تمت صياغته بما يضمن تحرير كامل فلسطين وعودة اللاجئين. هذا البرنامج مرّ بصياغات عديدة منذ إقراره في إطار المنظمة التي أنشئت العام 64 بقرار عربي، أو في برنامجها الذي بلورته الفصائل التي استولت على قيادة المنظمة بعد العام 1968. هذا البرنامج، الذي يتبنى الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيقه، تعامل مع تجمعات الفلسطينيين الذين أمكن الوصول إليهم، مع الاهتمام بالشتات عملياً (الأردن، سوريا، لبنان، مصر، الخليج)، حيث أمكن دراسة الطلبة الفلسطينيين وأماكن عملهم، وجرى التفاف شعبي فلسطيني حول المنظمة باعتبارها قيادة الشعب الفلسطيني على إثر هزيمة النظام السياسي العربي أمام إسرائيل في حرب 67، وأصبحت المنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني العام 1973 بعد حرب أكتوبر التي حقق فيها المصريون تقدماً على الجانب الإسرائيلي. وبدأت المنظمة بمراجعة برنامجها الوطني لتحرير فلسطين، وتوجهت نحو أفكار جديدة مثل إقامة السلطة الوطنية على الأرض التي يتم تحريرها، وبعد ذلك الدولة المستقلة على الأرض التي يتم تحريرها، وبقي الجدل حول البرنامج، حيث بلغ ذروته بعد أن انتقل مركز ثقل النضال الوطني الفلسطيني إلى الداخل، الذي بدت دوافعه بعد خسارة القيادة الفلسطينية مركزها في لبنان العام 1982 نتيجة سيطرة إسرائيل على جنوب لبنان، وإلحاقها هزيمة بالمنظمة ومركز ثقلها حيث تواجد قيادتها وجسمها الفصائلي، وتم تشتيتها، ما عزز الاهتمام بفلسطينيي الضفة والقطاع، إلى جانب ما أحدثته الانتفاضة المباركة الأولى أواخر العام 1987 من تعزيز لهذه المكانة، حيث أصبحت الضفة والقطاع محور اهتمام القيادة لاستعادة دورها الذي كاد يتبدد بسبب الحصار العربي والدولي، الأمر الذي منح قيادة المنظمة فرصة توظيف النتائج السياسية للانتفاضة، حيث تم إقرار البرنامج الجديد في دورة المجلس الوطني العام 1988، المستندة إلى الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242، و338، وجوهرهما دولة فلسطينية في الضفة والقطاع (حدود 67)، وحل لقضية اللاجئين على أساس القرار 194، من خلال مفاوضات وتسوية سياسية ونبذ العنف، حيث أصبحت الضفة والقطاع

مركز الثقل في النضال الوطني، وحُسم ذلك بشكل كبير إثر اتفاق أوسلو وعودة معظم القيادة الرسمية للمنظمة إلى أرض الوطن العام 1994.

إن السياسة التي انتهجتها القيادة بدمج أطر القيادة، بما فيها رئيس اللجنة التنفيذية وبعض أعضائها في هياكل السلطة، والانهماك في جدول أعمال السلطة واهتماماتها، قد أدى إلى إهمال شديد بالشعب الفلسطيني في الشتات ومناطق 48، كما أدى إلى تراجع دور القيادة والمنظمة لصالح السلطة وحكومتها.

إن تجربة العمل الوطني للثورة المعاصرة أثبتت أن جوهر ومحور برنامج عمل المنظمة يتأثر بموقع استقرار القيادة نفسها، الأمر الذي غالباً ما أدى إلى إهمال تجمعات الشعب الفلسطيني الأخرى، وأضعف بالتالي النظام السياسي الفلسطيني ومشروعه الوطني العام، وبشكل خاص تآكلت مشروعية منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة بعد تحديها من قبل «حماس» التي شككت في تمثيلها للشعب الفلسطيني.

لقد تآكلت المشروعيات، وتآكلت معها معالم البرنامج الوطني الذي أقر العام 1988، وأدت القضايا التفاوضية وشخوص هيئة القيادة التي شاخ بعضها، أو غابت بسبب الموت، ونازعتها قيادات وشخوص جديدة من خارج المنظمة، إلى بهتان في القيادة والبرنامج لدى جيل الأبناء وأبناء الأبناء، بعد أن جرى طحن واستيعاب جيل الأبناء في بوتقة السلطة ومراكزها وامتيازاتها تحت مسميات وهمية جرى نفخها على غرار معالي الوزير، وسيادة اللواء، والسيد المدير العام، وقد ترافق كل ذلك مع التداخل والتشتت الذي حصل على صعيد آليات تنفيذ أهداف الفلسطينيين في التحرر والاستقلال، حيث تم رفع شعار المقاومة من قبل قوى وفصائل مختلفة، بعضها مارسه موسمياً وبعضها مارسه بشكل رمزي في المناسبات، وبعضها لم يمارسه إلا في الخطابات، في حين انغمس الجزء الرسمي المتبقي من المنظمة طيلة سنوات في التفاوض المباشر مع الجانب الإسرائيلي، دون أن يعرف المواطنون لماذا تقف المفاوضات ولماذا تستأنف.

لقد مر على تجربة انتقال المنظمة إلى الداخل أكثر من 17 عاماً، انشغلت خلالها في بناء السلطة، ونجمت عنها مجموعة من العلاقات ليست محصورة بالأطراف الفلسطينية الداخلية، وإنما تعدتها مع أطراف خارجية مثل العلاقة مع المانحين الدوليين، وكذلك مع الجانب الإسرائيلي، وبعضها تم ترتيبه بالتوافق، وبعضها فرض بالأمر الواقع. وعليه، فإن إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية الموحدة، تتطلب أخذ هذه الوقائع بالحسبان، وأثر ذلك على المقاومة الشعبية المنشودة، حيث أن القيادة الحالية لم تعد قادرة على مواجهة التحديات لأسباب كثيرة، وفي مقدمتها شيخوختها وهرمها (لقد هرمنا).

إن مراجعة البرنامج الوطني أمر لا بد منه، حتى لو كان يستهدف فقط نفض الغبار عنه ليصبح واضحاً أمام الفلسطينيين بتجمعاتهم المختلفة، وحتى تتسنى للفلسطينيين في مواقعهم المختلفة المشاركة في بلورته. والدلائل تشير إلى أن اختيار قيادة وطنية جديدة بطريقة ديمقراطية معقولة يبقي على المنظمة كممثل شرعي ووحيد، مع الاحترام والتقدير للقيادة التاريخية، لأن المسألة لا تتعلق هنا بالإرادة، وإنما بالقدرة التي لم تعد موجودة لدى عدد كبير من قيادات م. ت. ف التاريخية، وبات من الضروري تكريمها على ما قامت به، واحترام رغبة من يبادر منهم إلى التقاعد المتأخر.

إن إعادة بناء المنظمة يبدأ من خلال تشكيل قيادة وطنية من ممثلي القوى والأحزاب الفلسطينية والشخصيات الوطنية المستقلة، التي على استعداد للانخراط في إستراتيجية كفاحية للمقاومة، باعتبارها هيئة إعادة البناء خلال فترة زمنية محددة، وعدم اعتبارها لجنة تابعة للمنظمة كما انتهت في شكلها البيروقراطي، ولا يتوقع أن تتولد القيادات الجديدة إلا في إطار الصراع والكفاح والتصادم مع المشروع الإسرائيلي، حيث مركزه في الضفة الغربية بما فيها القدس، وأجنحته في مواقع تجمع الفلسطينيين الأخرى.

الربيع العربي عائق أم حافز

بقدر ما شكلت ثورات الربيع العربي ضغطاً على الأطراف الفلسطينية المتصارعة على السلطة للمصالحة، بقدر ما فتحت المجال للحوار والنقاش عن أثر نتائج التغييرات التي تحدثها على المشروع الوطني والنظام السياسي والنضال الفلسطيني؛ باعتبار القضية الفلسطينية كانت موضوعاً مركزياً في سياق العمل العربي تاريخياً، وأثرت في مضمون القرار الوطني الفلسطيني وقيادته، وبشكل خاص لدى بعض الدول مثل مصر، سورية، الأردن.

إن معظم الدول العربية ستنشغل مؤقتاً بالتحولات الديمقراطية الداخلية، إلا أن العودة الواسعة من قبل المواطنين العرب في هذه الدول للمشاركة في الشأن العام، سوف توفر بيئة مواتية لاحقاً للتواصل مع قيادات هذه الحركات الشعبية الصاعدة، وبخاصة في حال النجاح في إعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني بقيادة واحدة وبرنامج وطني شفاف ومحدد المعالم وموحد، ما يمكّن الحركات الوطنية الفلسطينية من مساندته ودعمه بأشكال متنوعة، يسهل على الحركات الشعبية والنظم العربية الجديدة مساندة الفلسطينيين في معركتهم القادمة لا محالة مع الإسرائيليين.

وإذا كان هدف الربيع العربي إعادة صياغة العقد الاجتماعي باتجاه تغيير طابع الدولة الرعوية والأمنية والاستبدادية والفاسدة، نحو دولة مدنية حديثة أساسها احترام المواطن، وكرامته، وحقوقه، فإن الشباب الفلسطيني الذي تفاعل مع ما يجري في المنطقة العربية بإعطاء مؤشرات في أكثر من مناسبة عن استعداده للنزول إلى الشارع والمساهمة في المشروع الوطني، بعد أن حدد شعاراته «الشعب يريد إنهاء الانقسام وإنهاء الاحتلال»، يريد قيادة وطنية واحدة تمثله وتقوده، وبرنامجاً وطنياً واضحاً لإنهاء الاحتلال، وقد أعلن عن استعداده للانخراط في المشاركة الجماهيرية وفي المقاومة الشعبية شريطة عدم توزيع الأدوار (ناس للسلطة وامتيازاتها، وناس للنضال وتضحياته).

من مصالحة إدارة الانقسام إلى المراجعة الإستراتيجية

إبراهيم أبراش

مقدمة

تمر حركة التحرر الوطني الفلسطيني المعاصرة بأزمة بنيوية ووظيفية عميقة: أزمة قيادة، أزمة برنامج وطني، أزمة فكر وأيديولوجيا، أزمة شرعية، ثم أزمة انقسام ووصول الخيارات المعلنة والبرامج الحزبية لطريق مسدود؛ سواء أكان خيار المفاوضات والتسوية السلمية لدى منظمة التحرير وفصائلها أم خيار المقاومة لدى حركة حماس ومن يشايعها من الفصائل. هذه الحالة المأزومة تستدعي مراجعة إستراتيجية شمولية لمجمل الحالة السياسية الفلسطينية؛ سواء للبرنامج الوطني الذي وضع في منتصف الستينيات وكان يقول بتحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر، أو البرنامج الوطني الثاني الذي تم الإعلان عنه في إعلان الجزائر 1988، والذي يقول بدولة فلسطينية على حدود العام 1967. حركة حماس ليست بعيدة عن هذه الأزمة، لأنها إن لم تكن جزءاً من المشروع الوطني، فهي جزء من النظام السياسي، وبرنامجها يعيش الأزمة نفسها التي يعاني منها البرنامج الوطني لمنظمة التحرير. حركة حماس تعيد إنتاج تجربة منظمة التحرير، ولكن بسرعة أكبر وبخسائر أكثر، فهي اليوم تقف على تخوم برنامج الرئيس «أبو مازن»، وسواء أكان الأمر

تكتيكاً أم تحولاً جذرياً، فالواقع يقول إن حركة حماس أوقفت المقاومة وتحولت لسلطة وحكومة في قطاع غزة، ولديها الاستعداد للبقاء في هذا الوضع لسنوات.

إن كان يجوز القول إن المشروع الوطني الأول الذي صاغته منظمة التحرير الفلسطينية عند تأسيسها العام 1964، أو الذي قالت به حركة فتح عند انطلاقتها 1965، قد فشل أو تم تجاوزه، لأنه مشروع قام والضفة وغزة غير محتلتين، ولأن المكونات العربية والدولية التي كانت تقف وراء تأسيسه تغيرت، فإن البرنامج الذي يقول بدولة على حدود 1967 أصبح أيضاً مأزوماً نتيجة الاستيطان، ونتيجة الانقسام الفلسطيني وبسبب غياب أدوات نضالية وطنية لتحقيقه، حيث تم رهن هذا البرنامج بالتسوية والمفاوضات فقط، وما زاد في أزمة هذا البرنامج هذه المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية التي استجدت على مجريات الصراع كصعود الإسلام السياسي، وأخيراً التحركات الشعبية الأخيرة والتدخل الغربي السافر في مجرياتها.

لا بد من التطرق لملاحظة مفاهيمية. فمع أننا قد نستعمل مصطلحات النظام السياسي والمشروع الوطني والبرنامج الوطني بالمعنى نفسه، حيث يحدث تداخل موضوعي ومفاهيمي بينها في بعض المراحل التاريخية، إلا أنه يمكن التمييز بين هذه المصطلحات، بحيث يمكن القول إن النظام السياسي الفلسطيني يشمل كل المكونات السياسية؛ سواء أكانت سلطة أم معارضة، وسواء أكانت ممأسسة رسمياً أم غير ممأسسة، وسواء أكانت سياسية أم عسكرية. أما المشروع الوطني، فنقصد به المشروع الذي قام بداية مع منظمة التحرير، واستمر معها خلال مراحل تطورها وتحولها، بما تشمله من أحزاب وقوى ذات توجهات وطنية وقومية ويسارية، وعلى هذا الأساس فإن حركتي حماس والجهاد جزء من النظام السياسي، وليسا جزءاً من المشروع الوطني، أما البرنامج الوطني، فكان، بداية، يتماهى مع المشروع الوطني والنظام السياسي، ولكنه فيما بعد انفصل عنهما عندما تعددت البرامج والإستراتيجيات بعدد الأحزاب والحركات السياسية، بل يجوز القول اليوم إن البرنامج الوطني الحقيقي لم يعد موجوداً، وبات تطلعاً وهدفاً يجب الوصول إليه.

سنقارب الموضوع من خلال المحاور الثلاثة التالية:

1. المشروع الوطني التحرري ضرورة وليس خياراً.
2. الانقلاب على المشروع الوطني وتعثر محاولات الإنقاذ.
3. آليات تنفيذ المراجعة الإستراتيجية للمشروع الوطني.

المحور الأول: المشروع الوطني التحرري ضرورة وليس خياراً

لا يمكن أن ينجح شعب خاضع للاحتلال بدون مشروع أو برنامج وطني وثوابت متَفَق عليها تُلهم الشعب وتوحده وتستنفر قواه للدفاع عنها. ما وراء الفشل المتعاظم والتخبط الواضح والتيه المعمم على مستوى نخب ومؤسسات الحالة السياسية الفلسطينية كافة، يكمن غياب الرؤية أو غياب المشروع الوطني التحرري وتعدد برامج العمل الوطني بتعدد الأحزاب. فشل المفاوضات والخلاف الداخلي حولها، فشل المقاومة والخلاف الداخلي حولها، فشل المصالحة، التحريض والتخوين والتكفير، الصراع على سلطة وهمية، فساد نخب ومجتمع مدني وحكومات، هجرة الشباب والانتقال من المطالبة بحق العودة إلى المطالبة بحق الهجرة، العجز عن القيام بانتفاضة جديدة وحتى عدم القدرة على ممارسة المقاومة الشعبية السلمية... الخ، ليست هي المشاكل الحقيقية أو جوهر القضية، بل هي تداعيات ونتائج لغياب الرؤية أو المشروع الوطني، بما يتضمنه من ثوابت وطنية وإستراتيجية للتحرير. استمرار التركيز على أزمة السلطة والحكومة والمفاوضات وغيرها، إنما هو هروب من جوهر المشكل، وهو غياب مشروع وطني محل توافق الجميع؛ غياب إما لأن تطورات الأوضاع باتت متجاوزة لمقولات المشروع الوطني، وإما لعدم قدرة القيادات والنخب على تحمل استحقاقاته، وفي كلتا الحالتين يحتاج الأمر لوقفة جادة.

المشروع (الوطني) الأول والتباسات التأسيس

لم يكن المشروع الوطني الأول (م. ت. ف) يمثل الوطنية الفلسطينية تمثيلاً صحيحاً، ولم يكن الميثاق القومي للمنظمة برنامجاً وطنياً خالصاً، حيث أُسِّسَت المنظمة بقرار قمة عربي، وكانت خاضعة في تمويلها وسياساتها للأنظمة العربية وللقيادة العربية المشتركة، وهو ما جعل المحددات الخارجية تلعب دوراً خطيراً في قيام النظام السياسي –منظمة التحرير– بداية، ثم التأثير والتدخل الفج في رسم سياساته وحركاته السياسية لاحقاً. هيمنة فصائل الكفاح المسلح على المنظمة العام 1968 حرر منظمة التحرير نسبياً من التبعية العربية الرسمية، ثم جاء قرار قمة الرباط 1974 بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً ليزيد من هامش الحرية، إلا أن البرنامج الوطني بقي حتى إعلان الدولة في الجزائر العام 1988 خاضعاً ومقيداً بمحيطه العربي.

لم يكن النظام السياسي الفلسطيني –ومنذ أن وجدت القضية الفلسطينية كقضية كفاح من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير– هو الفاعل الوحيد في رسم إطار الصراع وتحديد أهدافه وأبعاده، بل كان طرفاً ضمن أطراف متعددة عربية ودولية. لا شك أن الشعب

الفلسطيني هو المعني أكثر من غيره بالصراع بفعل وقوعه مباشرة في بؤرة الحدث، وبفعل كونه الأكثر تضرراً من مجريات الأحداث، إلا أن دوره كفاعل كان مقيداً ومحكوماً بالفاعلين الآخرين وبموازين القوى التي يصنعونها. وكنتيجة لذلك أيضاً، فإن التحويرات التي طرأت على البرنامج الوطني، والنكسات والهزائم التي تعرض لها النظام السياسي الفلسطيني عبر محطاته المأساوية البارزة: 1967 هزيمة حزيران وضياع الضفة والقطاع، 1970 أحداث الأردن، 1982 الخروج من لبنان، 1983 الانشقاق داخل فتح، 1990 تداعيات الغزو العراقي للكويت . . . لم تكن نتيجة لتقاعس أو تقصير الشعب الفلسطيني ونظامه السياسي، بل كان للأطراف الأخرى العربية والدولية المصنفة ضمن معادلة الصراع، دور رئيس في حدوثها وتحمل مسؤوليتها، كذلك الأمر بالنسبة للإنجازات السياسية التي تحققت، فلم يكن مرجعها فقط النضال الفلسطيني، وفعالية النظام السياسي، بل لعبت الأطراف الأخرى دوراً في تحقيقها أو في تضخيمها.

ويمكن القول إن البرنامج الوطني الأول اختزل أربع قضايا أو مشاريع، أو انبنى على فرضية أنه مدعوم بهذه المشاريع:

- **المشروع الأول**: المشروع الوطني الفلسطيني الرافض للوجود الصهيوني في فلسطين، والمتطلع للاستقلال، إنه المشروع الذي يقف في الصدارة عند الحديث عن القضية الفلسطينية، فهو عمادها وجوهرها وعمودها الفقري. وهو تطلع الفلسطينيين للحرية وتحرير بلدهم.

- **المشروع الثاني**: القومي الوحدوي العربي، حيث كانت كل القوى والأنظمة القومية تقول بتحرير فلسطين، وتعتبر الوجود الصهيوني تهديداً للأمن القومي العربي، وعائقاً أمام الوحدة العربية، بل إن كثيراً من الأنظمة العربية كانت تعتبر فلسطين من أولى مهامها، وتحت شعار البعد القومي للقضية وقومية المعركة ووحدة المصير كانت الأنظمة –وبخاصة القومية والثورية– تتدخل بشكل سافر في حياة الفلسطينيين وفي مسار مشروعهم الوطني.

- **المشروع الثالث**: المشروع الإسلامي. نظرياً جمعت فلسطين والقدس الشريف بما تمثلانه من رموز دينية، وبما تجسدانه من معانٍ روحية عميقة لدى المسلمين كافة، كل المسلمين، عرب وغير عرب، وتضمن خطاب الأنظمة والحركات الإسلامية ما يؤكد التزامها بتحرير فلسطين ورفض الوجود الصهيوني فيها من منطلق ديني، ولكن على مستوى الممارسة تفاوت العطاء وتباينت أساليب التعامل، فهناك من المسلمين من اكتفى بالدعوات الصالحات للشعب الفلسطيني، وهناك من رأى أن طريق تحرير فلسطين لا

تمر عبر القدس، بل عبر كابول وكشمير، بل حتى نيويورك وواشنطن. واليوم يعلو الخطاب الديني على غيره بعد فوز «حماس» بانتخابات كانون الثاني 2006، وفي ظل صعود الإسلام السياسي في الربيع العربي.

- **المشروع الرابع**: المشروع التحرري العالمي، حيث كانت حركة التحرر العالمية تلتقي مع كل من المشاريع الثلاثة على قاعدة معاداة الصهيونية والإمبريالية ومحاربة الاستعمار بكل صوره وأشكاله، وكان على رأس حركة التحرر العالمية الاتحاد السوفييتي والصين وبقية مجموعة دول المعسكر الاشتراكي التي دعمت ومدت حركات التحرر في العالم الثالث، بما فيها حركة التحرر العربية وعلى رأسها حركة المقاومة الفلسطينية، بالمال والسلاح، ونسجت معها علاقات (إستراتيجية) عسكرية وسياسية اقتصادية، وكانت أكبر نصير لها داخل هيئة الأمم المتحدة.

هذه المشاريع الأربعة كانت تتداخل مع بعضها البعض، تقترب من بعضها أحياناً فيقوى النظام السياسي الفلسطيني، أو تتنافر وتتصادم فيتأزم النظام السياسي الفلسطيني وتنتكس القضية الفلسطينية. وبالرجوع إلى الميثاق الوطني الفلسطيني الذي رسم معالم النظام السياسي الفلسطيني، نجد قوة حضور المحددات الخارجية الأربعة؛ وبخاصة عند تحديد الإستراتيجية النضالية، فمهمة التحرير لم تكن مسؤولية فلسطينية خالصة، حيث نص الميثاق أن الفلسطينيين (طليعة) الأمة العربية والإسلامية وحركة التحرير العالمية في معركة التحرير، وهدف التحرير هدف قومي وإسلامي، حيث فلسطين جزء من الأمة العربية، ولم يكن مسموحاً للفلسطينيين التفريط بأي جزء منها حتى لدواعي المصلحة الوطنية الفلسطينية، حتى أنه تم التنصيص في الميثاق القومي الفلسطيني على أن لا تمارس المنظمة أي سيادة على الضفة وغزة، وفلسطين أيضاً وقف إسلامي لا يجوز التفريط بأي جزء منها.

حتى السلطة التي مارستها القيادة الفلسطينية كانت سلطة معنوية أكثر منها سلطة سيادية، بسبب وجود المنظمة على أرض غير فلسطينية وخضوع الفلسطينيين للاحتلال، فالسلطة الإكراهية للقيادة الفلسطينية كانت تصطدم بالسلطة السياسية والسيادية لأنظمة أخرى، ولم يختلف وضع المؤسسات السياسية، بما فيها التنظيمات المسلحة، كثيراً من حيث ما تمارس من سلطة وسيادية، أو من حيث قدرتها على تنظيم الشعب الفلسطيني.

يمكن القول إذن إن النظام السياسي الفلسطيني قبل 1988 كان محكوماً بمعادلة معقدة ومستحيلة التحقيق، وهي التوافق بين المحددات أو الشروط الأربعة المشار إليها، فأي إخلال بشرط من هذه الشروط، أو تَرَاجُع أي طرف عن التزامه، سينعكس سلباً على النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي على إنجاز البرنامج الوطني.

كان توازن هذه المشاريع الأربعة وتوافقها، ولو على قاعدة الحد الأدنى، هو الذي حكم النظام السياسي الفلسطيني خلال ثلاثة عقود، سواء في حالات احتدام الصراع والحرب، أو في مرحلة البحث عن حلول سلمية للصراع، حيث كانت لكل طرف مصلحة في استمرارية (التحالف) أو التنسيق فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إما من منطلق المصلحة المشتركة في مواجهة عدو مشترك وإما لمصلحة خاصة لكل طرف، وكان النظام السياسي الفلسطيني معنياً أكثر من غيره بالحفاظ على الترابط والتنسيق بين المشاريع الأربعة ،ولو على قاعدة الحد الأدنى، وكان دائم السعي إلى تعويض أي نقص في فاعلية أداء أي بُعد من الأبعاد الأربعة بتقوية الأبعاد الأخرى وتعزيز فاعليتها.

ارتهان النظام السياسي وبرنامج العمل الوطني للمحددات الخارجية كان جلياً في التحويرات التي طرأت على المشروع الوطني، حيث كان كل تراجع لأي من المشاريع المشار إليها أو التصادم معها يؤدي لخلخلة المشروع الوطني وخفض سقف تطلعاته وصيرورته أكثر، تطويعاً لفكر التسوية، وللبحث عن حلول وسط، حتى وصل الأمر لأن يصبح سقف البرنامج الوطني مع أوسلو دون سقف الأنظمة العربية المعبر عنه في مبادرة السلام العربية.

من التباس التأسيس إلى أزمة التطبيق والممارسة

مع أن سؤال الأزمة صاحب المشروع الوطني الفلسطيني منذ ولادته، فإنه تحول من سؤال حول تحديات تأسيس المشروع الوطني إلى سؤال حول ماهية المشروع الوطني، ثم سؤال حول الوجود، بحيث يجوز التساؤل اليوم هل يوجد مشروع أو برنامج وطني فلسطيني؟

قد يتساءل البعض كيف لا يوجد برنامج وطني وعندنا خمسة عشر حزباً وفصيلاً لكل منها برنامجه وإستراتيجيته، ونصفها يملك ميليشيات وقوات مسلحة؟ كيف لا يوجد برنامج وطني وكل الأحزاب تتحدث عن المشروع الوطني وتبرر عملياتها العسكرية بأنها من أجل المشروع الوطني والدفاع عن الثوابت الوطنية؟! وتبرر قتالها مع بعضها البعض بأنه من أجل المشروع الوطني؟ كيف لا يوجد مشروع وطني ولدينا حكومتان وسلطتان لكل منهما أجهزتها الأمنية والشرطية ووزرائها وقوانينها وفضائيتها وصحفها وعلاقاتها الخارجية ... الخ؟ كيف لا يوجد مشروع وطني وقد اندلعت حرب أهلية باسمه، ودخل آلاف الفلسطينيين سجوناً فلسطينية، وقُتل بعضهم في هذه السجون، وعُذب وشُبِح آخرون باسم المشروع الوطني والدفاع عن الثوابت؟ كيف لا يوجد مشروع وطني وهناك منظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها وقرارات مجالسها الوطنية ولجنتها التنفيذية والمجلس المركزي؟!

وقد يقول قائل إن وجود شعب تحت الاحتلال يعني تلقائياً وجود برنامج تحرر وطني،

وهذا قول افتراضي وليس واقعياً. صحيح أنه يوجد احتلال صهيوني، ويوجد أكثر من عشرة ملايين فلسطيني يحملون الوطن معهم أينما حلوا وارتحلوا ويربّون أبناءهم على حب الوطن والتوق للعودة إليه، وصحيح أن قرارات دولية تعترف للفلسطينيين بحق تقرير المصير، وبعضها يعترف لهم بالحق في دولة . . . الخ، ولكن هذه أمور قد تضعف مع مرور الزمن، أو تشتغل عليها أطراف محلية أو إقليمية ودوليه وتخرجها عن سياقها الوطني، من خلال حلول جزئية وتسويات إقليمية، إن لم يكن للفلسطينيين أصحاب الحق مشروع وطني توافقي يلتف حوله الجميع.

إن كان يوجد برنامج وطني فما هي مكوناته من حيث الهدف والوسيلة والإطار والمرجعية؟ وإن كان توجد ثوابت وطنية فما هي؟ هل هي الثوابت التي تتحدث عنها حركة حماس، أم الثوابت التي تتحدث عنها حركة فتح، أم الثوابت التي تتحدث عنها حركة الجهاد الإسلامي . . . الخ، أم الثوابت التي يتحدث عنها ستة ملايين لاجئ في الشتات؟ منظمة التحرير لم تعد مشروعاً وطنياً ممثلاً لكل الشعب الفلسطيني، ليس فقط بسبب تآكلها داخلياً ولاعترافها بإسرائيل وصيرورتها ملحقاً للسلطة واستحقاقاتها الخارجية بعد أن كانت مؤسِّسَة لها، بل أيضاً لأنها أصبحت جزءاً من الخلاف الفلسطيني، ولا تعترف بها حركتا حماس والجهاد الإسلامي وتتحفظ عليها فصائل أخرى. غياب توافق وطني حول المنظمة يقلل من أهمية اعتراف كل دول العالم بها. أيضاً المفاوضات ليست مشروعاً وطنياً، والسلطة والحكومة ليستا مشروعاً وطنياً، ومجرد الحديث عن مقاومة وحتى ممارستها بشكل فصائلي ليس مشروعاً وطنياً.

لو كان عندنا برنامج أو مشروع وطني حقيقي، لكان عندنا ثوابت محل توافق وطني، لو كان عندنا برنامج وطني ما كان الانقسام وما كان فشل المصالحة وفشل مئات جولات الحوار، لو كان لدينا برنامج وطني ما وُضِعت وثائق متعددة ومواثيق شرف كإعلان القاهرة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني 2006، واتفاق القاهرة 2008، وورقة المصالحة التي تم التوقيع عليها في أيار 2011 ولم تنفذ حتى اليوم، كثوابت وطنية وكأساس لمشروع وطني، وأجهضت كلها، لو كان لدينا مشروع وطني وثوابت وطنية ما كانت كل المؤسسات القائمة فاقدة للشرعية الدستورية (حسب مقتضيات القانون الأساسي) ولشرعية التوافق الوطني، لو كان لدينا برنامج وطني ما كان هذا التراشق والاتهامات المتبادلة بالخيانة والتكفير ما بين من يفترض أنهم قادة المشروع الوطني، لو كان لدينا برنامج وطني ما كان الإلحاح على إجراء انتخابات لتحسم الخلافات حول الثوابت الوطنية وحول القيادة.

إن كان كل ما سبق من تشكيلات سياسية وبرامج حزبية ليس مشروعاً وطنياً، فما هو المشروع الوطني؟ ندرك جيداً صعوبة تحديد المشروع الوطني في الحالة الفلسطينية،

والصعوبة الأكبر في وضعه موضع التنفيذ، نظراً لتداخل الماضي مع الحاضر، الدين مع السياسة مع الاقتصاد، الوطني مع القومي مع الإسلامي، الشرعية الدولية مع الشرعية التاريخية والشرعية الدينية، ونظراً لطبيعة الاحتلال الصهيوني الاستيطاني الإجلائي . . . الخ، ونظراً لأن بعض مكونات النخب السياسية الفلسطينية، وبخاصة نخب السلطتين، بدأت تفقد إيمانها بعدالة القضية، وبدأت حسابات السلطة والمصلحة الآنية تطغى عندها على حسابات المصلحة الوطنية، ومن هنا فإن أي توجه لإعادة البناء النظري للمشروع الوطني ووضع آليات لتنفيذه، يجب أن يبدأ كخطوة أولى خارج حسابات السلطة، وخارج ارتباطات الحزبين الكبيرين، وبخاصة الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وشروط الرباعية، ومن خلال التعامل مع الشعب الفلسطيني ليس كساكنة الضفة والقطاع، بل كشعب قوامه أكثر من أحد عشر مليون مواطن.

إن استمر كل حزب وحركة في التصرف باعتبار أنه يمثل البرنامج الوطني، واستمر في تحميل مسؤولية أي خلل أو تقصير أو عدم إنجاز في مسار القضية الوطنية للآخرين من الأحزاب أو للتآمر الخارجي، فإن هذا سيؤدي لمزيد من ضياع ما تبقى من أرض وكرامة وطنية. لذا، فالأمر يحتاج لتفكير إبداعي خلاق لتأسيس عقد سياسي أو برنامج وطني جديد، وإن كان الحديث عن برنامج وطني جديد يستفز البعض ممن قد يفسرون الدعوة بأنها إقرار بفشل وتجاوز الأحزاب والنضالات السابقة، وهي ليست كذلك، فلنقل إننا نحتاج لاستنهاض الحالة الوطنية على أسس جديدة. ومن حيث المبدأ، فحتى نكون أمام مشروع وطني يجب توافق الأغلبية على مرتكزات أي مشروع وطني وهي: 1) الهدف. 2) الوسيلة أو الوسائل لتحقيق الهدف. 3) المرجعية. 4) الإطار. 5) الثوابت. وسنفصل لاحقاً هذه العناصر.

المحور الثاني: الانقلاب على المشروع الوطني وتعثر محاولات الإنقاذ

«حماس» وسلطة أوسلو والانقلاب على البرنامج الوطني

لا شك أن منظمة التحرير كانت ائتلافاً بين فصائل وحركات سياسية عدة بتوجهات متعددة: وطنية، وقومية، ويسارية، إلا أن التعددية داخل المنظمة كانت في إطار الوحدة وفي إطار البرنامج الوطني أو النظام السياسي نفسه (م. ت. ف): وحدة الإطار ووحدة الهدف ووحدة الوسائل النضالية مع اجتهادات وخروج عن الإجماع في بعض الأحيان. لم يتم الخروج عن البرنامج الوطني والمشروع الوطني بما يهدد وجودهما إلا مع ظهور حركة حماس والجهاد الإسلامي، ثم مع قيام سلطة أوسلو.

تزامنت الانتفاضة الأولى العام 1987 ثم الإعلان عن قيام الدولة العام 1988 مع ظهور حركتي حماس والجهاد الإسلامي من خارج إطار النظام السياسي أو المشروع الوطني الرسمي، وببرنامج ديني سياسي بمرجعيات وأهداف وتحالفات تتقاطع مع البرنامج الوطني في قضايا دون أن تلتقي معه. وإن كان ظهور هذه القوى عزز من الانتفاضة واستقطب شرائح شعبية داخلية وخارجية داعمة للشعب الفلسطيني، فإنها شكلت حالة انقسام حاد في النظام السياسي الفلسطيني مهّدت بدورها لانهيار هذا النظام لاحقاً. وتجسد انقلاب «حماس» على البرنامج الوطني برفضها منذ البداية أن تكون جزءاً من القيادة الموحدة للانتفاضة، وأن تكون جزءاً من منظمة التحرير، حيث وضعت لنفسها ميثاقاً خاصاً بها بمرجعية إسلامية، ولم تخفِ الحركة أنها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين. وبعد تأسيس السلطة، رفضت الحركة المشاركة فيها، أو في الانتخابات النيابية والرئاسية التي جرت حتى 2005، حيث قررت المشاركة في الانتخابات البلدية، وتلا ذلك المشاركة في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006. هذه المشاركة كانت قراراً بدخول النظام السياسي وليس البرنامج الوطني، كما أنها مشاركة جاءت في ظل توجهات دولية وأمريكية خصوصاً لدمج الإسلام السياسي المعتدل في الحياة السياسية في العالم العربي.

بالإضافة إلى ظهور الإسلام السياسي الفلسطيني بأجندة مغايرة للبرنامج الوطني، فقد أوجد اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير مع إسرائيل العام 1993 وما أنتج من سلطة، خلخلة في مرتكزات المشروع الوطني، بل خروج عن البرنامج الوطني للعام 1988، فهذا الأخير قام على أساس جميع قرارات الشرعية الدولية، ولم يسقط خيار المقاومة، أما برنامج أوسلو فقام نتيجة مفاوضات سرية بداية، وبرعاية غابت عنها الشرعية الدولية، كما أنه قام على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 فقط، وتجاهل القرارات الأخرى، كما أن بنود برنامج أوسلو عززت حالة الانقسام الداخلي على حساب شراكة وتنسيق أمني مع إسرائيل. بهذين المتغيرين -ظهور حركة حماس وبرنامج أوسلو- حدث انقلاب على البرنامج الوطني. ومع ذلك، يجب عدم تجاهل أن وجود سلطة فلسطينية داخل الوطن وقيادة إسرائيلية آنذاك -حكومة إسحاق رابين- راغبة في تسوية سلمية ونظام دولي انتقالي مفتوح على كل الاحتمالات، أوجد فرصة لدى الفلسطينيين، لو أحسنوا توظيفها بممارسة عقلانية بعيداً عن العنف المسلح وبإدارة جيدة للسلطة، لكان من الممكن ألا تكون النتائج بهذا السوء الموجود اليوم.

إذن، ما بعد أوسلو حدثت خلخلة للنظام السياسي الفلسطيني وللمشروع الوطني وللبرنامج الوطني بعناصرها الأربعة المشار إليه - القيادة، والإطار، والهدف، والإستراتيجية. صحيح أنه مع تأزم مسلسل التسوية وتهرب إسرائيل من التزاماتها،

وبخاصة مع انتفاضة الأقصى -أيلول 2000- حاول الراحل أبو عمار أن يصحح المسار ويرمم السفن التي أحرقتها اتفاقية أوسلو، سواء من حيث دعم أو السكوت عن ممارسي العمليات الفدائية، أو من خلال التأكيد على حق العودة وعدم التفريط بالثوابت، أو إحياء مؤسسات منظمة التحرير، وبخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمؤسسات القيادة لحركة فتح، ومد جسور مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ثم إجراء انتخابات بلدية وتشريعية وتشكيل حكومة وحدة وطنية . . . الخ، إلا أن كل هذه المحاولات لم تفلح في إخراج النظام السياسي الفلسطيني من مأزقه، بل وصل الأمر للانقسام الراهن.

مع انتفاضة الأقصى، وبعد وصول محاولات إعادة الرئيس أبو عمار لطاولة المفاوضات على قاعدة الشروط الإسرائيلية والأمريكية، بدأت إسرائيل، بشراكة أمريكية وتواطؤ أطراف فلسطينية وعربية، مخطط تدمير المشروع الوطني من خلال ضرب أهم مرتكزاته: القيادة ووحدة الجغرافيا، فبدأت حملة تشهير وتحريض ضد أبو عمار لإظهاره كزعيم فاشل وعاجز، وشاركت أطراف فلسطينية في هذه الحملة، وقد أدت هذه الحملة لحصار الرئيس واغتياله سياسياً قبل أن تتم عملية اغتياله بالسم. وفي الوقت نفسه، تم تعديل القانون الأساسي بما يسمح بتقليص صلاحيات الرئيس، والحد من تحكمه بالأموال بفرض وزير مالية -سلام فياض- تم جلبه من واشنطن خصيصاً لهذه المهمة، حيث كانت شكوك تدور حول تحويل أبو عمار جزءاً من أموال السلطة لدعم المقاتلين، وشراء السلاح، وتمويل القوات الفلسطينية في لبنان. ولكن الأهم هو تدمير الجغرافيا التي تسمح بقيام دولة المشروع الوطني الفلسطيني، حيث باشرت إسرائيل تنفيذ مخطط سابق يفصل غزة عن الضفة، وكانت خطة شارون للانسحاب أحادي الجانب من غزة في أيلول 2005 بداية تنفيذ إسرائيل للمخطط. وجاء تنفيذ المخطط في وقت تشهد فيه مناطق السلطة وبخاصة قطاع غزة حالة من الفوضى والانفلات الأمني، وكانت كل المؤشرات تشير إلى سيطرة شبه كاملة لحركة حماس على القطاع. الانسحاب الإسرائيلي وانهيار أجهزة السلطة في القطاع وقوة سيطرة حركة حماس، تبعه مباشرة إجراء انتخابات فازت فيها حماس بأغلبية مريحة، أهلتها لتشكيل حكومة، ثم تداعت الأحداث لتصل للنتيجة المرسومة والمحتومة وهي فصل غزة عن الضفة وسيطرة حماس على غزة، وتشكيلها شبه دولة ببرنامج وإستراتيجية عمل وقيادة وعلاقات خارجية ومرجعية متعارضة مع المشروع الوطني، دولة تنتظر الاعتراف بها دولياً.

لقد بات واقع الحال يقول إن المشروع الوطني الفلسطيني، بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وبنخبه الحاكمة وغير الحاكمة، وما يرتبط به وبها ويدور حوله وحولها من أيديولوجيات وثقافات سياسية وتكوينات اجتماعية، وبغض النظر عن الشعارات التي

ترفعها: المقاومة والجهاد أو التسوية والمفاوضات، يعيش مأزقاً وجودياً حقيقياً، وبخاصة بعد الانقسام الذي فصل غزة عن الضفة، ثم مع وصول حكومة اليمين الصهيوني مع نتنياهو للحكم في إسرائيل، وانكشاف وهم المراهنة على الإدارة الأمريكية الجديدة بعد تراجعها عن مواقفها بشأن الاستيطان.

لا تقتصر خطورة الأمر على وجود الخلل أو المأزق، بل تتجاوزه لما هو أخطر، فبدلاً من أن تعترف النخب الفلسطينية المأزومة بأخطائها وتفسح المجال لآخرين، أو -على الأقل- تقوم بمراجعة نقدية شمولية تراجع فيها مسيرتها، فتصحح ما أعوج من سلوك، وتقَوِّمَ ما ثبت فشله من نهج، وتحاسب حيث تجب المحاسبة، بدلا من ذلك، تمارس اليوم سياسة الهروب إلى الأمام بطرح خيارات لا واقعية، أو بتحميل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية ما يجري. هذه النخب والأحزاب، وبسياسة الهروب إلى الأمام التي تنتهجها، تريد أن تبرئ نفسها وتهيئ الشعب ليقبل بتسيدها عليه مجدداً في ظل الخراب القائم، ولتسوقه نحو عبثية جديدة، عبثية قد تأخذ اسم (كل الخيارات مفتوحة) من طرف النخبة نفسها بل الشخصيات نفسها التي قادت عملية المفاوضات ثماني عشرة سنة، بما مكن العدو من تكثيف مشروعه الاستيطاني والتغطية على جرائمه، أو عبثية التلويح بشعار المقاومة والانتفاضة من خلال تطوير «حماس» للصواريخ، وتلويحها بالاستعداد لتحقيق نصر جديد إن حاولت إسرائيل دخول قطاع غزة، وكأن غزة أكثر قدسية من القدس، بحيث لا تجوز المقاومة ولا تُستعمل الصواريخ إلا دفاعاً عن الإمارة الربانية في غزة.

أسباب فشل المراجعات الإستراتيجية

لا غرو أن تمظهرات أزمة المشروع الوطني، وموجبات القيام بمراجعة شمولية، كثيرة، وعلى رأسها وصول المشروع الوطني ومجمل الحالة السياسية إلى طريق مسدود. وقبل محاولة استشفاف ممكنات الخروج من المأزق، لا بأس من تلمس التحديات التي تواجه استنهاض المشروع الوطني، وهي كما نعتقد:

1. غياب فضيلة وثقافة النقد الذاتي عند الأحزاب والنخب، فهذه الأحزاب باتت ضليعة بنقد الآخرين، ولكنها لا تنتقد نفسها، وإن جرت عمليات نقد فداخل غرف مغلقة وبشكل فردي، وفي كثير من الحالات تتم محاصرة، بل وطرد ومعاقبة، أي مسؤول يجرؤ على نقد الحزب أو الحركة علناً.

2. ضعف مؤسسة القيادة وتآكل شرعيتها، وبخاصة بعد فوز «حماس» بالانتخابات

التشريعية الأخيرة؛ ذلك أن وجود خمسين زعيماً وقائداً لا يعني وجود مؤسسة قيادة، مؤسسة القيادة هي التي تجسد الوحدة الوطنية وتحتكر القرار الوطني المستقل وتمثله.

3. غياب حالة شعبية ضاغطة على القيادات السياسية، وذلك بسبب الشتات والحواجز وارتباط قطاع كبير من الشعب بالسلطتين وبالأحزاب من حيث الراتب والخدمات.

4. انسلاخ الأحزاب عن منظومة حركات التحرر الوطني وثقافتها وقوانينها.

5. فساد السلطتين وتواطؤ النخب ومؤسسات المجتمع المدني.

6. الجهل السياسي وصيرورة الأيديولوجيات شكّلا عائقاً أمام التفكير العقلاني.

7. غياب استقلالية القرار والارتهان لأجندة خارجية؛ إسلامية كانت أو عربية أو أمريكية أو إسرائيلية.

8. المراهنة على الانتخابات فقط كحل لأزمة النظام. لم يحدث في تاريخ حركات التحرر أن استمد قادة التحرر شرعيتهم من انتخابات علنية تجري في ظل الاحتلال.

9. ضعف دور الانتلجنسيا –مثقفون ومفكرون وقادة رأي عام– لأسباب متعددة على رأسها لعنة الراتب والتمويل المشروط.

10. تحول السلطتين والحكومتين في غزة والضفة لهدف بحد ذاته، وبات هدف الحفاظ على السلطة سابقاً وأهم من الحفاظ على البرنامج الوطني أو الثوابت الوطنية، وهو ما أدى أيضاً إلى تحويل المناضلين والمجاهدين لموظفين.

11. الانقسام الذي فصل غزة عن الضفة وتداعياته. فتوحيد المنطقتين ضمن برنامج وسلطة واحدة بات يحتاج لموافقة إسرائيلية.

12. ظهور جماعات الإسلام السياسي ببرنامج مغاير للبرنامج الوطني.

13. تراجع قوى اليسار وتوجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

14. تواصل الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.

15. غياب حلفاء دوليين فاعلين ومؤثرين في السياسات الدولية.

16. تخاذل وعجز الشرعية الدولية عن تبني مشروع السلام الفلسطيني.

المحور الثالث: آليات تنفيذ المراجعة الإستراتيجية للمشروع الوطني

اليوم، لم تعد المراجعة التي تؤسِس لمشروع وطني جديد خياراً من خيارات عدة، بل ضرورة وطنية. إن لم تأخذ قوى من داخل النظام السياسي الفلسطيني، أو من داخل الحالة السياسية الفلسطينية، بشكل عام، المبادرة، فهناك قوى وأطراف خارجية ستأخذها. منطقة الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية خصوصاً، لا تسمح بوجود فراغ سياسي. تاريخياً، كانت أطراف عربية وإقليمية تملأ فراغ غياب الفاعل الفلسطيني، ومنظمة التحرير في بداية ظهورها مثال على ذلك، هذا ناهيك عن أن مشاريع التوطين والوصاية والأردن كوطن بديل، تخيم على أجواء الحالة الفلسطينية المأزومة اليوم. سياسة الترقيع والتلفيق والهروب إلى الأمام والتخفي وراء الأيديولوجيات والشعارات الكبيرة الفارغة، لم تعد تجدي نفعاً اليوم، الحقوق الوطنية المسلوبة لن تعيدها واشنطن، ولا الرباعية، ولا جيوش المسلمين والعرب. نعم، الشرعية الدولية ضرورية، والتضامن العالمي مهم، والأيديولوجيات مفيدة كأدوات للتعبئة والتحريض، إلا أن كل هذه الأمور لا تنوب عن فعل الشعب صاحب القضية.

مرتكزات المشروع الوطني المنشود

المراجعة الشمولية المؤسِّسة لمشروع وطني جديد أو المصحِّحَة لمسار المشروع الوطني، يجب أن تتجاوز إفرازات المشكلة وتتعامل مع جذورها ومسبباتها الحقيقية. الانتخابات والمحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ليست حلولاً، حتى تشكيل حكومة ليس هو الحل. ما سبق هي حلول للسجين لتحسين شروط العيش في السجن، وليس لكسر جدران السجن، وإن بقيت مكونات النظام السياسي تتعامل مع الأزمة وكأنها أزمة خلاف بين «فتح» و«حماس» على الانتخابات، والحكومة، والأجهزة الأمنية، والمحاصصة الوظيفية الحكومية . . . فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أوسلو أو لإدارة الانقسام، حتى وإن صرحت بغير ذلك.

إعادة بناء وتأسيس المشروع الوطني تتطلب التعامل مع القضية كقضية شعب قوامه أكثر من أحد عشر مليون فلسطيني في الداخل وفي الشتات، دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة كرفع الحصار عن قطاع غزة، ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. مدخل هذا البرنامج ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية، وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط، بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني. لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيراً. لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي

فصيلٍ فلسطينيٍ خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية المتجددة، لأن منظمة التحرير ليست حزباً أو فصيلاً، بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم أجمع. هذا البرنامج الوطني الجديد يجب أن يُعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة، بحيث تُوظَف هذه الأبعاد لخدمة المشروع الوطني وليس إلحاق المشروع الوطني بهذا البعد أو ذلك.

من حيث المبدأ، فالمشروع الوطني التحرري محل النقاش يجب أن يحسم من خلال التوافق في الأمور الخمسة التالية، التي تشكل مرتكزات أي مشروع وطني، وهي ما يجب أن تشتغل عليها أية مصالحة وطنية حقيقية:

أ) الهدف

نحنٍ هنا نتحدث عن أهداف شعب خاضع للاحتلال، وهي أهداف إستراتيجية متعالية مؤقتاً عن المشاكل الفرعية الناتجة عن الصراعات الداخلية وتعقيدات الحياة اليومية والمناكفات السياسية الناتجة عن الانقسام. الهدف الاستراتيجي هو الإجابة عن: ماذا يريد الفلسطينيون؟ أو كيف يرون حقوقهم المشروعة؟ أو ما هو الحق الذي يناضلون من أجله؟ هل يريدون تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، أم دولة في غزة والضفة بما فيها القدس، أم دولة ثنائية القومية على كامل فلسطين الانتدابية، أم دولة غزة، أم دولة غزة الموسعة لتشمل أجزاء من سيناء مقابلٍ التخلي عن الضفة والقدس، أم دولة مؤقتة على جزءٍ من الضفة وقطاع غزة، أم تقاسماً وظيفياً ما بين أجزاء من الضفة والأردن وإسرائيل، أم اتحاداً كونفدرالياً ما بين غزة وأجزاء من الضفة وربما الأردن أيضاً، أم الأردن وطناً للفلسطينيين؟ وهل يقبل الفلسطينيون مبدأ تبادل الأراضي؟ هلٍ يريد الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمةً للدولة الفلسطينية المستقلة، أم يريدونها عاصمةً لدولتين؟ هل يريد الفلسطينيون عودة كل اللاجئين إلى قراهم ومدنهم الأصلية، أم عودتهم لمناطق السلطة، أم حل مشكلة اللاجئين حسب وثيقة جنيف (وثيقة ياسر عبد ربه)؟

الهدف الإستراتيجي يجب أن يجيب عن هذه التساؤلات بدلاً من البقاء في حالة تردد وتوظيف خطاب أيديولوجي شعاراتي وعاطفي وانفعالي وساذج ومستفز لا يتناسب مع الممكنات الحقيقية للفلسطينيين، ولا يتناسب مع المتغيرات التي يشهدها العالم. ليس من مصلحة القيادة الفلسطينية التي تتعامل مع القضية دولياً ترك الهدف مفتوحاً حسب التطورات وموازين القوى، بحيث يتم الانتقال من هدف لآخر اعتماداً على موازين قوى إقليمية ودولية ليسوا طرفاً أصيلاً فيها؟ العالم لا يقبل ببرنامج وطني يقول بهدف مرحلي قائم على الشرعية الدولية، وهدف إستراتيجي معلن يقول بإنهاء دولة إسرائيل. الهدف

الوطني يجب أن يميز بين ما نريده كفلسطينيين، وما تريده أطراف عربية وإقليمية توظف القضية الفلسطينية لخدمة أجندتها الخاصة، لأن البرنامج الوطني لن يكون وطنياً إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية: قيادة، وهوية، وانتماء . . . الخ.

ب) وسائل وآليات تحقيق الهدف

الاختلاف حول الهدف أثّر سلباً على وسائل تحقيقه، بحيث باتت الوسائل تتكيف وتتحدد في كل مرحلة حسب الهدف المُعلن أو المُضمر وحسب موازين القوى الداخلية وحسب المصلحة والارتباطات الخارجية لكل حزب وحركة. فهل المقاومة إستراتيجية تحقق الهدف، أم التسوية السياسية؟ وإن كانت مقاومة فهل المسلحة أم السلمية؟ وإن كانت التسوية فهل من خلال التسوية الأمريكية واتفاقية أوسلو والمفاوضات المباشرة، أم من خلال تسوية قرارات الشرعية الدولية؟

المشكلة لا تكمن في المقاومة كما لا تكمن في التسوية السلمية من حيث المبدأ، بل من الخطأ وضع تعارض ما بين المقاومة والسلام والتسوية السلمية، لأن المقاومة ليست قتالاً من أجل القتال، بل نضال من أجل الحق والسلام، والمقاومة بدون رؤية سياسية وهدف سياسي قابل للتحقيق، تصبح نوعاً من العمل الانتحاري أو الارتزاق الثوري والجهادي. المشكلة تكمن في غياب التوافق الوطني حول الوسائل وإستراتيجيات العمل، فلا يجوز لحزب أو حركة -حماس والجهاد الإسلامي مثلاً- أن تنهج نهج المقاومة المسلحة بما في ذلك العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، فيما منظمة التحرير تعتمد خيار التسوية السياسية، وتجلس على طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين لتنفيذ اتفاقات موقعة، كما لا يجوز لفصائل مقاومة أن تستمر في إطلاق صواريخ والقيام بعمليات عسكرية، فيما تلتزم السلطة الرسمية بتهدئة مع إسرائيل، ولا يجوز لحركة حماس أن ترفض التهدئة وتستمر بإطلاق الصواريخ وهي خارج السلطة، وعندما تصبح سلطة في غزة تعلن وقف إطلاق الصواريخ، بل وقف المقاومة. هذا لا يعني رفض الجمع بين المقاومة والسلام، بل رفض وجود إستراتيجيات متعارضة بشأنهما، لو كانت المقاومة والمفاوضات تمارسان في إطار إستراتيجية وطنية، وتحت رعاية قيادة وحدة وطنية لعضدت المقاومة من موقف المفاوض، وأضفت المفاوضات شرعية على المقاومة.

ج) المرجعية

المرجعية هي موئل الحق والهوية والثقافة، ومنها تُحدد الأهداف ووسائل العمل، وهي التي تمنح هوية للمشروع الوطني الفلسطيني، هذه المرجعية إشكال أيضاً، بسبب التداخل

ما بين التاريخي والديني والسياسي والقانوني الدولي والوطني والقومي والإسلامي، وبسبب الشتات وخضوع أغلبية الشعب الفلسطيني لسلطات غير وطنية، لكل منها أجندتها ورؤيتها الخاصة للصراع في المنطقة. عندما تغيب استقلالية القرار وتتداخل الهويات، يصبح الحديث عن مرجعية وطنية ومشروع وطني وثوابت وطنية أمراً صعباً. هذا التداخل صاحب مسيرة المنظمة منذ تأسيسها كما أشرنا سابقاً، وهو تداخل ما زال مستمراً حتى اليوم مع تغير في ترتيب المرجعيات من حيث الأهمية، وهو تغير ناتج عن تغير القوى إقليمياً ودولياً، فحلت واشنطن والغرب محل المعسكر الاشتراكي، وحلت المرجعية الإسلامية محل المرجعية القومية العربية، وزادت المرجعية الوطنية وهناً وتراجعاً.

المرجعية اليوم تحتاج لإبداع خلاق ما بين الوطنية والقومية والإسلام، وما بين المرجعية التاريخية ومرجعية الشرعية الدولية، وما بين المرجعية الوطنية ومرجعية الأجندة الإقليمية. ولكن، هل أن الاتفاق على المرجعية يكون من خلال الإطار القائم وهو منظمة التحرير الفلسطينية، أو من خلال حوارات بين المنظمة والقوى خارجها، أم يتم الاتفاق عليها من خلال الانتخابات؟ نعتقد أن مجلساً تأسيسياً منتخباً من فلسطينيي الداخل والخارج هو الجهة المؤهلة لصياغة المرجعية والأهداف ومجمل البرنامج الوطني، وبطبيعة الحال سيشكل مؤسسة القيادة.

د) الإطار أو مؤسسة القيادة

الإطار هو ما يستوعب ويوجه كل العملية السياسية الفلسطينية في الداخل والخارج، ويتصرف ويتحدث نيابة عن الكل الفلسطيني. لا يكفي أن يكون الإطار معنوياً كما يقال عن منظمة التحرير بأنها الوطن المعنوي للفلسطينيين، بل يجب أن يكون مؤسساتياً جامعاً أيضاً. قبل ظهور حركة حماس، وقبل تأسيس السلطة الوطنية، كانت المنظمة تمثل هذا الإطار وقيادة الشعب الفلسطيني، أما اليوم فالحاجة تدعو إما لإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير لتستوعب كل القوى السياسية الجديدة ليس على مستوى الكم فحسب بل أيضاً على مستوى الكيف؛ أي على مستوى البرامج والتوجهات، وإما التفكير بإطار جديد ينبثق عن مؤتمر شعبي وطني لجميع الفلسطينيين في الداخل والخارج. وجود إطار يعني وجود قيادة واحدة وممثل واحد للشعب الفلسطيني يتحدث نيابة عنه ويتصرف باسمه في كافة المحافل الدولية.

هـ) الثوابت

الثوابت كل ما هو محل توافق وطني، في حالة الاتفاق على العناصر الأربعة المشار إليها أعلاه تصبح ثوابت للأمة. داخل الثوابت يمكن للقوى والأحزاب السياسية أن تختلف،

ولكن لا يجوز لها أن تختلف حول الثوابت ما دام الشعب يعيش مرحلة التحرر الوطني. بعد إنجاز الهدف، وقيام الدولة، يمكن للقوى السياسية، وللشعب بشكل عام، أن يعيد صياغة بعض الثوابت من خلال التوافق، أو من خلال الانتخابات والاستفتاء العام.

من مصالحة إدارة الانقسام إلى إعادة صياغة المشروع الوطني

ورقة المصالحة التي تم التوقيع عليها في القاهرة في أيار 2011، ثم التفاهمات بين الرئيس أبو مازن والسيد خالد مشعل، التي أخذت اسم (الشراكة السياسية)، تضع خارطة طريق افتراضية لمصالحة إستراتيجية متدرجة، وبخاصة أنه تم التفاهم على شكل القيادة المستقبلية (الإطار القيادي المؤقت)، ثم إعادة بناء وتفعيل المنظمة، كما تم الاتفاق على أسلوب النضال من خلال الاتفاق على المقاومة الشعبية السلمية -على الرغم من غموض هذا المصطلح، وقد لا يكون أكثر من تجميل لقرار التخلي عن المقاومة- وعلى الهدف من خلال الاتفاق على دولة في حدود 67. إن كنا نخشى أن يكون التوقيع على الورقة واللقاءات بين «فتح» و«حماس» مجرد مهدئات للشعب، ومحاولة لكسب الوقت في انتظار نتائج متغيرات عربية وإقليمية ودولية يراهن عليها كل طرف، وبخاصة الواقع العربي بعد الاضطرابات التي تشهدها أكثر من دولة عربية، وإن كنا نخشى أن تكون هذه المواقف من حركة حماس مجرد تكتيك لتمرير مرحلة اتضاح الصورة النهائية للمتغيرات العربية، فإن ذلك لا يمنع من الاشتغال على هذه التفاهمات في ظل غياب البديل. لا شك أن كل خطوة نحو المصالحة إنجاز، ولكن إن لم يتم ربط هذه الإنجازات بالمصالحة الإستراتيجية التي تعني إعادة بناء البرنامج الوطني من خلال التوافق على البنود الخمسة المشار إليها، فإن هذه الإنجازات لن تكون أكثر من مصالحة إدارة الانقسام، وستعزز مصالح نخب السلطتين والحزبين الكبيرين، وليس المصلحة الوطنية. حتى الآن، فإن ما جرى لا يخرج عن مصالحة إدارة الانقسام، وهذا ليس بالأمر السيئ إن كان مدخلاً للمصالحة الإستراتيجية، وليس اعترافاً بالأمر الواقع.

المراجعة الإستراتيجية المؤسِّسة لبرنامج وطني جديد، يجب أن تشتغل على مستويين وهدفين، أحدهما عاجل وقصير المدى، والآخر إستراتيجي بعيد المدى، مع تزامن العمل على المستويين:

أولاً. مصالحة إصلاح النظام السياسي (حكومة وسلطة)

لأننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود القوى السياسية القائمة، وبخاصة حركتي فتح وحماس، ولا نستطيع تجاهل وجود سلطتين وحكومتين متخاصمتين، ولا وجود اتفاقات موقعة

وارتهان للتمويل الخارجي وشروط الرباعية، لذا يجب العمل على مصالحة أو تهدئة فلسطينية داخلية تعمل على حل إشكالات السلطة والحكومة وإدارة حياة الناس، إنها مصالحة بين السجناء تشكل ضرورة ومدخلاً للانتقال لمرحلة تكسير جدران السجن. هذه المصالحة هدفها وضع حد لحالة الانحدار بين كياني غزة والضفة، ووقف المفاعيل السياسية والاجتماعية والقانونية والنفسية للانقسام. إنجاز هذا الهدف المرحلي والعاجل سيتعامل مؤقتاً مع واقع فصل غزة عن الضفة، وواقع وجود حكومتين وسلطتين، ليست هذه دعوة لتكريس الفصل، بل التعامل معه مؤقتاً للانتقال لمرحلة جديدة.

هذه المصالحة تحتاج لدرجة عالية من البراغماتية والانحناء للعاصفة والتعامل بعقلانية مع شروط الرباعية، فحتى لو قررت حركتا فتح وحماس التصالح، من خلال الورقة المصرية التي تم التوقيع عليها في أيار 2011، فلن يعود التواصل بين الضفة وغزة في إطار حكومة وسلطة واحدة بدون موافقة إسرائيل، أو بدون تسوية سياسية تشارك فيها إسرائيل، لأن علينا تذكر أن إسرائيل انسحبت من القطاع وتقول إنها لم تعد مسؤولة عنه.

إذن، بدلاً من استمرار الحالة العدائية بين غزة والضفة، ولأنه يبدو أن الطرفين متمسكان بالسلطة وغير مهيأين للمراجعات الإستراتيجية، فيجب عمل مصالحة متدرجة لحين تغير الأحوال. هذه المرحلة من المصالحة تحتاج لاعتراف كل طرف بأن الطرف الآخر شريك في النظام السياسي، وله حق تقرير مصير هذا النظام، ورسم خارطة المشروع الوطني الجديد، وتحتاج لوقف حملات التحريض والتخوين والتكفير، وتحتاج لوضع حد للاعتقالات المتبادلة، أو بصيغة أخرى تمكين لجنتي المصالحة المجتمعية والحريات العامة من إنجاز عملهما بسرعة. ونلفت الانتباه هنا إلى أن ورقة المصالحة المصرية تقوم على أساس مصالحة مؤقتة في ظل استمرار الانقسام لحين من الزمن. هذه المصالحة ستتضمن تشكيل حكومة، وحل إشكالات تعدد الأجهزة الأمنية والقضائية، وإجراء انتخابات.

هذه المصالحة الوطنية المؤقتة التي ستأخذ طابع التقاسم الوطني الوظيفي أو الشراكة السياسية، تشكل المدخل للمرحلة الثانية للإستراتيجية الجديدة أو المصالحة الوطنية الإستراتيجية، من خلال فتح حوار جاد حول ثوابت ومرتكزات المشروع الوطني المشار إليها، ثم إجراء انتخابات إن كان ممكناً. لا شك أن هناك مزالق وتخوفات من أن يشجع التعامل مع هذا المفهوم للمصالحة، أو التقاسم الوظيفي المؤقت، البعض لطرح فكرة الكونفدرالية بين غزة والضفة، حيث الخشية من أن يستغل بعض المستفيدين من حالة الفصل، أي نجاح في المصالحة الأولى لتبرير حالة الفصل، أو أن تستغل كلتا الحكومتين التوافق الداخلي لإضفاء شرعية دائمة على وجودها يدفعها للتقاعس عن

إنجاز المصالحة الوطنية الإستراتيجية. لتحاشي وقوع ذلك، يجب العمل في آن واحد على المرحلة الثانية للإستراتيجية الوطنية، وهناك علاقة تفاعلية أو تأثير متبادل بين المصالحتين؛ بمعنى أن أي تقدم في أي مصالحة سيؤثر إيجاباً على إنجاز المصالحة الأخرى، والعكس صحيح.

خلال هذه المرحلة الانتقالية يكون لحركتي فتح وحماس دور رئيس في إصلاح ما أفسدتاه، ومع ذلك يجب إبداء رأي فيما يتم الحديث عنه خلال هذه المرحلة، ونلخصها فيما يلي:

1. بالنسبة للانتخابات، وحتى لا يتكرر ما جرى في انتخابات كانون الثاني 2006، نفضل الاتفاق بداية على ثوابت ومرجعيات المشروع الوطني قبل الانتخابات، لأن غياب الاتفاق على الثوابت والمرجعيات لن يساعد على حدوث تداول سلمي على السلطة. ونرى أن التراضي والتوافق في هذه المرحلة أهم وأجدى من الانتخابات.

2. إن كانت هناك جدية في إجراء انتخابات في أيار القادم، فلا داع لتشكيل حكومة تنتهي صلاحيتها بعد أشهر، ويمكن للهيئة القيادية المؤقتة أن تتكلف بالإعداد للانتخابات، وبخاصة أننا نعتقد أن إسرائيل لن تسمح بانتخابات قبل اتضاح معالم التسوية والمفاوضات.

3. في حالة الإصرار على تشكيل حكومة، يستحسن أن تتشكل من الأحزاب وبعض المستقلين، لأن حكومة تكنوقراط لن تستطيع عمل شيء في ظل حالة التجييش عند الأحزاب، وستبقى حكومة شكلية.

4. الحديث عن حكومة بدون برنامج سياسي هو مجرد هراء، فلا توجد حكومة بدون برنامج سياسي، لأن هذه الحكومة لن تتعامل مع الفلسطينيين فحسب، بل مع العالم الخارجي وإسرائيل ولهؤلاء شروط.

ثانياً. مصالحة المراجعة الإستراتيجية للبرنامج الوطني

الاشتغال على المرحلة أو المهمة الأولى للإستراتيجية الوطنية يجب أن يكون مواكباً للاشتغال على المرحلة الثانية، بل يجب أن يكون الالتزام بإنجاز الهدف الأول (التقاسم الوظيفي الوطني) مشروطاً بالالتزام بالهدف الإستراتيجي وهو الاتفاق على الثوابت والمرجعيات كما ذكرناها سابقاً، حيث يستحيل التقدم نحو الهدف الإستراتيجي دون إنهاء الانقسام السياسي والبرنامجي. وعندما نقول تساوق الاشتغال على المستويين، فذلك

لأننا نخشى من أن واقع فصل غزة عن الضفة قد يستغرق وقتاً طويلاً، لأن إسرائيل والقوى المستفيدة من حالة الفصل ما زالت قوية وفاعلة.

هذا التساوق لمساري المصالحة هو ضمان عدم تحول التقاسم الوظيفي الوطني المشار إليه إلى كيانين سياسيين دائمي الوجود. لهذه المصالحة الإستراتيجية مدخل أيضاً، وهو سرعة إنجاز (الإطار القيادي المؤقت) المشار إليه في اتفاق المصالحة لمهامه. إذا كانت المصالحة الأولى، أي المصالحة العاجلة في ظل الانقسام القائم، تتعامل مع الانقسام الأخير الذي نتج عن أحداث حزيران 2007، ويمكنها أن تقتصر على حركتي فتح وحماس لأنهما سلطتا الأمر الواقع، وتتحملان مسؤولية عن الانقسام، فإن المصالحة الإستراتيجية يجب أن تتعامل مع الانقسام الإستراتيجي السابق على تلك الأحداث، والسابق لسيطرة حركة حماس على القطاع، هذه السيطرة وما سبقها وما لحقها من توترات وصدامات مسلحة هي نتيجة وإفراز للأزمة وليست سبباً لها. هذه المصالحة يجب أن لا تقتصر على حركتي فتح وحماس، بل يجب مشاركة كل القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة وشخصيات وطنية وأكاديمية وثقافية، داخل الوطن وخارجه. حركتا فتح وحماس وحدهما ليستا مؤهلتين لاستنهاض أو صياغة مشروع وطني تحرري.

خاتمة

وفي الختام نقول، إن لم نتدارك الأمر ببرنامج وطني واحد موحد، فسنبقى في حالة تيه، وسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك. حركة فتح لن تبقى موحدة وستسير نحو مزيد من التآكل، وحركة حماس ستشهد مزيداً من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهدئة، وقد تشهد انقسامات داخلية، وبخاصة بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين، وتيار سينحو نحو التطرف. بطبيعة الحال، لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل، وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين، إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضاً للحالة الوطنية، بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية.

التخوفات الأكثر مأساوية، فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريباً دولنة لقطاع غزة تؤدي لحرب أهلية حول السلطة والحكم. إسرائيل لن تُمكِّن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية ولو على جزء منها، ولذا فستعمل على خلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع، كما سبق وهيأت المناخ لـ(الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في حزيران

2007. حرب أهلية حول مَن يحكم قطاع غزة: حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب، كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة. سكوت إسرائيل عن حكم حماس في الضفة ليس قبولاً نهائياً أو موقفاً إستراتيجيا وليس عجزاً، بل لهدف تكتيكي، وعندما تشعر إسرائيل أنها حققت هدفها من الانقسام، وعندما تهدأ الحالة العربية الثائرة وبخاصة في مصر، فستنقل إسرائيل المعركة لقطاع غزة، وهناك نخب من داخل ومن خارج حركة حماس تراودها شهوة حكم غزة بمعزل عن المشروع الوطني، بل على حسابه، وهي مستعدة للقتال والقتل دفاعاً عن مصالحها وشهوتها في السلطة.

النظام السياسيّ والبرنامج الوطنيّ وموقع التيّارات الإسلامية الفلسطينية

سميح حمّودة

كيف يمكن لنا أن نقوِّم بطريقة علمية منهجية تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية خلال مواجهتها مع المشروع الصهيوني، ونتمكن بالتالي من استشراف ملامح الفكر السياسي المطلوب من أجل تغيير المسار السياسي الفلسطيني؟ سأطرح مداخلتي حول هذه المسألة في إطارين اثنين ينتهيان بخلاصات واستنتاجات واقتراحات لرؤية إستراتيجية مستقبلية.

- الإطار الأول إطار نظري تحليلي، أعرِّف فيه بأربعة من مناهج التحليل في العلوم الاجتماعية، التي سيتم من خلالها معالجة المسألة، وتقديم إجابات عن جملة من الأسئلة المتعلقة بالجذور الدولية والعربية والذاتية للقضية الفلسطينية، وبطبيعة الصراع بين العرب الفلسطينيين والحركة الصهيونية-الغربية-الاستعمارية، وبالإمكانات المتاحة لحل هذا الصراع. كما سأعرض فيه لثلاث مسائل منهجية تتعلق بالإطار التحليلي ذاته، وتوضّح جوانب مهمّة للغاية في الشأن الفلسطيني، ولكنها لا تحظى بالاهتمام الكافي.
- أمّا الإطار الثاني فهو تاريخي تطبيقي ينزل المسائل النظرية على الواقع

الفلسطيني ماضياً وحاضراً، ويقدِّم روايةً مختصرةً، ومباحث موجزةً حول ما جرى في السياق الفلسطيني، ويقترح إجابات للأسئلة المطروحة في الورقة، كما يستعرض، بشكل عام، مواقف الحركات الإسلامية السياسية تجاه القضية الفلسطينية.

- أمّا الخلاصات والاستنتاجات، فهي نابعة من الإطارين الاثنين ومستندة إليهما، وتتناول أفكاراً وخطوطاً عريضةً لرؤية إستراتيجية للمستقبل.

الإطار النظري التحليلي

أولاً. التعريف بالمصطلحات

ما الذي تعنيه مصطلحات مثل النظام السياسي، والبرنامج الوطني، والتيارات الإسلامية الفلسطينية؟

إشكالية تعريف النظام السياسي الفلسطيني:

هناك إشكالية نظرية تتعلق بتعريف مصطلح النظام السياسي الفلسطيني، إذ يقترن الفهم العامُّ لمصطلح النظام السياسي في العلوم السياسية بالدولة، فمصطلح نظام يطلق على الظواهر والعلاقات والبنى الاجتماعية المنتظمة في قواعد وقيم واتجاهات متمايزة. ويطلق مصطلح النظام السياسي على المبادئ والإجراءات والمؤسسات والأجهزة التنظيمية التي تعمل لتحقيق هدف أو مصلحة ما، كما يعني المصطلح قيادة وتركيب وعقلية الحكم في بلدٍ ما.[1] فالنظام السياسي هو ذلك الجانب من أنظمة المجتمع المتعددة الذي يتعلق بالحكم والسلطة وبإدارة الشؤون العامة محلياً وخارجياً، وهو الذي يحدد طبيعة الحكم وفلسفته وشكله وبنيته وطرقه؛ ويحدد العلاقة بين الشعب والسلطة السياسية، كما يضع القواعد التفصيلية والعملية للحقوق الفردية للمواطنين. وعلى الرغم من أن العلوم السياسية توسعت بشكل كبير في دراسة النظم السياسية عبر العالم، وقامت بمقارنتها بعضها ببعض، فإنها لم تدرسها خارج إطار الدولة-الأمة (Nation-State). بناءً عليه، فإنّ الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني استناداً للعلوم السياسية سيقتصر في أفضل الأحوال على

---

[1] راجع مثلاً نعمة، ماجد (مدير تحرير)، موسوعة السياسة، الجزء السادس، بيروت- لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989، ص: 582-583.

السلطة الوطنية الفلسطينية، على اعتبار أنها شبه دولة، امتلكت خصائص تنظيمية وإدارية وقانونية تطابق تلك الموجودة في الدول ذات النظم السياسية، بيد أنها لم تمتلك السيادة الكاملة التي هي مكون أساسي من مكونات الدولة.

ولكنّ مثل هذه المرجعية البحثية لن تكون كافية لنا لتحليلٍ تعقيدات الموضوع الفلسطيني وفهم قضاياه الكثيرة والمتشابكة. لذا، سنستخدم تعريفاً آخر للنظام السياسي الفلسطيني، يستلهم خصوصية الحالة الفلسطينية، ويخرج من إطار الدولة-الأمّة إلى إطارِ حركة مقاومة وتحرر ومؤطَّرة ومنظمة في أطر وتشكيلات، وتملك رؤىً وفكراً سياسياً وتتجسد في مؤسسات اجتماعية واقتصادية وإعلامية يجعلها صاحبة نظام سياسي، وإن يكن دون سيادة على بقعة جغرافية محدّدة.

تعريف النظام السياسي الفلسطيني:

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف النظام السياسي الفلسطيني بأنّه منظومة الفكر السياسي، بما تضمنه من مواثيق ونصوص وأشكال أخرى من أشكال الخطاب؛ ومجموعة المؤسسات والبنى السياسية والفصائل والحركات الثورية والسياسية التي أنتجها الشعب الفلسطيني، استناداً إلى تجربته التاريخية الطويلة على أرضه، وبخاصة خلال سعيه إلى الحفاظ على حقوقه الكاملة فيها، ومقاومته، حتى سنة النكبة 1948، محاولات الصهيونية والاستعمار الغربي لإفنائه وإنهاء وجوده عليها، وسعيه ونضاله بعد النكبة، وفي مقابلها، إلى استرداد ما اغتصب من أرضه، وعودة لاجئيه الذين طردوا منها إليها، وتحقيق سيادته واستقلاله عليها. وهو النظام الذي تجسد أخيراً على أجزاء من فلسطين بصورة السلطة الوطنية الفلسطينية.

البرنامج الوطني:

يمكن أن نعرّف البرنامج الوطني بأنّه التصورات والسياسات العامّة والخطط والمشاريع العملية، التي يضعها شعب معيَّن من أجل تحقيق جملة أهداف تتعلق بمجموع أعضائه، وليس بفئة واحدة من فئاته، ويتوفر في هذه الأهداف شرط الإجماع والقبول العام، فهي إما أن تكون مجمعاً عليها، وإما أنّها تحظى بموافقة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب. وقد يكون البرنامج الوطني هو التحرر من الاستعمار أو من النفوذ الخارجي، والتمتع بالسيادة والاستقلال، وقد يكون دائراً حول تحقيق النهضة الاقتصادية والصناعية أو ما أشبه ذلك.

التيارات الإسلامية الفلسطينية:

يشير مصطلح التيارات الإسلامية الفلسطينية إلى القوى السياسية الفلسطينية التي أعلنت في برامجها تبنيها الإسلام مرجعية لنظرياتها وممارساتها السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومرجعية لمواقفها من الأحداث الدائرة على الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، ولمواقفها من القوى السياسية الأخرى الفاعلة هذه الساحات. وهذه التيارات ليست الوارثة الوحيدة للإسلام ذاته، أو لتاريخه في فلسطين، أو المعبرة الوحيدة عن وجوده المجتمعي وتجسده في موروث قيمي وأخلاقي ونظم اجتماعية واقتصادية وسياسية، وإنما هي جزء من حركات شعبية عديدة حديثة التأسيس، تفاعلت مع الموروث الإسلامي بطرق مختلفة، ولكنها في غالبيتها لم ترفض هذا الموروث أو تعاديه. ويقترن وجود الحركات الإسلامية وتطور برامجها السياسية بفترة زمنية بدأت سنة 1945 بتأسيس فروع لجماعة الإخوان المسلمين في مدن فلسطينية عديدة في عهد الانتداب البريطاني، وهي المرة الأولى التي تظهر فيها قوة دينية على صورة جماعة سياسية متميزة عن المجموع الإسلامي العام (التمثيل الشعبي للدين)، وتبع ظهور جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينيين إنشاء حزب التحرير في القدس سنة 1953. وقد تبلورت الحركات الإسلامية الفلسطينية بصورة أوضح وبجماعات متباينة ومختلفة في أعقاب انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني سنة 1979. [2]

ثانياً. ما هي المناهج التحليلية المناسبة لفهم القضية الفلسطينية؟

سأستخدم في ورقتي هذه أربعةً من المناهج المعروفة في العلوم الاجتماعية، وهي باعتقادي الأكثر مناسبةً ودقةً في قراءة الواقع الفلسطيني، وسأقدّم تحليلي للموضوع بناءً عليها، وهذه المناهج هي:

1. **المنهج الأنثروبولوجي-الثقافي الشمولي**: وهو منهج يقوم على أساس رؤية المجتمع ودراسته كوحدة واحدة لا تنفصل بناه ونظمه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية والأخلاقية والفكرية والقانونية عن بعضها البعض، بل تتداخل وتتفاعل مع بعضها لتنتجه في النهاية مجتمعاً يتميز بثقافته وهويته الوطنية الخاصة عن سائر المجتمعات الإنسانية، فهو بهذه الثقافة المتميزة يتجه

---

[2] حول الحركات الإسلامية الفلسطينية راجع: أبو عمرو، زياد. الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكا: دار الأسوار، 1989.

في علاقاته الداخلية والخارجية منحىً يتوافق مع بناه ونظمه. وهذا المنهج لا ينحصر تحليله للنظام السياسي في إطار الدولة-الأمة، بل يدرسه في أي تجمع بشري، مهما كان حجمه أو شكله، يشكل ثقافة خاصة تميزه عن غيره من المجتمعات أو المجموعات البشرية. فالنظام السياسي ضمن هذا المنهج قد يكون خاصّاً بقبيلة تعيش على بقعة محصورة من الأرض، أو بشعب بدائي لم يطور في فكره وحياته الشكل الحديث للدولة، أو بشعب مشتت ومهجّر لم يسمح له ببناء دولة حديثة، مثل الشعب الفلسطيني.

2. **منهج تحليل الفكر السياسي**: وهو منهج يهتم بدراسة الأسس الفكرية، والنظريات السياسية التي تشكل النظام السياسي، وتنتج الحدث السياسي، وتوجّه العلاقات الخارجية، بما فيها الدولية، للمجتمع السياسي. فهو يعتبر التغير السياسي والتاريخي لأي مجتمع ناجم عن تغيرات في البنية والمضامين الفكرية لهذا المجتمع، وما لم تتغير هذه البنية الفكرية، فإن سياسات هذا المجتمع لن تتغير. لذا، فإن فهم الحدث السياسي يعتمد على قدرة الدارس على رؤية هذه التغيرات الفكرية، واستيعاب آليات تأثيرها على المجتمع، وفي الوقت نفسه تأثرها به أيضاً.

3. **منهج المسح التاريخي الطويل**: يعتمد على استقصاء التاريخ الطويل للعلاقة بين القوى السياسية والشعوب المتعددة التي عاشت ضمن مناطق جغرافية ارتبطت مع بعضها بالتجارة والتبادل الثقافي وأيضاً بالحروب والنزاعات المسلّحة، وما ولّدته هذه العلاقة من تغيُّرات في الفكر والثقافة والسياسة. والمقصود في السياق الفلسطيني هو دراسة علاقة العرب والمسلمين بالغرب، وتتبع التطور التاريخي لميزان القوى الدولي ودراسة تأثير التغير فيه على فلسطين، وعلى صراعها مع الاستعمار الغربي والحركة الصهيونية، كما يقوم المنهج بتحليل تأثير هذه العلاقة على تطور البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية للذات الفلسطينية. وهو منهج يستوعب التاريخ من خلال رؤية التدافع في الحياة البشرية على مستوياتها كافة.[3]

[3] يتم بهذا المنهج إبعاد نظرية المؤامرة التي ترى التاريخ من زاوية الاعتقاد بوجود قوة/ قوى بشرية خفية تتحكم فيه وتديره وفق خططها، مثل الماسونية أو القوى اليهودية الخفية. وتستبعد نظرية المؤامرة أي دور للأطراف الأخرى، وتجعلها مفعولاً به عاجزة عن فعل شيء ومجردة من أي دور.

4. **منهج التاريخ التفصيلي/ الدقيق**: وهو منهج يهتم بدراسة واستيعاب كافة التفاصيل المتوفرة والمتعلقة **بقضية** ما، وبوضعها في إطاريها الزمني والموضوعي الصحيحين، ودراستها ضمن سياقها العام، وتحليلها بعمق من أجل كشف واستيعاب خصائصها ومميزاتها الذاتية.

ثالثاً. ملاحظات منهجية:

في هذا القسم من الورقة سأقدم بعض الأفكار المتعلقة بمسألة المنهج في تحليل الشأن الفلسطيني، وسأتطرق لقضية العلاقة بين الثقافة والسياسة، مبيناً كيف يفيدنا تحليل هذه العلاقة في تعميق فهمنا للقضية الفلسطينية، وتطوير قدرتنا على طرح خطة إستراتيجية لخدمتها؛ وسأناقش مسألة الفصل بين الإسلامي والوطني في السياق الفلسطيني، كما سأناقش موضوع تحديد المطالب والأهداف الفلسطينية بين سقف الحق والعدالة المطلق، والواقعية السياسية.

العلاقة بين الثقافة والسياسةِ

هناك ضرورة منهجية لتحليل العلاقة الجوهرية بين ما هو سياسي وما هو ثقافي، فمن الناحية الواقعية تتأثر المسائل السياسية بالثقافة الخاصّة بالشعب، وبالتالي يصبح من لوازم الفهم العميق للقضايا السياسة ربطها بإطار الثقافة التي أنتجتها. سأعطي أربعة أمثلة فيما يلي لتوضيح هذه العلاقة، ولتأكيد أهميتها في السياق الفلسطيني:

1. لم تتبلور السياسة الغربية تجاه فلسطين وقضيتها فقط من خلال المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، وإنما استندت أيضاً إلى التصورات والرؤى الثقافية الغربية حول الأرض المقدسة ومركزيتها في الديانة المسيحية؛ حول اليهود وأخلاقهم ومسؤوليتهم عن صلب المسيح؛ ودورهم الاقتصادي والوظيفي؛ وحول العرب والإسلام وصراعهم الطويل مع المسيحية الغربية. لذا، فإنّ فهم السياسة الغربية لا يمكن أن يتم بعلمية وعمق دون فهم رواية **فلسطين** في الثقافة الغربية، بما يتضمن: أهميتها، تاريخها، شعبها، ملكيتها، مستقبلها.

2. من الواضح تماماً أن نجاح الغرب في زرع الدولة العبرية في قلب العالم العربي قد كان جزءاً من حرب شاملة على الأمّة الإسلامية-العربية، استهدفت، ضمن أمور كثيرة، بنية المقاومة والقتال والتصدي للغزاة في ثقافة الأمّة. وقد تبلور هذا في تغيير أنظمة التعليم والإعلام والفن وعمليات التثقيف السياسي

والاجتماعي، بحيث تمّ تعطيل النهضة الإسلامية-العربية وتغييب التفكير العلمي،[4] كما تمّ تشجيع أفكار تساهم في إخضاع الفلسطينيين وإقناعهم بالقبول بالمشروع الصهيوني وبالدولة اليهودية. لقد شملت هذه الحرب الشاملة على المسلمين والعرب إخراجهم من تاريخ المساهمات العالمية في الحضارة والفلسفة، والتقليل من شأنهم حتى يستبطنوا الشعور بالدونية أمام الحضارة الغربية، ويقبلوا بالتالي بمشاريعها وبرامجها، وحتى يقتنعوا بعظمة القادة الغربيين وعمق حكمتهم وعلو أكعابهم السياسية.[5]

3. في المقابل، هناك ضرورة لإدراك العلاقة الوطيدة بين الثقافة العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً وبين التعامل السياسي، على المستويين العربي والفلسطيني، تجاه فلسطين وقضيتها، وتجاه اليهود وتاريخهم، وأخلاقهم، وسلوكياتهم، بما فيها مثلاً استعدادهم للحرب والقتال،[6] وموقعهم في التاريخ الأوروبي والعالمي. وربما يكون من المهم الإشارة هنا إلى رسوخ القناعة لدى الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني بصحة بروتوكولات حكماء صهيون وما تضمنته من وجود مؤامرة يهودية على الإنسانية. ويمكن اكتشاف تأثير البروتوكولات على موقف الحاج أمين من اليهود عموماً من خلال قراءة الجزء المتعلق من مذكراته باليهود وعلاقتهم بألمانيا وإيطاليا.[7]

---

[4] كيف تتم مواجهة إسرائيل وتحرير الأرض بإنسان عربي متخلف؟

[5] ربما من المفيد أن نحلل في هذا السياق الصور التي رسمها أحمد قريع في روايته للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لشخصيات إسرائيلية مثل رابين وبيريس وسافير وبن عامي، وشخصيات أمريكية مثل بل كلنتون ومادلين أولبرايت التي دافع عنها ضد من أطلقوا عليها لقب "اليهودية المجنونة." راجع قريع، أحمد. الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.

[6] أطلق على اليهودي في الثقافة الشعبية الفلسطينية لقب "ابن الميتة"، وامتاز بالجبن في الحرب وعدم الاستعداد للقتال. وقد كان السماسرة الذين عملوا على شراء الأراضي من الفلاحين الفلسطينيين البسطاء يغرون هؤلاء الفلاحين ببيع أراضيهم لأنهم سيستردونها من اليهود ويطردونهم منها بعد أن يحولوها إلى جنائن خضراء مزدهرة.

[7] ذكر الحاج أمين في مذكراته أن الحاخام ستيفن وايز، الذي كان يتولى رئاسة المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، هو في الحقيقة الرئيس الأعلى للمنظمة اليهودية العالمية السريّة وهي "جمعية حكماء صهيون"، التي يدعى رئيسها "الجالس على عرش داوود." وقال الحاج أمين إنها "أخطر منظمة يهودية في العالم، وإليها يرجع اليهود في جميع شؤونهم الرئيسية." راجع: العمر، عبد الكريم. "مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني"، الأهالي، دمشق، 1999، ص: 94. وقد جاء في المذكرات وصف موسوليني، في حديثه مع الحاج أمين خلال لقائهما بروما سنة 1941، الستة وأربعين ألف يهودي إيطالي بأنهم غير موالين لإيطاليا، وأن "كل واحد منهم جاسوس عليها وداعية ضدنا." ص: 96.

4. وهناك على المستوى الفلسطيني ضرورة لتحليل أنماط القيادة في الثقافة العربية-الفلسطينية، والربط بين هذه الأنماط وبين الفشل الفلسطيني في بناء نظام سياسي مناسب للمقاومة ولتمثيل الشعب بأكمله. عرف الفلسطينيون نمطين أساسيين من أنماط القيادة؛ نمط القيادة الدينية الذي يتجلّى بصورة الشيخ وأتباعه ومريديه الملتزمين بالطاعة والولاء له، وهو القائد المخلّص الذي تنتظره الأمة، فصورته هي صورة صلاح الدين الأيوبي، محرر القدس من الصليبيين. وقد تجسّد هذا النمط في سيرة الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، والذي كان يعتقد فعلاً أنّه بمثابة صلاح الدين الأيوبي.[8] أمّا النمط الثاني في القيادة فهو نمط شيخ القبيلة، صاحب التصرف الحر والفردي بمقدرات أتباعه (الرعيّة) ومستقبلهم بالاعتماد على رؤيته واجتهاده.[9] وقد مثلت قيادة عرفات هذا النمط وجسدته بصورة واضحة للغاية.[10]

العلاقة بين الوطني والإسلامي ونتائج الفصل بينهما في الواقع الفلسطيني

باعتقادي أنّ أحد الأخطاء المنهجية الكبيرة في دراسة القضية الفلسطينية كمنت في الفصل بين الوطني والإسلامي في السياق التاريخي والمجتمعي الفلسطيني، فقد طغى في التحليلات السياسية للشأن الفلسطيني تبني الحديث عن ثنائية القوى الوطنية والقوى الإسلامية، وجاء هذا التبني نتيجة للصراع السياسي في العالم العربي في حقبة الدولة القطرية المستقلة بين التيارات القومية، كالناصرية والبعثية والقوميين العرب، وبين الجماعات الإسلامية كالإخوان المسلمين وحزب التحرير. ثمّ تعزّز الفصل بين الإسلامي والوطني في مطلع الثمانينيات نتيجة لشيوع الخطاب الغربي حول العالم الإسلامي وحركاته السياسية بعد الثورة الإيرانية، وهو خطاب ركّز على الشكل الإسلامي لهذه الثورة وللحركات المتأثرة بها، مغفلاً المضامين الوطنية والهموم المحلية لهذه الحركات، وقد رصد الخطاب الغربي تصاعد قوة حركات سياسية عربية-إسلامية وظهورها على الساحة متأثرةً بالثورة الإيرانية

---

[8] راجع حول هذه المسألة مذكرات خليل السكاكيني، الجزء الثامن، تحرير: أكرم مسلم، رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية، ومركز خليل السكاكيني الثقافي، 2010.

[9] كان ضمن المدارس الفكرية التي نشأت خلال التاريخ الإسلامي من رسّخ قيادة من نمط شيخ القبيلة من خلال إضعاف شرط الشورى وعدم إلزام الحاكم بنتيجتها، وقصر مداها على الشؤون الحربية فقط.

[10] راجع تحليل أنيس صايغ لقيادة عرفات في كتابه 13 سبتمبر 1993، بيروت: بيسان، الطبعة الثانية 2000، وتحليل إدوارد سعيد لها في كتابه غزة أريحا: سلام أمريكي، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.

وشعاراتها، فاعتبرها شكلاً جديداً مغايراً للشكل الوطني الذي كان سائداً قبل الثورة، فتجاهل بهذا تأثير الثورة على مجمل حركات التحرر والاستقلال في العالم العربي، وإن بدرجات متفاوتة.

إنّ المشكلة الأساسية في الفصل بين الإسلامي والوطني أنّه يجرِّد القوى الوطنية من بعدها الإسلامي كما يجرد القوى الإسلامية من بعدها الوطني. ومثل هذا التجريد والفصل يناقض الحقيقة التاريخية حول العمل الوطني الفلسطيني منذ بواكير الهجمة الصهيونية، إذ امتزج الوطني بالإسلامي امتزاج الماء بالخلّ،[11] كما أنّ الإسلامي لم يأخذ البعد الطائفي الذي يستثني غير المسلمين، كالمسيحيين، أو البعد الحزبي، فيستثني المسلمين من غير أعضاء الحزب.

لقد أدّى استبطان (internalization) الفلسطينيين للفصل بين الوطني والإسلامي، واعتبار الحركات السياسية الإسلامية ممثلةً ومجسدةً للإسلام ذاته ومحتكرةً لحق الحديث باسمه والتعبير عن تجلياته إلى إفساد السياسة والثورة، وإلى إشعار هذه الحركات بالتسامي والعلو عن الاتجاه الوطني. أمّا أسباب ذلك فتعود إلى أنّ هذا الفصل قد وضع القيم الأخلاقية خارج مستلزمات العمل الوطني، ونظر لها على أنها من أشكال التديّن؛ كما أنّه برّر اللجوء إلى أساليب براغماتية مغرقة في التبرير وفاقدة للبوصلة وللمنهج الفكري الواضح في الحقل السياسي؛ في المقابل أدى إرجاع ملكية الحديث باسم الدين وتمثيله الحصري للحركات الإسلامية السياسية إلى تقديس هذه الحركات لذاتها، واعتقادها بعصمة اجتهاداتها عند جماهيرها، وتعزز هذا الشعور حين وضعت الحركات الإسلامية نفسها في مقارنة مع حركات لا تنتسب للدين وميراثه وقيمه وسلوكياته. لقد أصبح هذا واقعاً وراسخاً على الرغم من افتقار أغلب الحركات الإسلامية للوعي التاريخي والسياسي وللعمق الفلسفي، وعلى الرغم من ضحالة تجاربها السياسية أيضاً، واهتمام الكثيرين من أتباعها بسفاسف الأمور وغياب وعيهم بقضايا الأمة الأساسية، واعتمادهم السطحية في التفكير وفي فهم الدين ورسالته.[12]

لقد كانت النتيجة لهذه المشاعر الاستعلائية لدى الحركات الإسلامية تغييب ميراث التعددية والتنوع في التجربة الحضارية العربية الإسلامية، والتأسيس بدلاً من ذلك لحركات منغلقة على

---

[11] بدأت الحركة الوطنية الفلسطينية بالتبلور من خلال المؤتمرات الوطنية والجمعيات الإسلامية المسيحية التي تشكلت سنة 1918 وضمت ممثلين عن فئات الشعب الفلسطيني كافة.

[12] حول نقد إسلامي عميق لفكر وسلوك بعض الحركات الإسلامية، راجع آراء الشيخ محمد الغزالي، وبالأخص في كتاب: متولي، محمد متولي، مناظرات الشيخ محمد الغزالي، القاهرة: غراس للنشر والتوزيع، 2007.

ذاتها، لا تقبل من يخالفها، يغيب عن عقلها التفكير النقدي، ويهيمن على سياساتها توجهات غير واقعية وغير عقلانية، متناقضة مع نفسها، ومغرقة في الأساطير والأوهام. في المحصِّلة النهائية نظّرت بعض الحركات الإسلامية الفلسطينية لرفض الوطني باعتباره علمانياً وفاسداً،[13] كما نظّرت حركات وطنية لاعتبار الإسلامي خارج السياق والمؤسسات الوطنية، فبذر الطرفان بالتالي بذور الاحتراب الفلسطيني الداخلي، الذي يستعصي حلّه حالياً، والسبب غياب المعالجة العلمية لأسبابه الفكرية والمنهجية، وغياب التنظير ضد الفصل بين مرجعيات الطرفين.

السياسة الفلسطينية بين مطالب العدل والحق المطلقين ومتطلبات الواقع الدولي والعربي والذاتي

ينقسم الفكر السياسي الفلسطيني حالياً بين تيارين أساسيين:

أولهما ينادي بالمطالبة بتطبيق مبادئ العدالة وتحقيق الحق فيما يتعلق بالحقوق الوطنية الفلسطينية، فهو يرفض كافة أشكال المساومة مع العدو والتنازل له عن أيٍ جزء من الأرض، أو التوصل معه لأية تسوية لا يكون فيها الحق الفلسطيني قد رجع كاملاً لأصحابه، وأغلب المنتمين لهذا التيار هم من الحركات الإسلامية كحزب التحرير الذي ينتظر إعادة الخلافة الإسلامية من أجل تطهير فلسطين من اليهود،[14] وحركة الجهاد الإسلامي التي لا تؤمن، بأي شكل من أشكال التعامل مع إسرائيل سوى بالكفاح المسلّح، وحركة حماس التي تعلن مواقف نظرية حاسمة، وفي الوقت نفسه تتصرف بنوع من البراغماتية تحت عباءة مفهوم «**الهدنة**».

وثانيهما يتبنى مدرسة الواقعية السياسية، وينادي بالتجاوب والتوافق مع الشرعية الدولية، والقبول بما يطلق عليه «الحد الأدنى من المطالب الوطنية الفلسطينية». ويعتبر هذا التيار أنّ السياسة هي فن الممكن، وبالتالي فإنّ ما يمكن فلسطينياً في الوقت الراهن ليس تحرير كامل التراب الفلسطيني، وإنما بناء دولة مستقلة، ومعترف بها دولياً، تقوم على الأراضي التي احتلت العام 1967، وتستند إلى القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أنّ هذا الطرح مخالف ومناقض

---

[13] أثير لغط كبير خلال الصراع بين الإسلاميين والوطنيين في الثمانينيات حول مصير أعضاء الفصائل الوطنية الذين يموتون أثناء القتال مع الجيش الإسرائيلي، وهل يمكن اعتبارهم شهداء. وقد نشر بعض الجهلة ممن ادعوا الفقه والعلم في الشريعة الإسلامية بأن هؤلاء من "الفطايس" لأنهم لم يقاتلوا تحت راية إسلامية، وتجاهلوا حكم الإسلام في حديث قدسي مشهور بالتحريم القطعي للحديث عن مصائر الناس عند الله تعالى، وأنّ هذا تعدٍ على ألوهيته عزّ وجلّ.

[14] راجع دراسة الكاتب عن "حزب التحرير والقضية الفلسطينية" في كتاب: حلم الخلافة، حزب التحرير والتمرد على الدولة، دبي – الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار، 2011.

للمواثيق التي صاغتها الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عهد الانتداب البريطاني، وأعادت صياغتها بالثوابت نفسها منظمة التحرير الفلسطينية في الميثاق القومي خلال مرحلة رئاسة الشقيري،[15] وخلال المرحلة الانتقالية برئاسة يحيى حمودة،[16] والفترة الأولى من مرحلة رئاسة ياسر عرفات، فترة العملِ الفدائي، (الميثاق الوطني)، إلاّ أنّه هو الطرح الذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية حالياً، وتعمل من خلاله.

الأخطاء المنهجية في التيارين:

يغفل المثاليون أتباع العدل والحق المطلقين أن الإسلام نفسه دينٌ واقعي، لا يضع حداً فاصلاً ونهائياً ومطلقاً بين مفردات الحياة الإنسانية، وليس في التجربة التاريخية للمسلمين ما يشير إلى غياب المرحلية في التنفيذ، أو الإصرار الدائم على المثل في حالة الغصب والإكراه، أو عدم التنازل في حالة الضعف والعجز. بل إنني أدعي أن التاريخ الإسلامي حافلٌ بالمواقف البراغماتية التي كانت تمليها الظروف الموضوعية بصورة مثيرة للغاية. على أنّ هذا كان مشروطاً بالتعامل مع الوضع كحالة طارئة ومؤقتة، وعلى أنّه يجب العمل على تصحيحها وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، فلم يكن هناك استعداد للقبول بهذا الوضع كحالة دائمة تكتسب شرعية وقبول. فالثقافة هنا حافظت على ثوابتها وضبطت الواقعية السياسية حتى لا تمنعها من التحوِّل إلى واقعية استسلامية كما هو الحال مع التيار الواقعي الفلسطيني. باختصار، فإن قصور الحركات الإسلامية عن قراءة التاريخ قراءة علمية خارج إطار قراءتها الحالية التي تريد منها وبها تحقيق انفصالها عن التيار الوطني (منظمة التحرير الفلسطينية) يجعلها عاجزة عن الفعل والتأثير وعن التقدم في تحقيق برنامجها التحرري.[17]

مقابل قصور المثالية الإسلامية تحولّت الواقعية السياسية على الساحة الفلسطينية إلى استسلام للأمر الواقع، وليس إلى برنامج وطني وثوري لتحدّيه وتغييره، وأخذ الخطاب

[15] من حزيران 1964 إلى كانون الأول 1967.

[16] من كانون الأول 1967 إلى شباط 1969.

[17] يمكن هنا أن نشير إلى غياب البراغماتية عن فكر حركة الجهاد الإسلامي، وهو شبيه بغيابها عن فكر آية الله الخميني الذي تأثر به مؤسس الحركة الدكتور الشهيد فتحي الشقاقي، والإشارة أيضاً إلى اضطرار إيران للتحول لسياسات واضحة الخروج عن نهج الخميني المثالي، وتبنيها لسياسات براغماتية مصلحية تعود بالنفع على الدولة الإيرانية وليس على الأمة الإسلامية أو أحد شعوبها، مثل الموقف من الغزو الأمريكي لأفغانستان سنة 2001، وللعراق سنة 2003.

الفلسطيني الرسمي يدور حول تبرير التنازل عن الحقوق والتخلّي عن الثوابت، بل إنّه ذهب إلى حدّ ترسيخ الهزيمة وتمكينها من النفوس، بحيث تشطب من الثقافة أية علاقة للفلسطينيين بالأرض التي تم الاعتراف بإسرائيل كدولة قائمة عليها. إن المشكلة الفلسفية-المنهجية الأولى في هذا التيار أنّه يلغي المصادر الفكرية لشرعية منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، ولمجمل حركة التحرر الوطني الفلسطيني عبر تاريخها، فهو بدلاً من أن يحافظ على تبريرات انطلاقته الثورية الأولى، الذي استند إلى رفضه الاستسلام للواقع العربي المهزوم، وبدلاً من أن ينتسب أيضاً لرموز تيار المقاومة كالقسّام، وعبد الرحيم الحاج محمد، وعبد القادر الحسيني، وإبراهيم أبو دية، وعشرات ألوف الشهداء غيرهم، وهم الذين رفضوا الرضوخ للإرادة الغربية الاستعمارية بقبول فلسطين وطناً لليهود، وقاتلوا واستشهدوا، نراه ينتسب لمدرسة نوري السعيد وأشباهه من الملوك والأمراء العرب، الذين لعبوا أدواراً مخجلة قبل النكبة الفلسطينية، وساهموا في تمكين الصهيونية من بناء دولتها، وهي نفس مدرسة كميل شمعون، وأنور السادات، وحكام الخليج، ملوك وأمراء النفط والغاز، الذين روّجوا للقبول بواقع الهيمنة الغربية، ومنعوا الأمة من التصدي لأعدائها.

إطار تاريخي

سأطرح في هذا القسم من الورقة من خلال استخدام هذه المناهج عرضاً لبعض القضايا التاريخية ذات الأهمية في تحليل القضية الفلسطينية:

- ما هي طبيعة الصراع في فلسطين؟ ومن هي القوى المنخرطة فيه؟
- ما هي طبيعة الصهيونية؟ وما هي محاور بنيتها الفكرية الأساسية؟ وهل تغيرت هذه البنية؟
- لماذا فشل الفلسطينيون بأطيافهم السياسية كافة في إلحاق الهزيمة بالصهيونية وإسرائيل، وتحقيق برنامجهم الوطني بالتحرر وبناء الدولة المستقلة؟

ما هي طبيعة الصراع في فلسطين ومن هي القوى المنخرطة فيه؟

لا يرجع الصراع على فلسطين لعوامل محلية أو إقليمية، ولا لصراع قوى داخلية، بل هو في جوهره ذو بعد دولي، خلقته واشتركت به القوى الأوروبية الاستعمارية، فكان هذا الصراع نتيجة من نتائج سياق التمدد الأوروبي في العالم. فمنذ بدايات التوسع الأوروبي العالمي في مرحلة الاستعمار، وامتداداً لما بعد هذا الاستعمار، سعت أوروبا، ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى فرض هيمنة غربية على الشعوب الأخرى، وكان المشروع

الصهيوني، ومن بعده دولة إسرائيل، جزءاً من هذا المشروع، فهناك دورٌ وظيفي لإسرائيل تقوم به خدمةً للغرب ومشروعه في الهيمنة ودوام علاقة التبعية التي تربطها بالعالم العربي.

عاش العالم العربي مراحل صراع مع هذه الهيمنة وتدافعت قواه وتياراته الفكرية والسياسية وانقسمت بين مقاوم لهذه الهيمنة وبين متوافق ومتناغم معها. وكانت الثورة الفلسطينية، ممثلة بحركات المقاومة الفدائية والقوى السياسية بتشكيلاتها وتجلياتها كافة، جزءاً من تيار مقاومة المشروع الغربي بأكمله، وليس المشروع الصهيوني فقط.

لكن في مرحلة لاحقة استطاع الغرب، مدعوماً بمعسكر التناغم والتوافق معه، إلحاق الهزيمة بمعسكر المقاومة، واستمر هذا إلى حين، وتجلّى بالتغيرات السياسية التالية في العالم العربي:

- موت مشروع جمال عبد الناصر الوحدوي والتحرري والاستقلالي.
- القضاء على فكرة الثورة الفلسطينية، وطمس قوة منظمة التحرير الفلسطينية، والنجاح بتدجينها، وتحويلها إلى ممثل للشعب الفلسطيني من أجل التفاوض فقط، وليس من أجل الاستمرار في الكفاح من أجل تحصيل حقوق الشعب الذي تمثله.
- إلغاء فكرة القضاء على إسرائيل واستبدالها بشعارات السلام والتسوية السلمية والتطبيع والعيش المشترك.
- الفشل في مواجهة مخططات إسرائيل التوسعية والتهويدية، بل الاستسلام لهذه السياسة والتعاون المباشر وغير المباشر في سبيل تحقيقها. ربط العالم العربي بنظام التبعية للنظام الغربي سياسياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً، وترسيخ هذا الربط بحيث فقد العرب استقلالهم الحقيقي وأمسوا خاضعين بقرارهم السياسي للإملاءات الغربية.

أين تقع الحركات الإسلامية السياسية في هذا السياق؟

بقيت روح المقاومة وفكرة الاستقلال والنهوض العربي-الإسلامي موجودة، وانطلقت بقوة بعد الثورة الإيرانية، وظهرت حركات الإسلام المتعددة التي دخلت في حالة الصراع مع الغرب وإسرائيل وأنصارهما في المنطقة. وقد فشلت حركات إسلامية في تمثيل روح الأمة، وفي العمل في تحقيق آمالها وتطلعاتها، وشغلت نفسها بقضايا ثانوية وجزئية دون أن تستوعب طبيعة الحرب الغربية الشاملة، فتحالفت مع الأنظمة القطرية المرتبطة بأمريكا والمتحالفة معها، مثل النظام السعودي والنظام القطري، بينما نجحت حركات إسلامية

أخرى، نهجت نهجاً ثورياً، في بعض الأحيان وبدرجات متفاوتة، في تحقيق بعض هذه الآمال والتطلعات. فقد حقق الإسلاميون الثوريون نصراً على إسرائيل سنة 2000 بإجبارها على الانسحاب من جنوب لبنان، كما نجح مقاتلو القطاع الباسل من كافة القوى الثورية الفلسطينية بالصمود أمام الحرب الوحشية الإسرائيلية أواخر 2008 وبداية 2009.

على أن الحركات الإسلامية حين رفعت شعار «الإسلام هو الحل»، لم تستطع تقديم برامج مقنعة وفاعلة وناجحة لتقديم حلول لمشاكل الفلسطينيين الناجمة عن الاحتلال أو عن عوامل ذاتية محلية، فحركة حماس فشلت في الحفاظ على قاعدة حرمة الدم الفلسطيني التي صاغها وأصّر عليها الشهيد أحمد ياسين، كما فشلت في وضع حكمها للقطاع على قاعدة احترام الاختلاف الفكري والتعددية السياسية وقبول الآخر وضمان حريته في الاعتقاد وفي التعبير عن هذا الاعتقاد.

في المقابل، فشلت حركة الجهاد الإسلامي في تقديم نفسها بديلاً عملياً للقصور في العمل الإسلامي، وتتجاوز نواقصه وفشله في تحقيق الأهداف الفلسطينية. ولعلّ أحد أسباب حالة ضعف الوجود الجماهيري للحركة ربطها لنفسها بالثورة الإيرانية نظرياً، وبالدولة الإيرانية عملياً، فقد استطاعت جماعة الإخوان المسلمين بقطاع غزة، محاصرتها والحد من قدرتها على الحركة، بل ووقف مدها الشعبي من خلال اتهامها بالتشيع والولاء للإيرانيين. وقد نجم هذا النجاح الإخواني نتيجة لحقيقة أنّه لا يمكن لحركة سياسية في العالم العربي أن تجد دعماً جماهيرياً واسعاً إن هي ارتبطت بكيانات وقوى من خارج المنظومة العربية (حصار الحركة الشيوعية والاشتراكية)، إذ يمكن للأنظمة أن ترفع رايات المذهبية والأصول القومية، وأن تستجلب مراحل وأحداث تاريخية في خطابها كي تنزع شرعية هذه الحركة وتبعدها عن الجمهور وتبطل مفعول أفكارها، مهما بلغت صوابية هذه الأفكار وعظمتها. (يمكننا هذا من فهم التأثير الفكري المحدود لحزب الله اللبناني في العالم العربي).

ما هي طبيعة الصهيونية؟ وما هي محاور بنيتها الفكرية الأساسية؟ وهل تغيرت هذه البنية؟

يجمع دارسو الصهيونية على أنّها حركة غربية استعمارية استيطانية إحلالية، لا تنسجم مع متطلبات السلام الحقيقي مع الفلسطينيين، لأنها لا تعترف لهم بأية حقوق تاريخية أو طبيعية، وجاءت كي تطردهم من وطنهم وتجلب المستوطنين اليهود مكانهم.[18] وتؤكد الدراسات التي ترصد تطورات الفكر الصهيوني في ظل المسيرة السياسية التي وافق

[18] راجع مثلاً دراسات: عبد الوهاب المسيري، صبري جريس، نور الدين مصالحة، إسرائيل شاحك، أنيس صايغ.

الفلسطينيون على دخولها والالتزام بمتطلباتها، بما فيها الاعتراف بإسرائيل، أنّ هذا الفكر غالباً ما يدور حول أطروحاته الأولى وثوابته العنصرية والاستيطانية-الإحلالية.[19]

لماذا فشل الفلسطينيون بأطيافهم السياسية كافة في إلحاق الهزيمة بالصهيونية وإسرائيل، وتحقيق برنامجهم الوطني بالتحرر وبناء الدولة المستقلة؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال تتبع تطور الفكر السياسي الفلسطيني، واستعراض أوهام الفلسطينيين في التحرير أولاً، وفي تحقيق السلام أخيراً. فقد سيطر على الفكر السياسي الفلسطيني عقب تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد الشقيري وهم التحرير من خلال النظام العربي، وقد سقط هذا الوهم بالهزيمة النكراء للنظام العربي في حرب حزيران 1967، ثمّ بلور الفلسطينيون فكراً بديلاً يقوم على أساس استقلال القرار الفلسطيني عن النظام الرسمي العربي، وإنجاز التحرير من خلال الكفاح المسلح والحرب الشعبية طويلة الأمد، وقد أصبح هذا البرنامج أثراً بعد عين بعد حرب النظام الأردني ضد الفدائيين 1970-1971، وحرب القوى الانعزالية اللبنانية والجيش السوري وحركة أمل ضدهم من 1975 إلى 1983.

أمّا أوهام السلام فقد وصلت إلى نهايتها باجتياح إسرائيل مدن الضفة الغربية سنة 2000 تحت قيادة البلدوزر أرئيل شارون. ولم يكن هذا المصير إلاّ تحصيل حاصل، نتيجة لفشل القيادة الفلسطينية في قراءة الواقع العربي والدولي والإسرائيلي، ودخولها العملية التفاوضية بناءً على فرضيات خاطئة.[20]

---

[19] راجع دراسة صبري جريس "يهودية إسرائيل الخليّة العنصرية في الفكر الصهيوني"، شؤون فلسطينية، العدد 246، خريف 2011، ص: 36-52، ودراسة عبد الحفيظ محارب "يهودية الدولة، الفكرة، الدولة، وإشهارها"، شؤون فلسطينية، العدد 246، خريف 2011، ص: 53-71. ولفهم سياسة إسرائيل المستمرة في تطبيق التطهير العرقي للشعب الفلسطيني، يمكن الرجوع إلى دراسة صالح عبد الجوّاد حول مفهوم السوسيوسايد، وهي غير منشورة بعد.

[20] تشير رواية قريع للمفاوضات مع إسرائيل (أوسلو وأخواتها) إلى أن الفلسطينيين دخلوها دون خطة شاملة وواضحة، وأدارها أشخاص بلا خبرة ولا معرفة كافية (يشير قريع إلى جهله بالتاريخ وعدم قدرته على بحث البعد التاريخي للصراع مع الإسرائيليين). كما يبين أن القيادة العليا للمفاوضات، أبو عمار وأبو مازن، لم يقوموا بقراءة تقاريره عن جولات التفاوض، وأنهم كانوا يدعّون التقدم في العملية السلمية في حين لم يكن هناك سبب لادعاء كهذا. ويتهم قريع الرئيس الراحل عرفات بالفردية في اتخاذ القرارات، ويتطرق إلى انعكاسات الخلاف الفلسطيني الداخلي على العملية التفاوضية مثل قيام ياسر عبد ربه بفضح قناة ستوكهولم التفاوضية السرية.

استنتاجات وخطوط عريضة لرؤية إستراتيجية للمستقبل

- بناءً على النقاش السالف يمكن لي أن أطرح النقاط التالية على بساط البحث في بلورة فكر إستراتيجي جديد:

- تطوير فكر سياسي يستند إلى المتطلبات الوطنية للشعب الفلسطيني، ويعتمد على تفسير عقلي للإسلام يعالج الواقع بواقعية ونجاح، ويسمح بالتعددية والتنوع والحريات الأساسية للإنسان.

- إرجاع القضية إلى أصولها باعتبارها قضية عربية ذات امتدادات إسلامية ومسيحية وإنسانية، وحشد هذه القوى ضد تهويد فلسطين وإلباسها هوية تغاير تاريخها الطويل وطبيعتها التعايشية.

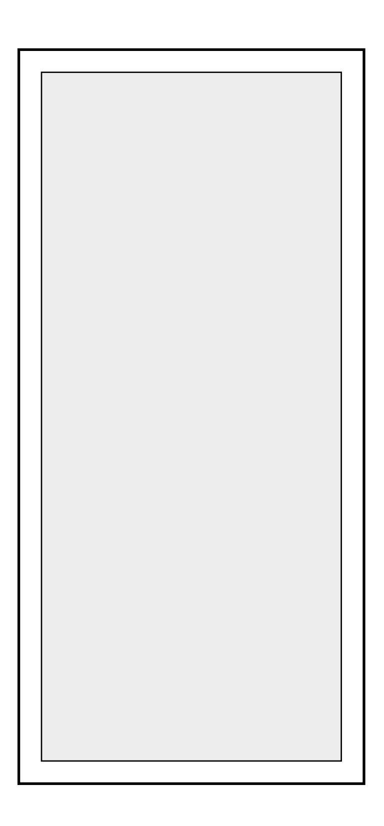
- تطوير رؤية واقعية-مثالية ذات برنامج عملي، وربما مرحلي، ممكن التحقيق، يتم من خلالها التعامل مع الواقع السياسي بمرونة وحكمة، دون تقديم التنازلات الرخيصة، ودون الخضوع للهيمنة الغربية، ودون تغييب ميزان العدل والحق المطلقين من الثقافة وتعبيراتها المختلفة.

- التعامل مع «الشرعية الدولية» كبنية متغيرة وخاضعة لقوة المصالح وقوة القيم الإنسانية. فهذه الشرعية هي التي قسّمت أرض شعب دون موافقته ورضاه، واعترفت بدولة أقامتها الصهيونية وأعطتها الشرعية، ثمّ أعلنت أن الصهيونية حركة عنصرية، ثم عادت وتراجعت. لذا، فإن التعامل معها ينبغي أن لا يكون من خلال رفضها المطلق، ولا التسليم لجميع قراراتها، وإنما من خلال تسخيرها لخدمة الحق الفلسطيني، وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. وهذا ممكن من خلال استخدام الطاقات العربية والإسلامية والإنسانية المادية الهائلة، ومن خلال قوة البعد الأخلاقي للنضال الفلسطيني، وغيره من تجليات القوة الناعمة (Soft Power)، وهذا يقتضي عملاً دبلوماسياً فلسطينياً فعّالاً ونشطاً،[21] كما يقتضي أيضاً الاستفادة من التطور الهائل في وسائل الإعلام والمواصلات في سبيل فضح الصهيونية وأساطيرها، وإسرائيل وسياساتها وقوانينها العنصرية والإرهابية، ومساعيها إلى اجتثاث الشعب الفلسطيني من أرضه.

---

[21] من المفيد قراءة مقالة سمير عوض "الدبلوماسية العامّة الفلسطينية"، شؤون فلسطينية، العدد 246، خريف 2011، ص: 17-35.

- كسر نظام التبعية للغرب الامبريالي، والعمل على النهوض بالإنسان العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، وتجديد روحه الحضارية وتنشيط قدراته الإبداعية، وتشجيعه وتدريبه على التفكير العلمي والعقلاني، وذلك من خلال إصلاح التعليم والإعلام والفن وطرق التنشئة الثقافية، وتطوير مضامينها وطرقها، وتحرير الإنسان العربي والفلسطيني من الشعور بالصغر أمام الغرب، ومن القبول بالدونية الثقافية-الحضارية واستبطانها والعمل من خلالها.



الجلسة الثانية

رئيس الجلسة: عبد الكريم البرغوثي

نبيل قسيس: قراءة أولية في المواقف الدولية طويلة الأمد إزاء القضية الفلسطينية

داود تلحمي: الاستقلالية الفلسطينية .. الضرورة والمحددات

أنطوان شلحت: عن الصيرورة الراهنة لـ «المشروع الصهيوني»

قراءة أولية في التغيرات طويلة الأمد في المواقف الدولية إزاء القضية الفلسطينية

نبيل قسيس

تمهيد

لم يرد في خاطري عندما اقترحت موضوع هذه الورقة على المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، أن منظمي المؤتمر سيطلبون مني إعدادها،[1] فهذه، في رأيي، مهمة لشخص كرّس جزءاً كبيراً من حياته المهنية في الدراسة المتخصصة للقضية الفلسطينية، بحيث يستطيع أن يتناول بالتحليل وبإحاطة واسعة موضوع المواقف الدولية طويلة الأمد إزاءها. وبما أنني لست ذلك الشخص، فإن دافعي لقبول المهمة هو الفضول العلمي دون أي وهم بإمكانية الوصول إلى استنتاجات نهائية فاصلة -إن كان هذا ممكناً أصلاً- تأخذ بعين الاعتبار كل المواقف (وهي ليست جميعها معلنة) ودوافعها. أما ما وراء الفضول هذا فهو حدسي أن الشعب الفلسطيني لا يزال يواجه مخططاً مستمراً طويل الأمد لاقتلاعه من أرضه، حتى بعد

[1] كنت قد اقترحت على "المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات" إجراء دراسة تفصيلية لمواقف الدول المختلفة وكيف تطورت على مدى الفترة منذ نشأة "القضية الفلسطينية"، وآمل أن يكون هذا محط جهد لاحق لدى "مسارات" من خلال أحد البرامج البحثية التي سيهتم بها هذا المركز.

مضي ما يزيد على قرن من إعلان الحركة الصهيونية عن أطماعها في فلسطين، وحتى بعد فشل كل المؤامرات والحروب التي تعرض لها في تصفية قضيته، وعلى الرغم من العملية السياسية التي بدأت قبل عشرين سنة في مدريد، والاتفاقيات التي عقدتها إسرائيل مع مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن. القضية ما زالت قائمة، والصراع لم يجد حلاً، بل إنه يتفاقم ويثور من حين إلى آخر، تاركاً وراءه وضعاً جديداً أكثر إجحافاً بحقوق الشعب الفلسطيني على الأرض (الديموغرافيا جانباً)، يجد بين الدول المؤثرة من يقبل به أو يتعايش معه كأمر واقع، فنراه يقارب باستمرار ما استهدفته الحركة الصهيونية في البدء، أي دولة يهودية في كل فلسطين، وهو ما لم يتوقف الشعب الفلسطيني عن مقاومته بالوسائل المتاحة. وبالتالي، فإن خطورة مستمرة تواجه الشعب الفلسطيني، بحيث أن كل سنة قادمة هي سنة حاسمة، ما يوجب على قيادته أن تتحرك بأعين مفتوحة دائماً، وألاّ تعطي ثقتها بسهولة لمن أثبتت التجارب على مرّ السنين، أنهم منحازون لأعدائه، سواء بداعي المصالح المشتركة، أو بسبب أحكام مسبقة متجذّرة في ثقافتهم، فهؤلاء قد يكونون حسموا موقفهم من حقوق الشعب الفلسطيني بشكل نهائي، وهذا ما سنحاول التأكد منه.

ولهذا الغرض، رأيت أنه من المفيد مسح التطورات السياسية التي صاحبت القضية الفلسطينية على مدى أكثر من قرن من الزمان، أي منذ العام 1897 (السنة التي عقد فيها المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في سويسرا، والتي أعلن فيها المؤتمرون هدفهم بإقامة دولة يهودية في فلسطين)[2] إلى يومنا هذا، حيث تسعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى اعتراف المجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية ضمن حدود معرّفة. ونأمل من خلال هذا المسح، أن نتمكن من التعرف على المواقف المفصلية والمحطات المهمة في السياسة الخارجية للدول التي لعبت ولا تزال تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في مسار القضية الفلسطينية، لعله يكون بالإمكان أن نستنبط منها أنماطاً تساعد على الوصول إلى توقعات معقولة للمستقبل المنظور، تبقى بالضرورة خاضعة للنقاش. الافتراض هنا هو أن الفترة التي انقضت منذ بروز القضية الفلسطينية على الساحة الدولية طويلة بما فيها الكفاية، لتتيح استقراء السياسات الثابتة بعد وضع التذبذبات (أو التشويش) على المدى القصير جانباً.

ليس القصد من هذه الورقة الاستكشافية إضافة مادة إلى الكثير مما كتب لتعرية جهات عديدة تآمرت على حقوق الشعب الفلسطيني (أو للإشادة بأخرى دعمت هذه الحقوق)، بل هي بحث في أساليب ودوافع تلك الجهات يعتمد على تقصي التغيرات طويلة الأمد في سياساتها بهدف الإسهام في الوصول إلى الطريقة الأكثر وعداً في التعامل معها (وإفشال مسعاها عندما يكون عدائياً)، آملاً

[2] المصادر حول تاريخ القضية الفلسطينية كثيرة وهناك جهات عديدة اهتمت بتوثيق كل ما له علاقة بها، وبالتالي لن نعطي مرجعاً محدداً للمعلومات التي أصبحت جزءاً دارجاً من الأدبيات الموثوقة ولا تعتبر خلافية، ولكن سنعطي المصادر التي تم الرجوع إليها لاقتباس محدد.

أن أستطيع من خلال ذلك إثارة اهتمام باحثين آخرين في هذا الموضوع، واستبق محاولتي هذه بالتنبيه إلى أنها قد لا تكون ناجحة تماماً نظراً لحجم المادة التي يجب الخوض فيها للوقوف على كل التفاصيل ذات العلاقة والوقت القصير المتاح لإنجاز هذه الورقة.

مقدمة

نقطة البداية في هذه الدراسة هي الإعلان عن الأطماع الصهيونية في فلسطين في مؤتمر بازل 1897، ونقطة النهاية هي تقديم طلب فلسطين إلى مجلس الأمن للانضمام كدولة كاملة العضوية إلى الأمم المتحدة في أيلول 2011. بين النقطتين محطات مهمة لن نحاول الغوص فيها[3]، بل نعددها فقط لنستعملها، وربما ليس كلها، كمرشد في تسجيل الملاحظات وإلقاء الضوء على التغيرات البارزة والمنعطفات في المواقف الدولية على مر السنين. هذه المحطات هي مراسلات مكماهون–الشريف حسين، واتفاقية سايكس– بيكو، ووعد بلفور، وصك الانتداب، والثورات الفلسطينية المتعاقبة، والتقارير (الكتب البيضاء) التي صدرت عن لجان وساسة بريطانيين، حتى قرار التقسيم، وإعلان قيام دولة إسرائيل، وإلحاق الأرض الفلسطينية الباقية بالأردن ومصر، ومن ثم الكفاح الفلسطيني المسلح، وإنشاء منظمة التحرير، إلى حرب 1967 واحتلال إسرائيل لباقي الأرض الفلسطينية، واستمرار الكفاح والمقاومة المسلحة، وذهاب ياسر عرفات إلى الأمم المتحدة وقبول منظمة التحرير فيها بصفة مراقب العام 1974، حتى اتفاقية كامب ديفيد 1978 وخروج القيادة الفلسطينية من لبنان وانتهاء الاشتباك العسكري المباشر بين منظمة التحرير وإسرائيل العام 1982، ثم الانتفاضة الأولى السلمية، فمؤتمر مدريد، فاتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، فالمفاوضات اللاحقة حتى الانتفاضة الثانية (المسلحة) وفرض العقوبات الجماعية من قبل إسرائيل على الشعب الفلسطيني، والموقف الأميركي من ياسر عرفات، واستشهاده، وانتقال دفة القيادة إلى محمود عباس، وتبنيه سياسة اعتماد المفاوضات طريقاً وحيداً لإنهاء الصراع، إلى فشل هذه السياسة في تحقيق مكاسب سياسية، إلى القرار الفلسطيني بمحاولة وضع ملف الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي مجدداً أمام الأمم المتحدة في أيلول الماضي.

وسندرس هذه التغيرات من خلال إضاءات على مواقف جهات ودول كان لها أو لا يزال تأثير بارز في الشأن الفلسطيني ومسار الصراع العربي الإسرائيلي، وهي بريطانيا، والولايات

[3] للمزيد حول هذه المحطات أو الأحداث، انظر مثلاً منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تشكل المواد المتوفرة في هذه المؤسسة مرجعاً أساسيّاً لأي دراسة حول القضية الفلسطينية، وأشكر السيد خالد فراج، مدير فرع المؤسسة في رام الله، على إتاحة استعمال مكتبة المؤسسة ومجلدات "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي" الصادرة عنها (6 مجلدات للفترة من 1947 – 2004).

المتحدة، والاتحاد السوفييتي/ روسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي (من خلال بياناته)، والدول العربية (من خلال قرارات القمم العربية)، والأمم المتحدة (من خلال قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية)، وسننظر إلى مواقف بعض هذه الجهات في السياق، بينما سنفرد لبعضها الآخر فصولاً منفردة. وسنحاول استشعار التغيرات بشكل عام من خلال دراسة المواقف المعلنة حيال بعض المسائل التي لا تزال مطروحة دولياً كقضية الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحق تقرير المصير، وقضايا الحل النهائي، وبالتحديد اللاجئين والقدس والحدود.

لا يبدو أن فكرة الكيان الفلسطيني المستقل (عن أي من الدول التي كان من المقترح إقامتها في أعقاب اندحار الحكم العثماني عن المنطقة) كانت مطروحة قبل الحرب العالمية الأولى أو مع نهايتها. المرجع الوحيد بالعربية الذي عثرت عليه من تلك الفترة ويناقش، وإن كان بشكل عَرَضي، إنشاء كيان سياسي مستقل إدارياً في فلسطين، هو كتاب **فلسطين وتجديد حياتها** (Reconstruction of Palestine) الصادر عن الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية في نيويورك العام 1919.[4] ويبدو أن ما جاء في هذا الكتاب الفريد من أفكار وخطط مبكّرة لإعادة الإعمار بقيت صرخة في البرية البعيدة، ولم يصاحبها أو ينتج عنها أي عمل منظم وفاعل على الأرض يكبح جماح طوفان الهجرة الآتي في غياب قيادة فلسطينية قادرة على تبني تلك الأفكار وتنفيذها، وبخاصة في ظل الاحتلال البريطاني الذي كانت لديه مخططات أخرى. أما الاحتجاجات العنيفة في فترة 1920-1921، فأدّت إلى كتاب أبيض صدر عن وزير المستعمرات البريطاني تشرتشل يفسر فيه الفهم البريطاني لوعد بلفور ومفهوم «الوطن القومي لليهود في فلسطين»، ولكنها لم تمنع استمرار الترتيبات الدولية لتنفيذ ذلك

[4] فلسطين وتجديد حياتها، تحرير المهندس حنا صلاح، صادر عن الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية في نيويورك، 1919. من الذين أسهموا في كتابة فصول هذا الكتاب من الأعلام المعروفين د. فيليب حتّي، ود. خليل طوطح، ود. رشيد تقي الدين، و د. نجيب كاتبة، ومغنم مغنم، ود. سليم شحادة. يتناول هذا الكتاب مسائل إعادة إعمار فلسطين ومقاومة الهجرة اليهودية والمشروع الاستيطاني اليهودي وإحباط وعد بلفور، ويركز على انتماء فلسطين إلى سوريا الكبرى (بتعريف لفلسطين يضم بالإضافة إلى المساحة المتعارف عليها غرب نهر الشريعة، مساحات إلى الشرق منه حتى خط سكة حديد الحجاز)، ويرفض قيام دولة يهودية في فلسطين من منطلقات وطنية وقومية، حيث أن هذا يؤدي إلى فصلها عن سوريا، ولكن يعود ويطرح في فصله الأخير الانفصال السياسي، ولكن ليس الثقافي والاجتماعي، لفلسطين عن محيطها العربي (معتبراً إياها قطراً عربياً قائماً بذاته)، ويذهب إلى طرح خطة سياسية قوامها "أن تكون فلسطين مستقلة استقلالاً إداريًا تاماً على مبادئ الديمقراطية الصحيحة، وحكم الأكثرية بالانتخاب، مع مراعاة حقوق الأقلية لمدة معلومة، تكون في أثنائها قد نمت روح القومية الوطنية وامتزجنا امتزاجاً تاماً بوطنيتنا، وماتت فينا روح التعصب والانقسامات الدينية . . . (بحيث نصل إلى وضع برنامجنا) السياسي على أسس مدنية اجتماعية فقط، مع مراعاة حرية الأديان، والحق بالاجتماعات والخطابة للتعبير عن الرغبة الشعبية".

الوعد الذي أصبح بموجب صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم العام 1922، أساساً لبرنامج عمل تقوم بريطانيا على تنفيذه. وإن لم تكن الولايات المتحدة عضواً في عصبة الأمم في ذلك الوقت، إلا أن الكونجرس الأميركي أيد هذا الوعد واتخذ قراراً رسمياً بذلك غداة إعلان صك الانتداب الذي يتبنى وعد الحكومة البريطانية بإنشاء وطن قومي (وليس دولة) لليهود في فلسطين، ووضع على عاتق حكومة الانتداب التحضير لتحقيق ذلك الوعد بتسهيل الهجرة والاستيطان في أراضي الدولة «التي ورثتها الحكومة من الدولة العثمانية» وأي أراضٍ فلسطينية أخرى تضاف إليها بطرق مختلفة.

في مقابل احتجاجات الفلسطينيين العرب، كان هناك مخطط استيطاني يهودي بدأ قبل ذلك بحوالي نصف قرن، ومخطط سياسي بدأ قبل حوالي عقدين من الزمن. ولم ترسم الحركة الصهيونية مخططاتها في الفراغ، بل عملت بكل الوسائل وبنجاح على أن تكون كل التحركات والقرارات الدولية المتعلقة بفلسطين في توافق وعدم تعارض مع تلك المخططات.

المواقف البريطانية 1915 - 1948

بعد هذه المقدمة، نذكر أن رسائل مكماهون إلى الشريف حسين بن علي، استثنت ساحل البحر الأبيض المتوسط من الحدود التركية إلى شمالي قطاع غزة من دولة الخلافة العربية الموعودة، بحجة أن منطقة الساحل لا يسكنها عرب صرفاً، وبالتالي لا يجوز ضمها إلى الدولة العربية، عدا عن أن لفرنسا مخططات في هذه المنطقة (ولم يشر إلى المحادثات الثلاثية السرية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا[5] التي كانت تدور في الفترة نفسها، والتي أنتجت معاهدة سايكس- بيكو ووعد بلفور لاحقاً)، ما قد يقود إلى خلافات بين الحلفاء من الواجب تجنبها في خضم الحرب الدائرة. وبينما احتج الشريف حسين على هذا الاستثناء ولم يوافق عليه، إلا أنه وافق على عدم إثارة الموضوع مجدداً قبل انتهاء الحرب، وبالتالي سار نحو مصيدة الخداع البريطاني بمحض إرادته.

وثائق مكماهون- الشريف حسين تشي لأول مرّة بمخطط لتقسيم بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية يتيح المجال لكي يتم التعامل مع فلسطين (ولبنان والإسكندرونة) بطريقة منفصلة، بما يسمح بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين يتطور إلى دولة، تحقيقاً لرغبة

[5] The Triple Entente Constantinople Agreement 1915.

المؤتمر الصهيوني الأول. وقد جاء في معاهدة سايكس- بيكو العام 1916 ما يؤكد ذلك من حيث وضع فلسطين (منفصلة) تحت الوصاية البريطانية، وفي هذا ما يؤكد نية مبيّتة لما تبع ذلك، حيث كتبت الحكومة البريطانية في 2 تشرين الثاني 1917 بوساطة وزير خارجيتها لورد بلفور إلى رئيس الاتحاد الصهيوني البريطاني لورد روتشيلد تعبر فيها عن تعاطف الحكومة البريطانية مع طموحات الحركة الصهيونية، وتعهده بدعم إقامة «وطن قومي للشعب اليهودي» في فلسطين. وبغض النظر عمّا كتب لتبرير هذا الوعد، إلا أنه يوضح أن هناك مساراً ثابتاً في السياسة البريطانية حتى ذلك الحين، نحو إقامة كيان لليهود في فلسطين، وتشجيع الهجرة اليهودية إليها، وهو التوجه الذي أخذ بعداً إضافياً وقوياً بإصدار عصبة الأمم (التي لم يكن من بين أعضائها في ذلك الحين الولايات المتحدة ولا روسيا ولا ألمانيا، بل كانت الدول العظمى الوحيدة فيها بريطانيا وفرنسا، شركاء اتفاقية سايكس- بيكو) صك الانتداب، الذي نقتطف منه الأجزاء المبينة في الحاشية.[6]

واضح تماماً أن هناك سلسلة من الأفعال المنسقة التي قامت بها جهات دولية متنفذة مرتبطة

---

[6] من ديباجة صك الانتداب:

"بما أن قوى التحالف الرئيسية، وبهدف إنفاذ المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، قد اتفقت على أن تعهد بإدارة منطقة فلسطين التي كانت في السابق جزءاً من الإمبراطورية التركية، وضمن حدود تحددها هذه القوى، إلى جهة انتداب تنتقيها؛ وبما أن القوى المتحالفة الرئيسية قد اتفقت أيضاً على أن تكون جهة الانتداب مسؤولة عن إنفاذ البيان الذي صدر في 2 تشرين الثاني 1917، عن حكومة صاحب الجلالة البريطانية، والذي تم تبنيه من قبل القوى المذكورة، الذي يدعم إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، على أن يكون واضحاً تماماً أنه يجب عدم القيام بما من شأنه الإجحاف بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية في فلسطين، أو بالحقوق والمكانة السياسية لليهود في أي بلد آخر؛ و بما أن هذا يشكل اعترافاً بالرابط التاريخي للشعب اليهودي بفلسطين، وبالأسس التي تقوم عليها إعادة بناء وطنهم القومي في ذلك البلد؛ وبما أن قوى التحالف الرئيسية قد انتقت صاحب الجلالة البريطانية منتدباً لفلسطين؛

ومن مواده:

المادة 2: على المنتدب أن يقيم الظروف السياسية والإدارية والاقتصادية التي تضمن إقامة الوطن القومي اليهودي، كما في الديباجة، وتطوير مؤسسات للحكم الذاتي، كما عليه حماية الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بغض النظر عن الجنس والدين؛

المادة 3: على المنتدب تشجيع الحكم الذاتي المحلي بقدر ما تسمح الظروف؛

المادة 4: . . (يتم الاعتراف بالمنظمة الصهيونية كجسم رسمي لغرض التعاون مع الإدارة الحاكمة وتزويدها بالمشورة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي من شأنها أن تؤثر على إقامة الوطن القومي اليهودي، وعلى مصالح السكان اليهود في فلسطين، وبحيث تساعد وتشارك في تنمية البلد بما يخضع دائماً لسيطرة الإدارة؛

المادة 6: تلتزم الإدارة الحاكمة في فلسطين، بعد التأكد من عدم الإجحاف بحقوق ووضع القطاعات الأخرى من السكان، بتيسير الهجرة اليهودية إلى فلسطين تحت ظروف مناسبة، كما تلتزم، وبالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة 4 أعلاه، بتشجع الاستيطان الكثيف لليهود في الأراضي، بما فيها أراضي الدولة والأراضي غير المستصلحة وغير اللازمة للأغراض العامة.

بالحركة الصهيونية والحكومة البريطانية، تهدف في نهاية المطاف إلى جعل الفلسطينيين الضعفاء (أمام هذه الآلة المحتشدة ضدهم) أقلية في وطنهم، وإقامة دولة لليهود في أرضهم فلسطين. إزاء هذا الزخم الهائل من قبل جهات دولية قوية ومتنفّذة، فإنه لإنجاز كبير للفلسطينيين أن تكون قضيتهم لا تزال حية بعد حوالي قرن من الزمان. فكيف تغيّرت المواقف على مدى الفترة المنصرمة؟ وهل تغيّرت فعلاً، أم أن هناك مشروعاً لا يزال مستمراً يحول دون تنفيذه أن الفلسطينيين يصرون على الاستمرار في المطالبة بحقوقهم، وعلى ألاّ يصبحوا أقلية في أرضهم؟

لقد قاوم الفلسطينيون المخطط الصهيوني البريطاني بكل ما استطاعوا من سبل وأدوات، وكانت هناك احتجاجات عنيفة العام 1920–1921 والعام 1929 أدت إلى مراجعة بريطانيا لموقفها، الذي تم التعبير عنه من خلال سلسلة من التقارير (White Papers) التي صدرت في أعقاب قيام بعثات أتت خصيصاً لفلسطين لدراسة الوضع، أو في أعقاب اجتماعات كانت تعُقد مع الأطراف المعنية في لندن. ففي العام 1922، أصدر تشرتشل تقريراً فسر فيه لأول مرة وعد بلفور، وجاء فيه أن «إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين» يُقصد به النواحي الثقافية ولا يعني إقامة كيان سياسي، بل يعني أن اليهود يستطيعون العيش في فلسطين كإحدى المجموعات السكانية التي تعيش هناك ليس لها أكثر ولا أقل مما لغيرها من المجموعات السكانية من حقوق وواجبات، وأن «في فلسطين» لا تعني «على كل فلسطين»، وبالتالي فإن فكرة اضمحلال الوجود العربي واللغة والثقافة العربية واستبدالها أو جعلها خاضعة للمستوطنين الجدد غير واردة. إلا أن تشرتشل أكد في كتابه الأبيض ما يأتي:

“But in order that this community should have the best prospect of free development and provide a full opportunity for the Jewish people to display its capacities, it is essential that it should know that it is in Palestine as of right and not on the sufferance. That is the reason why it is necessary that the existence of a Jewish National Home in Palestine should be internationally guaranteed, and that it should be formally recognized to rest upon ancient historic connection”.

أي «أن وجود وطن قومي لليهود في فلسطين هو حق بموجب روابط تاريخية لهم بهذه الأرض منذ القدم، ويجب ألاّ ينظرٍ إلى هذا الوجود كمِنّة من أحد، وبالتالي يجب ضمان هذا الوجود دولياً والاعتراف رسمياً بجذوره التاريخية».

وبما أن تشرتشل كان في العام 1920 قد فصل شرق الأردن عن المنطقة التي ستخضع للانتداب، فقد كانت هناك شكوك أن القصد من ذلك كان التحضير لإزاحة السكان العرب

في فلسطين إلى شرق النهر، ما يمثل عملية تطهير عرقي. ومع أنه نفى ذلك عندما ووجِه بسؤال مباشر من قبل الأمير عبد الله، إلا أن السير اليك كيركبرايد، المبعوث البريطاني في عمّان لسنين طويلة، أكد في سيرته الذاتية أن خلق الكيان السياسي شرق النهر «كان يقُصد به أن يشكل أراضي احتياطية تُستخدم لإعادة توطين العرب حالما يصبح الوطن القومي لليهود الذي وعدت به بريطانيا حقيقة واقعة، وأنه لم يكن القصد أن تتحول هذه المنطقة (شرق الأردن) إلى دولة مستقلة».[7] على أي حال، استمرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتواطؤ سلطات الانتداب وارتفعت نسبتها السنوية باطّراد، إذا ما قيست إلى عدد السكان اليهود المقيمين، وقد أدى ذلك إلى احتجاجات عنيفة مرة أخرى العام 1929 وتبع ذلك بعثة أخرى وتقرير آخر (Passfield White Paper) في 21 تشرين الأول 1930، وكان أن أوصت هذه البعثة بلجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعدم السماح لليهود باستملاك المزيد من الأرض، حيث لم يعد هناك ما يكفي من الأراضي الزراعية الصالحة لاحتياجات الفلسطينيين السكان الأصليين. إلا الحكومة البريطانية تراجعت عن ذلك،[8] واستمرت الهجرة اليهودية بشكل متزايد، وأدى ذلك إلى اندلاع الثورة الكبرى العام 1936، فبعثة أخرى التي أصدرت كتاباً أبيض العام 1937 (تقرير لجنة بيل) دعت فيها لأول مرة إلى تقسيم فلسطين وإقامة دولتين، واحدة للفلسطينيين العرب، يتم ضمها إلى شرق الأردن في دولة واحدة، والأخرى للفلسطينيين اليهود، على أن تبقى حكومة الانتداب قائمة على قسم من فلسطين يضم القدس ويافا وما بينهما. وقد احتوى هذا الكتاب الأبيض على بند بالتبادل السكاني محصلته طرد فلسطينيين عرب من أراضيهم، بما في ذلك إلى شرق النهر. ولكن هذه الخطة رُفضت من قبل الحكومة البريطانية بناء على تقرير آخر قامت به لجنة وودهد (Woodhead Commission) أوعز لها أن تجد فكرة التقسيم هذه غير قابلة للتطبيق.

ويعتبر تقرير لجنة بيل المرة الأولى التي تقترح فيها جهات رسمية بريطانية بشكل سافر إقامة «دولة يهودية» في فلسطين. وجاء في تقرير هذه اللجنة أن إقامة دولة لليهود في فلسطين، وإن لم يكن هذا قصد وعد بلفور، إلا أنه لا يتعارض معه. من ناحية أخرى، يمكن أن يُفهم هذا على أنه تراجع (قوبل برفض المنظمة الصهيونية) عن الهدف غير المعلن لإنشاء دولة يهودية، وليس فقط وطن قومي لليهود، في كل فلسطين. أما بالنسبة للتقسيم المقترح، فكان في الواقع تقاسم لفلسطين بين الدولة اليهودية وشرق الأردن، ما حدا بالأمير عبد الله

[7] مصدر هذه المعلومات هو المادة المنشورة في عدد كبير من المراجع التي تمت مقارنتها.

[8] كان ذلك في رسالة وجهها رئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد بتاريخ 13 شباط 1931 إلى حاييم وايزمان أسماها العرب والفلسطينيون "كتاب ماكدونالد الأسود".

إلى قبول هذا التقرير، في موقف يتماشى مع اتفاقية فيصل- وايزمان العام 1919. [9]

وفي العام 1939، أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الشهير (The British White Paper of 1939) دعت فيه إلى وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتحديدها بما مجموعه 75،000 للسنين الخمس التالية، كما أعلن أنه بوجود 450،000 يهودي في فلسطين تكون بريطانيا قد أوفت بوعدها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وأن مصطلح وطن قومي الذي ورد في وعد بلفور فيه من الإبهام ما أثار مشاكل كبيرة، ولكن فهم بريطانيا له أنه لا يعني دولة أو كومونولث. وكان هذا الكتاب الأبيض يمثل سياسة بريطانيا الرسمية بعد أن فشلت الاجتماعات التي عقدت تحت رعايتها في لندن بين ممثلين للعرب واليهود لأسابيع عدة في التوصل إلى اتفاق. وجاء في هذا الكتاب أن فكرة دولتين مستقلتين قادرة كل منهما على دعم نفسها بنفسها، التي طرحتها اللجنة الملكية (لجنة بيل)، كان من الممكن أن تحل المشكلة، ولكن الحكومة ترى الآن أنها فكرة غير عملية وغير ممكنة (impracticable). ولذلك، حددت الحكومة البريطانية سياستها بأن دعت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة خلال 10 سنوات يكون لها علاقات معها بموجب معاهدة بما تؤمّن الاحتياجات التجارية والإستراتيجية للبلدين في المستقبل، وبحيث يشترك العرب واليهود في الحكم بطريقة تضمن المصالح الحيوية لكل من المجموعتين السكانيتين (communities). [10]

نرى هنا التذبذب في السياسة البريطانية على مدى ربع قرن، ونتساءل عن الثوابت في هذه

[9] Avi Shlaim, The Politics of Partition, Oxford, 1990.

[10] مما جاء في نص الكتاب الأبيض العام 1939 ما يلي:

"The objective of His Majesty's Government is the establishment within 10 years of an independent Palestine State in such treaty relations with the United Kingdom as will provide satisfactorily for the commercial and strategic requirements of both countries in the future. The proposal for the establishment of the independent State would involve consultation with the Council of the League of Nations with a view to the termination of the Mandate.

The independent State should be one in which Arabs and Jews share government in such a way as to ensure that the essential interests of each community are safeguarded.

The establishment of the independent State will be preceded by a transitional period throughout which His Majesty's Government will retain responsibility for the country. During the transitional period the people of Palestine will be given an increasing part in the government of their country. Both sections of the population will have an opportunity to participate in the machinery of government, and the process will be carried on whether or not they both avail themselves of it."

السياسة، وهل ما زال جزء من هذه الثوابت صالحاً للاستعمال الآن وبعد نيف وسبعين سنة على الكتاب الأبيض.

من الواضح أن بريطانيا كانت معنية منذ البداية بإنشاء دولة لليهود في فلسطين، وأنها لم تقم في أي وقت من الأوقات بما من شأنه أن يجحف بهذه النتيجة لمجريات الأمور. أما ما أعطته بريطانيا للعرب من تطمينات من حين إلى آخر، فلم يصل إلى حد الإخلال بوعودها للحركة الصهيونية. وفي المحصلة، وبعد الكثير من تفسير المعاني وإزالة الغموض في المواقف، تبنت بريطانيا موقفاً يدعو إلى إنشاء دولة مستقلة في فلسطين بحدود الانتداب ترتبط معها بمعاهدات وتخضع لترتيبات تؤدي إلى فصل فلسطين عن محيطها العربي، وعندما عرض قرار التقسيم العام 1947 على الجمعية العمومية للأمم المتحدة امتنعت بريطانيا عن تأييده، كما أن الولايات المتحدة، كما سنرى بعد قليل، كانت ضد التقسيم، ولكن وافقت عليه بفعل ضغط اللوبي اليهودي.[11]

ماذا كان وراء عدم تأييد فكرة التقسيم من قبل بريطانيا والتردد إزاءها من قبل الولايات المتحدة؟ هل هو الرغبة في تجنب ما ينشأ عن ذلك من مشاكل، بما فيها الإزاحة القسرية للسكان العرب من ديارهم، أم أنها الرغبة في إعطاء كل فلسطين لليهود ليسيطروا على مقدراتها وأرضها وجميع سكانها؟[12] وهل عدنا الآن إلى الوضع الذي كان سائداً قبل قرار التقسيم بكل ما يحمل من إمكانات واحتمالات لحل الصراع؟ وهل لا يزال الدور الذي اختطه بريطانيا لشرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية لاحقاً التي ضمت إليها العام

---

[11] Regina Books, Claremont, California, 2004 Lost Opportunities Candace Carp;

كتاب مبني على أطروحة دكتوراه ركزت فيها الباحثة على النشاط الدبلوماسي للولايات المتحدة المتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي في الفترة من 1947-1967، وسنعود إلى هذا المرجع مرات عدة في هذه الدراسة.

سنرى لاحقاً أن قبول قرار التقسيم من قبل الحركة الصهيونية لا يعني قبولها النهائي بإقامة الدولة اليهودية على جزء فقط من فلسطين. ففي الوقت الذي كان المسؤولون في البيت الأبيض والخارجية الأميركية يدرسون موقفهم من المعارك الدائرة في فلسطين بعد انتهاء الانتداب، وما يمكن أن يتخذه مجلس الأمن من قرارات إزاء ذلك، كان تقييم وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (C.I.A)، هو أن "الطبيعة الحقيقية للأطماع التوسعية اليهودية تشمل كل النقب والجليل الغربي ومدينة القدس، وفي نهاية المطاف كل فلسطين". (انظر المرجع السابق (Candace Carp)، ص: 2).

[12] إن موافقة تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية، على الرغم من معارضة وزارة المستعمرات على إنشاء اللواء اليهودي ليحارب بجانب الحلفاء، وليعود لاحقاً إلى فلسطين كقوة عسكرية مدربة قوامها 30،000 مقاتل مع 40،000 احتياط لا قِبَل لأي جيش عربي بمقارعتها، لا يمكن أن ننظر إليها ببراءة ساذجة على أنها خطوة لدعم المجهود الحربي للحلفاء.

1950 جزءاً من فلسطين بقي خارج الدولة العبرية) مطروحاً فيطفو على السطح من حين لآخر في ظل عدم التوصل إلى حل للمشكلة الأم؟[13]

هكذا كان النشاط الدبلوماسي لبريطانيا على مر عقود، قبل أن يتراجع دورها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهي الحرب المصيرية التي احتاجت بريطانيا لكسبها دعماً أميركياً ضد ألمانيا النازية وقوات المحور، وبالنتيجة خرجت بريطانيا من الشرق الأوسط تدريجياً وحلّت محلها الولايات المتحدة (مبدأ آيزنهاور، الرئيس الأميركي، و«نظرية الفراغ» التي طرحها وزير خارجيته جون فوستر دالاس العام 1957 بعد انتهاء حرب السويس وانحسار دور بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط). وإذ تدخل الولايات المتحدة بقوة على المسرح، حافظت دول أوروبا الغربية عامة على دعمها لإسرائيل في شتى النواحي، بما في ذلك النواحي العسكرية الإستراتيجية، التي ساعدت في إعطاء إسرائيل سبقاً نووياً ضمن تفوقها العسكري الإستراتيجي لسنين طويلة، ما يشكل ترجمة لالتزام لا يرقى إليه الشك بديمومة إسرائيل وتطورها.

---

[13] يجدر التفكير بمغزى استثناء معظم الساحل الغربي للبحر الأبيض المتوسط من دولة الخلافة الموعودة في رسائل مكماهون– الشريف حسين، وكذلك مغزى الغموض في عبارة "وطن قومي لليهود" في وعد بلفور، وإغفاله ذكر أي حقوق "لغير اليهود" في فلسطين سوى المدنية والدينية، وتغاضيه عن الحقوق السياسية والتاريخية للفلسطينيين العرب، وما تفتق عن كل ذلك من تحرك ثابت نحو إقامة دولة يهودية في فلسطين ضمن الحدود المعرّفة في صك الانتداب، في عملية دفع ثمنها السكان الأصليون العرب. أما شرق الأردن الذي أعلن إمارة وفُصل عمّا كان يشكل "سوريا الجنوبية"، فقد خطط له أن يخدم كملجأ للعرب الفلسطينيين الذين سينزحون إلى شرق النهر أو يطردون إلى هناك، كما حصل بالفعل وإن كان آجلاً وتدريجياً وبشكل مجزوء، في عملية تطهير عرقي مخطط لها، بتواطؤ بريطاني، ولاحقاً أميركي أيضاً، بهدف جعل اليهود في فلسطين أغلبية لا يكدّر عملهم في بناء دولتهم وجود أقلية تزعجهم بمطاليبها. هذا المخطط لم يتوقف حتى الآن مع أنه تعرض لصعوبات ونكسات نتيجة المقاومة الفلسطينية العنيدة والمستمرة والتزايد السكاني للفلسطينيين (الذين تضاعف عددهم مرات عدة ضمن حدود ما أصبح إسرائيل، وضمن حدود فلسطين الانتدابية، وبقي يضاهي عدد اليهود على الرغم من الهجرات اليهودية المتتالية إلى فلسطين، بما فيها هجرة اليهود السوفييت بأعداد ضخمة في العقدين الأخيرين). وأيضاً بسبب الهاجس الأردني حيال "مؤامرة الوطن البديل" أو "الخيار الأردني". فعلى الرغم من مرور قرابة قرن من الزمان على استهلال هذا المخطط، ومن توقيع اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل، لا يزال الأردن قلقاً من استمرار الهجرة الفلسطينية أو تهجيرهم إلى شرقي النهر، سواء بالتدريج أو على بشكل جماعي بنتيجة أوضاع اقتصادية أو أمنية لا تطاق، أو في ظروف نزاع مسلح. وثمة من يقول إن مثل هذه الهجرات لم تعد لتحدث في وقتنا هذا، ولكن نظرة سريعة إلى أماكن النزاعات المسلحة في العالم في العقدين الأخيرين (البلقان وأفريقيا والعراق وأفغانستان) تبين أن مثل هذا الاحتمال ليس من الماضي البعيد.

الموقف الأميركي

يحكم الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية وعناصرها العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل.[14] ولسبر غور الموقف الأميركي، نعود إلى الوراء لفترة بعيد اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث سادت ظروف لم تسمح بهجرة يهودية واسعة إلى فلسطين. في العام 1942 عقدت المنظمات اليهودية الأميركية، الصهيونية وغير الصهيونية، مؤتمراً في نيويورك عرف بعد ذلك بمؤتمر بلتمور (Biltmore Conference) شاركت فيه لأول مرة منظمات يهودية غير صهيونية، وصدر عنه ما أصبح يُعرف ببرنامج بلتمور (Biltmore Program)، الذي دعا إلى هجرة يهودية غير محدودة، وإلى إنشاء كومونولث يهودي في كل فلسطين، وكانت هذه المرّة الأولى التي تتجاوز المنظمات اليهودية فكرة «الوطن القومي» والكانتونات المستقلة داخل فلسطين وتعود لطرح ما دعا إليه ثيودور هرتسل العام 1897، أي إقامة دولة يهودية أو دولة لليهود (Judenstaat)، ولكن هذه المرّة على كامل أرض فلسطين الانتدابية.

الرئيس الأميركي روزفلت كان منشغلاً بالحرب العالمية الثانية، ومع أنه طلب من ملك السعودية عبد العزيز دعم هجرة اليهود إلى فلسطين، إلا أنه أعلمه في رسالة خطية أنه لن يصدر قرارات تتعلق بفلسطين دون التشاور مع العرب واليهود، وأنه، كرئيس للإدارة الأميركية، لن يتخذ مواقف عدائية للشعوب العربية.[15] ولكن روزفلت توفي بعد ذلك بأسبوع، وأخذ مكانه نائبه هاري ترومان الذي كان صديقاً لليهود ويؤيد وعد بلفور ويدعو إلى تنفيذه، وكان قد عبر عن دعمه لقضايا الصهيونية قبل الحرب العالمية الثانية، حيث اتّخذ موقفاً في الكونغرس يندد بالكتاب الأبيض في أيار 1939، كما أنه في العام 1944 عبّر عن دعمه القوي لهجرة اليهود إلى البلاد التي لا تقع تحت سيطرة ألمانيا النازية، وبالتحديد إلى فلسطين، ولكن موقفه من إقامة دولة يهودية كان في البداية مختلفاً.[16]

ومع أن سياسة روزفلت أعطت إشارة للملكة السعودية بمدى القوة التي تملكها في التأثير على السياسات الأميركية في المنطقة، فإن السعودية لم تستغل قوة التأثير هذه،

[14] Camille Mansour, Beyond Alliance, Israel in U.S.Foreign Policy, Columbia University Press, N.Y. 1994.

[15] رسالة الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت إلى الملك عبد العزيز بن سعود في 5/ 4/ 1945. لاحظ أن روزفلت يتنصل بطريقة غير مباشرة من مواقف الكونغرس تجاه الشعوب العربية.

[16] MidEastWeb, President Harry S. Truman and US Support for Israel Statehood.

كما أصبح معروفاً. وعندما طرحت مسألة التقسيم في الأمم المتحدة، كان موقف مجلس الأمن القومي في واشنطن مع الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية (بما يتفق مع توصيات الكتاب الأبيض)، كما كانت الخارجية الأميركية قلقة من أن اتخاذ موقف من التقسيم مناوئ للموقف العربي سيضر بالمصالح الأميركية في المنطقة، ولكن ترومان، «ولأسباب داخلية وغيرها»، أعطى أوامره إلى الخارجية بدعم قرار التقسيم.[17] ولربما كانت هذه المرة الأولى التي يقف فيها البيت الأبيض والخارجية في موقفين متقابلين من قضايا الشرق الأوسط، حيث تتعارض السياسة الداخلية التي تهم الرئيس الذي يود أن يُعاد انتخابه مع السياسة الخارجية التي تنطلق من حماية مصالح الدولة، وهي السمة التي صبغت الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية منذ ذلك الحين باستثناء فترة الرئيس أيزنهاور الذي خلف ترومان، والذي جاء إلى كرسي الرئاسة مدعوماً بتاريخه العسكري في الحرب العالمية الثانية، ولم يكن يحتاج إلى دعم اللوبي اليهودي. ولم يقتصر موقف الرئيس ترومان على دعم قرار التقسيم، بل إنه أيضاً دعم توسع إسرائيل بعد ذلك وعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة بشأن وقف إطلاق النار، ورفض استخدام «الضغوط الاقتصادية» التي أوصت بها الخارجية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها وغير المخصصة لها في قرار التقسيم.[18] وعندما توغلت إسرائيل في ليلة 15 تشرين الأول في جنوب فلسطين واحتلت النقب، طرحت الصين وبريطانيا في الثامن والعشرين من الشهر نفسه مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو إلى انسحاب إسرائيل إلى خطوط 15 تشرين الثاني ويستخدم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإجبارها على ذلك. إلا أن الولايات المتحدة رفضت التصويت مع إدانة إسرائيل وفرض عقوبات عليها لإجبارها على الانسحاب، ما كان يعني اتخاذها موقفاً معاكساً لسياسة أيدتها المرّة تلو المّرة.[19] وفي نهاية المطاف، صدر قرار (رقم 50) عن مجلس الأمن يدعو إلى وقف الأعمال العدائية في فلسطين، ويحذر جميع الأطراف أن رفض القرار أو انتهاكه بعد قبوله من أحد الطرفين أو كليهما سيؤدي إلى «إعادة النظر في الوضع في فلسطين بقصد القيام بعمل بموجب الفصل السابع من الميثاق».[20]

---

[17] Candace Carp p 1.

[18] المصدر نفسه، ص: 13-14.

[19] بعد شهر من هذا، كتب ترومان إلى وايزمان يؤكد له تفهمه لحاجة إسرائيل إلى النقب وأسفه لمحاولة أخذه منها. (Candace Carp)، ص: 49.

[20] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي، المجلد الأول، ص: 176.

ويمكن النظر إلى هذه الحقبة إلى أنها أسست للدعم الأميركي لإسرائيل في الأمم المتحدة وللتوسع الإسرائيلي على حساب الأراضي العربية، كما أن في هذه الحقبة ما يشي بتواطؤ مبكر من قبل الإدارة الأميركية مع السياسة التوسعية الإسرائيلية، سواء أكان ذلك من قبيل عدم إجبار إسرائيل على الانسحاب من أراض تحتلها أم من قبيل غض النظر عن خرق إسرائيل لاتفاقات وقف إطلاق النار والاستيلاء على أراض عربية (وعدم الانسحاب منها)،[21] وقد أدى التراخي الأميركي في إجبار إسرائيل على احترام قرارات الأمم المتحدة وتنفيذها إلى فقد الإدارات الأميركية المتعاقبة، وبالتدريج وبشكل متزايد، قدرتها في التأثير على إسرائيل، على الرغم من الدعم الحيوي الذي تقدمه لها، إلى أن أصبح القرار الأميركي رهينة بيد الحكومة الإسرائيلية عندما يتعلق الأمر بفلسطين.[22] وعندما تمادت إسرائيل في احتلال الأراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم، وسبب ذلك إحراجاً للرئيس ترومان، هدد هذا الأخير رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون أنه سيجد نفسه مضطراً لمراجعة طريقة تعامله مع إسرائيل، فرد عليه بن غوريون أن خطة التقسيم، وهي الأساس الذي تبني عليه أميركا موقفها، لم تُستهل، وأن أميركا لم تستعمل القوة في حينه لإجبار الفرقاء على قبول خطة التقسيم، وتابع (بنكران للجميل وإغفال للحقائق قل نظيره)[23] أن إسرائيل لو جلست تنتظر تحرك أميركا لكان اليهود قد أفنوا عن بكرة أبيهم. وكتأكيد فظ لموقفها هذا، قامت إسرائيل بالاستيلاء على المنطقة منزوعة السلاح في القدس بعد أسابيع. وتستنتج (Candace Carp)[24] من هذا أن الولايات المتحدة، عندما توانت عن التحرك بسرعة لفرض رأيها في تلك الفترة، فقدت الفرصة والقدرة على

---

[21] الاستثناء لذلك كان يحصل فقط خارج فلسطين، كإصرار الرئيس الأميركي أيزنهاور على انسحاب قوى العدوان الثلاثي على مصر (ومن ضمنها إسرائيل) العام 1956.

[22] عبر دبلوماسيون أميركيون سابقون عن هذا في أحاديث خاصة، كما أن فشل التقارير والرسائل العديدة إلى البيت الأبيض التي أعدها خبراء أميركيون سابقون شغلوا مراكز قيادية في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي والخارجية والكونغرس، دافعهم "المصالح الأميركية الحيوية"، في التأثير على السياسة الأميركية الرسمية في الشرق الأوسط، يعتبر مؤشراً واضحاً على ذلك. انظر مثلاً:
A Last Chance for a Two-State Israel-Palestine Agreement, U.S./ Middle East project.

[23] Candace Carp، ص: 43. ملاحظة 10 التي تبين أن الجهات الاستخبارية الأميركية لم تأخذ بمقولة أن "إسرائيل انتصرت في "حرب الاستقلال" على الرغم من القوى الساحقة ضدها"، واصفة هذا الكلام بأنه تضليل. (انظر أيضاً الحاشية رقم 10 أعلاه).

[24] المصدر نفسه، ص: 29–30.

إجبار إسرائيل على الانسحاب من أي أراضٍ تحتلها في المستقبل.[25]

لا شك أن أي رئيس للولايات المتحدة يصل إلى سدة الرئاسة بدعم الأصوات اليهودية سيتعامل مع الموضوع الفلسطيني بدوافع تصوغها سياسات أميركية داخلية وليست خارجية. وباستسلام الولايات المتحدة الأميركية لسياسة الأمر الواقع الإسرائيلية في حرب 1948، وضعت مسألة إنشاء دولة فلسطينية (كما نص قرار التقسيم) جانباً، ولم تعد تدعم إنشاء دولة فلسطينية، واعترفت في 31 كانون الثاني 1949 رسمياً بالمملكة الأردنية الهاشمية (شرق الأردن) الذي ضم إليه في السنة التالية الضفة الغربية (التي تشمل القدس الشرقية بالطبع)، ولم تعد أميركا الرسمية تذكر حتى اسم فلسطين لأكثر من نصف قرن، إلى أن استعمل وزير الخارجية كولن باول هذا الاسم في خطابه الشهير في لويزفيل العام 2001،[26] والذي أعلن فيه تبني إدارة الرئيس بوش (الابن) رسمياً لرؤية إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حل الدولتين، وهو ما عاد وأكده الرئيس الأميركي في حزيران العام 2002،[27] وأصبح لاحقاً الأساس لخارطة الطريق التي أعلنتها الرباعية،[28] والتي أيدها مجلس الأمن في قراريه 1397 و1515. إلا أن نظرة متفحصة إلى مسار الموقف الأميركي الرسمي من الحقوق الفلسطينية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تبين أن «التغير» في الموقف ما بين 1949 و2001 لم يكن فجائياً، كما أنه لا يبدو نهائياً، إذ يجد المتتبع إشارات إيجابية من حين لآخر، ولكن يبقى السؤال –وهو موضوع بحثنا هذا– ما إذا كانت هذه الإشارات تعكس تذبذبات قصيرة الأمد حول الموقف السياسي نفسه، أم أنها تشكل تغيراً طويل الأمد في السياسة الخارجية الأميركية.

[25] شكل إصرار أيزنهاور وإيعازه إلى إسرائيل بالانسحاب من سيناء العام 1956 استثناءً، وعدا ذلك يذكرنا رد بن غوريون على ترومان برد مناحيم بيغن على ريغان العام 1982 وبرفض نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي في أيار 2011 لدعوة الرئيس أوباما لأن تكون خطوط الرابع من حزيران 1967 هي الأساس في تحديد حدود الدولة الفلسطينية ضمن حل الدولتين، ما أدى إلى تراجع أوباما والتوقف عن الإشارة إليه في خطاباته اللاحقة.

[26] Colin Powell, US Secretary of State, Speech in Lousiville Missouri, Nov. 20, 2001.

[27] Speech by US President George W.Bush on June 24, 2002.

[28] A performance-based roadmap to a permanent two-state solution to the Israeli-Palestinianconflict, April 2003.

لمحاولة الرد على هذا السؤال نلاحظ أن ما قد يبدو تغييراً في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، يجيء في العادة في أعقاب انفجار حروب في المنطقة،[29] ما يدعو الولايات المتحدة إلى تهدئة خواطر العرب أو مكافأتهم على تحالفهم معها. إن مثل هذا التغير لا يرقى إلى ما يمكن وصفه بأنه تطور إستراتيجي في الموقف الأميركي من الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. بل على العكس، فهو لا يتعدى كونه تعبيراً دون تبعات ملموسة لا يلبث أن يصطدم بمعارضة إسرائيلية قوية، فلا يصمد طويلاً، فإما أن يوضع على الرف وإما أنه يخفف بعبارات تفسيرية وإما أنه يقابل برسائل تطمينات لإسرائيل، وفي المحصلة، وهذا هو المهم، لا يترجم إلى إجراءات تحدث تغييراً على الأرض. والأمثلة على ذلك كثيرة بشكل يجعله من الأحرى البحث عن أمثلة مضادة.[30]

---

[29] من الأمثلة على ذلك خطة ريغان في 1 أيلول 1982 التي جاءت بعد اجتياح جيش إسرائيل للبنان وتدمير معاقل منظمة التحرير الفلسطينية هناك في صيف ذلك العام، وفيها أشار الرئيس الأميركي إلى "الحقوق المشروعة للفلسطينيين"، وأكد أن الولايات المتحدة لن تدعم "استخدام أراض إضافية لغرض الاستيطان" أثناء مرحلة انتقالية من خمس سنوات تبدأ بعد إجراء انتخابات للسكان الفلسطينيين" اقترحها كمقدمة لحكم ذاتي انتقالي، مؤكداً أن الولايات المتحدة لن تدعم ضم الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل، ولكنها في الوقت نفسه لن تدعم إقامة دولة فلسطينية فيها، معرباً عن رؤيته أن إعطاء الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً يكون مرتبطاً بالأردن يوفر أفضل الفرص للسلام العادل والدائم. وقد رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن هذه الخطة بقوة، كما أسلفنا، على الرغم من إجحافها بتطلعات الشعب الفلسطيني، فوضعت على الرف. ومن الأمثلة الأخرى التي لم يتمخض عنها أي تبعات الإشارة إلى "المصالح المشروعة" لشعوب المنطقة بما فيها الشعب الفلسطيني التي وردت في بيان فلاديفوستوك الصادر عن اجتماع فورد – بريجينيف في 24 تشرين الثاني 1974 في أعقاب حرب تشرين 1973 في سياق ما وصف بأنه "تبادل وجهات نظر". أما الرئيس جيمي كارتر الذي دعا في العام 1977 إلى إقامة "وطن قومي للفلسطينيين العرب" فقد اضطر أمام الرفض الإسرائيلي إلى تأجيل جهوده في هذا المجال إلى ما بعد إنهائه فترة ولايته. ومن الجدير بالذكر، أنه تم نفض الغبار عن خطة ريغان بعد حوالي عقد من الزمان لتشكل الرؤية الأساس في مبادرة أميركية تلت حرب الخليج العام 1991، حيث وجهت الإدارة الأميركية تحت جورج بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر الدعوة للفلسطينيين للمشاركة ضمن وفد أردني في أعمال مؤتمر مدريد العام 1991، والمفاوضات الثنائية التي تلته، وهو المؤتمر الذي قاوم رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير انعقاده بقوة، وحاول إفراغه من محتواه. ومع أن الإدارة الأميركية ضغطت على إسرائيل للجم التوسع الاستيطاني أثناء المفاوضات من خلال حجب الضمانات للقروض التي كانت إسرائيل بحاجة إليها لمشاريعها الاستيطانية–والتي حصلت عليها إسرائيل في النهاية دون مساعدة من الإدارة الأميركية– فإن هذه الإدارة لم تجعل من وقف الاستيطان شرطاً للتقدم في المفاوضات، بل على العكس ضغطت على الفلسطينيين للاشتباك التفاوضي مع الحكومة الإسرائيلية على الرغم من استمرار الاستيطان. وفي السياق نفسه، نذكر أن طرح رؤية الدولتين من قبل الإدارة الأميركية العام 2001، جاء بعد بدئها حربها في أفغانستان ثم العراق.

[30] لم نجد أمثلة من هذا القبيل، منذ أيزنهاور، إلا ما يتعلق بصفقة طائرات الأواكس للسعودية التي أُخضعت في نهاية المطاف لقيود تجعله من الصعب القول إن الإدارة الأميركية استطاعت أن تنفذ السياسة التي قررتها دون أي تراجع.

مشكلة اللاجئين في السياسة الأميركية

هل تواطأت بعض عناصر إدارة الرئيس ترومان في خلق مشكلة اللاجئين من أجل «تخفيف الخطر الديموغرافي» على إسرائيل؟[31] كان القنصل الأميركي في القدس وليم بوردت (William Burdett) قد طرح تساؤلاً عن الحكمة من تأييد عودة اللاجئين إلى ديارهم، حيث يرى أن ذلك سيخلق «مشكلة أقلية» دائمة لإسرائيل. وقد أيده في تساؤله هذا وزير خارجية بريطانيا إرنست بيفن (Ernest Bevin)، وليس في ذلك ما يدعو للاستغراب إذا ما تذكرنا أن المخططات البريطانية كانت تتضمن إزاحة الفلسطينيين العرب إلى شرق الأردن. مع ذلك، فقد دعمت واشنطن عودة اللاجئين منذ تشرين الثاني 1948، ووافقت على عودة محدودة لعدد ما بين 200,000 و250,000 لاجئ، ولكنها لم تنجح بالدفع في اتجاه التنفيذ، وفي النهاية عملت على إيجاد حل اقتصادي لمشكلة سياسية.[32] أما تصويت الولايات المتحدة في السنين اللاحقة لتأكيد القرار 194 الذي صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 11 كانون الأول 1948 –قبل أن أصبحت تمتنع عن التصويت– فكان يجيء في سياق لا أثر عملياً له على ممارسة حق العودة.

بعد صدور قرار الجمعية العمومية رقم 194 في 11 كانون الأول 1948، كان على إسرائيل قبول عودة اللاجئين، ولكنها رفضت. وعندما فكر البيت الأبيض بفرض عقوبات اقتصادية لإجبارها على ذلك، عاد وتراجع بسرعة. وفي تشرين الثاني 1949 أعلم ترومان البريطانيين أن تأثيره على الإسرائيليين ضئيل جداً، وبالتأكيد لا يكفي لإعادة اللاجئين الراغبين في العودة.[33] ومرّة أخرى تُظهر الولايات المتحدة عدم قدرتها على مواجهة إسرائيل في مسألة حيوية للفلسطينيين، على الرغم من أن الساحة الأميركية الداخلية لم تكن واعية لهذه المشكلة بالذات، ولم تُمارس على الإدارة ضغوطاً شبيهة بتلك التي مورست في موضوع الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل، وكل ذلك بغض النظر عما سببه ذلك من إحراج لأميركا التي لديها مصالح في المنطقة العربية، وعلى الرغم من قلقها من

---

[31] المصدر نفسه، ص: 62-63.

[32] المصدر نفسه، ص: 63.

[33] المصدر نفسه، ص: 64.

إمكانية استغلال الاتحاد السوفييتي للاجئين المعوزين.[34]

مؤخراً، وبعد أن تبنت الولايات المتحدة (الرئيس بوش الابن والرئيس أوباما) رؤية حل الدولتين، صارت تدعم الموقف الإسرائيلي باستحالة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وجعلت ذلك جزءاً من تصورها للحل الدائم، وذلك بعد أن كان الرئيس كلينتون قد طرح معايير تسمح بعودة محدودة جداً. وفوق كل ذلك، صارت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الحالي أوباما تطالب منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وهو ما كان الرئيس ترومان قد رفضه عند اعترافه بإسرائيل.[35] إن مسار الموقف الأميركي تجاه القضية الفلسطينية قد تراجع في موضوع اللاجئين ولا يبشر بتغيير إيجابي،

---

[34] من ضمن الحلول التي طرحتها الولايات المتحدة أن تقوم إسرائيل بإيماءة تجاه القرار 194، وأن تقبل بعودة عدد من اللاجئين (200 إلى 250 ألف) وتعويضهم، بينما يُصار إلى توطين عدد آخر في الأردن. وبقيت إسرائيل على رفضها. وزادت الولايات المتحدة من ضغطها وربطت قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بقبول هذه الأخيرة بعودة اللاجئين (كانت تتحدث عن أقل من ربع مليون، بينما كانت الدول العربية تصر على عودة جميع اللاجئين). إلا أن المشكلة كانت قد أخذت أبعاداً سياسية لدى الطرفين (الدول العربية وإسرائيل) ولم تعد مسألة لاجئين فقط. وأصر بن غوريون على أنه لا يمكن حل مشكلة اللاجئين إلا ضمن حل سلمي نهائي للصراع. ومن الجدير بالذكر أن بن غوريون عرض على (Mark Ethridge) ممثل الولايات المتحدة لدى لجنة التوفيق (Palestine Conciliation Commission) أن تأخذ إسرائيل قطاع غزة باللاجئين الذين فيه (وعددهم حوالي 100,000) وتسمح لهم بالعودة إلى ديارهم، وستعمل على إعطاء القطاع حكماً ذاتياً. وكانت هذه المرة الأولى والأخيرة التي طرحت فيها إسرائيل رقماً تستوعبه من اللاجئين، وهو الرقم الذي عاد ليطفو إلى السطح في المباحثات الإسرائيلية- الفلسطينية غير الرسمية (وربما الرسمية أيضاً)، ما بعد اتفاقية أوسلو. واضح أن أطماعاً توسعية كانت تكمن خلف العرض الإسرائيلي، ومع ذلك فقد حاول رئيس الوزراء السوري حسني الزعيم، الذي كان يطمع في الحصول على مساعدات اقتصادية أميركية، ولم يكن بعد قد توصل إلى هدنة مع إسرائيل، التعامل مع هذا العرض غير الواضح وعرض استقبال سوريا 300,000 لاجئ، ولكنه طلب عودة عدد أكبر من اللاجئين لديارهم في المقابل. إلا أن كل هذا ذهب مع الريح باغتيال حسني الزعيم بعد ذلك بوقت قصير. مع ذلك، يبقى السؤال مشروعاً ما إذا كان عرض حسني الزعيم قد أحدث ثغرة دائمة في المطلب العربي بعودة جميع اللاجئين. وقد فتحت هذه الحلقة في مشكلة اللاجئين، مع استمرار الضغوطات الأميركية على إسرائيل لقبول عودة لاجئين إلى ديارهم، المجال لبحث مقايضة حاولت إسرائيل استغلالها للحصول على موافقة أميركية لسيطرتها على أراضي النقب بالمقابل. ولم تختفِ فكرة مقايضة عودة اللاجئين بالأرض حتى بعد حرب حزيران واحتلال إسرائيل باقي فلسطين، ولكن المقايضة الآن أصبحت باتجاه معاكس يعرضها عرب وتطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد العام 1967 مقابل تطبيق "متفق عليه" للقرار 194. في المحصلة أخذت إسرائيل الأرض وأبقت اللاجئين والنازحين (1967) خارج الأرض الفلسطينية.

[35] أصدر الرئيس ترومان كتاب الاعتراف بإسرائيل التالية ترجمته: أُعلِمت هذه الحكومة أن دولة يهودية قد أُعلِنت في فلسطين وأن الحكومة (المؤقتة) لهذه الدولة قد طلبت الاعتراف. إن الولايات المتحدة تعترف بالحكومة المؤقتة كالسلطة القائمة بحكم الواقع للدولة اليهودية (لدولة إسرائيل) الجديدة. [التوقيع وخاتم الرئاسة] هاري ترومان. 14 أيار 1948. ما بين الأقواس (. . .) هو ما أضافه ترومان، والمشطوب هو كما ورد في الرسالة الأصلية وصورتها متوفرة.

فهو أصبح مع الوقت أكثر فأكثر توافقاً، بل أصبح يتفق مع موقف غلاة اليمين في الساحة السياسية الإسرائيلية، وهو الموقف الذي يرى بعض الباحثين أنه يجعل الحل التفاوضي أبعد وأبعد منالاً.[36]

قضية القدس في السياسة الأميركية[37]

نعود إلى الفترة التي تلت قرار التقسيم 1947، حيث أيدت الإدارة الأميركية في البدء هذا القرار بما يتضمنه من التعامل مع القدس كجسم منفصل (Corpus Separatum) يخضع لسيطرة دولية، ليس للعرب ولا لليهود.[38] ولكن لأنها لم تكن مستعدة لتحمل تبعات التدويل، بما في ذلك تأييد توصيات وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت بنزع السلاح من المدينة، ووضع قوة تابعة للأمم المتحدة للحفاظ على الهدنة والإسهام فيها، فقد تراجعت الولايات المتحدة عن هذه السياسة بعد أقل من سنتين، وبذلك أضاعت الفرصة -من وجهة نظر من يبحث عن حل- لإزاحة مشكلة من الطريق الطويل نحو إنهاء الصراع وإزالة أحد أهم عناصر عدم الاستقرار في المنطقة. وقد تخلل فترة السنتين تلك الكثير من المد والجزر، ولكن في النهاية كان التراخي الأميركي أمام التعنت الإسرائيلي هو سيد الموقف. فبنتيجة الضغط القوي الذي مارسه داعمو إسرائيل تأييداً لمطلبها ضم القدس، ونظراً لأن الأردن وإسرائيل كانتا قد تمكنتا من فرض سيطرتهما على قسمي القدس، وجدت الخارجية الأميركية مخرجاً لها في الإعلان أن الحكم الدولي الخاص بمدينة القدس لم يعد قابلاً للتطبيق. وكبديل لذلك، طرحت الولايات المتحدة فكرة «التدويل المحدود» للقدس، الذي يمنع الطرفين الأردني والإسرائيلي من إعلان القدس عاصمة له، ولكنه يقسم القدس إلى قسمين يتمتع كل منهما بالحكم الذاتي، ويكون منزوع السلاح،

---

[36] مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تقرير "مدار" الإستراتيجي 2011: المشهد الإسرائيلي 2010.

[37] هناك أبحاث متخصصة في هذا الموضوع كما في غيره من عناصر القضية الفلسطينية ويستطيع المهتم الاطلاع على دراسة (Donald Neff) بعنوان (Jerusalem in U.S. Policy) المنشورة في: Journal of Palestine Studies Vol. 23، no.1 1993، وكذلك كتاب Candace Carp الذي أشرنا إليه سالفاً.

[38] في الواقع أن فكرة وضع القدس تحت نظام دولي لم تكن جديدة، وكانت أول ما بحثت في محادثات سرية ضمت البريطانيين والفرنسيين والروس في شتاء 1915-1916 إبان بحثهم لكيفية اقتسام الإمبراطورية العثمانية (Triple Entente Constantinople Agreement، 1915) (انظر أيضاً Donald Neff، ص: 21)، كما أن اتفاقية سايكس – بيكو اللاحقة نصت على إقامة منطقة محايدة، تضم القدس، تحت إدارة دولية في الجزء من فلسطين إلى الغرب من نهر الأردن ما بين حيفا وغزة.

مع بقاء الأماكن المقدسة تحت سلطة مفوض الأمم المتحدة. إلا أن المجموعات اليهودية المنظمة في أميركا عارضت هذه الفكرة، وتحت ضغطها صوتت الولايات المتحدة ضد قرار يؤكد الوضع الخاص للقدس تحت الحكم الدولي، الذي توفَّر له دعم قوي غير مسبوق من بلدان كاثوليكية وإسلامية وشيوعية.[39] ولكن استمرت السياسة الأميركية في معارضة إعلان أيٍّ من القسمين في القدس عاصمة لأيٍّ من الدولتين (أو تغيير وضعها القانوني من جانب واحد). وبقيت هذه السياسة قائمة حتى عندما صرح الرئيس لندون جونسون العام 1967، عندما فرضت إسرائيل القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية وضمتها إليها بعدما كانت قد عملت الشيء نفسه العام 1948 بالقدس الغربية، بأن القدس يجب أن تبقى موحدة، على أن تترك باقي التفاصيل للطرفين ليحدداها في المستقبل، واستمرت هذه السياسة إبان فترة الرؤساء اللاحقين، مع أنها أصبحت تبدو أكثر فأكثر من قبيل تطييب الخاطر (service lip) بعدما قبلت إدارة الرئيس كلينتون ببناء المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية وتوسيعها، وبعدما فشلت الإدارات الأميركية التالية في وقف الاستيطان، وfخاصة بعدما أصدر الكونغرس الأميركي قانون «القدس عاصمة إسرائيل» الذي لم يطبقه أيٌّ من هؤلاء الرؤساء، ولكن لم يقم أيٌّ منهم بأي عمل لمنع إسرائيل من فرض سيطرتها الكاملة على القدس، تاركين أي تغيير في هذا الوضع لاتفاق الطرفين، متناسين أن هذا الموقف يصادر القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ويجعل تنفيذها رهناً بموافقة إسرائيل. وقد رأينا في مواقف الرئيس الأميركي الحالي أوباما انحيازاً غير مسبوق لإسرائيل في خطابه في الجمعية العمومية في أيلول 2011، الذي أسقط أي إشارة إلى معاناة الفلسطينيين وإلى خطوط 1967 كأساس لحدود الدولة الفلسطينية، ما يشي عن مسار أكثر تماثلاً مع السياسة الإسرائيلية.

في المحصلة، سارت السياسة الأميركية بشأن القدس في مسار يقارب المسار الذي اختطه إسرائيل ويقترب منه أكثر فأكثر على مر السنين، وليس من المحتمل أن يتغير هذا المسار طالما بقيت السياسة الأميركية الخارجية، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، رهينة للمصالح الانتخابية الداخلية. ولتأكيد هذه النقطة، نشير إلى ما اقتبسته (Candace Carp) في كتابها[40] من تقرير مجلس الأمن القومي (NSC 5428) العام 1954، أي في فترة ولاية أيزنهاور، الرئيس الأميركي الأقل عرضة لتأثير اللوبي اليهودي منذ الحرب العالمية الثانية، حول «أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأدنى»، حيث جاء ما ترجمته: «دون

---

[39] الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قرار رقم 303 (الدورة 4) 9 كانون الأول 1949.

[40] Candace Carp, p.141.

شك، سيكون على الولايات المتحدة أن تمارس تأثيراً كبيراً على إسرائيل لكي تغير بعض سياساتها. هذا لن يكون سهلاً، وقبل اتخاذ أي خطوات في هذا المجال . . . على الجهاز التنفيذي أن يؤمن تأييداً كافياً من الكونغرس ومن الجمهور الأميركي».

الموقف الأميركي من الحدود

لا يختلف موقف الولايات المتحدة من الحدود من أي من المسائل الأخرى من حيث تأرجحه بما يجعله يقارب تدريجياً الوضع الذي يحقق الأطماع الصهيونية. ففي البداية، اتخذ ترومان موقفاً مناوئاً للتوسع الإسرائيلي ما وراء خطوط التقسيم، ثم صار يطرح مقايضات تسمح لإسرائيل بالبقاء في النقب مقابل الانسحاب من الجليل الغربي، وفي العام 1950 اشتركت الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا في إصدار التصريح الثلاثي[41] الذي كرس خطوط الهدنة كحدود. وفي العام 1954 جاء في تقرير مجلس الأمن القومي 5428 المذكور آنفاً،[42] أن على إسرائيل أن تكون مستعدة للتنازل عن بعض الأراضي التي تسيطر عليها حالياً مقابل السماح لها بالاحتفاظ بأراضٍ أخرى خارج حدود التقسيم، وفي هذا السياق –وفي ما يشكل عودة إلى موقف ترومانٍ حول الجليل الغربي– اقترح التقرير عودة 100,000 لاجئ إلى الجليل الغربي. طبعاً، لم يحدث شيء من هذا. ولكن الولايات المتحدة بقيت متمسكة بالتصريح الثلاثي، وعندما احتلت إسرائيل شبه جزيرة سيناء بمساعدة دولتين وقعتا على التصريح الثلاثي، اتخذت الولايات المتحدة موقفاً صارماً وطلبت من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل سحب قواتها من مصر بسرعة، وكان لها ما أرادت، ما يبين أن التحرك السريع لإعادة الأمور إلى نصابها له حظ من النجاح، بينما التلكؤ في ذلك يترك وقائع على الأرض تصعب إزالتها.[43] وهكذا، عندما احتلت إسرائيل أراضيَ عربية في فلسطين ومصر وسوريا العام 1967، واحتفظت بها كأداة مساومة، تواطأت إدارة الرئيس جونسون، التي كانت ترغب في تحجيم دور الزعيم العربي جمال عبد الناصر، مع

[41] Tripartite Declaration Regarding the Armistice Borders: Statement by the Governments of the United States. The United Kingdom and France, May 25, 1950, (Non-UN Paper).
[42] Candace Carp.

[43] لا يعني ذلك أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد ضعفت، بل على العكس من ذلك تطورت هذه العلاقة لنوع من التحالف على ضوء "الحرب العربية الباردة" في الفترة التي شهدت المشاكل في لبنان والأردن والعراق واليمن ومحاولات التدخل من قبل بعض الدوال العربية في الشؤون الداخلية لبعضها الآخر، ثم إلى علاقات خاصة ذات جذورها سياسية دعمت من خلالها الولايات المتحدة إسرائيل كالدولة القوية الوحيدة المناصرة للغرب في الشرق الأدنى، (Candace Carp، ص: 185.)

إسرائيل بشكل يضرب عرض الحائط بالتصريح الثلاثي، ويترك المجال مفتوحاً لإسرائيل لقضم المزيد من الأراضي العربية، مفسرة قرار مجلس الأمن رقم 242 بطريقة تسمح بذلك، وإن كانت لا تزال تعتبر الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في حرب حزيران 1967 أراضيَ محتلة. كما أنها لم تتخذ موقفاً حاسماً من ضم إسرائيل الزاحف للأراضي العربية من خلال إقامة المستوطنات اليهودية في سيناء والجولان والضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة. ومع مضي الوقت، تحول الموقف الأميركي حيال الاستيطان من رفض لعدم قانونيته، إلى تصريحات وتعبيرات مائعة لا تغير في الواقع شيئاً من قبيل «الاستيطان عقبة أمام السلام»، ثم «الاستيطان مضر بعملية السلام»، ما يمكن أن يعتبر غضَّ طرفٍ عن الاستيطان وتشجيعاً على إهمال الإدانة الدولية لاستمراره. بالمحصلة، وجد الاستيطان في الكونغرس واليمين المسيحي الأصولي في الولايات المتحدة دعماً أقوى من ذلك المتوفر له في إسرائيل نفسها. وفي نهاية المطاف، اقترب الموقف المعلن من الممارسة الفعلية عندما عمل الرئيس كلينتون على تمرير حلول تأخذ الاستيطان بعين الاعتبار في القدس ومناطق الاستيطان الكثيف الأخرى في الضفة الغربية. وفي عهد هذا الرئيس، كانت هناك محاولات أميركية لنزع صفة «المحتلة» عن الأراضي الفلسطينية، ووجد ذلك تعبيراً في مواقف في الأمم المتحدة برفض الإشارة إلى انطباق معاهدة جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية. وعندما أعلن الرئيس بوش الابن «رؤيته» للدولتين، سارع لتطمين رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون أن الحقائق على الأرض -أو بكلام آخر المستعمرات اليهودية في القدس والضفة الغربية- يمكن أن تبقى (معظمها) في مكانها في أي حل نهائي. بعد ذلك جاء الرئيس أوباما ليقول إن حدود الحل النهائي لا يمكن أن تكون خطوط ما قبل 4 حزيران 1967،[44] أي أن الولايات المتحدة لن تطلب من إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها، وفي هذا عودة إلى المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة إزاء احتلال إسرائيل أراضيَ خارج حدود التقسيم قبل أكثر من نصف قرن. لقد استخدمت إسرائيل تكتيك الوصول إلى الغاية بالتدريج (Salami Tactics) في قضم الأرض الفلسطينية كما استخدمت الولايات المتحدة هذا التكتيك نفسه في إجازة ذلك. وهذا وضع لم يكن بالإمكان في الماضي إرجاعه إلى نقطة البداية بعد أن يصبح حقيقة واقعة، ولا يوجد سبب للاعتقاد أن الأمر سيتغير في المستقبل طالما بقيت الولايات المتحدة هي المتحكمة بمجريات العملية السياسية في الشرق الأوسط.

---

[44] خطاب الرئيس الأميركي أوباما بتاريخ 19/ 5/ 2011 في الخارجية الأميركية، وتصريحه في 22/ 5/ 2011 حول مغزى "تبادل أراضٍ".

ملاحظة على الهامش (1)

لقد بقيت الولايات المتحدة بسياستها الممالئة لإسرائيل قادرة على ترجيح كفة الصراع العربي الإسرائيلي لصالح إسرائيل في كل المواقف التي تفاقم فيها الصراع، سواء على الصعيد العسكري أو الدبلوماسي في العقود السبعة الأخيرة. وعلى الرغم من الدعم السياسي والعسكري الذي قدمه الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية للدول العربية ولمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذا الدعم لم يصل إلى درجة الالتزام التي حكمت علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل (دون الحاجة هنا إلى تفسير ذلك.) ولكن ماذا عن الأوروبيين؟ لم يكن هنالك اتحاد أوروبي العام 1947 أو 1967، ولكن في هذه الأثناء برزت على الساحة الدولية تكتلات قائمة وأخرى في طور التكوين، تحركها مصالح من نوع جديد تتجاوز حدود الدول القومية، وتنذر بنقل مركز الثقل السياسي والاقتصادي في العالم من الولايات المتحدة إلى أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا، ومن المحيط الأطلسي إلى المحيطين الهادئ والهندي.[45] كذلك، فإن تشكيل مجموعة دول البركس ((BRICS التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا كثقل مقابل ثقل الولايات المتحدة وحلفائها على الساحة الدولية؛ يعطي مؤشراً قوياً بوجود توجهات تطمح لإضعاف الهيمنة الأميركية على الساحة الدولية، وللعب دور يعطي الحجم السكاني والقوة الاقتصادية والعسكرية لهذه الدول حقها. وقد شهدنا مؤخراً دعم دول مجموعة البركس لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة (وإن لم يكن بنجاح) وفي اليونسكو في مقابل موقف أميركي عدائي سافر من التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة ومنظماتها. كذلك شهدنا البرم المتزايد بالتصرفات الإسرائيلية لدى الدول الأوروبية الكبيرة، ما أدى إلى اتخاذ بعضها مواقف تتعارض أو لا تتفق مع الموقف الأميركي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سواء في الأمم المتحدة أو اليونسكو. أضف إلى ذلك التململ الشعبي الذي أصبح بالإمكان قياسه في دول أوروبية مهمة حيال التعنت الإسرائيلي وسياسات الدعم غير المشروط من قبل حكوماتها للمواقف الإسرائيلية، ما يبشر بإمكانية توجه هذه الدول الديمقراطية نحو مواقف أكثر عقلانية وأكثر انسجاماً مع رغبات شعوبها، وأقل تبعية للسياسة الأميركية، وأكثر بعداً عن الانحياز الأميركي الرسمي الذي يغذيه الانحياز الأعمى لمجموعات الضغط اليهودية والمسيانية ومثيلتها في الكونغرس وتجار الحروب في مجمع الصناعات العسكرية المستفيدين من قرقعة السلاح خدمة لمصالح إسرائيل. وقد رأينا مؤشرات إضافية لذلك في المواقف الشعبية

[45] The Three Revolutionsby Henry A.Kissinger The Washington Post - April 7, 2008.

في أوروبا تجاه غزو العراق. كل هذا يدل على زيادة مطّردة في أهمية المواقف الأوروبية من المسائل الرئيسية مدار البحث في هذه الورقة وعلى ضرورة دراستها.

الموقف الأوروبي

لم يكن هناك موقف أوروبي موحد من القضية الفلسطينية وأبعادها المختلفة حتى العام 1980، إذ قصرت المفوضية الأوروبية نشاطها حتى ذلك الحين على إصدار بيانات في المناسبات التي تستدعي ذلك، كما حصل بعد نشوب «حرب تشرين» العام 1973. وقد حاولت المفوضية الأوروبية بناء علاقات مع العالم العربي، بما قد يعكس تأثير الدور الفرنسي في تلك الحقبة، ومن ذلك على سبيل المثال تأسيس الشراكة البرلمانية للتعاون الأوروبي العربي العام 1974.

إلا أنه صدر في البندقية عن المفوضية الأوروبية في 13 حزيران 1980، التي كانت تضم في ذلك الوقت 9 دول، هي: فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والدنمرك وأيرلندا ولوكسمبورغ وبلجيكا، بيان واضح حول «النزاع العربي الإسرائيلي»، أصبح يعرف ببيان البندقية، مؤكداً الحاجة إلى حل عادل للقضية الفلسطينية «التي ليست ببساطة قضية لاجئين فقط،»[46] ووضع المبادئ لإطلاق عملية سلام في الشرق الأوسط وعلى رأسها الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (وبالتالي في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة)، وبدور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، وبحق إسرائيل في العيش بأمان. كما أكد هذا البيان على مخالفة الاستيطان للقانون الدولي واعتبره عقبة خطيرة في طريق السلام، كما اعتبر الإجراءات الإسرائيلية في القدس أحادية وغير قانونية، ودعا إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأراضي التي احتفظت بها منذ «نزاع العام 1967». وشكل هذا البيان خطوة مفصلية من حيث إرسائه موقفاً أوروبياً واضحاً من القضية الفلسطينية ومعظم القضايا التي أصبحت تعرف بعد اتفاقية إعلان المبادئ العام 1993 (اتفاقية أوسلو) بقضايا الوضع الدائم، أصبح الأساس الذي بنيت عليها المواقف الأوروبية في السنين اللاحقة. كان الموقف الأوروبي العام 1980 متقدماً كثيراً عن المواقف التي تم تبنيها دولياً حول

[46] لم يذكر البيان اللاجئين إلا مرة واحدة، وكان ذلك في السياق المشار إليه، ولم يشر إلى القرار 194 أو يأخذ موقفاً من حق العودة، ولا بد أن هذا كان مقصوداً، ليس فقط من قبيل عدم الدخول في التفاصيل. وقد أشار البيان إلى القرار 242 الذي ينص على وجوب إيجاد "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" دون الإشارة إلى القرار 194. بالمقابل، كان الموقف الأوروبي من القدس والاستيطان واستمرار الاحتلال واضحاً، وإن كان قد تبنى القرارين 242 و338 بما فيهما من تباين في التفسير فيما يتعلق بالانسحاب الكامل.

مبادئ الحل حتى ذلك الحين، ما حدا بالولايات المتحدة، التي لم تكن تدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة كما كانت تعارض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى انتقاد تلك الخطوة الأوروبية. إلا أن هذا الموقف تغير بعد حين، وإن استغرق ذلك وقتاً، فأصبح حل الدولتين مقبولاً لمنظمة التحرير الفلسطينية (1988) وللولايات المتحدة ولإسرائيل.

ولم تكتفِ أوروبا، ممثلة الآن بالاتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم 25 دولة، ببيان البندقية، بل أخذت مواقف متتابعة في السنين التالية، بما في ذلك إعلان برلين في 26/ 3 / 1999 (Berlin Declaration) الذي أكد فيه الاتحاد الأوروبي، بشكل صريح، التزامه بإقامة دولة فلسطينية، وأعلن أن هدف سياسته الشرق أوسطية الرسمي هو الوصول إلى «حل الدولتين الذي يتضمن دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة قادرة على الحياة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين»، واتخذ مواقف محددة من قضايا الوضع النهائي على النحو الآتي: [47]

الحدود: يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الدولة الفلسطينية المستقبلية ستحتاج حدوداً آمنة ومعترف بها.[48] هذه الحدود يجب أن تكون على أساس الانسحاب من الأراضي [مع الـ التعريف – ملاحظة الباحث] التي احتلت العام 1967، مع تعديلات طفيفة يتفق عليها الطرفان، إذا دعت إليها الحاجة، وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن 242، و338، و1397، و1402، و1515 وأسس عملية مدريد.

المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة: يعتبر الاتحاد الأوروبي أن التوسع الاستيطاني يجحف بمفاوضات الوضع النهائي ويهدد ديمومة حل الدولتين، كما يعتبر أن بناء المستوطنات في أي مكان من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، عملاً غير قانوني بموجب القانون الدولي.

القدس: يعتبر الاتحاد الأوروبي أن مفاوضات السلام يجب أن تتضمن حل جميع القضايا المتعلقة بوضع القدس، وهو يدعم عملية بناء المؤسسات في القدس الشرقية، وبشكل خاص في مجالات التعليم والصحة والقضاء.

اللاجئون الفلسطينيون: يدعم الاتحاد الأوروبي حلاً عادلاً متفقاً عليه وقابلاً للديمومة لهذه

---

[47] موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام في الشرق الأوسط كما هو منشور على الصفحة الإلكترونية European Union External Action في 16/ 11/ 2011.

[48] نلاحظ هنا استعمال النص نفسه الوارد في القرار 242، ما يمكن اعتباره إشارة إلى اعتبار فلسطين إحدى دول المنطقة المشار إليها في النص.

المسألة، وسيحترم أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان حولها،[49] وهو ملتزم بتعديل المعونة التي يقدمها إلى الوكالات التي تقدم خدمات حيوية للاجئين (الأونروا)، كما يلتزم من أجل الوصول إلى حل عادل ومنصف[50] لقضية اللاجئين.

الأمن: يدين الاتحاد الأوروبي كل أعمال العنف التي يجب ألاّ يسمح لها بإعاقة التقدم نحو السلام، وبينما يقر بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات، إلاّ أنه يؤكد أنه عليها أن تلتزم في ممارسة حقها هذا بالقانون الدولي.

لا شك أن الموقف الأوروبي المعلن يوفر فسحة من الأمل في إمكانية قيام المجتمع الدولي بدور إيجابي في إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم له. ولكن كل توجهات السياسات المعلنة يجب فحصها وإخضاعها للتجربة، وإن لم نفعل فالظروف المتغيرة كفيلة بإخضاعها للتجربة إن عاجلاً أم آجلاً. ومن الواضح أن هذا الموقف الإيجابي للاتحاد الأوروبي، الذي يشاركه إياه في «الرباعية»[51] الاتحاد الروسي وتسانده الأمم المتحدة، لم يستطع كبح جماح التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع أن الاتحاد الأوروبي توصل إلى قناعة أن استمرار الاستيطان يجحف بحل الدولتين الذي كان أول من نادى به في البندقية العام 1980، فإنه لم يستطع التوصل إلى موقف جامع لجميع أعضائه[52] بدعم التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة في أيلول 2011، الذي كان يهدف إلى إنقاذ العملية السلمية، وبالتالي حل الدولتين.[53] ويدل هذا على أن هناك إمكانية تأرجح في الموقف الأوروبي، ولكن بما أننا بصدد دراسة التغيرات طويلة الأمد في المواقف السياسية، فلا نستطيع في سياق هذه الدراسة الحكم على الموقف الأوروبي على المدى البعيد بالاستناد إلى تطورات حديثة نسبياً. ولكن يمكننا القول إن الموقف الذي تبلور على مدى نيف وثلاثين عاماً، وهو ما نستطيع أن نعوّل عليه في وصف السياسة الأوروبية، لم ينجح في فرض نفسه بشكل مؤثر

---

[49] يهمل الاتحاد الأوروبي مجدداً الإشارة إلى القرار 194 الذي يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، ولا شك أن الإصرار الإسرائيلي على الرفض المطلق لحق العودة والتآكل في الموقف العربي إزاء ممارسة هذا الحق (كما عبرت عنه مبادرة القمة العربية في بيروت العام 2002) قد ساعدا في تبلور هذا الموقف.

[50] استعملت كلمة (equitable) بالإنكليزية، وهي تعني ضمناً -برأينا- أن هناك أكثر من طرف معني بالمسألة ولا تعني المساواة المطلقة، بل التساوي في تلبية الحاجة.

[51] مجموعة دبلوماسية أنشئت في مدريد العام 2002 لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وتضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة.

[52] تصريح وزير خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في 12/ 9/ 2011.

[53] خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 23 أيلول 2011.

مقابل الموقف الأميركي. ومع أن هذا الأخير قد أصبح أقرب إلى الموقف الأوروبي من حيث دعمه لحل الدولتين، إلا أنه جعل تحقيق ذلك منوطاً بموافقة إسرائيل على تفاصيله، وذلك في عهد حكومة إسرائيلية بنت سياستها على أسس أيديولوجية متطرفة، ما يجعل إمكانية التوصل إلى اتفاق معها من قبل الفلسطينيين معدومة.

إن الموقف الوحيد المتصالح مع ذاته الذي إذا اتخذه الاتحاد الأوروبي حيال توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في أيلول 2011 يكون أميناً لسياسته المعلنة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، هو دعم التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، بل ودعم أخذ الأمم المتحدة للمبادرة في تحقيق حل الدولتين. بدلاً عن ذلك، تدعم بعض الدول الأوروبية الموقف الأميركي بعدم إقحام الأمم المتحدة في عملية البحث عن حل للصراع بأكثر من الدور الذي تلعبه من خلال أمينها العام في الرباعية، وائتمان إسرائيل على الحل، ما يجد تعبيراً في الإصرار على أن الحل لا يأتي إلاّ من خلال مفاوضات ثنائية يتوصل فيها الطرفان إلى اتفاق على جميع القضايا (أو لا يتفقان، فيبقى الاحتلال وممارساته!).

في بيانها الأخير،[54] أشارت الرباعية إلى إمكانية عقد مؤتمر دولي في موسكو في ربيع 2012، وفي هذا إيماءة إلى احتمال السماح بدور روسي في عملية السلام، وهو ما قاومته الولايات المتحدة على مر العقدين الأخيرين، وكذلك إلى إمكانية التحرر من الصيغة الثنائية للمفاوضات التي أصرت عليها الولايات المتحدة لصالح صيغة يمكن أن تضم جميع المعنيين أو المتأثرين بالصراع. البديل للممالأة الأوروبية للموقف الأميركي يكمن في مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة، ولكن مثل هذه المواجهة لن تحدث، إن حدثت، إلا إذا كان منطلقها مصالح أوروبية حيوية بحتة تضاهي في أهميتها التحالف مع الشريك عبر الأطلسي. وإلى أن يصبح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط مصلحة حيوية حقة لأوروبا، تبقى هذه المواجهة بعيدة الاحتمال.

ملاحظة على الهامش (2)

إن المخاض الذي تمر فيه المنطقة العربية حالياً يشكل حالة ديناميكية جديدة سيكون لها أثر على مسار القضية الفلسطينية لا محالة. وبينما يجزم الكثيرون من المحللين السياسيين الفلسطينيين أن «الربيع العربي» لا يمكن إلا أن يصب في صالح القضية الفلسطينية، إلا أنه من المبكر جداً وصف هذه الحالة على أنها «ربيع»، فهناك فارق بين دوافع الثورات

[54] Statement by the Middle East Quartet, September 23, 2011.

التي حصلت وبين نتائجها. إن الفترة اللازمة لتبلور نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط بنتيجة «الربيع العربي» ستكون طويلة ودامية، وقد رأينا قدر الاهتمام الذي أبدته قوى حلف الأطلسي في مجريات الأمور في المنطقة ومحاولات التأثير عليها. كذلك، ستكون الفترة اللازمة لأوروبا لإعادة تقييم مصالحها في المنطقة طويلة، وليس من الواضح بعد كيف سيؤثر هذا التقييم على علاقات أوروبا مع شريكها الأطلسي، ولكن لا نستطيع الجزم أن نتيجة هذا التقييم ستكون بالضرورة في صالح العلاقات الأوروبية مع العالم العربي، إذ أن هذا يعتمد كثيراً على نوع النظام الذي تتمخض عنه الثورات العربية، وهل سيكون حافزاً لتعزيز التحالف الأوروبي الأميركي (تحالف ضد من؟) أم أنه سيقلل من أسباب وجوده؟ وهل ستكون إسرائيل في محصلة هذا التقييم عامل تجميع أم عامل تفريق بين حلفاء القرن الماضي؟ يأخذنا هذا إلى الموقف العربي الذي حدثت فيه أيضاً تغيرات كثيرة على مدى القرن الماضي ما يستدعي الفحص والتقييم.

الموقف العربي

إذا ما أسقطنا مسار تطورات القضية الفلسطينية خلال الفترة بعد الحرب العالمية الثانية على مسار التطورات في محيطها العربي سنجد تقاطعات يغلب عليها الصعود والهبوط السريعين للمواقف. الموقف العربي الرسمي المعلن كان دائماً داعماً للقضية الفلسطينية، وقد خاضت دول عربية مواجهات عسكرية ودبلوماسية مع إسرائيل والدول الداعمة لها، وضحّت بالكثير من أجل استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه. ولكن، كما أن الموقف الفلسطيني قد تغير من الإصرار على التحرير الكامل، وخوض كفاح مسلح لتحقيق ذلك (لم يجد دائماً الدعم الكافي له من محيطه العربي) إلى قبول القرار 242 وتوقيع اتفاقيات أوسلو والتفاوض على وضع نهائي من موقع الضعف، كذلك تغير الموقف العربي من خوض المعارك الحربية ورفض الاعتراف والمفاوضات والسلام مع إسرائيل، إلى التفاوض معها والاعتراف بها، وإبرام معاهدات السلام معها، وبعد ذلك طرح مبادرات سلام[55] تدرجت من الاستعداد للاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام، إلى الاستعداد لعقد معاهدات سلام معها، واعتبار «النزاع» منتهياً، وإقامة علاقات طبيعية معها مقابل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها، والقبول بحل متفق عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار 194. ولعل رفض إسرائيل التعامل مع مبادرة السلام العربية،

[55] مبادرة الأمير فهد في مؤتمر القمة الثاني عشر، قمة فاس 1982، ومبادرة السلام العربية، مؤتمر القمة العربية الرابع عشر، بيروت 2002.

التي أيدتها منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والرباعية (خارطة الطريق)، مؤشر واضح على الغياب الصارخ لتوازن القوى حالياً في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي.

تهتم هذه الورقة بالتغيرات طويلة الأمد في المواقف السياسية، كما أسلفنا. أما وأن النظام العربي قد دخل مؤخراً مخاضاً لا يزال في أوله (الربيع العربي)، من أهم سماته محاولة التخلص من الأنظمة الدكتاتورية والفساد المرتبط بها، فلا يزال الوقت مبكراً لتحديد مسار الأمور على المدى البعيد. على المدى القصير والمتوسط، نتوقع أن تكون الأنظمة الجديدة منشغلة في تحسس طريقها بعد عقود من حكم الرجل القوي الذي يقرر المسار السياسي على هواه دون مرجعية المصالح الوطنية العليا لبلده وأمنه القومي أو، في أحسن الأحوال، بفهم منقوص لها، وفي إقامة أنظمة تتناسب مع متطلبات الحكم العصري، ولكن دون قطيعة مع ثقافة المنطقة. ويرى كيسنجر[56] أن نظاماً عابراً للحدود القومية آخذ في التكوّن في الشرق الأوسط، الذي يضم المنطقة العربية، ولكن تحت مظلة دينية، وليس اقتصادية كما في أوروبا. كما يرى أن هذا التطور يعتبر ثورة وتحدياً على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة له. إذا صدقت توقعات كيسنجر، فقد تشهد المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة في السنين القادمة أنظمة حكم لا تؤمن بالدولة القومية، وهذه ستكون لها أجندة تعمل ضمن نطاق جغرافي واسع ونطاق زمني طويل الأمد، وعلى الأغلب لن تكون مهتمة كثيراً، أو أنها لن تكون مستعجلة للوصول إلى حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي بما يتطلبه ذلك حالياً من اختراقات في مواقف أيديولوجية راسخة. لن يكون من السهل إقامة نظام من هذا النوع أو تقدير كم من الزمن سيستغرق ذلك، ويكفي أن نشير إلى أن أوروبا التي ستكون قد سبقت المنطقة العربية بالنزوع نحو الدولة غير القومية وكان لها من منطلقات مختلفة تماماً، حيث كانت الدول القومية في أوروبا قد خاضت حروباً مؤلمة جداً، فتخلصت من الدكتاتوريات التي كانت قائمة في العديد من دولها، ووضعت العداوات القديمة وراءها، وأقامت نظم تعاون فيما بينها بدأت اقتصاديةً وغدت سياسية أيضاً، لزمها عملية استغرقت عقوداً عدة لكي تطور السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي.

على أي حال، من الصعب جداً التكهن كيف ستنعكس التطورات الجارية في العالم العربي على العلاقات والتحالفات الأميركية الأطلسية، وعلى دور إسرائيل فيها، فنحن بصدد ديناميكيات جديدة لم يتم اختبارها. ولكن كل هذا يبقى في نطاق التحليل، وليس من المؤكد أن يكون الانتقال إلى الدولة غير القومية في المنطقة العربية سهلاً، وبخاصة أن الدول القومية في المنطقة ربما تكون أخيراً قد وصلت إلى وضع يسمح لها بأن تكون دولاً عصرية قادرة على الاستدامة.

---

[56] انظر المرجع الوارد في هامش رقم 33.

خلاصة واستنتاجات

تعرّض الشعب الفلسطيني في بداية القرن العشرين لما كشفت أو أكدت السنون أنها محاولة اقتلاع وإحلال ممنهج مهدت له وأشرفت على تنفيذه بريطانيا، الدولة العظمى في ذلك الوقت، وشاركتها في ذلك فرنسا وباقي الدول المتحالفة ضد الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، كما أن بقية الدول الأخرى الأعضاء في عصبة الأمم ما لبثت أن وافقت على هذا المخطط أو باركته، كما باركه كونغرس الولايات المتحدة التي بقيت خارج عصبة الأمم. في مقابل هذا الحشد من القوى العاتية، وقف الشعب الفلسطيني يقاوم المؤامرة بما أوتي من وسائل بدائية في ذلك الوقت، وكان لموقفه الرافض للمؤامرة على مر السنين ما حوّل فرصته الضئيلة جداً في الحفاظ على حقوقه إلى فرصة حقيقية، واستطاع زعزعة مسار تسخير كل الأرض الفلسطينية كأرض للدولة اليهودية وتفريغها من سكانها الأصليين العرب، وشق مسار آخر تطوّر بشكل بطيء جداً، ولكن بثبات نسبي، نحو ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على جزء من أرضه. وتدل التطورات التي شهدناها في القرن المنصرم على أن كلا المسارين لا يزال حياً، وأن الصراع بينهما قائم حتى اليوم. فعلى الجانب الإسرائيلي، تزايد عدد اليهود في فلسطين ومساحة الأرض التي يسيطرون عليها -ولو بطرق غير قانونية- بشكل مطرد منذ أول هجرة يهودية من أوروبا الشرقية في مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا، الذي يشهد إعادة طرح مفهوم «الدولة اليهودية» من قبل الزعامات وأحزاب اليمين الإسرائيلية، وتأييد سافر لهذا الطرح من قبل إدارة الرئيس الأميركي الحالي أوباما.

بالمقابل، حصل تطور بطيء ولكنه أصبح ملموساً على المدى الطويل في مجال اعتراف المجتمع الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة. فمن وعد بلفور الذي أهمل الموضوع بتاتاً وتحدث فقط عن «عدم إجحاف بالحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود» في فلسطين، إلى صك الانتداب الذي أكد ضرورة «عدم الإجحاف بحقوق ووضع» السكان غير اليهود، إلى تقرير لجنة بيل الذي دعا إلى إقامة دولة للعرب الفلسطينيين على جزء من أرض فلسطين الانتدابية يتم ضمه إلى إمارة شرق الأردن في دولة واحدة، إلى الكتاب الأبيض 1939 وتوصيته بتحديد هجرة اليهود إلى فلسطين وإنهاء الانتداب خلال عشر سنوات لتقام في مكانه دولة فلسطينية موحدة يشارك فيها العرب واليهود الفلسطينيون، إلى قرار التقسيم ودولة مستقلة للفلسطينيين العرب على جزء من أرض فلسطين. وعندما رُفِض قرار التقسيم وضمت الأجزاء المتبقية من فلسطين تحت حكم أو إدارة الأردن ومصر، وُضع موضوع الدولة على الرف ولم يعد مطروحاً، لا

دولياً ولا فلسطينياً،[57] ولكن دون تنازل فلسطيني عن حق تقرير المصير، الذي ارتئي تأجيل ممارسته إلى ما بعد التحرير،[58] إلى أن أُعيد طرح موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة على الساحة الدولية من قبل الأوروبيين العام 1980 ضمن صيغة لإنهاء الصراع،[59] إلى أن أصبح حل الدولتين أساس الحل الذي ينهي الصراع العربي الإسرائيلي وفق رؤية الرئيس الأميركي بوش الابن، التي تبناها الرئيس الأميركي الحالي أوباما والمجتمع الدولي والأمم المتحدة.

إن قيام الدولة الفلسطينية ضمن حل الدولتين أصبح الآن مشروعاً دولياً مثبتاً في قرارات الأمم المتحدة، وتدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى جميع الدول التي وقفت بجانب الشعب الفلسطيني في نضاله على مر السنين، وهو المخرج الوحيد المطروح على أجندة العملية السياسية الدولية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وعلى الرغم من ذلك، يقف المجتمع الدولي عاجزاً أمام ما تقوم به إسرائيل من أعمال تخالف القانون الدولي وتقوّض «حل الدولتين». بل أكثر من ذلك، فإن المجتمع الدولي يضع الحل رهينة الموافقة الإسرائيلية بحيث لا يرى الحل النور إلا إذا وافقت إسرائيل على تفاصيله في مفاوضات ثنائية تعطيها اليد الطولى في صياغة الحل وفرصة أفضل لتحقيق مطامعها، وذلك في وقت تتنامى فيه هذه المطامع مع ميل ميزان القوى إلى صالحها بشكل متزايد. مع ذلك، يبقى حل الدولتين الخيار الأكثر قابلية للتحقق والاستدامة.

هذا هو الوضع مع دخول القضية الفلسطينية قرنها الثاني. فما الذي يجب على الفلسطينيين عمله الآن؟ هناك من يدعو إلى ترك حل الدولتين جانباً والدفع باتجاه الدولة الواحدة، لكن مثل هذه الأفكار تبدو مرتجلة وغير جدية. ومما لا شك فيه أن «الدولة الواحدة» الوحيدة التي ترضى بها إسرائيل هي دولة من نوع آخر. إذاً، في ظل توازن القوى الذي يسمح لإسرائيل بالاستمرار في الوضع الحالي (ترتيبات حكم ذاتي انتقالي طويلة الأمد دون نهاية منظورة لها مع استمرار الاستيطان)، الموقف الأكثر عقلانية هو الإصرار على حل الدولتين مع تجيير الدعم الدولي لهذا الحل من أجل تحقيقه في أسرع وقت ممكن، فحل الدولتين هو الأكثر وعداً لمجابهة التهجير على المدى الطويل، وهو يوفر حماية أكبر للفلسطينيين، سواء إذا استمر الصراع أو قامت الدولة الواحدة الذي يسيطر فيها اليهود على مقدراتها الاقتصادية والعلمية.

---

[57] لن نتطرق هنا إلى محاولات الهيئة العربية العليا لفلسطين لإقامة إدارة فلسطينية عامة التي أفشلتها الجامعة العربية.

[58] انظر المادة 3 من الميثاق الوطني الفلسطيني.

[59] لن نتطرق هنا إلى تفاصيل تطور الموقف الفلسطيني من موضوع الدولة المستقلة إلى أن وجد مكاناً في البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، فنحن معنيون هنا فقط بالموقف الدولي.

دروس القرن الماضي تنبئنا أن حل الدولة الواحدة سيكون في نهاية المطاف إقصائياً، وبالتالي لن يشكل عنصر استقرار.

ومن هنا، فإن التوجه إلى الأمم المتحدة بهدف إنهاء الاحتكار الأميركي لعملية البحث عن حل أصبح أمراً ضرورياً. وكذلك، ومن أجل عدم السماح لإسرائيل في التفرد بفرض تفاصيل جائرة في حل الدولتين، يجدر العمل على إشراك كل من له مصلحة في الوصول إلى حل في المفاوضات التي يجب بالتالي ألاّ تكون ثنائية، بل تأخذ صيغة المؤتمر الدولي.

ما هي الظروف الأمثل لنجاح الجهود للوصول إلى حل الدولتين؟ وهل يوفر «الربيع العربي» فرصة أفضل لهذا الحل أو لحل آخر أفضل منه؟

إن ما أصطلح على تسميته بالربيع العربي يبدو عملية طويلة لا تزال تتلمس طريقها. وعلى الرغم من العنوان الجذاب لهذا الحراك وما يعد به من إنهاء للحكم اللاديمقراطي وللفساد في النظام العربي، فإن سمات النظام البديل لا تزال في طور التكوين، وإن أصبح من شبه المؤكد أن الأحزاب ذات التوجهات الدينية (الإسلامية) ستقود المرحلة القادمة. ليس هناك ما يضمن أن النظام العربي الذي سيخرج من هذا المخاض سيوفر بيئة أفضل دولياً – ودولياً لا تعني فقط العالم الغربي!– تمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه.

وبالنسبة للمواضيع التفصيلية التي يجب التعامل معها في حل الدولتين، نبدأ بموضوع اللاجئين، ونقرّ أنه قد تعرض لاستنزاف سياسي –وإن لم يكن حقوقياً– على المدى الزمني موضوع اهتمام هذه الدراسة. الموقف الأميركي تراجع من تأييد تطبيق القرار 194 بما يسمح لجميع اللاجئين المهجرين بالعودة إلى ديارهم وتعويضهم، إلى تحديد عدد المسموح لهم بالعودة بحوالي ربع مليون، ثم تخفيض هذا العدد إلى 100,000 يعودون إلى أراض يجب إرجاعها إلى الدولة العربية في فلسطين (الجليل الغربي)، إلى تبني الطرح الإسرائيلي باستحالة عودة اللاجئين إلى إسرائيل (إلا بالقدر الذي تسمح به إسرائيل) وأن للفلسطينيين الراغبين في ممارسة حق العودة أن يفعلوا ذلك في الدولة الفلسطينية العتيدة. وقد تبنى مؤتمر القمة العربية في بيروت العام 2002 مبادرة سلام تتيح لإسرائيل التحكم بقدرة الفلسطينيين على ممارسة حق العودة عندما أقرت بأن الحل يجب أن يكون متفقاً عليه (فإذا لم يتم الاتفاق يبقى اللاجئون في المنافي)، ما نراه يشكل تراجعاً أساسياً في الدعم العربي المطلق لحق العودة. الوضع الذي وصلت إليه قضية اللاجئين إذاً ليس مريحاً على المدى المرئي، ولكن ليس لكل هذه المواقف أي أثر على المدى الطويل على قضية اللاجئين، كقضية حق لشعب، طالما أن هناك فلسطينيين يطالبون بحقهم. ليس في كل الطروحات ما يستطيع إلغاء حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، ولكن هناك الكثير مما يجعل ممارسة هذا الحق على نطاق واسع في وقت قريب أمراً صعباً. الأثر المباشر

لموضوع اللاجئين على إمكانيات الوصول إلى حل يشمل جميع «قضايا الوضع النهائي» و«إنهاء المطالبات وإغلاق الملفات نهائياً» هو أنه يجعل ذلك شبه مستحيل.

المواقف المعروفة للدول المؤثرة تنبئ أن الضغط الدولي على الفلسطينيين لقبول حل للصراع لا يوفر حلاً مقبولاً لقضية اللاجئين سيكون أكبر بكثير من أي ضغط سيمارس على إسرائيل في أيٍّ من قضايا الوضع النهائي. ولذا –عودة إلى جذور القضية ولماذا كان للثورة الفلسطينية موقف سلبي من الدولة– فإن دروس المرحلة السابقة تقودنا إلى الاستنتاج أنه من الضروري فصل موضوع اللاجئين عن موضوع الدولة وإنهاء فكرة المقايضة بينهما. أما القول إن قضية الشعب الفلسطيني هي ليست قضية لاجئين فقط، وهو قول صحيح، فيقابله القول إن القضية ليست أيضاً قضية دولة فقط، وهو قول صحيح أيضاً. وفي هذا السياق، تجدر دراسة الخطوة الفلسطينية بطلب العضوية الدائمة لدولة فلسطين بحدودها على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. إن هذه الخطوة تنطوي، في رأينا، على تنازل عن مقايضة أراضٍ فلسطينية أعطاها قرار التقسيم 1947 للدولة الفلسطينية، ولكنها تنطوي أيضاً على رفض لمقايضة موضوع اللاجئين بالدولة من حيث فصل المسألتين على الصعيد القانوني الدولي. ويطرح السؤال: ماذا لو قبلت الأمم المتحدة دولة فلسطين عضواً كاملاً في أيلول 2011؟ ألا يكون هذا فصل لموضوع الدولة عن موضوع اللاجئين وتأجيل للأخير بما يمنع التفريط فيه من خلال مقايضة تحت ضغط إلحاحية حل الدولتين؟ هذه أمور يجدر التفكير فيها بعمق من قبيل ضرورة التمييز بين دحر قضية اللاجئين وبين انتظار التوقيت الأسلم لحلها بما يحفظ حقوقهم.

أما القدس، فإن الاهتمام الدولي بها استمر بها طيلة الفترة منذ الحرب العالمية الأولى، ولكن حصل تغير في المواقف على مدى هذه الفترة الطويلة. في البدء كان التوجه لإعطاء القدس وضعاً خاصاً، وفي تقرير لجنة بيل 1937 أُقترح إبقاء القدس تحت الانتداب حتى بعد إقامة دولتين عربية ويهودية في فلسطين. أما الكتاب الأبيض 1939 فاقترح إقامة دولة موحدة تضم جميع السكان العرب واليهود، ولم يأتِ على ذكر القدس بتاتاً. قرار التقسيم 1947 عاد وأعطى القدس ومحيطها وضعاً دولياً خاصاً، فلا هي للعرب ولا لليهود، وبينما امتنعت بريطانيا عن التصويت على القرار، دعمته الولايات المتحدة، ولكنها عدلت موقفها من الوضع الخاص (corpus separatum) بعد أقل من سنتين، وخففته إلى صيغة التدويل المحدود، مع استمرارها في معارضة إعلان العرب أو اليهود في فلسطين للقدس عاصمةً لدولتهم. ولكن هذه الصيغة فشلت في وجه الإجراءات الإسرائيلية لجعل القدس عاصمة لإسرائيل. وفي العام 1967، بعد حرب حزيران، وضع الرئيس الأميركي جونسون السياسة القديمة جانباً في صالح صيغة جديدة تبقى القدس بموجبها مدينة موحدة على أن يتم البت في مستقبلها من قبل الأطراف المتنازعة بنفسها. ولكن لم تغير الولايات

المتحدة موقفها بعدم جواز قيام أيٍّ من أطراف النزاع أن يغير وضع القدس بشكل أحادي الجانب، أو أن يعلنها عاصمة له. وقد بقيت هذه السياسة قائمة حتى الآن، مع أن إسرائيل خرقتها بصورة فظة عندما أعلنت العام 1980 «القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية». ويبدو أن السياسة الأميركية المعلنة لا تخدم سوى غرض تطميني غير مقنع، حيث أن الكونغرس الأميركي أصدر قانوناً بعنوان «القدس عاصمة إسرائيل»، وطلب نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ما عارضه البيت الأبيض السنة تلو السنة. إلا أن إدارة الرئيس كلينتون اعترفت ضمناً بالتوسع الإسرائيلي في القدس الشرقية عندما اقترحت تقسيماً تؤول فيه المناطق المأهولة بالفلسطينيين للفلسطينيين، وتلك المأهولة باليهود (حتى المستوطنات في القدس الشرقية) إلى إسرائيل.

أما موقف الاتحاد الأوروبي من القدس فهو ببساطة تركها للمتنازعين عليها ليتفقوا على حل، دون أن يمنع ذلك من الاتفاق على وضع دولي خاص، ولكن هذا في الوقت الذي تحتل فيه إسرائيل كل القدس وتعمل على توسيعها وزيادة السكان اليهود فيها وضمها بالكامل. للفاتيكان أيضاً موقف شهد تغيراً خلال نصف القرن المنصرم، فبعد أن كان يحبذ جعلها مدينة دولية، اقتصر اهتمامه في الفترة الأخيرة على الأماكن المقدسة في القدس، التي يرى ألاّ يكون لأي دولة سيطرة منفردة عليها. منظمة المؤتمر الإسلامي ترى أن القدس مدينة محتلة يجب تحريرها وإعادتها إلى سيادة إسلامية دون إجحاف بحرية العبادة لأتباع الديانات السماوية في الأماكن الدينية المقدسة خاصتها.

في المحصلة، يبدو وضع القدس الآن معقداً أكثر بكثير مما كان في أي وقت مضى بسبب الاستيطان والتهويد، ومن الواضح وجود تراجع لدى المجتمع الدولي بشأن دعم الوضع الخاص للقدس الذي نص عليه قرار التقسيم، إلاّ أن هذا التراجع لا يشكل رفضاً نهائياً لحل الوضع الخاص. ومع أن قضية القدس كثيراً ما تصنف على أنها بصعوبة قضية اللاجئين، إلاّ أننا نرى اختلافاً جوهرياً بين القضيتين من حيث أن موضوع القدس لا يمكن اعتباره منفصلاً عن مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة، بل يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ منها إذا ما تمت متابعة هذا المطلب الآن.

وأخيراً الحدود. الدول التي تتبنى النص الإنكليزي للقرار 242 كانت ترى أنه بإمكان إسرائيل الاحتفاظ بأجزاء من الأراضي العربية المحتلة العام 1967، بينما الموقف العربي وموقف الكثير من الدول هو أنه لا يجوز أن تحتفظ إسرائيل بأي أراض فلسطينية سيطرت عليها بالقوة، بما في ذلك قوة فرض الاستيطان. شهدت كل هذه المواقف تغيراً خلال العقود الأخيرة، وبينما لا يزال المجتمع الدولي يرفض الاستيطان كعمل مخالف للقانون الدولي، فإنه يرسل في الوقت نفسه إشارات تدل على أنه مستعد للتعايش مع الأمر الواقع

الذي أوجدته إسرائيل بالقوة، ويعبرون عن ذلك بالقول إن الوضع الدائم يمكن أن يتضمن تبادلاً للأراضي تتساوى كماً ونوعاً. الحل الأكثر قابلية للتحقيق في ظروف كهذه -سيما وأن المفاوض الفلسطيني أعطى إشارات واضحة بهذا الخصوص- هو قيام الدولة على حدود الرابع من حزيران 1967 مع تعديلات طفيفة بالكم والمثل، وضمان معبر بين الضفة الغربية وقطاع غزة يعطي معنىً لوحدة الأراضي الفلسطينية وسلامتها، ويساعد في بناء اقتصاد قابل للديمومة.

بهذا نكون قد وصلنا إلى نهاية استنتاجاتنا حول ما هو قابل للتحقيق فلسطينياً في الظروف الحالية من منطلق تمتعه بقبول دولي واسع على المدى المرئي، مذكرين بأننا لا نتعامل مع التذبذبات قصيرة الأمد في المواقف، بل مع المواقف التي اجتازت اختبار الزمن، وهو يبقى دون الرغبات والطموحات، وبالتأكيد دون الحقوق.

بالمقابل، فإن المشروع الصهيوني لا يزال حياً ويستغل القائمون عليه كل فرصة متاحة، كما رأينا، لتحقيق تقدم في تنفيذه والتمترس خلف ذلك. ومن هنا، فإن الوقت لا يعمل لصالح الفلسطينيين على المدى المرئي. لا يستطيع المرء أن يراهن على أن كل الحلول ستكون ممكنة على المدى البعيد، وأن ينتظر ما يحمل الربيع العربي من حلول في طياته، فهذه، إن وجدت، فستأتي في وقتها عندما تنضج الظروف المواتية لها، وفي هذه الأثناء لا يبدو أن انتظار نتائج الربيع العربي هي فكرة جيدة، فهذا يمكن أن يكون مجازفة مجهولة نتائجها. وهذا موضوع آخر يحتاج إلى نقاش.

أما المجتمع الدولي، فقد رأينا إنه يميل في المحصلة إلى جانب الطرف الأقوى في هذا الصراع، والأسباب لذلك عديدة، ولكن في نهاية المطاف لأن ذلك يمثل الطريق الأسهل، وسيبقى الحال كذلك في المستقبل المنظور إذا ما قسنا على التطورات في القرن المنصرم. ومع ذلك، لا نستطيع القول إن المجتمع الدولي، وبخاصة الدول المؤثرة، قد حسمت موقفها من حقوق الشعب الفلسطيني نهائياً وبشكل جماعي، فالأمر يختلف من دولة إلى أخرى. هناك مشكلة كبيرة مع الموقف الأميركي الذي لا توجد أي مؤشرات على أنه سيتغير بوازع ذاتي. رؤية حل الدولتين التي أضحت الإدارة الأميركية تتبناها كان من الممكن أن تعطي إشارة مطمئنة لو عملت الولايات المتحدة على تنفيذها. ولكنها تركت هذا الحل رهينة بيد إسرائيل، وبالتالي تكون بذلك -في رأينا- قد حسمت موقفها من الحقوق الفلسطينية، سلباً بالتأكيد. الموقف الأوروبي لم يحسم بعد وهو عرضة للتأرجح في الفترة المقبلة، ويجدر على الفلسطينيين بذل كل جهد ممكن لحسمه في صالحهم، والمؤشرات تدل على أن هذا ممكن ولكنه لن يكون سهلاً. مجموعة دول البركس تأخذ موقفاً جيداً، ولكن هذا الموقف لم يخضع بعد لتجربة الزمن، ومع ذلك يجب محاولة تعزيزه وتثبيته.

يحتاج الشعب الفلسطيني إلى دعم عربي سياسي واقتصادي لكي ينجح في مساعيه لتأمين دعم المجتمع الدولي لمساعدته في الوصول إلى الممكن، على الرغم من الموقف الأميركي السلبي. النمط الذي يمكن استخلاصه من خبرات القرن الماضي هو أن النظام العربي الذي كان سائداً لا يستطيع ذلك مهما حاول بسبب ضعف داخلي بنيوي وأخلاقي. التغيرات التي نشهدها حالياً، أي ما يسمى الربيع العربي، تغير الصورة، ومن المفروض أن توسع فسحة الأمل. إلا أنه من غير المحتمل أن التغير المحتمل والمأمول على الساحة العربية سيترك باقي المتغيرات كما هي. هناك قدر لا بأس به من عدم اليقين يكتنف ما يجري على الساحة العربية على المدى القصير، ولا شك أن التغيير الذي بدأ ستكون له نتائج إيجابية على المدى البعيد، ومشكلتنا هي مع المدى القصير والمتوسط الذي ستستغله إسرائيل لخلق المزيد من الحقائق على الأرض ما لم يتم التصدي لها. ويبقى السؤال الكبير: هل ننتظر ظروفاً أفضل؟ وهل ستكون هناك ظروفٌ أفضل، علماً أن الظروف الحالية سيئة جداً!

الاستقلالية الفلسطينية .. الضرورة والمحددات

داود تلحمي

تحكمت القوى الخارجية برسم الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية المشرقية في أوائل القرن الماضي، وتحديداً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار السلطنة العثمانية.

وكانت هذه المنطقة في أوائل القرن العشرين قد بدأت تكشف عن توفر مخزون مهم من الثروة النفطية في أراضيها، ما زاد من شهية القوى الاستعمارية الرئيسية لمدّ نفوذها فيها، وبخاصة أن الحرب العالمية الأولى شهدت تطوراً ملحوظاً في استخدام مشتقات النفط في وسائل النقل والآليات العسكرية والسفن والغواصات الحربية، كما في سلاح الجو، الذي كان آنذاك في بدايات تطوره ودوره المهم، الذي سيتنامى لاحقاً، في الحروب.

وبين الدول الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية، كانت بريطانيا وفرنسا الأكثر اندفاعاً لوراثة مناطق السلطنة العثمانية المشرقية، فيما كانت الولايات المتحدة في تلك الحقبة تركّز اهتمامها على النصف الغربي من الكرة الأرضية؛ أي القارة الأميركية، بشمالها ووسطها وجنوبها، إضافة إلى بعض المناطق الآسيوية الشرقية التي تمددت إليها في أواخر القرن التاسع عشر، وفي المقدمة جزر الفيليبين، مع العلم أن الولايات المتحدة وشركاتها النفطية قد أبدت اهتماماً متزيداً بنفط المشرق العربي

والشرق أوسطي في تلك الحقبة، فعملت منذ مطلع عشرينيات القرن العشرين على تأمين حصة لشركاتها في نفط العراق، وهو ما تحقق في أواخر العقد ذاته بعد عملية شد ومساومة مع بريطانيا؛ الطرف المسيطر آنذاك على العراق وعمليات استكشاف النفط في أراضيه. ومعروف أن واشنطن دخلت في الثلاثينيات والأربعينيات بقوة على المجال النفطي في شبه الجزيرة العربية، وبخاصة المملكة السعودية، حيث سيطرت الشركات الأميركية فعلياً على استخراج النفط في أراضي المملكة السعودية وتسويقه منذ وقت مبكر.

نورد هذه الإشارات بسبب كون توفر النفط والغاز، كان عنصراً مهماً في حسابات القوى الاستعمارية الأوروبية، ولاحقاً الأميركية، لدعم إقامة الدولة اليهودية في فلسطين كموقع متقدم ونقطة ارتكاز للمصالح الغربية، من جهة، وللحؤول دون قيام دولة أو دول عربية قوية يمكن أن تهدد المصالح والهيمنة الغربية على مناطق النفط هذه.

وكما هو معروف، عملت بريطانيا وفرنسا، حتى أثناء الحرب العالمية الأولى وقبل حسم نتيجة الصراع فيها في أواخر العام 1918، على التخطيط لاقتسام المنطقة المشرقية العربية الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط غرباً وإيران شرقاً وبين تركيا الجديدة شمالاً وشبه الجزيرة العربية جنوباً، وهو ما تبلور في صفقة سايكس – بيكو الشهيرة المبرمة بين ممثلي الدولتين في العام 1916.

وهكذا تم رسم خارطة فلسطين الانتدابية، كما بلدان المنطقة الأخرى، من خلال مطامع البريطانيين وحساباتهم بدرجة رئيسية، والفرنسيين بالدرجة الثانية باعتبارهم كانوا المرشّحين للسيطرة على المناطق المحاذية لفلسطين شمالاً وفي الشمال الشرقي، وهي المناطق التي تشكّلت لاحقاً كدولتي سوريا ولبنان.

وإلى جانب هاتين القوتين الاستعماريتين، كان هناك طرف ثالث له مشاريعه ومطامعه في هذه المنطقة آنذاك، وهو الحركة الصهيونية السياسية، التي أُنشئت في أواخر القرن التاسع عشر. وتمكّنت هذه الحركة، الأوروبية المنشأ، قبل زهاء العام من انتهاء الحرب العالمية، من استصدار تعهدٍ من الحكومة البريطانية يقضي بالتعاطي الإيجابي مع مشروع «إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، وببذل الجهود لتسهيل تحقيقه، كما ورد في نص الرسالة الشهيرة التي وقّعها وزير الخارجية البريطاني آنذاك، آرثر بلفور، باسم الحكومة البريطانية، ووجهها لزعماء الحركة الصهيونية في بريطانيا وأيرلندا عبر إحدى الشخصيات اليهودية المحلية. وهو التعهد الذي صدر في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 حتى قبل أن تسيطر القوات البريطانية فعلاً على الأراضي الفلسطينية أثناء الحرب مع قوات السلطنة العثمانية.

وكان البريطانيون، أثناء الحرب، يوزعون العهود والوعود بهدف تحقيق مصالح مباشرة في الحرب تساعدهم على كسبها، ثم هم يلتزمون بعد الحرب فقط بما يخدم مصالحهم اللاحقة ويؤمن تطلعاتهم الاستعمارية وأطماعهم الاقتصادية بالشكل الأكثر ملاءمة لهم. ومن بين الوعود التي لم يتم الالتزام بها ذلك الوعد الشهير الذي قُدّم لشريف مكة، الحسين بن علي، بمساعدته على إقامة دولة عربية موحدة في المشرق العربي بعد زوال الحكم العثماني.

وهكذا، وجد الشعب المقيم على الأراضي التي تحددت باسم فلسطين في خارطة ما بعد الحرب نفسه أمام وضع جديد تماماً ومثقل بالمخاطر، وبخاصة بعد بدء ممارسة البريطانيين لسيطرتهم العسكرية ثم فرض نظام الانتداب رسمياً بعد انتزاعهم لقرار تشريعه من قبل عصبة الأمم، الهيئة الدولية التي تشكلت بعد الحرب. ولم تكن النخبة العربية الفلسطينية المسيّسة في بداية هذا الوضع الجديد قد بلورت توجهاتها بالنسبة لمستقبل البلد إلا في سياق التصور المأمول والموعود بقيام الدولة العربية الموحدة في المنطقة المشرقية.

ففي المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي عقدته الجمعيات الإسلامية – المسيحية في القدس مطلع العام 1919، كان أحد العناوين الرئيسية للمؤتمرين يتمثل في المطالبة بربط مصير فلسطين بمصير مجمل هذه المنطقة المشرقية، المطلوب تمتعها بالاستقلال وبقاؤها موحدة، على أساس أن فلسطين هي جنوب سوريا الكبرى المفترض تحررها من الاستعمار وتمتعها بالاستقلال. وقد برز هذا الشعار بشكل متكرر في الفعاليات الوطنية العامة والتظاهرات التي جرت في تلك السنوات الأولى من المرحلة الانتدابية. وفي الدورات اللاحقة للمؤتمر العربي الفلسطيني في العشرينيات، جرت الإشارة إلى استقلال فلسطين، ولكن دائماً في إطار صيغة وحدوية عربية أوسع.

وإثر توجه النخب في كل من سوريا ولبنان في السنوات اللاحقة إلى السعي لتأمين الاستقلال الخاص لكلٍّ من البلدين، بدأت تتبلور توجهات في فلسطين باتجاه المطالبة باستقلال البلد بحدوده المعروفة. ولكن الصيغة الأكثر وضوحاً على هذا الصعيد لم تتبلور على الصعيد المركزي الفلسطيني والعربي إلا لاحقاً. فعلى سبيل المثال، اقترحت الوفود العربية في مؤتمر لندن الذي انعقد في العام 1946 تشكيل حكومة فلسطينية، وإقامة دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين. كما طرحت أطراف سياسية فلسطينية صيغة كهذه. ولكن القيادة الفلسطينية التي تمثّلت منذ أواسط الثلاثينيات باللجنة العربية العليا كانت قد تفرقت وغادر عدد من أعضائها فلسطين أو أُبعد بعضهم عنها بعد اندلاع ثورة 1936– 1939 الكبرى والقمع البريطاني العنيف لها، وأصبحت الدول العربية هي الطرف المعني بالتعاطي مع مستقبل فلسطين وسكانها العرب، وبخاصة بعد تشكيل جامعة الدول العربية في أواسط الأربعينيات.

وقد تحقق استقلال سوريا وجلاء القوات الفرنسية عنها في العام 1946، بعد سنوات ثلاث على إعلان استقلال لبنان. كما شهد العام ذاته استقلال شرق الأردن الذي حمل اسم المملكة الأردنية الهاشمية. وبعد إعلان إقامة دولة إسرائيل يوم 14/ 5/ 1948 والحرب التي توسعت فيها الدولة الصهيونية خارج الحدود التي رسمها لها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام السابق، والمعروف باسم قرار التقسيم، لتشمل زهاء أربعة أخماس مساحة فلسطين الانتدابية، عمدت الهيئة العربية العليا لفلسطين، التي تشكلت لتخلف اللجنة العليا، إلى الدعوة لمؤتمر وطني فلسطيني في غزة في أوائل خريف العام 1948 تم فيه الإعلان عن قيام حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وهي الحكومة التي لقي إعلان تشكلها معارضة قوية من جانب المملكة الأردنية، وبقيت عملياً بعد حرب العام 1948 دون صلاحيات فعلية، حتى في قطاع غزة، الذي أصبح بعد الحرب تحت السيطرة الإدارية المصرية. هذا في حين قام شرق الأردن بضم مناطق فلسطين الوسطى التي بقيت خارج المناطق المحتلة من قبل قوات الدولة الصهيونية الجديدة، وهي المناطق التي أصبحت تُعرف بعد ضمها باسم الضفة الغربية للأردن. حصل هذا الضم بعد أن شهدت مدينة أريحا، في شرقي الضفة الغربية، انعقاد مؤتمر لعدد من الزعامات التقليدية في الضفة الغربية في أواخر العام 1948، وجهوا فيه الدعوة إلى التوحد مع شرق الأردن تحت حكم الملك عبد الله. وهو ما تم ترسيمه قانونياً في المؤسسات الأردنية في مطلع الخمسينيات.

وفي واقع الحال، كما بات الآن واضحاً من خلال الوثائق والمعلومات الكثيرة المتوفرة، كانت الأطراف النافذة المعنية، وفي المقدمة بريطانيا، تعمل حتى قبل حرب 1948 على إلغاء أي وجود مستقل للشعب العربي الفلسطيني، ومنع قيام أي كيان خاص به. وكانت إدارة هاري ترومان في الولايات المتحدة غير بعيدة عن هذا التوجه، خاصة مع تنامي نفوذ الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة وتأثيرها المتزايد على القرار السياسي في البلد خلال الأربعينيات. وهذه الحركة كان يهمّها ألا تبقى هناك جهة أخرى غير الكتلة اليهودية تطالب بحقوق لها في فلسطين. وهكذا كان السعي إلى محو أي وجود مستقل للشعب العربي الفلسطيني مدخلاً للادعاء اللاحق بأن إسرائيل لم تقم على أنقاض شعب آخر، وبالتالي لا مكان للتجاوب مع المطالبات الفلسطينية بحقوق على هذه الأرض تتجاوز الجانب الإنساني البحت. وهو جانب لم تكن إسرائيل نفسها معنية حتى به، حيث كانت ترفض باستمرار وبلا انقطاع منذ بدء تهجير المواطنين الفلسطينيين إثر قرار التقسيم؛ أي عودة للفلسطينيين المشردين إلى وطنهم وأراضيهم. في حين كان المناخ العالمي المسيطر، وبخاصة في منظمة الأمم المتحدة، يتعامل مع المشكلة باعتبارها مشكلة إنسانية معيشية؛ مشكلة لاجئين.

وكـان التغييب الكامل لذكر فلسطين وشعبها شبه شامل على الصعيد العالمي طوال الخمسينيات ومعظم الستينيات، وعملياً حتى ما بعد حرب العام 1967. وإن كانت الفترة التي تلت النكبة قد شهدت تحركات متصلة في منطقتنا قامت بها بعض النخب الفلسطينية، وبخاصة مجموعات الطلاب الجامعيين الفلسطينيين في بلدان المنطقة، التي عملت على إعادة إحياء الحضور الفلسطيني وركّزت على ضرورة استرداد الحقوق الوطنية المصادرة وعودة المشردين والمقتلعين من وطنهم إلى أرضهم وديارهم. لكن الغلبة في صفوف هذا الحراك الأولي، كما في الصفوف الشعبية الفلسطينية الواسعة، كانت إلى حد كبير، طوال العقدين الأولين بعد النكبة، للتيار القومي والوحدوي العربي، وللرهان والتعويل على دور الدول والجيوش العربية في إحقاق الحق وهزيمة المشروع الصهيوني وتأمين عودة المهجّرين الفلسطينيين إلى ديارهم. وهو توجه تعزز بقوة بعد وصول الضباط الأحرار إلى السلطة في مصر في صيف العام 1952، ثم بروز نجم جمال عبد الناصر، وبخاصة إثر تحديه للقوى الاستعمارية الغربية وعقد صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في العام 1955، وقيامه بشق طريق سياسة استقلالية مصرية وعربية جديدة، وبشكل أشد وضوحاً إثر قرار القيادة المصرية بتأميم شركة قناة السويس ومواجهة رد الفعل العسكري البريطاني– الفرنسي– الإسرائيلي عليه في النصف الثاني من العام 1956.

وبعد فترة وجيزة من إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في شباط/ فبراير 1958، توجه الحاج أمين الحسيني، رئيس الهيئة العربية العليا، إلى الرئيس جمال عبد الناصر يدعو فيها إلى انضمام فلسطين إلى دولة الوحدة اعتماداً على قرار المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في غزة في خريف العام 1948، وهي الهيئة التي رأى أن من الممكن أن تجتمع باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني، وفق ما جاء في رسالته، لتقرّ هذا المطلب رسمياً. وراهنت القوى القومية وقطاعات شعبية واسعة في الساحة الفلسطينية على هذا المشروع الوحدوي العربي بين مصر وسوريا للإطباق على إسرائيل، وفرض استعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

لكن فشل هذه التجربة، وإنهاء الوحدة بين البلدين في أيلول/ سبتمبر 1961، أحدثا خيبة أمل كبيرة لدى الأوساط الفلسطينية التي كانت تراهن عليها. فبدأت الأفكار الداعية إلى أخذ زمام الأمور بأيدي الشعب الفلسطيني نفسه تتفاعل حتى في هذه الأوساط القومية العربية. لكن حركة «فتح»، التي تأسست في أواخر الخمسينيات، كانت قد طرحت في وقت مبكر ضرورة تولي الشعب الفلسطيني لدوره الخاص كطليعة وكرأس حربة لعملية التحرير هذه، مستلهمة بشكل خاص نموذج الثورة الجزائرية، التي كانت آنذاك في أوج معركة شعبها التحررية. ونشرت **مجلة فلسطيننا** الناطقة باسم حركة «فتح» الوليدة سلسلة من الكتابات بهذا الاتجاه، داعية في أدبياتها خلال العام 1960 إلى تشكيل «كيان فلسطيني

ثوري» يعيد السيادة إلى «القسم العربي المتبقي من فلسطين»، ومطالبة جامعة الدول العربية بالاعتراف بالجنسية الفلسطينية وبهذا «الكيان الفلسطيني الثوري».[1]

وقد تعزز هذا التوجه الاستقلالي بشكل متزايد في أوساط الناشطين الفلسطينيين بعد تفكك دولة الوحدة المصرية- السورية. وزاد من تعزز هذا التوجه الوطني الفلسطيني الخاص، المتميز عن التوجه القومي الذي يعطي الأولوية للوحدة، تحقيق ثورة الشعب الجزائري لانتصارها التاريخي في أواسط العام 1962 بانتزاع استقلال الجزائر، وإنهاء الوجود الاستعماري والاستيطاني الفرنسي في البلد الذي دام أكثر من قرن وربع القرن. وعلى الرغم من استمرار غلبة التوجه القومي العربي في الساحة الفلسطينية مع استمرار هيبة وشعبية جمال عبد الناصر ووصول حزب البعث، القوميّ النزعة، إلى السلطة في كل من العراق وسوريا في العام 1963، وطرح جملة من المشاريع الوحدوية بين هذه الدول، فإن السنوات القليلة اللاحقة ستجعل حتى الأحزاب القومية العربية تعتمد صيغة ما من البنية التنظيمية الفلسطينية المتميزة في إطارها.

واستجابة لهذا المناخ الآخذ في التعاظم لتفعيل الدور الفلسطيني الخاص، وفي الوقت ذاته في محاولة لتأطيره، قام مؤتمر القمة العربي الأول في الشهر الأول من العام 1964 بإقرار مبدأ تشكيل منظمة تمثّل الشعب الفلسطيني وتقود حراكه الوطني، وهي المنظمة التي تشكلت في أيار/ مايو من العام ذاته مع انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في مدينة القدس. ولكن قيام هذه المنظمة والسياقات غير المتبلورة لتوجهاتها الأولية على الصعيد العملي، جعلت عدداً من القوى الفلسطينية والقومية الفاعلة، بما في ذلك حركة «فتح»، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحتى في المراحل الأولى حركة القوميين العرب، تتشكك في جدية المشروع الجديد وفي استقلاليته عن الأنظمة العربية وقدرته على تولي المسؤولية التاريخية، وبخاصة في مرحلة غليان واسع في الأوساط الفلسطينية الشعبية.

وشهدت تلك الفترة جدلاً بين حركة «فتح»، التي كانت تعمل قيادتها النافذة على البدء المبكر بالعمل المسلح ضد إسرائيل وباشرته بالفعل منذ مطلع العام 1965، وحركة القوميين العرب والأطراف القومية العربية الأخرى حول جدوى ومخاطر العمل الفلسطيني الانفرادي بمعزل عن الأطراف العربية المؤثرة، وبخاصة مصر. وتحدثت بعض هذه

---

[1] انظر ما أورده د. ماهر الشريف عن هذه المواقف الأولية من قبل حركة "فتح" في كتابه البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908- 1993، نيقوسيا-قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995، ص: 90.

الأطراف المنتقدة عن مخاطر «توريط» الدول والجيوش العربية في حروب ومواجهات قبل استعدادها الكافي للتعامل مع ردة الفعل الإسرائيلية المحتملة.

وأثبتت التطورات اللاحقة، عشية حرب العام 1967 وبعدها بشكل أكبر، صحة توجه حركة «فتح» في عنوانين بارزين لنهجها:

- التركيز على استقلالية العمل الوطني الفلسطيني وإبراز الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني.
- الدعوة إلى تجاوز صيغ التبشير وقصر النشاط على التحركات الدعاوية والسياسية واستمرار الانتظار والتعويل على التحرك العسكري العربي الموعود، وذلك من خلال الشروع في عمليات فدائية مسلحة ضد المواقع الإسرائيلية. وقد شهد العام 1966 التفافاً متزايداً حول هذا التوجه من قبل تيارات وتنظيمات فلسطينية عدة بدأت تشارك بدورها في مثل هذه العمليات، وهو التفاف تضاعف بعد احتلالات العام 1967، وبشكل أكبر، وعلى نطاق جماهيري فلسطيني وعربي واسع بعد معركة الكرامة الشهيرة في آذار/ مارس 1968.

وإذا كان هذان التوجهان صائبين وحققا هذا الامتداد السريع لحركة المقاومة الفلسطينية في تلك الحقبة، فقد كان هناك غموض أكبر في الرؤية الإستراتيجية وفي تحديد أهداف النضال الفلسطيني، كما في تقدير أبعاد دور وقدرات الطرف الفلسطيني وحده على هزيمة المحتلين وتحقيق هذه الأهداف. وللإنصاف، فإن الأطراف الفلسطينية الرئيسية كانت مدركة إلى حد ما لهذه النواقص أو الغموض، وهو إدراك تزايد مع الزمن ومع التجارب المتراكمة بعد اتساع العمل المقاوم.

وفي هذا السياق، بدأت في العام 1968 تُطرح من قبل حركة «فتح» فكرة قيام دولة فلسطينية ديمقراطية في كل فلسطين كهدف للنضال، دولة تتساوى فيها حقوق كل المواطنين المقيمين فيها بغض النظر عن أديانهم، وذلك طبعاً بعد إنجاز عملية التحرير. وهي صيغة قدمت قوى يسارية فلسطينية تطويراً لها في العام التالي من خلال الحديث عن دولة ديمقراطية موحدة يتم فيها حلّ المسألتين الفلسطينية والإسرائيلية. كما كان هناك تعويل لدى كافة القوى الفدائية الفلسطينية، بأشكال وتصورات مختلفة، على دور لاحق مكمل من قبل الشعوب والقوى العربية في معركة التحرير هذه، حيث من المفترض، في تصور هذه القوى، أن تتحول الحرب الفدائية إلى حرب عصابات وحرب تحرير شعبية.

وكان هناك مناخ واسع في تلك البدايات، وبخاصة في مرحلة التواجد العلني في الأردن بين العامين 1967 و1970، يرى أن الثورة الفلسطينية ستلعب دور العنصر المفجّر

(الصاعق) للحراك الثوري العربي، سواء باتجاه تفعيل الدعم العربي لمساندة نضال شعب فلسطين من أجل التحرير أو من أجل إنجاز الوحدة العربية، وهو ما تلخّص في حينه في طرح شعار «تحرير فلسطين هو طريق الوحدة» بديلاً عن الشعار السابق الذي كان سائداً في الأوساط القومية العربية والقاضي بكون «الوحدة هي طريق التحرير».

وكان مؤسس «فتح» الأبرز ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منذ مطلع العام 1969، ياسر عرفات، يكرر الحديث في خطاباته في تلك الحقبة عن «ممر الماراثون» في إشارة إلى المعركة الشهيرة ضد الفرس في تاريخ اليونان القديم في القرن الخامس قبل الميلاد، موحياً بهذا المعنى؛ أي بأن الفلسطينيين يقومون بخوض المعركة نيابةً عن الشعوب العربية، في رهان برأيه أن هذا الكفاح سيساهم في استنهاض الوضع العربي. وقد أورد أحد كراسات التثقيف الداخلي في حركة «فتح» نُشر في أيلول/ سبتمبر 1967 بالفعل أنه «بعد فشل تجربة الوحدة أصبحت قضية فلسطين هي (القضية الحدية) القادرة على استنهاض القوى الثورية العربية، ولم يعد بالإمكان تحقيق الوحدة عن طريق آخر غير طريق فلسطين».[2]

ومن الواضح أن الكثير من الرومانسية الثورية كان يشوب هذا الرهان على قدرة الفعل الفلسطيني المقاوم وحده على استنهاض الوضع العربي وتثويره للعمل باتجاه التحرير والوحدة. وربما كانت الحماسة الشعبية العربية الواسعة للفعل الفلسطيني المقاوم، وبخاصة في مناخ هزيمة العام 1967، ومن ثم نموذج المقاومة الشجاعة إبان معركة الكرامة في العام 1968، عنصراً يصب في تعزيز مثل هذا الرهان. لكن التطورات اللاحقة في المسيرة الفلسطينية ستظهر أن هذا التقدير يغفل جوانب أخرى من الصورة، سواء على صعيد شراسة الأطراف المعادية للعمل الفلسطيني المقاوم، أو على صعيد طبيعة العوامل المتعددة القادرة فعلاً على استنهاض القطاعات الشعبية العربية، وأبرزها عوامل داخلية في كل بلد.

وها نحن نشهد الآن في ثورات العام 2011 العربية الدور المركزي لعوامل كهذه، وهي العوامل المتعلقة بتطلع المواطنين للتخلص من استئثار قلة مستبدة وفاسدة بالسلطة، ووضع حد لتغييب هذه القلة لدور الشعب في البلد المعني في القرارات السياسية والمصيرية، وفي حل مشاكل المواطنين الحياتية المستعصية، وتحديداً على الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي.

كما كان هناك الكثير من التبسيط في الرهان على دور الشعب الفلسطيني بمفرده ودور الكفاح

---

[2] المصدر السابق، ص: 116.

المسلح الذي يخوضه في تحقيق الأهداف المرجوة، وبخاصة هدف تحرير فلسطين، وفي توقع تفعيل الدور الشعبي العربي في إطار صيغ مثل «الجبهة العربية المساندة للثورة الفلسطينية»، أو لاحقاً ما أُطلق عليه تعبير «الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية»، وهي الصيغة التي تم اعتمادها في مطلع السبعينيات في لبنان بتنسيق مع الحركة الوطنية اللبنانية، والتي لم تكن في الواقع تختلف كثيراً عن صيغة «المساندة» التي تعتبر الدور الفلسطيني وحده هو المركزي في هذا النضال، على الرغم من تنامي فعالية ودور القوى الوطنية في لبنان في المجال المسلح خلال الحرب الأهلية التي شهدها البلد بعد العام 1975. وحتى الحديث في أدبيات القوى الفدائية في سنواتها الأولى عن التطوير المتدرج للعمل الفدائي، بحيث يتحول إلى حرب عصابات، ثم إلى حرب تحرير شعبية، ويوفر شروط اندفاع لاحق للقوى العسكرية العربية للانخراط في المواجهة، لم يكن ليوفّر بديلاً عن أهمية بلورة رؤية إستراتيجية أشمل لمقتضيات المسيرة النضالية الفلسطينية ومتطلبات إنجاز أهدافها.

وهذه العناصر لم تكن غائبة تماماً عن قيادات فلسطينية رئيسية. ولكنها فرضت حضورها وحقيقتها بشكل أوضح في المراحل اللاحقة للنضال الفلسطيني المعاصر، وعلى أرضية المراكمة الملموسة للخبرة والتجربة.

وإذا كان الوضع العربي بقي في مرحلة ذهول وترقّب انتقالية بعد الضربة الهائلة التي شكلتها حرب إسرائيل واحتلالاتها في حزيران/ يونيو 1967، دخل عليها بعض الانتعاش والأمل في الفترة القصيرة اللاحقة مع تنامي العمل الفدائي الفلسطيني ومع مواجهات حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية في أواخر الستينيات، فإن العام 1970 سيشهد تحولاً سلبياً كبيراً عبر تطورين كبيرين:

- الأول ضربة أيلول/ سبتمبر في الأردن وبدء خسارة القاعدة المهمة التي شكلتها الضفة الشرقية للأردن بعد حرب 1967، وهي الخسارة التي ستصل إلى مداها الأقصى في صيف العام التالي 1971 بالإخراج الكامل لقوات المقاومة من الأردن.

- والتطور الثاني كان رحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، كمؤشر بارز على عملية تراجع واسعة في المنطقة بدأت بفعل حرب 1967، وكان مخططاً لها أن تقود إلى محاصرة وتحجيم، وحتى هزيمة، حركة التحرر العربية، وفتح المجال أمام استعادة زمام المبادرة بالكامل في المنطقة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، سواء إسرائيل، من جهة، أو الأنظمة والتيارات المحافظة واليمينية العربية التي كانت تناصب عبد الناصر وقوى وتيارات حركة التحرر

العداء والخصومة. وبات معروفاً الآن وموثقاً أن واشنطن، التي كانت على علم مسبق بنية إسرائيل تنفيذ حربها في أوائل حزيران/ يونيو العام 1967، أعطت ما يشبه «الضوء البرتقالي» لها للمضي في هذه الحرب، وفق التعبير الذي استخدمه المؤرخ الأميركي ويليام كوانت، المتابع لشؤون المنطقة في إطار عمله سابقاً في عدد من الإدارات الأميركية، ومنذ عقود طويلة كذلك في مجال العمل البحثي والأكاديمي. وقد أضاف هو نفسه في كتابه «عملية السلام» في تفسير تعبيره هذا بالقول إنه، بالنسبة لغالبية سائقي العربات، فالضوء البرتقالي يوازي عملياً ضوءاً أخضر.[3]

ومن بين تقييمات قادة التنظيمات الفلسطينية بعد الخروج من الأردن، يلفت الانتباه كلام للراحل صلاح خلف (أبو إياد)، أحد أبرز قادة «فتح» التاريخيين، في مقابلة أجريت معه في أواخر العام 1971، قال فيها «إن الحاجات المالية للمقاومة فرضت التركيز على العلاقة مع الأنظمة العربية على حساب الجماهير العربية»، مضيفاً: «إذا استمر هذا الوضع أعتقد أنه سيؤدي إلى انهيار كامل، لأن هناك تناقضاً حقيقياً بين الثورة الفلسطينية والعديد من الأنظمة العربية، إن لم يكن كلها».[4]

وبغض النظر عن التعابير التي استخدمها أبو إياد في حديثه هذا، والتي انطبعت بمناخ ما بعد الخروج من الأردن، إلا أن هذا الحديث يثير الانتباه عندما يتم نقله في الزمن إلى بداية التسعينيات وظروف انقطاع الدعم المالي الخليجي عن منظمة التحرير بعد اجتياح القوات العراقية للكويت، وأكثر من ذلك بعد الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في مطلع العام 1991 لإخراج العراق من الكويت وضرب قوته العسكرية، وهي المرحلة التي لم يكن مقدّراً للراحل صلاح خلف أن يعيشها ويتابع تطوراتها.

وقد تتالت الضربات لحركة التحرر العربية وقواها الوطنية بعد رحيل جمال عبد الناصر بهدف تحقيق المزيد من الإضعاف لها. وحتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، عبر الإنجاز الجزئي الذي حققته على الأرض، جرى تحويلها بتدخلات وزير الخارجية الأميركي آنذاك، هنري كيسنجر، ومن خلال سياسات التهاون والتراجع والاستعجال التي اتبعها الرئيس المصري الذي خلف جمال عبد الناصر، أنور السادات، حتى هذه الحرب سرعان ما تم تبديد إنجازاتها، لتتواصل بعد ذلك تراجعات حركة التحرر العربية في إطار

---

[3] ويليام كوانت. "عملية السلام: الدبلوماسية الأميركية والصراع العربي- الإسرائيلي منذ 1967"، صادر بالإنكليزية عن مؤسسة بروكينغز ودار نشر جامعة كاليفورنيا، 2005، ص: 41.

[4] مجلة شؤون فلسطينية، الصادرة عن مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، العدد الخامس، تشرين الثاني 1971.

توجه أميركي إستراتيجي لإحكام السيطرة المنفردة على المنطقة من خلال تكثيف الحضور السياسي، ولاحقاً العسكري، لواشنطن، ومن خلال إضعاف وتحجيم حضور الاتحاد السوفييتي والقوى والدول المتحالفة معه أو الصديقة له في المنطقة، بما في ذلك إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية الصاعدة.

وقد ذهب أنور السادات في حديث ثنائي له مع رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن في أواخر العام 1977 بعد زيارته الشهيرة لإسرائيل، وهو حديث كشفته وبثته إذاعة إسرائيل في مطلع العام التالي، إلى حد القول إن «زعماء منظمة التحرير هم عملاء للاتحاد السوفييتي». وهي رواية نقلها، من موقع المتابع المباشر، وزير خارجية مصر الأسبق محمد إبراهيم كامل، الذي تولى هذه المهمة في أواخر 1977 واستقال منها أثناء مؤتمر كامب ديفيد في أيلول/ سبتمبر 1978 اعتراضاً على إدارة أنور السادات للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي في المؤتمر.[5]

وكان من بين نتائج إخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن في صيف 1971، ثم طرح الملك حسين لمشروع «المملكة العربية المتحدة» في آذار/ مارس من العام 1972، تنامي الاقتناع في الساحة الفلسطينية بضرورة تحديد الأهداف بشكل أوضح وأكثر قابلية للتأثير في الواقع الفعلي وفي موازين القوى القائمة. فكانت حرب 1973 فرصة لطرح أوضح للتوجهات البرنامجية الجديدة في سياق مرحلي، وهي توجهات تبلورت بشكل متدرج وفي سياق مخاض صعب واجه معارضة واسعة في بداياته. وبالملموس، استدعت هذه التطورات تأكيد الاستعداد الفلسطيني عبر منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما أقرت بذلك قمة الرباط العربية في أواخر العام 1974، لتولي المسؤولية عن قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، في حال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي. وكانت هناك رهانات من قبل معظم القوى الفلسطينية قبل ذلك، وحتى لفترة وجيزة بعد ذلك، على إمكانية العودة للعمل في الأردن وعلى إمكانية تغيير المعطيات القائمة فيه لصالح الحركة الوطنية الأردنية وتشكيل جبهة وطنية فلسطينية – أردنية تسمح بعودة نشاط المقاومة الفلسطينية من الأردن. وهي رهانات لم تشق طريقها للتحقق.

وكانت التوقعات الفلسطينية بعد حرب العام 1973 متباينة حول احتمالات تحقق تسوية سياسية متوازنة في المنطقة اعتماداً على الإنجازات الجزئية لهذه الحرب وتأثيراتها الكبيرة

---

[5] محمد إبراهيم كامل. السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، دمشق: دار طلاس، 1984، ص: 96.

على الوضع الداخلي الإسرائيلي، تسوية يمكن أن تشمل معالجة القضية الفلسطينية وتقرر مصير الأراضي المحتلة العام 1967. فكان هناك من يرى أن الإمكانية قائمة لتحقيق هذه الأهداف المرحلية اعتماداً على الجهد العربي المشترك والتعاطف العالمي المتسع وعلى دعم الاتحاد السوفييتي. وكان هناك، بالمقابل، من يرى أن هذه الإمكانية غير قائمة، وأن ميزان القوى على الأرض لا يسمح بها. كما كان هناك من يرى أن الموقف الفلسطيني ينبغي أن يكون مؤثراً في طرحه السياسي، بحيث يساهم الجهد المبني على هذا الموقف في تحقيق التغيير المطلوب في ميزان القوى للوصول إلى تحقيق الأهداف المرحلية في أمد مرئي.

وفي نهاية المطاف، كانت هناك غلبة في الساحة الفلسطينية للمناخات التي كانت تدعو إلى تولي منظمة التحرير المسؤولية عن المطالبة بالضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وعدم ترك أي ثغرة أو التباس بهذا الصدد، وبخاصة في حال انعقاد المؤتمر الدولي الموعود، الذي كان الاتحاد السوفييتي يدعو إليه بشكل خاص، في حين كانت الولايات المتحدة تعمل على تجاوزه، وترفضه إسرائيل بشكل كامل، متمسكة بالمفاوضات المباشرة مع كل طرف عربي على حدة، استناداً إلى اختلال ميزان القوى في مفاوضات كهذه لصالحها.

وفي واقع الحال، ذهبت التطورات اللاحقة بالاتجاه الذي ترغب فيه الولايات المتحدة وإسرائيل، بدءاً من اتفاق فصل القوات الأول بين مصر وإسرائيل في 18/ 1/ 1974، الذي عُقد بناءً على اتفاق سريّ رعاه هنري كيسنجر بين الطرفين المصري والإسرائيلي أثناء الانعقاد القصير لمؤتمر جنيف في 21/ 12/ 1973، والذي لم يحضره من الجانب العربي سوى مصر والأردن، ولم يبحث في القضية الأساسية التي تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة العام 1967. وهذا التطور أدخل الشكوك بإمكانية بقاء الجبهة العربية التي شاركت في حرب 1973 متحدة لفرض تسوية تشمل الجبهات كافة، إضافة إلى معالجة القضية الفلسطينية. وترسّخت هذه الشكوك بعد اتفاق فصل القوات الثاني بين مصر وإسرائيل في سيناء، الذي تم توقيعه في الرابع من أيلول/ سبتمبر 1975. ووصلت الأوضاع إلى منعطف مفصلي عند زيارة أنور السادات لإسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، ثم عقده اتفاقيات كامب ديفيد الثنائية معها برعاية أميركية منفردة في أيلول/ سبتمبر من العام التالي، وتوقيعه المعاهدة الثنائية مع إسرائيل في آذار/ مارس 1979.

كل هذه التطورات المتلاحقة أكدت كل الشكوك حول عدم رغبة الإسرائيليين (والأميركيين) في تحقيق تسوية شاملة على الجبهات كافة، وسعي الجانبين للاستفراد بكل طرف عربي على حدة، وبخاصة من خلال العمل على استبعاد الاتحاد السوفييتي من أي دور فعّال يوازن الدور الأميركي الداعم لإسرائيل. وهذا التوجه كان في جوهر سياسة هنري كيسنجر

التي عُرفت باسم «الخطوة خطوة»، والتي استهدفت، بأفق إستراتيجي، إخراج الاتحاد السوفييتي تدريجياً من الشرق الأوسط، ومن المشاركة في رعاية التسوية بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي. كما عملت إسرائيل بإصرار متواصل على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من التسوية، واستبعاد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبالتالي حقه في الاستقلال على أرضه. وهو موقف وجد تأييداً كاملاً من الجانب الأميركي من قبل مختلف الإدارات المتعاقبة.

وعلى الرغم من وجود بعض الفروقات بين مواقف حزب العمل الإسرائيلي وحزب الليكود وحلفائه اليمينيين الذين وصلوا إلى السلطة لأول مرة في العام 1977، وحافظوا عليها منذ ذلك الحين باستثناء فترات قصيرة من عودة حزب العمل منفرداً مع حلفائه (1992- 1996، ثم 1999-2001)، أو بالشراكة مع الليكود (1984- 1990)، فإن القطبين الرئيسيين في السياسة الإسرائيلية كانا متفقين على هذه الخطوط: الإصرار على المفاوضات المباشرة مع كل طرف عربي على حدة، ورفض المؤتمر الدولي الفاعل والمؤثر، واستبعاد أي دور للاتحاد السوفييتي، ورفض التعامل مع منظمة التحرير أو مع ممثلين للشعب الفلسطيني خارج الأراضي المحتلة، وحتى رفض أي تمثيل لفلسطينيي القدس الشرقية في المفاوضات (إلا، بالنسبة لحزب العمل، إذا تمت الاستجابة لشروط معينة لا تمس باستمرارية السيطرة الإسرائيلية المستمرة على القدس الشرقية باعتبار أن ضمها هو نهائي).

وكان من الطبيعي أن يعتبر الفلسطينيون هذا التفسيخ للحل واندفاع السادات نحو الحل المنفرد إضعافاً لهم ولفرص تحقيق حل مرحلي متوازن على الجبهة الفلسطينية، وهي فرص ربما كان يمكن أن تتوفر لو بقي الموقف العربي متماسكاً وموحداً مباشرة بعد حرب 1973، واستمر ضاغطاً على الموقفين الأميركي والإسرائيلي للمدة اللازمة، بأشكال وأدوات مختلفة، بما في ذلك عبر مواصلة استخدام الدول العربية النفطية لسلاح وقف ضخ النفط أو التحكم بتوزيعه. ولكن، مع توجه السادات لترتيب وضعه الخاص مباشرة بعد الحرب وللاعتماد الكامل على الجانب الأميركي، ومع سعيه هو أيضاً من جانبه لاستبعاد الاتحاد السوفييتي، وبخاصة أنه سبق وقام بإخراج خبرائه العسكريين من مصر حتى قبل الحرب، منذ صيف العام 1972، أصبح واضحاً أن الأمور كانت تتجه نحو هذا الحل المنفرد. وأصبحت بعد ذلك إمكانية تحقيق تسوية تشمل الجبهات كافة في مهب الريح وخارج أي احتمال، وبخاصة أن التحضيرات لاتفاق فصل القوات الثاني على الجبهة المصرية ترافقت مع اشتعال الحرب الأهلية في لبنان، وما نتج عنه من إشغال واستنزاف لمنظمة التحرير ولمجمل الوضع العربي المعارض لخيار الحل المنفرد على الجبهة المصرية. كما أن اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية- الإسرائيلية تزامنت مع تصعيد عسكري إسرائيلي في جنوب لبنان، وبخاصة منذ العام 1978، انتهى

بالوصول إلى اجتياح واسع للبلد في أواسط العام 1982 في إطار توجه إستراتيجي لتطويع البلد من قبل إسرائيل وإلحاقه بعملية كامب ديفيد، وقبل ذلك لضرب منظمة التحرير الفلسطينية فيه وإلغاء دورها ومجمل وجود حركة التحرر الفلسطينية، كما كان يأمل مهندس الحرب، أرئيل شارون. وعلى الرغم من الصمود الكبير للمقاومة الفلسطينية وحلفائها الوطنيين اللبنانيين طوال أكثر من شهرين، انتهت الحرب بخروج قوات منظمة التحرير وتشتتها في بلدان عدة، وهو ما فتح أبواب مرحلة من الانقسامات والإرباكات في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا المناخ، تم الإعلان عن مبادرة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في مطلع أيلول/ سبتمبر من العام 1982، بهدف إعطاء ترضيات محدودة للجانب العربي وامتصاص النقمة الشعبية في المنطقة على حرب لبنان، وبهدف الالتفاف على الحقوق الفلسطينية وعلى منظمة التحرير ومشروعها للاستقلال الوطني، عبر التركيز في المبادرة على أولوية الدور الأردني المطالبة باستعادة هذه الأراضي المحتلة، مع ترضيات لفظية للشعب الفلسطيني تتحدث عن معاناته، وعن حقوق عامة غير محددة له، وآلية حكم ذاتي في الأراضي المحتلة العام 1967 مشتقة من الصيغة المعتمدة في اتفاقات كامب ديفيد. وهي مبادرة لقيت، على أي حال، رفضاً إسرائيلياً فورياً لها، ولم تشق أي طريق لها في السنوات القليلة اللاحقة. لكنها أثارت إشكالات وشكوكاً ومخاوف في الساحة الفلسطينية، التي خرجت من حرب 1982 مثخنة بالجراح. كما أعطت المبادرة الأميركية دفعة قوية لإعادة إحياء ما كان يطلق عليه الإسرائيليون تعبير «الخيار الأردني».

فعلى الرغم من الرفض الحكومي (الليكودي) الإسرائيلي لمشروع ريغان، كما ذكرنا، تواصلت بعد الحرب محاولات الالتفاف على التمثيل الفلسطيني المستقل، وبخاصة بعد أن عاد حزب العمل الإسرائيلي ليشارك في حكومة ائتلافية مع الليكود إثر انتخابات الكنيست التي جرت في العام 1984، حيث تولى شمعون بيريس، زعيم حزب العمل آنذاك، رئاسة الحكومة في ذلك العام ثم وزارة الخارجية بعد عامين، تواصلت خلالها المساعي، من جانبه خاصةً، للتركيز على إعادة إحياء دور الأردن في التعاطي مع مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة، بصيغة إلحاق التمثيل الفلسطيني بالأردن، استناداً إلى الصيغة الواردة في مشروع ريغان. وفي الفترة ذاتها، اندلعت حروب المخيمات في لبنان في صيف العام 1985، على خلفية محاولات سورية لتحجيم الدور الفلسطيني المستقل ولإلحاقه بسوريا، في سعيها لجمع الأوراق وتدعيم موقعها التفاوضي تجاه إسرائيل بعد خروج مصر من معادلة الصراع.

وكادت كل هذه الجهود لإعادة إلغاء الاستقلالية الفلسطينية أن تحقق بعض النتائج في

أواخر العام 1987، مع انعقاد القمة العربية في عمان، وتهميش الحضور الفلسطيني فيها، لولا اندلاع الانتفاضة الشعبية الكبرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 بعد هذه القمة بأسابيع قليلة، وهو الحدث الذي أدى إلى تراجع مناخات التهميش هذه، وإلى إعادة الاعتبار لاستقلالية التمثيل الفلسطيني، وللدور القيادي لمنظمة التحرير. كما وضع حداً عملياً لحروب المخيمات في لبنان، ولمحاولات وراثة منظمة التحرير والسيطرة على «الورقة الفلسطينية»، ولجهود أنصار «الخيار الأردني» في إسرائيل.

وستشهد المرحلة التالية، على الرغم من ذلك، تحركات محمومة من قبل الإدارة الأميركية، ترافقت مع حملات القمع الإسرائيلية الشرسة للانتفاضة، استهدفت بمجملها إيجاد مدخل لوقف الانتفاضة، وما كانت تشكله من ضغط معنوي وسياسي متزايد على إسرائيل، مقابل ترضيات محدودة للجانب الفلسطيني. وهو ما ظهر في مشروع وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز الذي طُرح في 4/ 3/ 1988، وتضمن اختزالاً للمهل الزمنية المحددة في اتفاقات كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية لتطبيق مشروع الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وهنا أيضاً، لقيت المبادرة الأميركية الجديدة رفضاً إسرائيلياً، في حين اعتبرتها الهيئات الفلسطينية المقررة قاصرة عن الاستجابة لمتطلبات الوضع الجديد. لكن محاولات استدراج منظمة التحرير تواصلت بعد ذلك، حتى بعد دورة المجلس الوطني في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، التي أصدرت إعلان الاستقلال والبيان السياسي المرافق له، وبعد الاعترافات الدولية الواسعة بإعلان دولة فلسطين، ثم بعد تحدي غالبية ساحقة من دول العالم الرفض الأميركي للسماح لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات بالحضور إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، عبر إقرار هذه الغالبية لنقل جلسة الجمعية العامة إلى مدينة جنيف لسماع كلمته. وقد مورست ضغوط عديدة في تلك الفترة على قيادة منظمة التحرير من قبل وسطاء متعددين للقبول بالشروط الثلاثة الشهيرة للحوار الأميركي مع المنظمة، التي التزمت واشنطن لإسرائيل باثنين منها في ملحق سري لاتفاق سيناء الثاني لفصل القوات مع مصر في العام 1975، وأضافت لها هيئتها التشريعية شرطاً ثالثاً في أواسط الثمانينيات يتعلق بنبذ الإرهاب.

وكان واضحاً أن الهدف الأميركي الرئيسي من كل هذه التحركات هو وضع حد للانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وهو ما كان يستشعره الراحل ياسر عرفات في الاجتماعات الداخلية، حيث نقل عنه القيادي الراحل ممدوح نوفل في كتابه **البحث عن الدولة** قوله بعد إحدى جلسات الحوار الفلسطيني مع السفير الأميركي في تونس في آذار/ مارس من العام 1989: «الحوار مع الأميركان يدور في حلقة مفرغة، والأميركان منحازون للمواقف الإسرائيلية،

وهمهم الرئيسي إجهاض الانتفاضة». [6] وهو استخلاص تناغم معه نائب وزير الخارجية السوفييتي (بولياكوف) في لقائه مع وفد قيادي فلسطيني زار موسكو في 28/ 3/ 1989، وفق محضر نُشر في الكتاب ذاته، حيث قال المسؤول السوفييتي لضيوفه الفلسطينيين إن الأميركيين يريدون «مبادلة الانتخابات بالانتفاضة». [7]

واستمرت هذه المساعي الأميركية حتى بعد قرار واشنطن قطع الحوار مع منظمة التحرير في حزيران/ يونيو 1990 بذريعة قيام مجموعة من فدائيي جبهة التحرير الفلسطينية بمحاولة النزول في زورق مطاطي للقيام بعملية بالقرب من تل أبيب في أواخر شهر أيار/ مايو السابق، علماً بأن الزورق وفدائييه جرى اعتقالهم قبل القيام بالعملية.

وشهدت مساعي الولايات المتحدة زخماً أكبر بعد الحرب التي قادتها واشنطن في مطلع العام 1991 لإخراج القوات العراقية من الكويت، وضرب القوة العسكرية العراقية، وهي المرحلة التي شهدت تمزقاً كبيراً للصفوف العربية، وإضعافاً للقوى المعارضة لاتفاقات كامب ديفيد، ولمجمل الوضع العربي. وجرى ذلك في مرحلة كان فيه الاتحاد السوفييتي قد دخل في طور التفكك والانهيار، ما أدى إلى فقدان منظمة التحرير حليفاً دولياً رئيسياً يوازن، إلى حد ما، الانحياز الأميركي الكامل لإسرائيل. وهو انحياز تواصل حتى في ظل إدارة جورج بوش الأب، الذي كان يسعى إلى إعطاء الانطباع، مع وزير خارجيته جيمس بيكر، بأن هذه الإدارة أقل اندفاعاً لدعم إسرائيل ومشاريعها الاستيطانية من إدارة رونالد ريغان التي سبقته، وبخاصة أن هذه الإدارة الأميركية كانت تسعى إلى ضمان حضور سياسي وعسكري فاعل في المنطقة العربية، وبخاصة منطقة الخليج الإستراتيجية ومحيطها، بعد تفرد الولايات المتحدة بالنفوذ الكوني إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، واستباقاً لتنامي أي قوى أخرى يمكن أن تنافس الولايات المتحدة على المستوى العالمي، وفق ما أفصحت عنه وثائق تسربت في تلك الفترة من وزارة الدفاع الأميركية.

وجرى، انطلاقاً من هذا التوجه الأميركي، ترتيب عقد مؤتمر مدريد في أواخر العام 1991 بصيغة تمثيل فلسطيني في إطار وفد أردني- فلسطيني مشترك، تقتصر المشاركة الفلسطينية فيه على ممثلين من الأراضي المحتلة العام 1967، دون القدس الشرقية، وبغطاء دولي شكلي للمؤتمر الذي تم تصميمه في الواقع ليقتصر على مفاوضات ثنائية مباشرة مع

---

[6] ممدوح نوفل. البحث عن الدولة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2001، ص: 320.

[7] المصدر السابق، ص: 330.

إسرائيل يشارك فيها كل طرف عربي على حدة، بما في ذلك الطرف الأردني- الفلسطيني، الذي سيتوزع لاحقاً إلى وفدين مترابطين.

ولكن كل هذه المفاوضات لم تقد إلى نتيجة تذكر، حتى بعد وصول حزب العمل الإسرائيلي إلى السلطة في أواسط العام 1992. وهو الوضع الذي دفع مركز القرار الفلسطيني إلى الاتجاه في أواخر العام ذاته للتفاوض السري في قناة خلفية، انتهت، كما هو معروف، بالتوصل إلى اتفاق أوسلو والمرحلة الجديدة التي دشنها، عبر بدء تطبيق صيغة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتقال الثقل القيادي الفلسطيني المقرر إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهو وضع ما زال قائماً حتى الآن، مع بعض التطورات المحدودة، مثل إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج قطاع غزة وحوله في العام 2005، وقبل ذلك في العام 2002 إعادة احتلال المدن والمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية التي كانت ضمن مناطق (أ) في اتفاق أوسلو 2، بالإضافة إلى استمرار حكومات إسرائيل المتلاحقة كافة في مواصلة تهويد القدس الشرقية، ومضاعفة الاستيطان في غالبية أنحاء الضفة الغربية طوال السنوات التي تلت اتفاق أوسلو.

وما يلفت الانتباه في الفترة التي تلت انتخابات الكنيست الثالثة عشرة في أواسط العام 1992، أن رئيس الحكومة الجديد إسحاق رابين اتجه في الأشهر الأولى لولايته إلى التركيز على قناة التفاوض مع سوريا، في رهان، على الأغلب، بأن تقود أي صفقة مع سوريا إلى مزيد من إضعاف الجانب الفلسطيني الذي يبقى هكذا عملياً وحده، نظراً لكون القضايا المتعلقة بأي حل مع الطرف الفلسطيني هي قضايا أكثر صعوبةً وحساسيةً بالنسبة للناخب الإسرائيلي من قضية الجولان، وبخاصة أن هناك إجماعاً صهيونياً على عدم التخلي عن القدس الشرقية وعن مساحات استيطانية واسعة في بقية الضفة الغربية، ناهيك عن رفض الانسحاب الكامل من الضفة الغربية ورفض أي التزام بقرار الأمم المتحدة الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

وبعد أن تعثرت القناة التفاوضية السورية، استجاب رابين لدعوات وزير الخارجية بيريس ونائب الوزير يوسي بيلن لاعتماد قناة أوسلو السرية التي كانت قد شهدت بدء الاتصالات الإسرائيلية شبه الرسمية مع الجانب الفلسطيني فيها منذ أواخر العام 1992، في سياق استطلاعي أولي في ذلك الحين. وجرى بعد ذلك الدفع باتجاه عقد صفقة إعلان المبادئ والسعي إلى تطبيق صيغة الحكم الذاتي المعروفة، وكل التطورات اللاحقة التي تلتها.

وكان رابين قد سرّب رسالة إلى الجانب الفلسطيني عبر وزير الخارجية المصري آنذاك عمرو موسى، الذي كان قد زار إسرائيل في أوائل خريف العام 1992 حاملاً معه جملة من الاستفسارات من القيادة الفلسطينية، منها استفسار يتعلق بالقدس الشرقية. فقد نقل

عضو القيادة الفلسطينية آنذاك محمود عباس في كتابه **طريق أوسلو**، الصادر العام 1994، عن الوزير المصري الذي التقاه يوم 9/ 10/ 1992 بعد عودته من زيارته الإسرائيلية، تعليق رابين على إثارة موضوع القدس من الجانب الفلسطيني، الذي جاء فيه: «أتمنى على الفلسطينيين أن يتفاوضوا معي بجدية ولا يتمسكوا بالقشور، وقبل ذلك فلن أبحث في هذه القضايا. فقد ظهر لي أن السوريين أكثر جدية من الفلسطينيين»... مضيفاً: «من جهتي، فإنني لن أتحرك إذا بقي الأمر هكذا. وإذا كانوا جادين وجديين فأنا على استعداد لمساعدتهم».[8]

ولم يكتفِ رابين بهذه الرسالة الواضحة للجانب الفلسطيني، بل عمل بشكل ملموس، كما ذكرنا، علَى تنشيط القناة التفاوضية مع سوريا، حيث استبدل منذ بداية ولايته رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع سوريا في محادثات واشنطن بشخصية أقرب إلى مواقف حزب العمل من رئيس الوفد السابق، وهو الأستاذ الجامعي إيتامار رابينوفيتش، في حين احتفظ برئيس الوفد المفاوض مع الجانب الأردني- الفلسطيني السابق دون تغيير، وهو إلياكيم روبنشتاين، الذي كان سبق وعيّنه إسحاق شامير منذ بدء مفاوضات مدريد وواشنطن في العام 1991.

والمهم هنا أن سياسة الاستفراد بكل طرف عربي على حدة بقيت هي السائدة بين عهدي الليكود وحزب العمل، مع فارق أن الليكود لم يكن يرغب في التقدم والوصول إلى أي نتيجة، كما أوضح إسحاق شامير نفسه بعد فشله في انتخابات 1992، في حين أن حزب العمل بقيادة رابين كان مستعداً للوصول إلى صفقات تخدم مصالح إسرائيل، وتستغل مرحلة الضعف الشديد التي كان يمر بها الوضع العربي بعد الاحتلال العراقي للكويت، وبعد الحرب التي أعقبته ضد العراق، وبعد التفرد الأميركي بالنفوذ الكوني والإقليمي إثرٍ انهيار الاتحاد السوفييتي والتمركز العسكري الأميركي في الخليج. ورابين، بتوجهه أولاً لاعتماد القناة السورية وإشارته للجانب الفلسطيني بشأن جدية السوريين مقارنة بهم، عمل بشكل واضح على استخدام فقدان الثقة بين الطرفينِ الفلسطيني والسوري لتسعير التنافس بين الطرفين، والتلويح للجانب الفلسطيني خاصةً، الذي كان وضعه الأضعف بحكم تداعيات حرب الخليج الثانية وحجب الأموال الخليجية عنه، بأنه، إذا لم يكن «جدياً»، أي إذا لم يستجب لمتطلبات الصفقة التي يمكن أن تكون مقبولة لإسرائيل، فإنه سيجد نفسه في حال وقوع صفقة مع سوريا في وضع أكثر ضعفاً وعزلة.

[8] محمود عباس (أبو مازن). طريق أوسلو، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1994، ص: 105.

وما جرى بعد ذلك بات واضحاً وحسم الكثير من الجدل حول الرهانات والتوقعات المعلّقة في مطلع التسعينيات، في ظل اختلال كبير في موازين القوى لا يقارن إطلاقاً بالوضع الفلسطيني في أواسط السبعينيات الماضية. فمجمل التطورات التي جرت منذ اتفاقي فصل القوات بين مصر وإسرائيل، ثم اتفاقات كامب ديفيد وحربي الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي، كلها صبت باتجاه إضعاف المواقف العربية، وبخاصة الموقف الفلسطيني، تجاه إسرائيل والولايات المتحدة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة قراءة أي أحداث سابقة في سياقها التاريخي، وليس بأعين اليوم، بإمكاننا القول إن وجهة نظر شخصية وطنية بارزة مثل د. حيدر عبد الشافي، وهو الذي قاد الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد ومحادثات واشنطن، بشأن اتفاق أوسلو، كانت تتلمس حقيقة الوضع واحتمالاته منذ اللحظات الأولى للتوقيع على الاتفاق. ففي مقابلة أجرتها معه «مجلة الدراسات الفلسطينية»، ونشرتها مباشرة بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، أوضح تحفظاته الأساسية على الاتفاق. فقال في ما قال: «أعتقد أننا قمنا بتضحيات مخيفة في مقابل اتفاقية تشتمل على عيوب كثيرة». وأضاف: «إن أول وأهم عيب هو أن الاتفاقية لا تعالج المطالبة الإسرائيلية غير القانونية بالأراضي المحتلة» . . . و«لا يوجد في الاتفاقية ما يشير إلى أن النشاط الاستيطاني سيتوقف» . . . و«يمكن لإسرائيل أن تستشهد بصمتنا على أنه قبول ضمني» بفكرة كون الأراضي متنازعاً عليها . . . وينتهي إلى القول: «في اعتقادي أنه لا نية لدى إسرائيل للسماح بقيام دولة أبداً».[9]

ومن الواضح أن التطورات، بمعزل عن حدث اغتيال رابين، تصب لصالح تقديرات د. عبد الشافي. فحتى إسحاق رابين، لم تصدر عنه إطلاقاً أي إشارة إلى إمكانية قبوله بفكرة الاستقلال الفلسطيني. وهو أوضح مباشرة بعد التوقيع على اتفاق طابا (أوسلو-2) في خريف العام 1995 أن رؤيته للحل النهائي تقوم على أساس كيان فلسطيني محاطٍ بدولتي إسرائيل والأردن، بحيث يكون هذا الكيان «أقل من دولة»، حسب تعبيره، ويبقى منزوع السلاح وتحتفظ إسرائيل بسيطرتها على «القدس الموحدة»، وبالمستوطنات الكبرى القريبة من حدود 1967، مع وجود عسكري لها في وادي الأردن، كما جاء في خطابه أمام الكنيست في سياق طرح الاتفاق الجديد على التصويت في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، أي قبل شهر من اغتياله.

وكان رابين قد ذكر قبل ذلك في مقابلة مع **صحيفة دافار** نشرت بعد أيام على توقيع اتفاق

[9] مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16 (خريف 1993)، ص: 86.

أوسلو: [10] «أنا شخصياً أعارض قيام دولة فلسطينية بيننا وبين الأردن». وكان مندوبه لرئاسة وفد المفاوضات مع الجانب السوري في واشنطن إيتامار رابينوفيتش قد أكّد قبل ذلك بأيام في مقابلة مع الصحيفة ذاتها -**دافار**- أن «الفلسطينيين سيسعون إلى إقامة دولة خاصة بهم، وندرك أيضاً أننا نعارض ذلك، ونؤمن بقدرتنا على منع قيام دولة فلسطينية . . . ولا يستطيع أحد ليّ ذراعنا وإرغامنا على توقيع اتفاق لا نريده». [11] كما أورد المؤرخ والأستاذ الجامعي الإسرائيلي المقيم في بريطانيا آفي شلايم تقديراً مشابهاً حين ذكر في كتابه **الجدار الحديدي** أن «رابين كان يعارض دولة فلسطينية مستقلة، ولكنه كان يميل إلى كونفدرالية أردنية- فلسطينية». [12]

وهكذا يبدو واضحاً أن الموقف الإسرائيلي، وكذلك الموقف الأميركي، لا يمكن أن يتغيرا بما يسمح بتحقيق هدف الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة العام 1967 دون ضغوط كبيرة تمارس على الطرفين. وهذه الضغوط لا يكفي أن تكون ضغوطاً فلسطينية، لمحدودية قدرات وأوراق الجانب الفلسطيني تجاه الحلف الأميركي- الإسرائيلي، وبخاصة بعد خروج مصر من المواجهة وبعد التطورات اللاحقة السلبية في المنطقة العربية وفي العالم.

وفي هذا الصدد، أوضح إسحاق رابين نفسه في المقابلة ذاتها مع **صحيفة دافار** -29/ 9/ 1993- نظرته إلى التأثير «الأمني» للفعل الفلسطيني على إسرائيل قائلاً: «الفلسطينيون لم يشكلوا قط ولا يشكلون ولن يشكّلوا خطراً على أمن وجود إسرائيل. الفلسطينيون شكّلوا ويشكلون وسيشكلون خطراً على الأمن الشخصي لجزء من مواطني إسرائيل بواسطة العنف والإرهاب. . . »، على حد تعبيره في المقابلة. [13]

وبغض النظر عن مدى دقة تحليل رابين في مقابلة صحافية كانت لها وظيفة آنية في حينه، وهي طمأنة جمهوره الإسرائيلي لمحدودية الخطر الجديد الذي يمكن أن ينشأ بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، فهو كرجل عسكري كان دائماً يرى القضايا السياسية من منظاره «الأمني» في المقام الأول، فإن واقع اختلال موازين القوى بين الشعب الفلسطيني والدولة الإسرائيلية هو أمر لا يمكن نفيه. ولولاه لسارت الأمور بشكل مختلف.

---

[10] دافار. 29/ 9/ 1993. مترجمة في العدد ذاته من مجلة الدراسات الفلسطينية، ص: 92.

[11] دافار. 15/ 9/ 1993. مترجمة في العدد ذاته من مجلة الدراسات الفلسطينية، ص: 108.

[12] آفي شلايم. الجدار الحديدي- إسرائيل والعالم العربي، نشر باللغة الإنكليزية من قبل دار نشر نورتون وشركاه في نيويورك ولندن، 2001، ص: 517.

[13] مترجمة في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، 1993، ص: 94.

وعموماً، كانت القيادات الفلسطينية ترى أن الكفاح المسلح الذي انطلق في أواسط الستينيات الماضية كان يستهدف بالدرجة الأولى إعادة إبراز الحضور المستقل والهوية الفلسطينية الخاصة وتعبئة وتوحيد مشاعر وتطلعات وفعل الشعب الفلسطيني، والعمل على الاستنهاض اللاحق لقوى المحيط العربي لتحقيق التوازن الضروري مع الدولة الصهيونية.

وإذا كان هذا الكفاح الفلسطيني من المفترض أن يقوم بدور «الصاعق» الذي يستنهض الموقف العربي والدولي، فهذا الكفاح تنامى وتطور منذ أواخر الستينيات الماضية في مناخ كان يشهد تراجعاً متواصلاً في هذا الوضع العربي كما في ميزان القوى الدولي المؤثر على الوضع الفلسطيني، على الأقل حتى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وإذا كان صحيحاً أن المناخ الدولي قد استمر، على الرغم من خسارة الحضور السوفييتي، في تعاطفه مع الحقوق الفلسطينية، وإن كان حصل شيء من التراجع في بعض الحالات، فإن العامل الدولي بمفرده يبقى غير كافٍ لحسم الموقف، وبخاصة أن الدولة الوحيدة التي لها تأثير جدّي على القرار الإسرائيلي، وهي الولايات المتحدة، في غير وارد الضغط على إسرائيل أو تخفيف انحيازها لها، في ظل غياب ضغط محلي وإقليمي مؤثر يمارس عليها.

ومن حيث المبدأ، يمكن التفكير بتنمية ضغط داخل الولايات المتحدة نفسها كما حصل إبان الحرب الفيتنامية، وبشأن نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. لكن الأمر أصعب بكثير في الموضوع الفلسطيني والصراع العربي- الإسرائيلي نظراً للتأثير الكبير للوبي المؤيد لإسرائيل، وبخاصة في المؤسسات التشريعية الأميركية وفي وسائل الإعلام، وتنامي تيارات دينية داعمة لإسرائيل، كما للتداخل الأكبر بين المصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة وخارجها. وإن كانت هذه الصعوبة ينبغي ألا تحول دون السعي الدؤوب إلى تغيير هذا الواقع عبر العمل على توفير الشروط الضرورية لتحقيق ذلك.

ومن الضروري التوضيح أن بعض المقارنات التي سيقت مراراً في بدايات الثورة الفلسطينية بين النضال الفلسطيني ونضالات شعوب أخرى مثل الشعب الجزائري والشعب الفيتنامي هي مقارنات تحتاج إلى تمحيص أكبر. فإذا كان صحيحاً أن يأخذ الشعب الفلسطيني زمام أمور قضيته بأيديه، كما فعل في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، محققاً النجاحات المعروفة على صعيد تثبيت الاعتراف العالمي الواسع به وبحقوقه، فإن حسم الصراع لصالح الحقوق الفلسطينية يتطلب أكثر من الجهد الفلسطيني وحده، العسكري وغير العسكري.

والمقصود ليس فقط الجهد العربي، وبخاصة جهد الدول المحيطة بفلسطين، على أهمية

هذا الجهد ومركزيته، وإنما جهود دول نافذة أخرى في المحيط الإقليمي وعلى الصعيد الدولي، توفّر بشكل جماعي الضغط المطلوب على الولايات المتحدة، من جهة، لدفعها لرفع تغطيتها السياسية والعملية لسياسات العدوان والتوسع الإسرائيلية، كما على إسرائيل نفسها، من جهة أخرى، لدفعها للقبول بحل متوازن غير تلك الحلول الإسرائيلية التي دأبت على طرحها منذ مشروع ألون في العام 1967، وحتى مشاريع الحكم الذاتي، وهي المشاريع التي طُرحت أولاً من قبل حكومة الليكود الأولى منذ أواخر العام 1977. فالحل المرحلي الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته الراهنة بحدها الأدنى، التي أوضحها إعلان الاستقلال الفلسطيني العام 1988، يتطلب تغييراً ملموساً في موازين القوى، ويحتاج، بالتالي، إلى نفس طويل وبلورة إستراتيجية نضالية وسياسية تسعى إلى تأمين شروط تحققه.

ويجدر هنا أن نشير إلى ما نقله مؤسس حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية د. جورج حبش عن الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر أثناء لقائه به في العام 1964، حين قال الأخير لضيفه الفلسطيني: «إن مواجهة إسرائيل تعني القتال ضد الولايات المتحدة، وهو وضع يختلف عن وضعي اليمن والجزائر»، وفق ما نقله الصحافي جورج مالبرونو على لسان «الحكيم» في الكتاب الذي صدر باللغة الفرنسية قبل أيام قليلة من رحيله في مطلع العام 2008.[14] وهو قول يشير بوضوح إلى مستوى إدراك القائد المصري الراحل لحقيقة تعقيد الصراع في المنطقة وأبعاده الإستراتيجية.

أما في مجال المقارنة التي طُرحت في الستينيات مع فيتنام، فيجدر القول إن هناك فارقين كبيرين، بين فروقات عديدة، بين التجربتين: فمن جهة، شعب فيتنام هو شعب كبير عددياً (حالياً أكثر من 90 مليون نسمة) مقارنة بالشعب الفلسطيني الذي هو أصغر عدداً من دول عدة في المنطقة المحيطة بفلسطين. ومن جهة أخرى، توفرت لدى الشعب الفيتنامي، وبخاصة بعد انتصار الثورة الصينية في العام 1949، قاعدة خلفية قوية وكبيرة، بالإضافة إلى قاعدة أهم وأقوى وراءها، هي الاتحاد السوفييتي، الذي كان بإمكانه إرسال المعونات لفيتنام عبر الصين وحدها، أو عبر البحر من الشواطئ الآسيوية للاتحاد السوفييتي.

والأمر سيكون مختلفاً لو كانت المشكلة في منطقتنا تتعلق ببلد بحجم مصر. ومن المؤكد أن خروج مصر من الصراع، ولجوء الرئيس المصري أنور السادات إلى الحل الثنائي المنفرد، قادا عملياً وفعلياً إلى إبعاد مصر عن الصراع، والتخلي في صفقة كامب ديفيد

[14] "الثوريون لا يموتون أبداً"، كتاب حواري مع د. جورج حبش أجراه الصحافي الفرنسي جورج مالبرونو، وصدر باللغة الفرنسية في مطلع العام 2008، ص: 58.

عن القضية الفلسطينية، وترك إسرائيل تتصرف بها، في مواجهة غير متكافئة ليس فقط مع الشعب الفلسطيني، وإنما مع كل شعوب ودول الجبهة العربية الشرقية. وهو ما اكتشفه المسؤولون السوريون أنفسهم، حين بدأوا بالحديث بعد اتفاقات كامب ديفيد عن تأمين «التوازن الإستراتيجي» مع إسرائيل، وانتهوا بعد العام 1987، وبشكل أكثر وضوحاً بعد حرب الخليج الثانية العام 1991 وانهيار الاتحاد السوفييتي، بالحديث عن «خيار السلام كخيار وحيد» . . . دون أن يصلوا بعد أكثر من أربعين عاماً من الاحتلال إلى استعادة أرضهم التي احتُلت في حرب العام 1967.

وجدير بالتأكيد أن القيادات الفلسطينية الأساسية لم تكن غافلة عن هذا المعطى. ففي فترة ما بعد الخروج من لبنان واندلاع الأزمات الداخلية الفلسطينية في مطلع الثمانينيات، عبّر عدد من قادة اليسار الفلسطيني عن تقديراتهم بهذا الصدد. فأحد قادة اليسار قال إن السياسة الصائبة تجاه مسألة الاستقلالية الفلسطينية «يجب أن تستوعب الخصوصية الوطنية، وتجمع بعلاقة جدلية خلاقة بين ما هو وطني وما هو قومي، وعلى قاعدة الأخوة والمساواة الديمقراطية في تقرير كل ما يمس الحقوق والمصالح القومية المشتركة العليا».[15] وقال قائد لتنظيم يساري آخر إن الثورة الفلسطينية «لا تستطيع أن تحقق أهدافها إلا من خلال ترابط جدلي بين الثورتين الفلسطينية والعربية».[16] في حين ذكر قيادي في تنظيم يساري ثالث إن «جبهة أعداء الشعب الفلسطيني هي من الاتساع والقوة، بحيث لا يستطيع التصدي لها بنجاح بقواه الخاصة بمعزل عن نضال الشعوب العربية، ولاسيما المجاورة».[17] ولم يكن هذا المعطى غائباً في وعي قادة «فتح» الأبرز حتى في بدايات عملها المسلح، حيث وردت في أحد كراسات «فتح» الأولى في أواخر الستينيات هذه الكلمات: «إن إمكانات الشعب الفلسطيني وحده لن تكون قادرة على حسم معركة صعبة وطويلة مع عدو يفوقه كثيراً في الإمكانات والقدرات».[18]

ولكن التعامل مع الواقع المتغيّر هو دائماً أكثر تعقيداً من المواقف النظرية والمبدئية، ويحتاج إلى طاقات وقدرات عالية، وإلى تقييم دقيق لمعطيات الواقع في كل لحظة ومحطة، وإلى رؤية واضحة لموازين القوى في ساحة المواجهة المباشرة، ولطبيعة العلاقة المركّبة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فهذه العلاقة بين الحليفين ليست مجرد علاقة تبعية لطرف

---

[15] الشريف، البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص: 340.

[16] المصدر السابق، ص: 339.

[17] المصدر السابق، ص: 340.

[18] المصدر السابق، ص: 118.

تجاه الآخر، كما كان يرى بعض المسؤولين العرب والفلسطينيين في مراحل معينة، وبخاصة خلال السبعينيات والثمانينيات، حين راهنوا على أن استمالة الولايات المتحدة، أو الانحياز لها، ستقود إلى تجاوب إسرائيل مع المطالب العربية بتأثير واشنطن عليها. كما أن إسرائيل والحركة الصهيونية، اللتين لهما تأثير كبير داخل الولايات المتحدة، ليستا إخطبوطاً يهيمن على كل شيء في هذا البلد الكبير، كما يتصور بعض أصحاب نظرية النفوذ اليهودي الكوني المهيمن، وإن كان من الصحيح أن التأثير الصهيوني ليس بسيطاً أبداً في مجال السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة، كما أظهر ذلك بالتفصيل الأستاذان الجامعيان الأميركيان ستيفن والت وجون ميرشايمر في كتابهما الذي صدر قبل سنوات قليلة حول اللوبي الموالي لإسرائيل.

وهكذا، فإن التعامل البراغماتي والعملي مع الوقائع المتطورة والمتغيرة ليس خطأً من حيث المبدأ، ولكنه يكون كذلك عندما لا ينطلق من معرفة عميقة للوقائع والمعطيات، ولا يرى الصورة بمختلف جوانبها وتعقيداتها الفعلية وليست المتصورة أو المسطّحة والمبسّطة.

ولكن هل يعني ذلك أن يجلس الشعب الفلسطيني ويتخلى عن النضال من أجل حقوقه الوطنية والإنسانية؟

بالطبع لا. فخيار الشعب الفلسطيني حالياً، بعد ما آلت إليه الأمور بعد عقدين على مؤتمر مدريد، وأقل قليلاً على اتفاق أوسلو، هو الحفاظ على تماسكه حيثما وجد، وعلى صمود كل مكوناته على أرض وطنه لمنع تنفيذ «ترانسفير» إسرائيلي هادئ ومتواصل، وعدم الرضوخ للتطبيق الزاحف لنظام «البانتوستانات» أو «المعازل» كأمر واقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967. كل ذلك إلى جانب مواصلة مواكبة عمليات نهوض الوضع العربي والإقليمي المحيط والتفاعل معها، والاستفادة من أي تطور وتحسن في الوضع الدولي لإعادة بناء جبهة داعمة، إقليمية ودولية، توفر القدر الضروري من الضغط لإرغام إسرائيل على حل متوازن، وعلى الأمد الأطول، لإيجاد حل جذري لكافة جوانب القضية الفلسطينية والصراع في المنطقة في سياق يراعي مصالح كل سكان المنطقة ومتطلباتهم.

ومن المشروع في هذا السياق توقع تطورات إيجابية في مستقبل غير بعيد على خلفية الثورات والانتفاضات الشعبية العربية التي شهدها العام 2011، وبخاصة ثورة شعب مصر، البلد العربي الأكبر والأوسع تأثيراً في ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي شكّل خروجه من الصراع في أواخر السبعينيات الماضية ضربةً قوية لمسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني، والعربي عامة. وهي ثورات وانتفاضات من المتوقع أن تتواصل وتتعمق في الأعوام التالية، لتحقيق نقلة نوعية في وضع المنطقة العربية، ستنعكس بالضرورة إيجاباً على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وتكمن أهمية هذا الحدث في اندفاع القطاعات الشعبية العربية لتولي زمام الأمور في بلدانها مكان الطغم والشرائح الحاكمة المستبدة والفاسدة التي لم تكن تتمتع بأي شرعية جدية لدى شعوبها، واعتمدت وتعتمد القمع والإرهاب لإدامة بقائها، كما استندت في حالات عديدة إلى الدعم الخارجي، تحديداً من قبل القوى المعادية لمصالح شعوب المنطقة، كل ذلك بهدف الحفاظ على سلطتها ومواصلة قهر شعوبها وليس لتلبية مصالح هذه الشعوب واحترام حقوقها.

وليس لدى الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ما يخسرانه في هذا التغيير الذي بدأ وسيتواصل. بل لديه الكثير مما يكسبه من استعادة شعوب المنطقة العربية زمام الأمور والقرار في بلدانها. فأي شعب لا يمكن أن يتعامل مع شعب شقيق آخر، كالشعب الفلسطيني، كـ«ورقة» في المساومات والتسويات تُباع وتتم مقايضتها مقابل مكاسب معينة للحكام المعنيين، كما فعلت وكانت تحاول أن تفعل تلك الطغم الحاكمة التي وصلت في هذه الحقبة إلى مرحلة تصفية الحساب الشعبي معها.

ومع هذا «الاحتلال» الشعبي العربي لمسرح الفعل والقرار بعد عقود طويلة من تغييب هذه الشعوب عنه، بإمكان الشعب الفلسطيني أن يرى أفقاً مستقبلياً أفضل يحافظ فيه على استقلاليته الضرورية، من جهة، ويتقدم، من جهة أخرى، على طريق تحقيق هدفه في استعادة حقوقه الوطنية، بالاستناد إلى هذا الجدار الهائل الذي يمكن أن تشكّله الشعوب المدافعة عن مصالحها ومستقبلها المشترك. وهو الجدار الهائل الذي استندت إليه القيادة الفيتنامية طوال العقود الثلاثة التي خاض فيها شعبها حربين كبيرتين في مواجهة قوتين من بين القوى الأعظم في تاريخ العالم وخرج منهما منتصراً.

عن الصيرورة الراهنة لـ «المشروع الصهيوني»

أنطوان شلحت

توطئة

هذه الورقة لا تدعي أنها دراسة تاريخية شاملة في شأن مستقبل المشروع الصهيوني ارتباطاً بصيرورته الراهنة، وإن كانت تفتح كما أعتقد نافذة يمكن عبرها الإطلالة على هذا الموضوع المهم والمركّب.

وكما هو معروف، ثمة عدة تعريفات أطلقت على «النظام الدولاني» الذي قررت الحركة الصهيونية أن تعتمده لدى إقامة دولة إسرائيل سنة 1948، وبرأيي فإن أقربها إلى الدقة ذلك التعريف الذي صكه أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة بن- غوريون في بئر السبع أورن يفتاحئيل، وبموجبه فإنه «نظام دولة إثنوقراطية».

وأول ما يطالعنا من جوهر هذا التعريف هو أنه نمط نظام خاص يعمل على تمكين «الأمة» المهيمنة (التي توصف في العادة بأنها «الجماعة المتميزة») من التوسع والإيغال في فرض الإثنية، ومن السيطرة على الإقليم الجغرافي المتنازع عليه، وعلى الكيان السياسي. وتوصف مثل هذه الأنظمة بأنها أطر شرعية وسياسية وأخلاقية مهمتها إقرار كيفية توزيع السلطة والموارد. وهي تجسّد هوية وغايات مجتمع سياسي ما وأولوياته العملية. وتعتبر الدولة هي المشكّل الرئيس لهذا النظام، وتوفر

له المؤسسات والآليات والقوانين والأشكال التي تمنح الشرعية للعنف من أجل تنفيذ المشروعات التي يقرّها.

ووفقاً لهذا التعريف فإن الأنظمة الإثنية قد تظهر في أشكال متعددة، لكن يفتاحئيل يركز أساساً على الأنظمة الإثنية التي تقدم نفسها على أنها ديمقراطية وتتبنى عدة آليات ديمقراطية رسمية كالانتخابات، كما أنها تتبنى حقوقاً مدنية كحرية التنقل، ونظاماً برلمانياً، ونظاماً منفتحاً نسبياً للإعلام والاتصالات. وعلى الرغم مما لديها من تمثيل ديمقراطي، فإنها تسهّل عمليات التوسع غير الديمقراطية للإثنية المهيمنة، ولذا يمكن وصفها بأنها إثنية مفتوحة من ناحية شهيّة الهيمنة والسيطرة. وهي تضم في الوقت الراهن دولا مثل سيريلانكا، وماليزيا، ولاتفيا، وصربيا، وإسرائيل، فضلا عن حالات قديمة مثل أستراليا.

إلى جانب ذلك، ولغرض الاستعانة بما نوّد الغوص عليه، لا بُدّ من التذكير بأن كثيراً من الرؤى التي صدرت عن نخب أكاديمية إسرائيلية، وخصوصاً الرؤى الصادرة عن نخب نقدية، وأساساً عقب التطورات التي حدثت في سنة 2000 وتسببت بوقف مسار «العملية السياسية» بين إسرائيل والفلسطينيين، ذهب إلى أن انعدام الرؤية السياسية البعيدة المدى يميّز القيادة الإسرائيلية الراهنة في معظمها.

ومن هذه النخب نشير مثلا إلى زئيف شتيرنهيل، وهو مؤرخ إسرائيلي يساري وحاصل على «جائزة إسرائيل»، وقد تعرّض في أيلول/ سبتمبر 2008 إلى محاولة اغتيال على خلفية الأفكار السياسية التي يتبناها. ففي سياق مقال له ظهر إلى جانب مقالات لآخرين غيره ضمن كتاب بعنوان «الوضع الآن» صدر سنة 2003، رأى شتيرنهيل أن جذور ذلك الانعدام للرؤية السياسية البعيدة المدى تعود إلى أداء القيادة الإسرائيلية على وجه العموم.

ووفقاً لما كتبه فإن القيادة الصهيونية التي تولت عملية إقامة دولة إسرائيل في سنة 1948 لم تفلح في أن تتفوّق على نفسها، فتبادر إلى تأسيس مجتمع سياسي ذي أجندة ليبرالية عامة، وبذا فإن القيم القومية اليهودية ظلت، من ناحية سلم الأفضليات والأولويات، تحتل مرتبة متقدمة على مرتبة القيم العالمية، وخصوصاً قيم حقوق الإنسان. وبسبب انقياد تلك القيادة وراء القيم القومية اليهودية، فإنها أصبحت فاقدة القدرة على اعتبار سنة 1949 (والتي وُقعت خلالها اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المجاورة) بمثابة نهاية ما يسميه «مرحلة الاحتلال»، أو مرحلة التوسّع الإقليميّ.

وبناء على ذلك، وفق ما يؤكد شتيرنهيل، فإن «الحروب التي خاضتها إسرائيل (منذ

إنشائها) لم تكن ناجمة عن الرفض العربي المستمر للاعتراف بشرعية الحركة القومية اليهودية (الصهيونية) فحسب، وإنما أيضاً كانت ناجمة عن عدم توفر القدرة والرغبة لدى إسرائيل في تحديد الوجهة التي يتعين المضي فيها قدماً». ولذا، فإن «الانتصار الإسرائيليّ في حرب 1967 اعتُبر استمراراً للانتصار في حرب الاستقلال» (حرب 1948). وهنا تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) اعتبرت استمراراً لحرب 1948.

بعد هذا ينتقل شتيرنهيل ليعيد إلى الأذهان أنه طبقاً للمفهوم الصهيوني التقليدي، فإن حدود الدولة الإسرائيلية تبقى نتاج الظروف المتغيرة، والتي تخضع بدورها إلى ميزان القوى، وإلى القوة العسكرية. وعلاوة على ذلك، فإنه في سنة 1948 لم يتم حسم سؤال أساسي كان لا بُدّ من حسمه، مرة واحدة وأخيرة، وهو: هل إقامة الدولة في جزء من «أرض إسرائيل» (فلسطين) تعني وضع حدّ نهائي لعملية احتلال البلد؟. كذلك لم يتم الهجس بجواب عن سؤال آخر كان مطروحاً بحدّة في ذلك الوقت، وفحواه: هل ستستند إسرائيل إلى تفوقها العسكري والتكنولوجي من أجل السعي إلى السلام على أساس الإنجازات (العسكرية) التي تمّ تحقيقها، أم أنها ستبقى راغبة، كلما سنحت الفرصة للتوصل إلى سلام، في مواصلة عملية الاحتلال، أو التوسع الإقليمي؟.

وتؤكد الباحثة أدريانا كيمب، والتي تعد من أبرز المتخصصين في موضوع الحدود، أن الانتقال من حالة المجتمع الاستيطاني إلى حالة الدولة ذات السيادة مع ما يجب أن يترتب على هذا الانتقال من الجوانب السياسيّة والثقافيّة لم يتم استيعابه في إسرائيل خلال خمسينيات القرن الفائت، ولا بعد ذلك، وصولاً إلى الآن. بينما ترى باحثة أخرى هي سارة هيلمان أن جميع التحولات الديمقراطية في إسرائيل تمت من دون إلغاء السمات الكولونيالية للمشروع الصهيوني، واعتبرت ذلك جزءاً من عملية خداع كولونيالية.

وفي سياق آخر أشار الباحث يارون إزراحي إلى أن إسرائيل مولعة للغاية بمبدأ الغموض، وقد بدأت باعتماد هذا المبدأ فيما يتعلق بالسياسة النووية، لكنه سرعان ما شاع في جميع المجالات. وبرأيه فإن سياسة الغموض تعني انعدام السياسة، ويمكن أن نضيف إخضاع السياسة للظروف المتغيرة.

ويتناول كثيرون من الباحثين جوهر الرؤية السياسية الإسرائيلية البعيدة المدى في سياق المقاربات المتعلقة بموضوع رسم الحدود الجغرافية للدولة الناتجة عن المشروع الصهيوني. ويشير بعضهم إلى أن عمليات رسم حدود الدول الحديثة جرت أساساً

وفق ثلاث مقاربات رئيسة: أولاً، مقاربة الماضي، أي ما كان قائماً في السابق؛ ثانياً، مقاربة الحاضر، أي ما هو قائم في الحاضر من خلال إجراءات فرض الوقائع على الأرض؛ ثالثاً، مقاربة المستقبل وفحواها ما يلي «هذه هي المنطقة الجغرافية التي تعتبر ضرورية لنا، ولا يهم ما إذا كنا موجودين فيها أو غير موجودين، ولا يهم ما إذا كانت خاضعة لنا أو غير خاضعة». وبحسب رأي الباحث جدعون بايغر فإن المطالب التي رفعتها الحركة الصهيونية منذ سنة 1919 في هذا الشأن (حدود الدولة اليهودية) تستند إلى المقاربة الثالثة (مقاربة المستقبل)، وهذا الأمر يمكن الاستدلال عليه من المواقف الأخيرة للحكومات الإسرائيلية المتعددة التي انخرطت في مفاوضات تتعلق بموضوعة الحدود.

وسنحاول في هذه الورقة أن ندرس إلى أي مدى ما زالت هذه الإثنية (الصهيونية) مفتوحة من ناحية شهية السيطرة والهيمنة؟، وفيما إذا كانت تحاول في ظل مسعاها لترسيخ «الدولة اليهودية» أن تقف عند حدود (جغرافية) معينة تشكل بكيفية ما إشارة إلى احتمال حدوث عملية إغلاق لتلك الحدود؟، وهل ذلك كله ناجم عن تفكير إستراتيجي أم تكتيكي؟، وما هو تأثير العوامل الداخلية والخارجية على هذه السيرورة برمتها؟.

وتشمل هذه الورقة بعض الخطوط العريضة التي سيتم الغوص على مداليلها وإحالاتها.

استمرار «الوضع القائم»

ليس من المبالغة تقدير أن خيار استمرار «الوضع القائم» تعرّض إلى هزة كبيرة لدى توقيع «اتفاق أوسلو» في سنة 1993، بغض النظر عن الموقف من جوهر ما عناه ذلك الاتفاق.

ومنذ اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحاق رابين (في سنة 1995) تتكرّر في ذكرى اغتياله السنوية مقولة فحواها أن جنوح رابين نحو توقيع اتفاق أوسلو كان يُضمر، في العمق، حقيقة استيعابه واقع سقوط خيار استمرار «الوضع القائم» في ذلك الوقت، وواقع انحسار خيار الاحتفاظ بالاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران/ يونيو 1967، وخصوصاً في ضوء الانتفاضة الفلسطينية الأولى، والتطورات العالمية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، واندلاع حرب الخليج الأولى.

وفي ذكرى اغتياله الـ 14 (في سنة 2009) عبّر أحد أبرز الكتاب السياسيين في إسرائيل

عن هذا الأمر قائلاً: «إن بصيرة رابين الكبرى كانت كامنة في إدراكه أن الدولة اليهودية- الديمقراطية لا تملك خيار الاستمرار في الوضع القائم، ولذا فإنها تقف أمام خيارين: إمّا الخروج من وحل الاحتلال، وإمّا الغرق فيه. ويتعين على الحكومة الإسرائيلية الحالية (برئاسة بنيامين نتنياهو) أن تستوعب هذه الحقيقة، وقد حان الوقت كي نعرف إلى أين نمضي».

وأكد أحد كبار أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الإسرائيلية، وهو شلومو أفنيري، من الجامعة العبرية في القدس، والذي سبق أن أشغل منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية فضلاً عن حصوله على «جائزة إسرائيل» (في سياق مقابلة مطوّلة أدلى بها إلى الملحق الأسبوعي في صحيفة «معاريف»، في أواخر أيلول/ سبتمبر 2009) أنه باستثناء إسرائيل لم يعد في عالمنا الراهن وجود لدولة تفرض سيطرتها على منطقة محتلة منذ أكثر من أربعين عاماً.

وأضاف أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية كانت خطأً سياسياً وأخلاقياً جسيماً، يضع عراقيل كثيرة في طريق العملية السلمية. ومع أن المستوطنات، وفقاً لادعائه، لا تعدّ السبب الواقف وراء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، أو وراء انعدام الحل السلمي لهذا النزاع، إلا أنه «لو لم تكن هذه المستوطنات قائمة، ولو أن إسرائيل كانت ستتخذ قراراتها المصيرية وفقاً للاعتبارات الأمنية الصرفة، لكانت الأشياء كلها أبسط كثيراً». أمّا السبب الحقيقي للصراع فهو راجع، وفق ادعائه، من جهة أولى إلى رفض الفلسطينيين قرار التقسيم من سنة 1947، والذي اعتبره رفضاً غير أخلاقيّ، ومن جهة أخرى إلى قيامهم بفرض حرب على إسرائيل. كما أنه أكد أن إسرائيليين كثيرين، بمن فيهم هو نفسه، ما زالوا غير مقتنعين حتى الآن بأن الجانب الفلسطيني سلّم بوجود دولة يهودية في جزء من أرض إسرائيل (فلسطين)، والدليل على ذلك هو أن المطالبة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ما انفك يشكل العمود الفقري في الرواية التاريخية الفلسطينية.

من ناحية أخرى دعا هذا الأكاديمي إلى الإقلاع عن التفكير بأن هناك خطة معينة في إمكانها أن تجلب حلاً، وذلك في ضوء اتساع رقعة الفجوات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، منذ فشل مؤتمر كامب ديفيد في سنة 2000، في كل ما يتعلق بقضايا الحدود والمستوطنات والقدس واللاجئين. ومع ذلك فإنه يعارض الحفاظ على الوضع القائم. أمّا الوصفة التي يعتقد أنها ملائمة لإحداث التغيير وحلحلة الوضع القائم فهي عمليات انفصال تدرجيّة عن المناطق المحتلة. وشدّد على أن خطة الانفصال الأحادية الجانب عن غزة (في سنة 2005) كانت خطوة في الاتجاه

الصحيح، وأن خطة الانطواء (أو خطة التجميع)، التي عرضها رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت وشملت انفصالاً أحادياً عن معظم أراضي الضفة الغربية وتخلى عنها لاحقاً عقب حرب لبنان الثانية (في صيف 2006)، كانت خطة صحيحة أيضاً.

ويمكن العثور على اجتهادات فكرية تنحو هذا المنحى لدى نخب أكاديمية محسوبة على تيار الوسط، الذي يجوز اعتباره تياراً رئيساً في المؤسسة السياسية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة، بعد أن راوحت إسرائيل فترة طويلة بين تيارين رئيسيين آخرين، هما «اليسار الصهيوني» واليمين.

وربما ينبغي الإشارة هنا، تدعيماً للحكم السالف، إلى حدوث «تغيير» في الخطاب السياسي لرئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية، بنيامين نتنياهو، كان «خطاب جامعة بار إيلان» الشهير في يوم 14 حزيران/ يونيو 2009 واشياً به.

وانعكس ذلك في منحيين مرتبطين بمفاصل سياسة اليمين في إسرائيل، كما يعكسها حزب الليكود الحاكم:

- المنحى الأول- الإقرار بأن «السلام الاقتصادي» ليس بديلاً من «سلام سياسي» مع الشعب الفلسطيني. ومن المعروف أن الخطوط العريضة للبرنامج السياسي- الأمني، الذي طرحه نتنياهو بشأن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، وخاض على أساسه الانتخابات الإسرائيلية العامة في 10 شباط/ فبراير 2009 والتي أسفرت عن فوز اليمين فيها، قد أكدت أن «المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية (قبيل الحرب على غزة في أواخر سنة 2008)، والتي استؤنفت (لفترة قصيرة) منذ مؤتمر أنابوليس (في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007) وتركزت في تحقيق اتفاق دائم بصورة مباشرة، تخطئ الهدف المطلوب». وأكد أن الفلسطينيين «غير مستعدين في الوقت الحالي لتسوية أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية من شأنها أن تضع نهاية للصراع. ولا يوجد أي دليل على أن الفلسطينيين سيستجيبون، الآن، ولو للحد الأدنى من المطالب، التي سيطرحها أي زعيم إسرائيلي مسؤول. وقد رفض الفلسطينيون بشدة اقتراحاً للتسوية قبل ثمانية أعوام (أي خلال مفاوضات كامب ديفيد في سنة 2000)، ولا يوجد دليل على أن مواقفهم إزاء قضايا الحل الدائم أصبحت معتدلة أكثر. بل على العكس، فقد أصبحت مواقفهم متصلبة أكثر في مقابل حكومة إسرائيلية ضعيفة». وبدلاً من ذلك اقترح نتنياهو في ذلك البرنامج أن «تركز إسرائيل جهودها

في تحسين (مستوى) حياة الشعب الفلسطيني اليومية». وقال إنه «ينبغي، بصورة خاصة، مساعدة الفلسطينيين في تطوير اقتصادهم بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستوجد أجواء تزداد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية. وستعمل حكومة برئاسة الليكود بصورة فورية من أجل تغيير الأوضاع الميدانية» (وهذا هو ما اصطلح على تسميته بـ «السلام الاقتصادي»).

- المنحى الثاني- الموافقة على «مبدأ التقسيم» من خلال قبول «مقاربة الدولتين». وبغض النظر عن رؤية اليمين في إسرائيل جوهر الدولة الفلسطينية التي ستقوم، فإن مجرّد هذه الموافقة تعني، أو من المفترض بها أن تعني، أن ذلك اليمين، وعلى وجه التحديد الذي يمثل حزب الليكود عليه، لا يملك بديلا ممكنا آخر لـ «حل الدولتين». لكن في الوسع أن نضيف أن هذا البرنامج السياسي هو في الوقت ذاته برنامج حزب كاديما، المعدود منذ خطة الانفصال عن غزة في خريف 2005 على تيار الوسط، طبقاً للمعايير الإسرائيلية، وهو للعلم حزب منسول في معظمه من اليمين الإسرائيلي، ومن حزب الليكود على وجه الدقة. بل كان ثمة من أشار إلى أن نتنياهو قد «سرق» خطاب رئيسة كاديما الحالية ووزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، لا سيما وأنها كانت تؤكد دائماً على شرط الاعتراف بـ «يهودية إسرائيل»، وعلى ضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح، وتعارض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذه كلها هي الأركان نفسها التي وردت في «برنامج نتنياهو الجديد». تجدر الإشارة أيضاً إلى أن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» (يمين متطرف) وهو الشريك الرئيس لحزب الليكود في ائتلاف حكومة نتنياهو، يؤيد «حل الدولتين»، وفقاً لما صرّح به في مقابلة خاصة أجرتها معه صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2011. وقد أكد فيها أنه يؤيد فكرة الدولتين لأنه كتب على الشعبين (الإسرائيلي والفلسطيني) أن يعيشا جنباً إلى جنب في بقعة الأرض نفسها، لكنه شدّد على أن إسرائيل لن تسلم بأن يبقى الواقع القائم في قطاع غزة شبيهاً بالواقع القائم في جنوب لبنان. في المقابل أشار إلى أن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين يستند إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل لن يتحقق إلا بعد تعزيز قوة الطبقة الوسطى في المناطق المحتلة.

حصاد العقد الفائت (2000– 2010)

في أواخر سنة 2010 صدرت عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب عدة تقارير تصدّت لإجمال حصاد العقد الفائت (2000– 2010)، وذلك من خلال قراءة أهم المحطات التي شهدها والمرتبطة بالصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، تحت عنوان محدّد هو دراسة تأثير الانتفاضة الفلسطينية الثانية في مناسبة مرور عشرة أعوام على اندلاعها في أيلول/ سبتمبر 2000.

وبموجب تقويم رئيس المعهد آنذاك د. عوديد عيران، وهو أحد كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين، ربما سيتبين في المستقبل أن العقد الفائت هو الأكثر أهمية في تاريخ الصراع الإسرائيلي– العربي من بين العقود التي سبقته كلها، وربما ستكون السيرورات والأحداث التي وقعت في هذا العقد الأكثر حسما وأهمية من بين التطورات والأحداث السابقة كافة.

ويتوقف الكاتب بشكل خاص عند مسألة التدخل الدولي في الصراع، فيشير إلى أن من الصعب الإشارة إلى عقد تعمق فيه التدخل الدولي في جوانب حل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني أكثر من هذا العقد. ومع أن ذلك من ناحية إسرائيل ينطوي على قدر من الإيجابية، إلا إنه لا بُدّ من أن تترتب عليه قيود مستقبلية على حرية عملها.

وقد انعكس هذا التدخل الدولي بادئ ذي بدء في النشاطات الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية. لكن في الوقت ذاته، فإنه في أعقاب فشل المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية في 2000 ومطلع 2001 وفي إثر اندلاع الانتفاضة الثانية، ازداد التدخل الدولي في محاولة لرسم سمات التسوية المستقبلية وملامحها. ومن هذه السيرورة انبثقت مثلاً أفكار الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في كانون الأول/ ديسمبر 2000، والمبادرة العربية للسلام في سنة 2002، وخريطة الطريق في سنة 2003، ومؤتمر أنابوليس في سنة 2007، واستئناف المفاوضات المباشرة في أيلول/ سبتمبر 2010. وبرأيه فإن الحديث يدور في شكل أساس على تدخل فعال من جانب الولايات المتحدة أكثر من تدخل لاعبين دوليين آخرين، إلا إنه لا بُدّ من الإشارة إلى أن لاعباً جديداً دخل إلى النشاطات والجهود السياسية والاقتصادية ممثلاً في اللجنة الرباعية الدولية (التي تضم كلا من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، وفي واقع الأمر فإن تدخل «الرباعية» ملموس بشكل رئيس في المجال الاقتصادي، غير أن النشاطات العامة والشاملة لهذا الإطار أوجدت سابقة لن تستطيع إسرائيل تجاهلها في المستقبل.

وكانت هناك سابقة أخرى مهمة، وربما تكون دلالاتها للمدى البعيد أكثر أهمية، تتمثل في التدخل الدولي في الجوانب الأمنية، وخصوصاً فيما يتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية بموجب «خريطة الطريق»، وإنشاء أجهزة أمنية (فلسطينية) بالتعاون بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذا التدخل المباشر أوجد سابقة لا يمكن لإسرائيل أيضاً تجاهلها أو منع تكرارها. ولم يكن هذا المثال الوحيد، إذ لا مفر من الإشارة إلى أن إسرائيل وافقت أيضاً على وجود فريق من المراقبين من طرف الاتحاد الأوروبي على الحدود بين قطاع غزة ومصر كبديل جزئي لوجودها في المعبر بين الجانبين (المصري والفلسطيني). وبالتالي فإن ما يمكن افتراضه هو أن مطلب إسرائيل بشأن ترتيبات أمنية وثيقة وناجعة يمكنها، بواسطة مرابطة قوات أمنية إسرائيلية بعد وضع الاتفاق موضع التنفيذ، الحيلولة دون شن عمليات «إرهابية» من أراضي الدولة الفلسطينية، سوف يصطدم برفض الفلسطينيين، الأمر الذي قد يؤدي إلى مرابطة عناصر أمنية دولية تلبي متطلبات إسرائيل في المجال الأمني.

ثمة تطوّر مهم آخر يعتقد الكاتب أنه أصبح ناجزاً مع انتهاء العقد الفائت، وهو ترسيخ مبدأ الدولتين كحل سياسي نهائي للصراع. وفي هذا الصدد فإنه يشير إلى أنه على الرغم من أن مبدأ الدولتين بدأ «يحلق» في الفضاء السياسي الإسرائيلي على الأقل منذ توقيع اتفاقيات أوسلو في سنة 1993، إلا إنه لم ينل شرعية رسمية من الولايات المتحدة سوى في خطاب الرئيس السابق جورج بوش في حزيران/ يونيو 2002، وفي «خريطة الطريق» في سنة 2003، التي قبلت إسرائيل بمسارها الرئيس. ويشدّد عيران على أن أغلبية معسكر اليمين السياسي في إسرائيل وافقت على هذا المبدأ لأول مرة فقط بعد تأليف حكومة أريئيل شارون الأولى في سنة 2001، وقد انسحب وزيران فقط من حكومة شارون بينما لم ينسحب أي وزير من حكومة بنيامين نتنياهو بعد خطاب «بار-إيلان» في حزيران/ يونيو 2009 (ولا حتى أفيغدور ليبرمان- رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف- الذي سبق أن انسحب من حكومة شارون الأولى على هذه الخلفية). ويشكل ذلك في رأيه تحولا أيديولوجيا لا يستهان به، وهو شرط ضروري - وإن لم يكن وحيداً- لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، يكون مقبولاً من الجانبين. ومع أن من الواضح أنه في حال استمرار المفاوضات سوف ينشب جدل حاد بشأن سمات وملامح الدولة الفلسطينية ومكونات سيادتها، غير أن استعداد اليمين الإسرائيلي لقبول الفرضية الأساسية للحل ينطوي، وفق اعتقاده، على «مغزى تاريخي» بعيد المدى.

بيد أن هذا الإقرار سرعان ما أخذ يتوازى مع مطلب إسرائيلي فحواه اعتراف الفلسطينيين والعرب بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي. ويعتبر ذلك تجديداً

أيضاً، إذ إن هذا المطلب لم يطرح في جميع جولات المفاوضات السابقة. ومع أنه يمكن الادعاء أن نهاية الصراع ووضع حدّ للمطالب المتبادلة اللذين سيكونان جزءا من الاتفاق الشامل النهائي بين الجانبين يقدمان جوابا عن هذا المطلب، إلا إن الاعتراف الفلسطيني والعربي المطلوب ينطوي على تسليم تام بوجود إسرائيل.

ويعتقد عيران أن هناك طرقاً لحل مسألة قلق الفلسطينيين والعرب إزاء ما يسميه «الأقلية العربية في إسرائيل» وحقوقها الكاملة، الأمر الذي يطرح كسبب لرفضهما (أي الفلسطينيين والعرب) تقديم الاعتراف المطلوب. وكما هو معلوم فإن مسألة المكانة الدستورية والفعلية للعرب في إسرائيل نشأت بفعل قيام دولة إسرائيل، إلا إنها أخذت تتفاقم أكثر فأكثر، وقد سمعت من طرف الجانبين، اليهودي والعربي، خلال العقد الفائت، تعابير متطرفة يمكن في المستقبل أن تلقي بثقلها على إيجاد حل للصراع الشامل بين إسرائيل والفلسطينيين.

على صعيد آخر كان لأحداث العقد الفائت، ودور الانتفاضة الفلسطينية فيها، تأثير على الرأي العام الإسرائيلي في كل ما يتعلق بـ «قضايا الأمن القومي»، وهو ما يتناوله تقرير كتبه الباحث في المعهد نفسه الدكتور يهودا بن مئير، الذي كان في السابق عضواً في الكنيست وشغل منصب نائب وزير الخارجية، والباحثة أولنا بيغانو - مولدافسكي، مستندين إلى مجموعة كبيرة من استطلاعات الرأي العام التي أجراها المعهد، وإلى استطلاعات أخرى أيضاً تم نشرها في الصحف والمجلات والدراسات ذات الصلة، منذ سنة 1985 وحتى سنة 2009. وبناء عليه تراكمت أمام الباحثين كمية كبيرة من الاستطلاعات تمكنا، بعد تحليلها، من الإطلاع على آراء الجمهور اليهودي في إسرائيل إزاء القضايا السياسية والأمنية، من جهة، وعلى نظرة هذا الجمهور إلى الفلسطينيين خاصة والعرب عامة، من جهة أخرى.

وسعى الباحثان للتوصل إلى إجابات عن ثلاثة أسئلة، هي: أولاً، هل بالإمكان تلمس وجود تأثير متصل للانتفاضة على الرأي العام الإسرائيلي؟؛ ثانياً، إذا كانت الإجابة عن السؤال الأول إيجابية، فإلى أي ناحية أثّرت الانتفاضة، وما هي التغيرات التي حدثت في صفوف الرأي العام الإسرائيلي عقب أحداث الانتفاضة؟؛ ثالثا، هل التغيرات في أوساط الرأي العام المذكور والتي تم رصدها كانت قصيرة الأمد ومتغيرة، أم إنها كانت تغيرات بعيدة الأمد ولا يزال تأثيرها قائما حتى الآن؟. ومن أجل الرد على هذه الأسئلة، استخدم الباحثان أجوبة المشتركين في الاستطلاعات عن أسئلة تتعلق بمواقفهم إزاء أربعة مبادئ أساسية: «دولة مع أغلبية يهودية»؛ «أرض إسرائيل الكاملة»؛ «دولة ديمقراطية»؛ «الحالة السلمية».

وخلص تحليلهما إلى أن آراء الجمهور اليهودي في إسرائيل في سنة 2009 كانت قريبة جداً من آرائه في سنة 1998، على الرغم من أنه خلال هذه الفترة وقعت «أحداث أمنية» بالغة الأهمية، على غرار الانتفاضة الفلسطينية، وخيبة أمل الإسرائيليين من تنفيذ خطة الانفصال عن غزة، وحرب لبنان الثانية، وإطلاق الصواريخ من قطاع غزة على جنوب إسرائيل، والحرب على غزة أو ما يعرف في إسرائيل بـ «عملية الرصاص المصبوب».

ورأى الباحثان أنه «إذا كان هناك تأثير بارز للانتفاضة الفلسطينية، فإنه بالأساس كان في اتجاه تعزيز مركزية الاعتبار الديموغرافي». وبينما كان مبدأ «الحالة السلمية» في الأعوام التي سبقت الانتفاضة هو المبدأ الأهم في نظر الإسرائيليين، فإن مبدأ «دولة مع أغلبية يهودية» أصبح منذ سنة 2003 هو الأهم. وتزايدت أهمية هذا المبدأ رويداً رويداً إلى درجة أنه في سنة 2006 اعتبره أكثر من نصف الإسرائيليين على أنه المبدأ الأهم على الإطلاق. وقد كان الموضوع الديموغرافي مركزيا في تفسير الحاجة، بالنسبة إلى إسرائيل طبعا، إلى تنفيذ الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة. ونجم اهتمام الإسرائيليين بالموضوع الديموغرافي عن عدة أحداث، شدد الباحثان على أن الانتفاضة كانت أحد أبرزها.

وكان الرأي العام الإسرائيلي مختلفا في سنتي 2001 - 2002، اللتين بلغت الانتفاضة فيهما ذروتها، وبرز خلالهما ارتفاع معين في نسبة أهمية مبدأ «أرض إسرائيل الكاملة». لكن باستثناء هاتين السنتين فإن نسبة الإسرائيليين التي تعتبر هذا المبدأ على أنه الأهم بقيت تتراوح ما بين 7 إلى 11 بالمئة. كذلك فإنه باستثناء سنة 2002، تم تدريج هذا المبدأ طوال السنوات الفائتة على أنه الأقل أهمية من بين المبادئ الأربعة المذكورة أعلاه.

فضلاً عن ذلك، نوّه الباحثان بأنه كان للانتفاضة تأثير معين على انخفاض أهمية مبدأ «دولة ديمقراطية» الذي يعني «حقوقاً سياسية متساوية للجميع». ففي سنة 1999 رأى 27 بالمئة من الإسرائيليين أنه المبدأ الأهم، وفي سنة 2000 رأي 32 بالمئة أنه الأهم، لكن منذ سنة 2002 تراجع التأييد لهذا المبدأ وأخذ يتراوح ما بين 14 - 18 بالمئة، وهو ما يعني بلغتهما تعاظم المشاعر السلبية لدى الإسرائيليين إزاء العرب، بمن فيهم العرب في إسرائيل، عقب أحداث الانتفاضة.

ولا شكّ في أن هذا المعطى بالذات يتسق مع تفاقم الاستحواذ الديموغرافي، والذي يغذي بدوره التمسك بمطلب الدولة اليهودية. ومن الملفت أن التقرير الذي يتناول هذا المطلب بالتشريح، وهو بقلم الباحثة شيري طال- لندمان، يؤكد أن رئيس

الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيامين نتنياهو قد رفع درجة الأهمية المعطاة له إلى حد طرحه باعتباره إحدى القضايا الجوهرية الأكثر مركزية المدرجة في مائدة المفاوضات. وتخالف الباحثة الآراء التي تقول إن طرحه لا يعدو كونه وسيلة تكتيكية لتحقيق أهداف أخرى، مؤكدة أن الإصرار عليه ناجم عن دوافع جوهرية أكثر مما هو ناجم عن محاولة ترمي إلى تأجيل العملية السياسية مؤقتاً.

وهي ترى أن وقائع العقد الفائت تنطوي على ظهور تطوّر مهم في الخطاب الإسرائيلي بشأن القضايا الجوهرية في النزاع، وفي نهايته احتل مركز الحلبة العامة والسياسية اتجاه أصبحت فيه مكانة مسألة جوهرية خامسة متقدّمة على مكانة المسائل المركزية الأربع التي طرحت على مائدة المفاوضات في سنة 2000 (وهي الحدود والمستوطنات؛ القدس؛ اللاجئون؛ الأمن)، والمقصود مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، بل إن هذه المسألة، مع افتتاح جولة المحادثات السياسية في أواخر صيف 2010، حظيت في الأجندة التي عرضها نتنياهو للعملية السياسية بمكانة الصدارة من حيث أهميتها.

ما يمكن استنتاجه من كل ما تقدّم هو ما يلي: الإقرار بـ «حل الدولتين» يتوازى مع مطلب تكريس الدولة اليهودية. وبكلمات أخرى، المساومة على «مناطق 1967» من أجل إغلاق ملف 1948.

وبذا فإن «حل الدولتين»، وفق المقاس الإسرائيلي، يستند إلى فرضيتين رئيسيتين:

الأولى، أن يسفر قيام الدولة الفلسطينية بمقتضى الشروط الإسرائيلية عن نهاية الصراع ووضع حدّ للمطالب المتبادلة، أي أن تكون التسوية السياسية المحتكمة إلى توازن القوى إقليمياً وعالمياً بمثابة تسوية تاريخية نهائية بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين الحركة الصهيونية في صلبها التسليم التام بنتائج نكبة 1948 وبوجود إسرائيل.

الثانية، أن تلتزم الحركة الوطنية الفلسطينية إذا ما أتيحت لها الفرصة لإقامة دولة لنفسها، تحقيق هذا الهدف كحدّ أقصى.

في إحالات بعض الإشارات المستجدة

منذ وصول بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم في نيسان/ أبريل 2009، وكذلك في إثر اندلاع ثورات «الربيع العربي» في شتاء 2010، تراكمت بحسب ما نشرت وسائل الإعلام في إسرائيل ووسائل إعلام أجنبية إشارات إلى أنه أصبح أقرب إلى الموافقة

على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس حدود 1967 مع تبادل أراض متفق عليها، شرط أن يعترف الفلسطينيون في نهاية المطاف بإسرائيل دولة يهودية، وأن يوافقوا على ما تقترحه من ترتيبات أمنية.

ولتوضيح المقصود من ذلك، نتوقف بقدر من التفصيل عند بعض الإشارات التي تحيل إلى هذا الأمر:

- أشارت صحيفة «جويش كرونيكل» البريطانية (5/ 8/ 2011) إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو اقترب من قبول خطة دولية لإقامة دولتين استناداً إلى حدود العام 1967. ونقلت الصحيفة الصادرة من لندن عن مصادر في ديوان نتنياهو قولها إن الحكومة الإسرائيلية «تعمل مع الإدارة الأميركية على إيجاد سبل لإعادة إطلاق مباحثات السلام مع السلطة الفلسطينية من أجل درء خطة فلسطينية ترمي إلى حشد الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر أيلول/ سبتمبر 2011». ورأت الصحيفة أن الصيغة التي عرضها نتنياهو على الاجتماع الذي عقدته اللجنة الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط في نيويورك أخيراً، رُفضت بسبب اعتراض روسيا والاتحاد الأوروبي على طلبه جعل الفلسطينيين يقبلون بالهوية اليهودية لإسرائيل. وكشفت أن «محادثات سرية جرت في الأسابيع الفائتة بين مسؤولين فلسطينيين بارزين والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، لكنها لم تنجح في إحداث اختراق على صعيد العملية السلمية».

- في 21 حزيران/ يونيو 2011 نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية ما يلي: فاجأ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو كثيرين من الوزراء وكبار الموظفين الذين اشتركوا في اجتماع الحكومة (عُقد في 19/ 6/ 2011)، وذلك عندما ألقى مونولوجاً انطوى على مديح للانفصال عن الفلسطينيين والتخلي عن أجزاء من الضفة الغربية، مؤكداً في سياقه أن الأمر الأهم في نظره يتمثل في «الحفاظ على أغلبية يهودية ثابتة داخل تخوم دولة إسرائيل» وعدم الانشغال زيادة عن اللزوم بعدد الفلسطينيين واليهود في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. وجاءت أقوال رئيس الحكومة هذه في أثناء مناقشة اجتماع الحكومة معطيات تقرير جديد صادر عن «معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي» (تابع للوكالة اليهودية) بشأن آخر التغيرات الديموغرافية في أوساط اليهود والفلسطينيين في كل من إسرائيل والضفة

الغربية، والتي تشير إلى أن الفلسطينيين سيصبحون في غضون الأعوام القليلة المقبلة الأكثرية في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. وعلمت صحيفة «هآرتس» من مصادر اشتركت في هذا الاجتماع أن الوزيرين ليمور ليفنات (ليكود) وعوزي لانداو («إسرائيل بيتنا») اعترضا على هذا التوقعات وأكدا أن الخطر الديموغرافي الذي يتهدّد إسرائيل ليس كبيراً، وأن هناك معطيات أخرى تدحض ما ورد في هذا التقرير، وعندها تدخل نتنياهو ونطق بأقواله المذكورة أعلاه في شأن مستقبل الضفة الغربية، والتي لم يسبق أن نطق بمثلها في الماضي مطلقاً. ومما قاله رئيس الحكومة في هذا الصدد: «إن الجدل بشأن عدد اليهود والفلسطينيين في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط غير ذي صلة، لأنه ليست لديّ أي رغبة في ضم الفلسطينيين إلى إسرائيل، وإنما لديّ رغبة في أن أنفصل عنهم حتى لا يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل. إن ما يهمني هو أن تكون هناك أغلبية ثابتة داخل دولة إسرائيل، أي في تخوم حدودها التي سيتم رسمها». وقد فاجأت أقوال نتنياهو هذه الوزراء وكبار الموظفين الذين كانوا موجودين في قاعة الاجتماع، وذلك لأنها وردت في إطار جدل مع وزيرين من اليمين يعارضان إقامة دولة فلسطينية. هذا، ورفض ديوان رئيس الحكومة أن يعقب على هذا الموضوع، كما رفض أن يزوّد صحيفة «هآرتس» بالاقتباسات الدقيقة بشأن ما قاله نتنياهو.

- في 23 حزيران/ يونيو 2011 نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية ما يلي: علمت صحيفة «معاريف» من مصدرين سياسيين مختلفين أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أصبح على استعداد لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس حدود 1967 مع تبادل أراض متفق عليها، لكنه يطلب في المقابل الاعتراف بالدولة اليهودية، والموافقة على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين داخل الدولة الفلسطينية (التي ستُقام) لا في تخوم دولة إسرائيل، وذلك بهدف الحفاظ على أغلبية يهودية ثابتة في إسرائيل. وأعرب نتنياهو عن استعداده هذا أمام كل من دنيس روس، مستشار رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما (استقال فيما بعد)، وديفيد هيل، الذي حل محل جورج ميتشل (المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط)، وكان قد التقى بهما الأسبوع الفائت. كما أنه كرّره لدى لقائه هذا الأسبوع كلا من وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون، ومبعوث الرباعية الدولية توني بلير. وهذه هي أول مرة يعرب فيها نتنياهو عن موافقته على

أن تكون حدود الدولة الفلسطينية العتيدة مستندة إلى خطوط 1967، علماً بأنه هاجم الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي باراك أوباما في 19 أيار/ مايو الفائت بسبب دعوته إلى إيجاد حل سياسي يستند إلى حدود 1967 مع تبادل أراض، بحجة أنها «حدود غير قابلة للدفاع عنها». وعلمت صحيفة «معاريف» أيضاً أن الدبلوماسيين الأربعة المذكورين أوضحوا لرئيس الحكومة في أثناء لقاءاتهم به أنهم يخشون من أن يطلب الفلسطينيون اعترافاً دولياً بدولة خاصة بهم في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في أيلول/ سبتمبر 2011، وطالبوه بقبول خطة الرئيس الأميركي لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية. تجدر الإشارة إلى أن نتنياهو تطرّق في سياق الاجتماع الأسبوعي للحكومة الإسرائيلية يوم الأحد (19/ 6) إلى أهم المبادئ التي يجب أن يتضمنها في نظره أي اتفاق نهائي لتسوية النزاع قائلاً: «إن الجدل بشأن عدد اليهود والفلسطينيين في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط غير ذي صلة، لأنه ليست لديّ أي رغبة في ضم الفلسطينيين إلى إسرائيل، وإنما لديّ رغبة في أن أنفصل عنهم حتى لا يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل. إن ما يهمني هو أن تكون هناك أغلبية ثابتة داخل دولة إسرائيل، أي في تخوم حدودها التي سيتم رسمها». ومع ذلك فإن مصادر إعلامية في ديوان رئيس الحكومة أكدت لصحيفة «معاريف» أن هذا النبأ عار من الصحة، وأن موقف نتنياهو بشأن معارضة الانسحاب إلى حدود 1967 واضح وثابت.

- عادت صحيفة «معاريف» في 12 تموز/ يوليو 2011 ونشرت ما يلي: علمت صحيفة «معاريف» أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو نقل إلى الولايات المتحدة فجر أمس (11/ 7/ 2011) بتوقيت إسرائيل، وقبيل الاجتماع الذي عقدته الرباعية الدولية في واشنطن، اقتراحاً إسرائيلياً بشأن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين جرى بلورته في ختام اجتماع مطوّل عقده «طاقم الوزراء الثمانية» أول أمس (10/ 7/ 2011). (ذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة «هآرتس» أن اجتماع الرباعية الدولية في واشنطن انتهى صباح 12/ 7/ 2011 بتوقيت إسرائيل من دون أن يتوصل إلى أي بيان مشترك بشأن استئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، مؤكداً أن مجرّد ذلك يعكس خلافات في الرأي بين أطراف هذه الهيئة الدولية. وأشار إلى أن الاجتماع ضم كلا من وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، ووزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، ووزيرة

خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون، والسكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، ومبعوث الرباعية الدولية إلى الشرق الأوسط توني بلير). ووفقاً لما نما إلى علم صحيفة «معاريف» فإن الاقتراح الإسرائيلي الجديد يتضمن موافقة الحكومة الإسرائيلية على الخطة التي طرحها الرئيس الأميركي باراك أوباما في الخطاب الذي ألقاه في 19 أيار/ مايو 2011 مع تعديلات طفيفة. وعلى ما يبدو فإن رئيس الحكومة موافق على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس حدود 1967 مع تبادل أراض متفق عليها، شرط أن يعترف الفلسطينيون في نهاية المطاف بإسرائيل دولة يهودية. ومن المتوقع أن يزور المنطقة هذا الأسبوع مبعوثون من واشنطن لمناقشة آلية استئناف المفاوضات مع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتهدف هذه العملية إلى منع الفلسطينيين من التوجه إلى الأمم المتحدة والبدء باتخاذ إجراءات تهدف إلى الاعتراف بإقامة دولة فلسطينية مستقلة من جانب واحد في الدورة السنوية للجمعية العامة التي ستعقد في أيلول/ سبتمبر 2011.

- في 22 تموز/ يوليو 2011 نشرت صحيفة «هآرتس» ما يلي: أكدت وثيقة داخلية صادرة عن الإدارة المدنية في الضفة الغربية حصلت صحيفة «هآرتس» على نسخة منها أن هذه الإدارة تعمل بصورة مكثفة في الآونة الأخيرة في ترتيب موضوع ملكية دولة إسرائيل لأراض واسعة في أنحاء متعددة من الضفة الغربية بصورة قانونية، وذلك بهدف التخطيط لتنفيذ أعمال بناء فيها من دون مخالفة أحكام القانون الدولي، وأن هذه الأراضي تقع بمحاذاة الكتل الاستيطانية في كل من أريئيل وغوش عتصيون ومعاليه أدوميم، وبمحاذاة المستوطنات التي تحيط بمدينة القدس، وكذلك في مناطق إستراتيجية أخرى مثل غور الأردن وشمال البحر الميت. وعلى ما يبدو فإن هذه الوثيقة تحدّد ما هي أولويات الجيش الإسرائيلي في كل ما يتعلق بالسيطرة الدائمة على الأراضي في الضفة الغربية. ومن المعروف أن الإدارة المدنية لم تكن في السابق تميّز في عملها بين الكتل الاستيطانية الكبرى، التي من المفترض أن تُضم إلى إسرائيل في أي تسوية يتم التوصل إليها في المستقبل بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين سائر المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. ومع ذلك لا بُد من ملاحظة أن شمل أراض في منطقتي غور الأردن وشمال البحر الميت وأراض محاذية لمستوطنة أريئيل ضمن الكتل الاستيطانية الكبرى المذكورة التي تعمل الإدارة المدنية على

تكريس سيطرة إسرائيل عليها من شأنه أن يمنع عملياً إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، كما أن حجم الأراضي التي تخطط الإدارة المدنية لتنفيذ أعمال بناء فيها وفقاً لهذه الوثيقة يفشل أي إمكان لتبادل أراض متفق عليها بين إسرائيل والفلسطينيين بموجب الصيغة التي عرضها الرئيس الأميركي باراك أوباما في الخطاب الذي ألقاه في 19 أيار/ مايو 2011، وذلك لسبب بسيط للغاية هو عدم وجود أراض خالية كافية في الجانب الغربي من الخط الأخضر يمكنها أن تعوّض الفلسطينيين عن الأراضي الواسعة التي سيجري ضمها إلى إسرائيل. وقد أشرف على كتابة هذه الوثيقة رئيس مجال البنى التحتية في الإدارة المدنية العقيد تسفي كوهين، وذلك في شهر كانون الثاني/ يناير 2011، وبالتزامن مع كتابتها أصدر كوهين أوامر تجيز السيطرة على أراض في الضفة الغربية لم يتم حسم الجهة التي تملكها. وقد نُشرت مؤخراً أنباء أشارت إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يطالب أوباما المصادقة على رسالة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في نيسان/ أبريل 2004 («رسالة الضمانات») التي تعهد فيها بأن تؤيد الولايات المتحدة مطلب إسرائيل أن تأخذ عملية رسم الحدود الدائمة في الاعتبار «الواقع الميداني الجديد (في الضفة الغربية) بما في ذلك وجود مراكز سكنية إسرائيلية كبيرة»، لكن الرسالة أشارت في الوقت نفسه إلى وجوب أن تكون التغيرات في خط الحدود الدائمة متفقاً عليها بين الجانبين (الإسرائيلي والفلسطيني). وتجدر الإشارة إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قدّم قبل عام ورقة موقف إلى المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل في إطار جولة المفاوضات عن قرب أكد فيها رفض أي تسوية تتضمن سيطرة إسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت وأريئيل، التي تبعد نحو 20 كيلومتراً عن الخط الأخضر.

- في 30 آب/ أغسطس 2011 نشرت صحيفة «هآرتس» تحت عنوان «رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أجرى مداولات بشأن حدود دولة فلسطين (العتيدة)» أن العقيد احتياط داني تيرزا، الذي وضع خريطة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية لرئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، قدّم خلال الشهور القليلة الفائتة مشاورات لرئيس الحكومة نتنياهو حول الحدود المستقبلية المحتملة للدولة الفلسطينية. ونوهت بأن المشاورات التي جرت بين الاثنين كانت المرة الأولى التي يخصص فيها نتنياهو جهداً عينياً لمتابعة موضوع الحدود. ونقلت الصحيفة عن مصدر سياسي

إسرائيلي رفيع المستوى قوله: «إن نتنياهو أوفد تيرزا قبل عدة أيام للقاء رئيس الدولة شمعون بيريس وإطلاعه على أفكار نتنياهو الخاصة بحدود الدولة الفلسطينية، وبخيارات رسم خريطة في هذا الشأن تعكس مواقف الحكومة الإسرائيلية». وكان تيرزا، وهو من سكان مستوطنة «كفار أدوميم» قرب أريحا، قد رسم في حينه خريطة الانسحاب الإسرائيلي التي عرضها أولمرت على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قبل ثلاثة أعوام. وعقّب ديوان الحكومة الإسرائيلية على هذا النبأ بالقول إن نتنياهو التقى تيرزا فعلا، لكنه «لم يتفق معه على أي خط حدودي (في الضفة الغربية)، ولم تتم بلورة أي خريطة متفق عليها». ووفقاً للصحيفة فإن تيرزا بدأ بتقديم المشورة لنتنياهو في هذا الشأن بصورة غير رسمية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، وذلك عقب فشل محاولات أميركية ترمي إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية جراء رفض الأولى تجميد أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية فترة أخرى، بعد أن انتهت في أيلول/ سبتمبر 2010 فترة تجميد استمرت عشرة أشهر. وفي ذلك الوقت بدأت بين الجانبين محادثات غير مباشرة تركزت في موضوعي الحدود الدائمة والترتيبات الأمنية، وتعرّض نتنياهو إلى ضغوط مارستها الإدارة الأميركية عليه كي يعرض موقفه إزاء حدود الدولة الفلسطينية. وبحسب ما أكد مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى للصحيفة فإن رئيس الحكومة رغب في الاستئناس برأي تيرزا بشأن موضوعات تتعلق بالكتل الاستيطانية الكبرى، ومنطقة غور الأردن، وحدود الدولة الفلسطينية، باعتباره مرجعاً موثوقاً به في هذا الصدد.

- في كانون الثاني/ يناير 2012 بدأت في العاصمة الأردنية عمان محادثات مباشرة بين المحامي يتسحاق مولخو، المبعوث الخاص لرئيس الحكومة الإسرائيلية إلى مفاوضات السلام، وصائب عريقات، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، برعاية العاهل الأردني. وكان الهدف الرئيس منها هو التوصل إلى تفاهمات بشأن مسألتي الحدود والترتيبات الأمنية قبل يوم 26 كانون الثاني/ يناير 2012، وهو الموعد الذي تنتهي فيه مهلة 3 أشهر حددتها الرباعية الدولية لانطلاق محادثات بين الجانبين بشأن المسألتين المذكورتين. وفي 27 كانون الثاني/ يناير نشرت صحيفة «هآرتس» نقلاً عن مصادر خاصة أن مولخو عرض على عريقات، خلال لقاء عقد بينهما يوم 25/ 1/ 2012 في عمان، المبادئ التي تتبناها إسرائيل بشأن حدود

الدولة الفلسطينية التي ستُقام، لكن بصورة شفوية ومن دون أن يسلمه أي وثيقة رسمية في هذا الشأن. وأضافت الصحيفة أن هذه المبادئ عامة للغاية، وأن مولخو لم يعرض أي خرائط، ولم يتطرق إلى نسبة الأراضي التي سيتم تبادلها بين الجانبين. وأشارت إلى أن السلطة الفلسطينية طالبت بمعرفة موقف إسرائيل إزاء مسألة الحدود كشرط رئيس كي تستمر في هذه المحادثات المباشرة بعد يوم 26 كانون الثاني/ يناير. وتابعت أن أحد المبادئ التي عُرضت ينص على أن تبقى أغلبية الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية (المستوطنون) خاضعة للسيادة الإسرائيلية في إطار الاتفاق النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، بينما تبقى أغلبية الفلسطينيين في الضفة خاضعة لسيادة الدولة الفلسطينية التي ستقام. وطلب عريقات مزيداً من التوضيحات بشأن هذه المبادئ العامة، فقال مولخو إنه على استعداد لتوفير ذلك في أقرب فرصة ممكنة، ودعا إلى تحديد موعد لعقد لقاء آخر في غضون الأيام القليلة المقبلة، وإلى إتاحة المجال أمام الوفد الإسرائيلي كي يعرض موقفه بشأن الترتيبات الأمنية. وكان مولخو قد أتى إلى اللقاء السابق برفقة العقيد أساف أوريون، رئيس القسم الإستراتيجي في شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة، والذي كلف عرض مواقف إسرائيل بشأن الترتيبات الأمنية، غير أن عريقات رفض أن يشترك أوريون في اللقاء.
وقال مصدر إسرائيلي رفيع المستوى مطلع على مضمون المحادثات في عمان إن مولخو عرض مواقف أولية لكنها تتضمن مبادئ جوهرية، مشدداً على أن هذه هي المرة الأولى التي تبدي فيها حكومة بنيامين نتنياهو موافقتها على مناقشة مسألة الحدود الجغرافية. مع ذلك أكد المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس» أن ما فعلته إسرائيل ربما لا يعدو كونه أكثر من مجرّد مناورة تكتيكية تهدف إلى ممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية وسدّ الطريق أمام تفجير محادثات عمان بحجة أن إسرائيل رفضت مناقشة مسألة الحدود. وفي 30 كانون الثاني/ يناير 2012 نفى نتنياهو أن تكون إسرائيل أبدت، خلال المحادثات المباشرة مع السلطة الفلسطينية التي جرت في عمان، موافقتها على التنازل عن مطلب بقاء سيادتها في غور الأردن. وجاء نفيه هذا في سياق كلمة ألقاها في اجتماع كتلة الليكود في الكنيست، والتي أكد فيها أيضاً أن إسرائيل ستطالب بأن تحتفظ بوجود عسكري طويل الأمد في غور الأردن في أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين في المستقبل. وكانت صحيفة «معاريف» قد نشرت في اليوم نفسه نبأ لمراسلها السياسي بن كسبيت ورد فيه أنه خلال المحادثات التي جرت في عمان بين

مولخو وعريقات، قال الأول إن إسرائيل لا تطالب أن تحتفظ بسيادتها في غور الأردن، وتكتفي بترتيبات أمنية صارمة على طول نهر الأردن. كما نشرت تعقيباً لديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية على هذا النبأ جاء فيه: «إنه ناجم عن تسريب مغرض وعار عن الصحة من مضمون محادثات تعهد الجانبان (الإسرائيلي والفلسطيني) بأن تكون سرية للغاية». ونقلت عن مصادر فلسطينية رفيعة المستوى قولها رداً على ذلك إن إسرائيل طالبت في أثناء تلك المحادثات بأن تحتفظ بوجود عسكري في غور الأردن لعشرات الأعوام، غير أن عريقات أكد أن مثل هذا الأمر غير وارد في الحسبان مطلقاً.

ما بين براغماتية بن غوريون وجدار جابوتنسكي

إن الإشارات السالفة من شأنها أن تشي ظاهرياً بدلالة واحدة على الأقل، مفادها أن نتنياهو يعكف على التفكير بـ «حدود الدولة الفلسطينية»، لكن أساساً بهدف كسب الشرعية لـ «حدود إسرائيل» التي يبدو أنه يرغب فيها في حال اضطراره إلى رسمها، والذي يشترطه بقبول الفلسطينيين والعرب مطلبه بأن تكون دولة قومية للشعب اليهودي، إنما من دون أن يعني ذلك أن لديه موقفاً مبلوراً، أو مخططاً يتسم بالوضوح فيما يتعلق بتلك الحدود. وعند هذا الحد علينا أن ننوّه أن ثمة آراء كثيرة تعتقد أنه لا يوجد موقف إسرائيلي حاسم بشأن الحدود النهائية التي ينبغي أن تكون للدولة، وأن مقاربة إسرائيل في هذا الصدد اعتمدت عادة (في سياق المفاوضات) على سماع ماهية مطالب الطرف الآخر، فإذا أعجبتها توافق عليها، وإذا لم تعجبها لا توافق عليها، وذلك على الرغم من أن الأطراف الأخرى التي كانت أو لا تزال لديها نزاعات حدودية مع إسرائيل تعلن جهاراً ما هي الحدود التي ترغب فيها، كما هي الحال بالنسبة إلى كل من المصريين والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين.

وفي مقابل انعدام أي إشارات واضحة إلى الحدود الخاصة بـ «الدولة اليهودية» المتوخاة، يمكن ملاحظة أن ثمة إشارات واضحة إلى الطابع المرغوب لهذه الدولة.

وأول ما يتبادر إلى الذهن فيما يتعلق بهذا الطابع هو السؤال الآتي: هل ستكون دولة تتعاون مع الحيّز المجاور، أم دولة تعيش منعزلة وتحيط نفسها بالأسوار والجدران؟ هل ستكون دولة مفتوحة أم منغلقة على ذاتها؟.

إن الاتجاه الذي يسير فيه نتنياهو يفضي إلى دولة غيتو، تطبيقاً للمقولة بأنه يمكن إخراج اليهود من الغيتو، لكن يستحيل إخراج الغيتو من اليهود.

وهذا ما تدل عليه مثلا، من ناحية الوقائع، عمليات إنشاء الجدران التي شهدناها على مدار العقد الفائت، بدءاً بالجدار الفاصل في الضفة الغربية، مروراً بالجدار على طول منطقة الحدود مع مصر (220 كيلومتراً)، والجدار في منطقة الحدود مع سورية (الذي جرى تعزيزه بعد مسيرات العودة التي جرت في مناسبتي ذكرى النكبة وذكرى حرب 1967 في سنة 2011)، وانتهاء بالجدار في جزء من منطقة الحدود مع لبنان الذي أعلن عن إنشائه في بداية كانون الثاني/ يناير 2012 على طول الأراضي الممتدة بين بلدة المطلة الإسرائيلية وبلدة كفر كلا في جنوب لبنان مع تأكيد احتمال تمديده ليشمل مقاطع أخرى. كما سيتم إنشاء جدار في منطقة الحدود مع الأردن بعد الانتهاء من أعمال إنشاء الجدار في منطقة الحدود مع مصر، بحسب ما أعلن نتنياهو.

وبشكل عام نستطيع، لدى تحليل طريقة تفكير نتنياهو، أن نستنتج أنه يدمج بين المقاربة البراغماتية التي ميّزت دافيد بن غوريون، وبين مقاربة «الجدار الحديدي» لزئيف جابوتنسكي.

وقد تمثلت براغماتية بن غوريون أكثر شيء في جهوزيته مع التيار المركزي في «حركة العمل» لتقييد أطماع الصهيونية الإقليمية (الجغرافية)، بقصد ملاءمتها مع القدرة الاحتمالية الديموغرافية والإمكانات الاقتصادية الضيقة لليهود، ودراسة التأييد والدعم اللذين يمكن تجنيدهما من طرف الدول العظمى في كل مرحلة من مراحل الاستيطان الصهيوني. ويرى باحثون إسرائيليون أن هذه البراغماتية ظلت تميّزه حتى بعد حرب العام 1948. فقد قاوم بشدة، في إبان تلك الحرب، دعوات الجنرالات للاستيلاء على باقي فلسطين، أي الضفة الغربية، والتي تشكل 22 بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية، بما في ذلك مدينة القدس القديمة، بكل ما في هذه الأخيرة من أماكن عبادة. وكان يفضل اكتساب «الشرعية الدولية» على اكتساب مزيد من الأرض، ويقتبسون عنه قوله في أثناء مناقشة عامة جرت في الكنيست في نيسان/ أبريل 1949 ما يلي: «عندما واجهنا خيار سلامة أرض إسرائيل من دون دولة يهودية في مقابل خيار دولة يهودية من دون سلامة أرض إسرائيل، اخترنا الدولة اليهودية من دون سلامة أرض إسرائيل».

أمّا مقاربة «الجدار الحديدي» فتتمثل أصلاً في كي وعي الفلسطينيين بأنهم عاجزون عن هزيمة المشروع الصهيوني بسبب عظمة قوته، وما من خيار أمامهم سوى قبول شرعية الصهيونية، ومن هنا تشديد نتنياهو على بناء اقتصاد إسرائيلي قوي يكون بمثابة دعامة لتمويل القوة العسكرية وضمان التفوّق الأمني.

وما يجب الانتباه إليه هو ما يلي: إن نتنياهو يُعتبر «جابوتنسكي الهوى»، لكن هذا

الأخير بقي في صفوف المعارضة ولذا ظل أقل تأثراً بالتناقضات بين منطلقاته الأيديولوجية الطاهرة وبين حدود الإمكانات السياسية تحت وطأة قيود الواقع المحلي والإقليمي والعالمي وضغوطه، ولذا كان من الصعب العثور في مواقفه إزاء القضية الفلسطينية على أي فجوة أو تضاد بين الجانب الأيديولوجي وبين الجانب السياسي العملي، بينما يبدو أن نتنياهو متأثر بهذه المسائل.

ومع ذلك يتعين التشديد على أن الخلافات بين التيارات المتعددة التي انضوت تحت سقف الحركة الصهيونية تمحورت حول ضرورة التدرّج في تحقيق الأهداف القصوى، وتحديد الغايات المرحلية بما يتلاءم مع الإمكانات السياسية المُتاحة، وبالتالي فإنها لم تكن خلافات تطول المنطلقات الأيديولوجية الثابتة إزاء المسألة الفلسطينية.

وهذه المنطلقات الثابتة هي التي تحدّد المبادئ العامة للصهيونية.

ومهما تكن تلك المبادئ، يبدو لي أن مبدأين منها ما انفكا يحكمان سياسة الحكومة الإسرائيلية شأنها شأن الحكومات السابقة، وهما: أولاً، مبدأ تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني؛ ثانياً، مبدأ كسب الشرعية الدولية. وهذا المبدأ الثاني ازدادت أهميته كثيراً في الآونة الأخيرة.

ويشتق نتنياهو برنامجه لـ «التسوية النهائية» من هذين المبدأين، وكذلك من نتيجة الدمج بين براغماتية بن- غوريون و«الجدار الحديدي»، وهو ما كشف عنه مثلاً في الخطاب الذي ألقاه في الكونغرس الأميركي يوم 24 أيار/ مايو 2011.

ويتألف هذا البرنامج من العناصر التالية:

أولاً. اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي؛

ثانياً. أن تؤدي التسوية الدائمة إلى نهاية النزاع ووضع حد للمطالب؛

ثالثاً. أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج تخوم دولة إسرائيل؛

رابعاً. أن تُقام الدولة الفلسطينية عن طريق اتفاق سلام وأن تكون منزوعة السلاح وأن تحتفظ إسرائيل بحق المرابطة العسكرية لفترة طويلة على طول نهر الأردن؛

خامساً. أن تبقى الكتل الاستيطانية الكبرى (في الضفة الغربية) خاضعة للسيادة الإسرائيلية؛

سادساً. أن تبقى القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل.

وللعلم فإن موقف نتنياهو ما زال مؤسساً على مقاربة فحواها أن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني غير قابل للحل، وأن مسؤولية ذلك لا تقع على عاتق إسرائيل.

ولا بُدّ أيضاً من أن نشير إلى أن مقاربة إسرائيل إزاء التباشير الأولى لـ «الربيع العربي»، والتي لاحت من خلال ثورة 25 يناير المصرية، جعلت أحد الأساتذة الجامعيين يستنتج أنها ما زالت أسيرة «عقلية الغيتو»، ذلك بأن التداول فيها تم فقط من خلال تشريح التداعيات المتعلقة بمصالح إسرائيل الضيقة، عبر طرح السؤال بشأن فوائد ذلك الربيع أو أضراره بالنسبة لها لا أكثر.

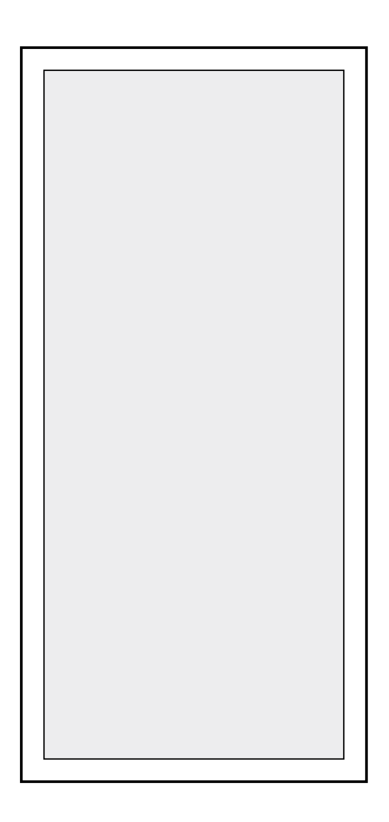
وبمراجعة وقائع العام المنقضي ليس من المبالغة القول إن مزيداً من علامات الغيتو سيطرت على إسرائيل، بما يجعلنا نستنتج أن احتمال الفكاك من تلك العقلية ضئيل للغاية.

وقد تساءل البعض: هل تستطيع دولة كهذه الصمود والازدهار في العالم المعاصر؟، منوهاً بأن شعوباً أخرى في العالم خاضت الكثير من الحروب، لكنها عرفت دائما أنه بعد الحرب يحل السلام، وأن أعداء اليوم يمكن أن يصبحوا أصدقاء الغد.

غير أن إسرائيل ما زالت غير قادرة على فعل ذلك.

وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن الأغلبية الساحقة فيها تعتقد أنه لن يكون هناك سلام إلى الأبد، وهي على قناعة أن الفلسطينيين والعرب يريدون القضاء عليها، وأن الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية في مناطق 1967 وإقامة المستوطنات فيها هما نتيجة للعنف العربي وليس سببا له، والأغلبية العظمى من يهود العالم تدعمها على نحو شبه أعمى.

وبرأي أحد الساسة الإسرائيليين المخضرمين (أوري أفنيري) فإن المطلوب إزاء الصيرورة الراهنة لـ «المشروع الصهيوني» لم يعد تغيير هذا الجانب أو ذاك من دولة إسرائيل، وإنما تغيير مبادئ الدولة نفسها. وهذا الأمر يتجاوز كثيرا المجال السياسي، أو مجال تبديل حزب معيّن بآخر في كل دورة انتخابية، كما أنه يتجاوز حتى الحاجة إلى صنع سلام مع الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال، وإخلاء المستوطنات، ويستلزم إحداث تغيير جذري في الوعي الوطني العام، أي تغيير وعي كل إسرائيلي وإسرائيلية. ومن أجل ذلك ربما باتت إسرائيل بحاجة إلى صدمة إيجابية أو سلبية، ذلك بأن جميع الصدمات الإيجابية والسلبية التي تعرضت لها حتى الآن كانت صغيرة وعابرة مقارنة بما هو مطلوب حقا.



الجلسة الثالثة

رئيسة الجلسة: كرمة النابلسي

المتحدث:

فيصل حوراني: إِصلاحُ منظَّمَةِ التَّحريرِ الفلسطينيَّة

إِصلاحُ منظَّمَةِ التَّحريرِ الفلسطينيَّة

فَيصَل حوراني

الوضع الفلسطيني بحاجةٍ إلى إصلاح، هذا هو ما يتفق عليه الجميع. والإصلاح ضرورة عاجلة. وتأجيل الإصلاح سيفضي إلى مزيدٍ من التردي. وعندي، ينطوي التأجيل على خطر تلاشي الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد يفضي الأمر إلى تلاشي وجود الشعب الفلسطيني بما هو شعب. وأقل ما قد يحدث هو أن يفقد الفلسطينيون وجود ممثلٍ شرعي وحيد لهم، وأن يتحولوا إلى مجموعات متفرقة، منقسِمَةٍ في الرأي أو متخاصمة، ومفتقرةً إلى السّمات المشتركة، وأن يكون لكّل مجموعة ممثّلٌ خاصٌ بها، أو ممثلون عدة، وينشغل هؤلاء بأشياء كثيرة لن يكون الهُّم الوطني واحداً منها، أو لن يكون في مقدمتها.

إصلاح الوضع الفلسطيني هو، إذاً، مسألة حياة أو موت. وليس مسألة تحسين ظروف أو تنحية مساوئ أو تجويد أداء فقط. وتحقيق الإصلاح يعني، ببساطة، معالجة ما فسد. والفساد غير مقتصر على فساد الذمم. وقد يجوز أن نقول إن فساد الذمم، على خطورته في حد ذاته، هو أقلّ درجات الفساد خطورةً على الوجود الوطني، وهو أكثرها قابليةً للإصلاح.

أما ما يستدعي دقّ أجراس التحذير كلها، فهو فساد الرأي حين ينجمُ من خراب الأسس التي تنشئ الآراء وكذلك فساد السياسة، وهو الذي يوهن المؤسسات التي

ترسم السياسة أو تنفذها. والواقع أن ما اطرد فأوصلنا إلى ما نحن فيه هو فساد الرأي وما ينجم منه. فسد الرأي الموجه للنشاط، ففسدت القيم التي ترسم السلوك الفردي والجمعي. وفسدت السياسة، فوهنت الفعالية اللازمة لمواجهة جذر أسباب تردّي الحال، الجذر الذي يمثله الاحتلال الإسرائيلي وسياسة إسرائيل المثابرة على تدمير بُنى الشعب الفلسطيني المادية والروحية.

صرنا في وضع غاض فيه الفكر الإستراتيجي الصحيح. فصارت السياسة تُرسم وفق المزاج، والقرارات تُتخذ بخفّة، والنشاطات تُبَاشَر دون إعداد صحيح. ولأن التفرد والفردية استشريا، فقد حل التصوّرُ المزاجي والرغبي محل التخطيط، وحل التضليل وترويج الأوهام محل التوعية، وحلت الدعاية محل التعبئة، وحل ادعاء الإنجاز محل الإنجاز الفعلي. وها نحن قد بلغنا زمناً صار من الممكن فيه أن يُقال لنا إن السلطة الفلسطينية قد استكملت البنى اللازمة للدولة، فيما هي في واقع الأمر عاجزة حتى عن ضمان الاستمرار في دفع رواتب موظفيها.

هذه الورقة، بما هي واحدة من أوراق عدة مقدَّمَة إلى هذا المؤتمر، لن تتطرق إلى أوجه الإصلاح المطلوب كلّها، بل ستتناول ما يخصّ إصلاح وضع منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً حاجة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى صياغة ميثاق وطني جديد يحدد أسس نهوض المنظمة.

منظمة التحرير بلا ميثاق؛ ونظامها الأساسي منسيّ حتى من قبل معظم الموَكلين بتطبيقه؛ ومجلسها الوطني لم يعقد أي دورة من دوراته منذ خمس عشرة سنة ونصف السنة بالتمام والكمال؛ ولجنتها التنفيذية التي توفي أكثر من ثلث أعضائها فاستعيض عنهم بالتحايل على أنظمة انتخاب الأعضاء، حتى هذه اللجنة التي تآكلت شرعيتها، لا تجتمع إلا فيما ندر، وليس بين أعضائها من هو متفرغ لعملها وحده، والذين بإمكانهم من هؤلاء أن يخصصوا لعمل اللجنة جلّ وقتهم ليس لهم فيها ما يعملونه. وفي المرات النادرة حين اجتمعت اللجنة بما هي لجنة، لم يُكتب للاجتماع محضر، ولم تصدر عنه قرارات مكتوبة، ولم يعرف الجمهور من الذي صوّت ضد قرار أو صوّت معه، هذا إن كان قد جرى أيّ تصويت.

المنظمات الشعبية، والاتحادات العامة والأخرى المهنية، هذه المعدودة القاعدة الأساسية لمنظمة التحرير، لم يبق من معظمها إلا أنفار تصدروا قياداتها منذ تأسيسها في غابر السنين وظلّ من بقوا منهم أحياء في مواقعهم إلى الآن، حتى بعد أن أكل الدهر وشرب وتجشأ على كثيرين منهم. ومن نشاطاتِ هذه المنظمات لم يبق أكثر كثيراً من بيانات الولاء والتأييد التي يُصدرها هؤلاء كلما طُلب منهم إصدارها ليؤيدوا قرارات لم يستشرهم أحد عند صياغتها.

والسلطة التي أنشأتها منظمة التحرير لتكون ذراعها في إدارة شؤون المواطنين في الأرض المحتلة آل وضعها إلى ما نراه: انقسام؛ وحكومتان؛ واحدة مقالة، تتولّى مع هذا الهيمنة على المواطنين في قطاع غزة؛ والأخرى مستقيلة، هي التي حملت لسنين كثيرة صفة المؤقتة، تتولى إدارة بعض الشؤون في الضفة ولا تهيمن حتى على عدد من مؤسساتها ذاتها وموظفيها أنفسهم.

على الصعد الأخرى، تردّت الأوضاع أيضاً، القطاع الخاص محجوبة عنه فرص التطور الطبيعي، فرص النمو المستقل، بسبب القيود التي يشكلها وجود الاحتلال في حدّ ذاته، والقيود التي أضافها اتفاق أوسلو وملحقهُ الاقتصادي. والحال أن ما قد يزيد عن ثلاثة أرباع الجمهور في الضفة والقطاع يعيش على الغوث الخارجي، مباشرة أو في صورة غير مباشرة.

الجامعات تردّت أحوالها هي الأخرى. وفرص خرّيجي الجامعات في الحصول على عمل ملائم لما اختصّوا به ضاقت إلى أدنى الحدود. المنظمات غير الحكومية، خصوصاً ما يتلقى منها جلّ تمويله من الخارج، تقتنص أفضل الكوادر تأهيلاً وتوفر للأكفاء منهم حياة تبعدهم عن السويّة العامة لحياة ناسهم، وتجند كثيرين منهم لوضع تسودُ فيه المنجزات الشكلية، وعدد هذه المنظمات يزداد باطراد مع تردي الحال العام، فيزداد عدد من تقتنصهم. والمؤسسات العلمية والثقافية والفنية تغرق في الضحالة أو في العجز، ويتكبد الأصلاء فيها أشق المعاناة ويظلون في أغلب الأحوال مغلوبين على أمرهم.

هذه أمثلة تشكل غيضاً من فيض. وهي أمثلة عُرضتْ هنا عناوينها وحدها، لتؤكد ما جاء في أول هذه الورقة، من أن الإصلاح مسألة حياة أو موت للحركة الوطنية الفلسطينية. والموت الذي قد تتعرض له هذه الحركة إن تأخر الإصلاح لن تكون بعده، هذه المرة، قيامة جديدة. فالبنى التي تنتج الجديد تفسخت. والظروف التي كانت تأذن لجديد الفلسطينيين بأن يَنبُتَ وينمو بعد كل كارثة تبدلت، ولم يعد بمستطاع أي عنقاء أن تنهضَ من الرماد. والعوامل التي يركن إليها بعضنا بما هي بدائل هي، في واقع الأمر، غير موجودة إلا في الأوهام؛ الأمل بالدولة الواحدة لشعبين بديلا للدولتين اللتين لشعبين وهمٌ يشبه وهم الأمل بالشفاء من داء مزمن عبر إدمان المخدرات.

ما تدعو إليه هذه الورقة هو أن يشن القابضون منا على الجمر حملةً مثابرةً لإرغام من يعنيهم الأمر على الوقوف وقفة صارمة لمراجعة الوضع مراجعة شاملة والمباشرة في إصلاحه إصلاحاً جذرياً.

لنتذكر أن مِثلَ هذه المراجعة لم يَجْرِ منذ سبعينيات القرن المنصرم. ففي العام 1974، جرت المراجعة التي أفضت إلى صياغة البرنامج الوطني المرحلي ولم تتكرر بعده. ثم

لنتذكر المنجزات الكبيرة التي تمت إثر هذا التطور: الاعتراف العربي الشامل والدولي الواسع بمنظمة التحرير ممثلةً لشعب فلسطين ومسؤولةً عن صياغة مستقبله؛ ورسوخ تقاليد العمل الديمقراطي والتعددية الفكرية والتنظيمية على الساحة الفلسطينية؛ وتغليب أسلوب الحوار لصياغة السياسات على أساس الهامش المشترك بين الجميع، واطراد العمل في هدي الشرعية الدولية؛ وانتعاش التقدم الفكري والعلمي والثقافي.

ومع تذكرنا هذا، ينبغي أن نتذكر، أيضاً، ما جرى بعد أن تراخى الزخم وتبدلت الظروف، وبعد أن استشرت مظاهر التفرد والفردية، فآل الأمرُ إلى اتفاق أوسلو الذي تمّ التفاوض عليه بمعزل عن حركة الجمهور وفصائله ورقابته وتأثيره، والذي تم إبرامه بالتحايل على أنظمة م. ت. ف. وميثاقها. ثم لنتذكر كيف طمس التفرد والفردية وفساد الرأي وفساد السياسة ما انطوى عليه اتفاق أوسلو من إيجابيات قليلة، وكيف أذن هذا، وسواه من الأسباب، لحكومات إسرائيل المتعاقبة بأن تستثمر اتفاق أوسلو ذاته، للتنصل مما أوجبه هذا الاتفاق عليها من استحقاقات، ولزيادة هيمنة إسرائيل على الضفة والقطاع وحياة المواطنين فيهما، وكيف أفلحت هذه الحكومات في إدارة مفاوضات مع م. ت. ف. دون أن تفضي هذه المفاوضات إلى شيء سوى توفير الوقت اللازم لإسرائيل كي تبني مزيداً من المستوطنات وتدمر مزيداً من البنى الفلسطينية الأساسية. وهذا كله دون أن تجرى على الساحة أي مراجعة شاملة.

لقد تم الانتقال من مقولة الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين إلى مقولة المفاوضات هي الطريق الوحيد لتحرير الضفة والقطاع، أي من ضارة إلى أخرى أشد ضرراً. ولئن أمكنَ أن يتخطّى الفلسطينيون الضرر الأول عبر مراجعة شاملة جرت بعد عشر سنوات من الوقوع فيه، فإن الضرر الآخر مستمر منذ ما يكاد يكمل عقدين، دون أن تجري المراجعة الشاملة له.

الآن، انسد الطريق، انسد طريق المفاوضات، ولم يبقَ مفتوحاً إلا طريقان: طريق التسليم بالأمر الواقع؛ وطريق التعلل بالأوهام. والمطلوب كثيرٌ جداً، ولا بدّ من أن يبدأ الأمر بحوار وطني شامل على غرار ما جرى في العام 1974، حوار توضع له آليات تحرره من النمطيّة والقيود كما تحرره من أي تدخل خارجي، وتطلقه في فضاء حرية التعبير العريضة، الحرية التي لا تكون حرية حقاً إلا إذا أتيحت للجميع دون استثناء. هذا الحوار ينبغي أن يستهدف مراجعة الفكر والسياسة والتجربة بكاملها، لا من أجل التوقف عند ما مضى وتوزيع المسؤوليات عما وقع، بل لاستشراف المستقبل وبلورة ما هو لازم للنهوض بمنظمة التحرير ليصير نهوضُها رافعةً تطلق النهضة الشاملة.

وفي سياق هذا الحوار المطلوب، لا بدّ من تحديد أسس جديدة لنهضة المنظمة: ميثاق وطني

جديد؛ وكذلك، نظام أساسي يعكس ما سيستجد في الميثاق الوطني. وفي الميثاق كما في النظام يمكن تحديد طرق عصرنة مؤسسات م. ت. ف.، وتحديث وسائل اختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وتشكيل مجلس مركزي جديد ينبغي، كما ترى هذه الورقة، أن يُنتخب أعضاؤه كلّهم مباشرة من قبل المجلس الوطني، على ألا تتحدد كوتة مسبقة لأي طرف، ولا يكون فيه أي عضو يظفر بالعضوية بحكم عضويته في هيئة أخرى. فإن تم الاتفاق على هذا، فيصير بالإمكان اعتماد المجلس المركزي هذا بمثابة برلمان للشعب الفلسطيني بأسره، يتمتع بما تتمتع به برلمانات الشعوب من صلاحيات.

إنهاء الكوتة في المجلس المركزي، وإخضاع الجميع إلى معايير الانتقاء ذاتها دون مزايا مسبقة لأحد، عضو لجنة تنفيذية أو ممثل فصيل أو منظمة شعبية، يؤهلان المجلس المركزي ليكون برلماناً للشعب كله متفرغاً للعمل.

ولأن الموضوع الذي تتوخى هذه الورقة التركيز عليه هو وضع ميثاق وطني جديد، فَستُقدِّمُ، فيما يلي، مسوغات وضع هذا الميثاق ونصاً مقترحاً لبنوده.

لماذا وضع ميثاق جديد؟

أول ميثاق وطني للشعب الفلسطيني كان ذلك الميثاق الذي صادق عليه المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس الذي عقد في الوطن عام 1922، في ظل الاحتلال البريطاني لفلسطين، والتزام حكومة بريطانيا تطبيق مضمون تصريح بلفور الشهير، وشروع بريطانيا فعلاً في تسهيل الهجرة اليهودية إلى البلاد وبناء الوطن القومي اليهودي فيها. هذا الميثاق الأول صيغ في عبارات قليلة، أظهرت رفض ممثلي الشعب الفلسطيني تصريح بلفور، والاحتلال البريطاني، والهجرة اليهودية، كما أظهرت تشبثهم بمطلب الاستقلال.

ثاني ميثاق كان ذلك الذي حمل اسم الميثاق القومي، الذي صادق عليه المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي صادق أيضاً على إعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، عندما انعقد في القدس في أيار/ مايو 1964. وهذا ذاته هو المؤتمر الذي تحول بعد إقرار الميثاق القومي وغيره من الوثائق البنيوية إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأول. الميثاق القومي، هذا، عكس مقولات الفكر السياسي التي كانت سائدة آنذاك، وأظهر تصميم الشعب الفلسطيني على إعادة بناء كيانه الوطني الذي دمرته نكبة 1948، كما أظهر إيمان هذا الشعب بالوحدة العربية واعتقاده أن الأمة العربية بأسرها مسؤولة عن تحرير فلسطين. في مقابل ذلك، غاب عن هذا الميثاق كل ما يمكن أن يستفز أياً من الدول العربية، خصوصاً المملكة الأردنية الهاشمية التي

لم تتحمس في حينه لإنشاء م. ت. ف. ونص الميثاق، ترضية من واضعيه للمملكة الأردنية على أن م. ت. ف. لا تمارس السيادة لا على الضفة الغربية التي كانت آنذاك جزءاً من المملكة ولا على قطاع غزة الذي كان تحت الإدارة المصرية، ولا على قرية الحمة التي صارت تحت المسؤولية السورية.

ثالث ميثاق، وآخر ما وضع من مواثيق حتى الآن، هو ذلك الذي تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الرابعة في القاهرة في العام 1968، أي بعد أربعة أعوام فقط من وضع الميثاق القومي. فالميثاق الجديد جاء بعد إدخال تعديلات واسعة على مواد في الميثاق القومي شملت حتى اسم هذا الميثاق، فصار اسمه الميثاق الوطني، وبعد إدخال مواد جديدة على الميثاق الوطني، ما جعله يستحق واقعياً صفة الميثاق الوطني الجديد التي اشتهر بها. جرى التعديل، وكذلك جرت الإضافة، وجرى الحذف، بناء على إصرار ممثلي الفصائل الفلسطينية الفدائية وجيش التحرير الفلسطيني الذين صارت لهم الأغلبية الكبيرة في المجلس الوطني الذي صادق على هذا الميثاق. والواقع أن ما جرى في هذا الصدد جاء امتثالا لشرط وضعته المنظمات الفدائية بين يدي قبولها تولي قيادة م. ت. ف. لتحل فيها محل السيد أحمد الشقيري، الذي كان قد استقال بعد حرب حزيران/ يونيو 1967.

الميثاق الجديد، الوطني وفق تسميته، حوى عدداً غير قليل من الأفكار التي ضمّها سابقه، لكنه أضاف إليها كثيراً مما هو جديد، خصوصاً ما يتصل بالكفاح المسلح واعتباره، بنص الميثاق، طريقاً وحيداً للتحرير. إلى هذا ركز الميثاق الوطني، أكثر بكثير من سابقه على مسائل إبرازِ الشخصية الوطنية الفلسطينية، وبناء الكيان الوطني الفلسطيني، واعتبارِ شعب فلسطين طليعة الأمة العربية في العمل لتحرير وطنه، ودعوةِ الأمة العربية إلى أنَ تقدم لهذا الشعب كل ما لديها من إمكانيات مادية، وعسكرية، وروحية، كي تساعد على إنجاز التحرير. وقد ألغيت من الميثاق الوطني، في صورة خاصة، تلك المادةُ التي كانت في سابقه، والتي حظرت على منظمة التحرير أن تمارس السيادة على أجزاء كبيرة من أرض وطنها.

هذا الميثاق، وهو الذي كان في العام الذي وضع فيه جديداً بالإجمال، ومجمعاً عليه من الفصائل الفدائية كافة، تعرض بمضيّ السنين للتآكل والاختراق حتى من قبل واضعيه أنفسهم. وفي دوراته التي تعاقبت منذ 1968، اتخذ المجلس قرارات تخرق مواد الميثاق خرقاً صريحاً أو مضمراً، واتخذ قرارات تتجاوز الميثاق دون أن يكون فيه ما يبيح اتخاذها. لكن، ما من أحد عُنِي باتباع ما يَسمَح به نص الميثاق ذاته، وهو تعديله، ليسوِّغ التعديلُ اتخاذ القرارات المخالفة له. وأكثر من هذا، كان ما

فعلته اللجان التنفيذية التي تواتر انتخابها لقيادة المنظمة. فقد صدرت عن هذه اللجان قراراتٌ وصدرت عن رئيسها وعدد من أعضائها أوجه سلوك كادت لا تبقي من الميثاق الوطني مادة لم تخترق.

الاختراق الأضخم لهذا الميثاق جرى في العام 1993 مع التوصل إلى اتفاق المبادئ الذي اشتهر باسم اتفاق أوسلو. فقد أوجب هذا الاتفاق على م. ت. ف. التزامات لا تخرق مواد في الميثاق أو تتجاوزها تجاوزاً فقط، بل تنطوي على تناقض صريح بين ما التزمته قيادة م. ت. ف. في اتفاق المبادئ وبين ما يلزمها إياه الميثاق الوطني. لهذا اشترطت إسرائيل، بموجب الاتفاق، أن تعمل م. ت. ف. على تعديل الميثاق لينسجم مع التزامات الاتفاق، بحيث يتم حذف أي مواد أو فقرات تتناقض مع هذا الاتفاق.

وتنفيذا لهذا الالتزام، وافق المجلس الوطني عندما انعقد في غزة في نيسان/ إبريل 1996، على مبدأ التعديل والحذف، وأوكل المجلس إلى لجنته القانونية مهمة وضع النص اللازم لتنفيذ هذا الالتزام وعرضِ النص على المجلس المركزي الفلسطيني في أول اجتماع يعقده هذا المجلس، حتىَ يصادق عليه.

ما جرى بعد هذا هو أن اللجنة القانونية لم تضع نصاً جديداً، وأن المجلس المركزي لم يصادق، إذاً، على أي تعديل أو حذف، وبقي الأمر ملتبسا: هل تمت إجراءات تعديل الميثاق الوطني وفق التزامات اتفاق المبادئ، أو أنها لم تتم. وعندما تشكلت في إسرائيل حكومة جديدة ترأسها بنيامين نتنياهو، هو الذي سبق أن صوت في الكنيست الإسرائيلي ضد اتفاق المبادئ، أثار رئيس حكومة إسرائيل الجديد بين ما أثاره مسألةَ عدم استكمال إجراءات تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. وأقنع نتنياهو رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون بأن الجانب الفلسطيني لم يعدل الميثاق في واقع الأمر. وهنا، طلب الرئيس كلينتون من الرئيس ياسر عرفات أن يفعل شيئا يؤكد لحكومة إسرائيل أن م. ت. ف. وَفَت بالالتزام المتعلق بتعديل الميثاق، وأنها استكملت الإجراءات اللازمة لتعديله. وعندها دعا مكتب المجلس الوطني الأعضاءَ بناء على طلب الرئيس عرفات، إلى عقد جلسة في غزة حضرها الرئيس كلينتون ذاته. وخاطبَ الرئيس عرفات الأعضاء وغير الأعضاء الحاضرين في الجلسة طالبا أن يوافقوا على التعديل، وجرت الاستجابة لطلب الرئيس عرفات بالتصفيق الجماعي.

هذه الجلسة لم يجر فيها أي شيء مما يفرضه النظامُ الأساسي لمنظمة التحرير ونظام المجلس الوطني الفلسطيني لتكون جلسة رسمية. فما من أحد تأكد من عدد الحاضرين، وما من أحد تأكد من أسمائهم، والتصويت جرى كما ذكرنا بالتصفيق دون أن يحصي أحد عدد الذين صفقوا، والتصفيق لا يعد تصويتا بأي حال، ونظام

المنظمة المعتمد يوجب عند التصويت على تعديل أي مادة في الميثاق أن تتم المناداة على الأعضاء، واحداً واحداً، بالاسم، وأن يجهر كل عضو بصوته، وليس برفع يده أو إبقائها جامدة، بموافقته على التعديل المقترح، أو معارضته.

إذاً، إذا كان الميثاق الوطني قد عُدّل فبالنية وحدها، وليس بأي تصويت على نصوص التعديل، وهكذا، فإنّ لدى الشعب الفلسطيني الآن ميثاقاً يرى البعض أنه عُدّل ويُصرّ آخرون على أنه لم يُعدَّل، ولا يُعنى كثيرون بمراجعة هذه المسألة، وذلك إما استهانةً بالمسألة كلها أو تجنباً للمشاكل التي قد تنجم من إعادة الاهتمام به.

هذا من الناحية الإجرائية القانونية. أما من الناحية السياسية والفكرية، فإنّ موادَ الميثاق الوطني فيها، باعتياره معدلاً أو باعتباره غير معدل، كثيرٌ مما عفا عليه الزمن، وكثير مما صار متخلفاً، فضلاً عما جاء فيه مما كان متخلفاً وعفا عليه الزمن حتى قبل وضعه والمصادقة عليه في العام 1968.

في ضوء هذا، وفي سياق الدعوة إلى إصلاح منظمة التحرير وإعادة تفعيل دورها في الحياة الوطنية الفلسطينية، تَبرزُ الحاجةُ الملحة إلى وضع ميثاق جديد، إن كان عليه أن يستبقي ما هو لازم وملائم لواقعنا من مواد سابقِهِ، فإن من الضروري أن تدخل عليه التعديلات والإضافات التي تعكس تطور الفكر والممارسة السياسيين الفلسطينيين والتزامات م. ت. ف. الدولية، والتي تشمل الرؤية المعاصرة التي توجه العمل الفلسطيني الوطني.

وما نقدمه فيما يأتي هو مسودة مقترحة للميثاق الجديد المطلوب.

مشروع ميثاق مقترح، للمناقشة

المادة 1: فلسطين هي وطنُ الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزءٌ من الوطن العربي الكبير، وشعبُها جزءٌ من الأمة العربية.

المادة 2: دولة فلسطين هي دولة قائمة على قاعدة حق تقرير المصير وحق شعبها في الاستقلال وعلى أساس قرارات منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وأخصها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذو الرقم 181 للعام 1947.

المادة 3: دولة فلسطين للفلسطينيين جميعهم أينما كانوا في الوطن أو الشتات. ولكل فلسطيني الحق في حمل جنسية هذه الدولة سواء أقام فيها أو بقي خارجها.

المادة 4 : الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، لا فرق في هذا بين مقيم في الوطن أو مهجّر خارجه.

المادة 5 : الفلسطينيون هم مواطنو فلسطين العرب الذين كانوا يقيمون فيها قبل العام 1947، وكل من ولد بعد ذلك لأب أو أم فلسطينيين داخل فلسطين أو خارجها.

المادة 6 : يعتبر اليهود الذين كانوا يقيمون في فلسطين إقامة عادية قبل إخضاعها للانتداب البريطاني فلسطينيين. ولأبناء هؤلاء حق المطالبة بالحصول على جنسية الدولة الفلسطينية إذا أرادوا العيش فيها بسلام مع مواطنيها.

المادة 7 : يُعدُّ في الواجبات الوطنية تنميةُ حس الفلسطينيين بالانتماء إلى فلسطين، وتمتين روابطهم التاريخية والواقعية بها، وتنشئةُ الفرد الفلسطيني تنشئةً تُعرّفه بوطنه وتؤهله للنضال من أجل تحريره من الاحتلال الإسرائيلي وتدعيم استقلال دولته.

المادة 8 : المرحلة الراهنة هي مرحلة الكفاح الوطني من أجل تحريرِ الوطن الفلسطيني وتدعيم استقلال الدولة الفلسطينية وتوفيرِ ما يلزم لتطورها وازدهارها. والتناقضُ الرئيسَ في هذه المرحلة هو التناقض القائم بين الشعب العربي الفلسطيني وبين محتلّي أرض دولته، أي بين حركة هذا الشعب من أجل الحرية وبين الصهيونية وإسرائيل. ومن واجب فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية وقواها، كافّة، وهي تقاوم الاحتلال أن تغلب هذا التناقض على أي تناقضات ثانوية قد تنشأ بينهما.

المادة 9 : يكافح الشعب الفلسطيني بأشكال الكفاح المشروعة كلِّها من أجل إجلاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرض وطنه، وتدعيم استقلال دولته، وتأكيدِ حق لاجئيه جميعهم في العودة والتعويض وفق ما رسمه قَرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذو الرقم 194 للعام 1949. ويكون للمجلس الوطني الفلسطيني، أو للقيادة المنتخبة من قبله، صلاحيةُ التركيز على شكل أو غيره من أشكال الكفاح في مرحلة أو غيرها، حسب ظروف كل مرحلة.

المادة 10 : منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي المسؤولة عن قيادة كفاحه الوطني، وهي مخولة بإنشاء ما يلزم من المؤسسات والهيئات التي تجسد صفتها هذه وتمكنها من القيام بدورها.

المادة 11 : يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ والتعبئة القومية؛ وتحرير أرض وطنهم من الاحتلال الإسرائيلي.

المادة 12 : يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بالوحدة العربية ويؤدي دوره في تحقيقها،

ويدرك أن المحافظة على الشخصية الفلسطينية ضد محاولات إذابتها وضد أي مشروع يستهدف إضعافها هي جزءٌ من مهماته وجزءٌ من جهده في اتجاه تحقيق الوحدة العربية .

المادة 13 : الوحدة العربية وتحرير وطن الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي هدفان متكاملان . فالعمل من أجل الوحدة يدعم الكفاح من أجل التحرير ، والتحرير يدعم العمل من أجل الوحدة .

المادة 14 : يؤثر مصير القضية الفلسطينية على مصائر القضايا العربية الأخرى . ومن هذا الترابط ، يتحدد الدور المطلوب من الأمة العربية لمساندة الكفاح الوطني الفلسطيني ، كما يتحدد دور شعب فلسطين في تعزيز العمل العربي المشترك وتحقيق الأهداف العربية المشتركة .

المادة 15 : مساندة شعوب الأمة العربية ودولها للكفاح الوطني الفلسطيني واجب تمليه المصالح المشتركة والحاجة لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على أرض العرب . من أجل هذا ، فإن الأمة العربية ، بشعوبها وحكوماتها ، مطالبةٌ بأن تعبئ ما يلزم من طاقاتها الروحية والمادية لمساندة جهد الشعب العربي الفلسطيني لتحقيق أهدافه الوطنية ، ولمواجهة سياسة إسرائيل وممارساتها العدوانية .

المادة 16 : إن حل القضية الفلسطينية في هدي مبادئ العدالة والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي هو شرط ضروري لإحلال السلام في المنطقة وتدعيم أسس السلام العالمي . وإحلال السلام هو الشرط اللازم لتوفير أجواء الأمن والاستقرار في الأرض المقدسة وضمان حرية الزيارة والعبادة لأتباع الديانات السماوية كافة دون تمييز . من أجل هذا ، يتطلع الشعب العربي الفلسطيني إلى الظفر بمساندة كل قوى البشرية المحبة للسلام لكفاحه من أجل الحل العادل لقضيته .

المادة 17 : إن الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي هو الشرط الذي لا بد من تحقيقه ليتمكن الشعب العربي الفلسطيني من التمتع بحياة طبيعية ، أسوة بالشعوب الأخرى ، وممارسة حقوقه الفردية والجمعية . ولذا ، فإن هذا الشعب يتطلع إلى الظفر بتأييد مناصري حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في الحياة الطبيعية في كل مكان في العالم .

المادة 18 : إن كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل تحرير أرض وطنه هو عمل دفاعي ضد العدوان الظالم الذي يتعرض له . وهذا الشعب ، في كفاحه من أجل حل عادل لقضيته ، يتطلع إلى الظفر بتأييد قوى العالم كافة التي تدرك أن نفي الظلم وإرساء أسس العدل هما السبيل لإرساء أسس السلام والاستقرار والازدهار .

المادة 19 : منظمة التحرير الفلسطينية هي المخولة وحدها بالتفاوض مع كل من يعنيهم الأمر من أجل التوصل إلى التسوية العادلة للقضية الفلسطينية. وهذه التسوية ينبغي أن تتضمن الاستجابة الكاملة للمطالب الوطنية الفلسطينية المستندة إلى مبادئ العدالة والقيم البشرية والشرعية الدولية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. كما ينبغي لهذه التسوية أن تمكن الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف، وبضمن هذا، بل في المقدمة، حق تأكيد استقلال دولة فلسطين وسيادتها الكاملة، وحق اللاجئين في العودة والتعويض كما حدده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذو الرقم 194 للعام 1949.

المادة 20 : تصريح «بلفور»، وصك الانتداب على فلسطين، وسياسة إسرائيل العدوانية واستمرارها في التوسع في أرض الغير، كانت بين العوامل التي تسببت بإلحاق الظلم الفادح بالشعب العربي الفلسطيني والحيلولة دون تمتعه بالاستقلال في دولة تخصه ومصادرة ممتلكاته الفردية والجمعية وحقوقه. ولا يمكن مطالبة الشعب العربي الفلسطيني بتجاوز ما خلفه هذا الظلم من آثار مادية ومعنوية إلا بعد التوصل إلى الوضع الذي تعود فيه لهذا الشعب، بمقيميه ولاجئيه، حقوقُه وأرضُه ويتمتع فيه بالحرية والاستقلال الكاملين.

المادة 21 : الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بمنظمة التحرير الفلسطينية، يرفض المشاريع الرامية إلى فرض الأمر الواقع من جانب إسرائيل، كما يرفض المشاريع والمساعي التي تستهدف استمرار الهيمنة الإسرائيلية على أرضه أو جوّه أو حركته، ويتمسك باعتماد الشرعية الدولية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة مرجعاً لأي تسوية.

المادة 22 : الصهيونية حركة عدوانية ارتبطت منذ إنشائها بالاستعمار والإمبريالية، وسلكت سلوكاً استعمارياً استيطانياً عنصرياً، وأنشأت على أرض فلسطين دولة لها الطبيعة ذاتها، ما أدى إلى إلحاق أفدح الظلم بشعب البلاد، فأدى بدوره إلى زعزعة أسس الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة بأسرها. والشعب العربي الفلسطيني عازم على الاستمرار في مقاومة هذا الظلم ومستعد في الوقت ذاته لأن يقدم من جانبه كل ما هو لازم من أجل التوصل إلى التسوية العادلة، وهو يناشد أحرار العالم جميعهم، على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم، أن يقدموا له العون ويؤيدوا كفاحه من أجل تحرير وطنه ولجم العدوانية الصهيونية والإسرائيلية.

المادة 23 : متطلبات الأمن والاستقرار والسلام الإقليمية والعالمية تضع على عاتق دول المجموعة الدولية ومنظماتها وهيئاتها أن تدعم الجهد المبذول لمنع إسرائيل

من الاستمرار في نهجها العدواني الاستيطاني التوسعي، ولتمكين دولة فلسطين من التمتع بالحرية والاستقلال الكاملين.

المادة 24: يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في مارستها، ويلتزم بالمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية التي تؤكد هذه المبادئ وتحدد آليات تطبيقها.

المادة 25: تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل لتحرير أرض دولة فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، وتدعيم أسس استقلالها، وتمكينها من التمتع بالسيادة الكاملة.

المادة 26: منظمة التحرير الفلسطينية، بما هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، هي الوعاء الوطني الذي يضم فصائل هذا الشعب الفدائية، وأحزابه السياسية، وتنظيماته الشعبية والمهنية، وجميع قواه الأخرى. والمنظمة هي المسؤولة وحدها عن حركة الشعب العربي الفلسطيني لاستكمال تحرير أرضه وتدعيم استقلال دولته. وهذه المسؤولية تشمل أوجه حركة الشعب العربي الفلسطيني كلها، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وسائر ما يتطلبه الكفاح الوطني.

المادة 27: لإنجاز المهام المُوكَلَة إليها، تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية جميعها، كل دولة حسب إمكانياتها وظروفها، وتلتزم المنظمة الحياد إزاء الخلافات والنزاعات الثنائية أو المحورية التي قد تنشأ بين هذه الدول، وتمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي منها. وترفض المنظمة تدخل أي دولة عربية في الشؤون الفلسطينية الداخلية.

المادة 28: يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية، كما يؤكد أصالة منظمة التحرير واستقلالها، ويرفض أي وصاية عليه من أي طرف وأي تبعية لأي محور إقليمي أو عالمي.

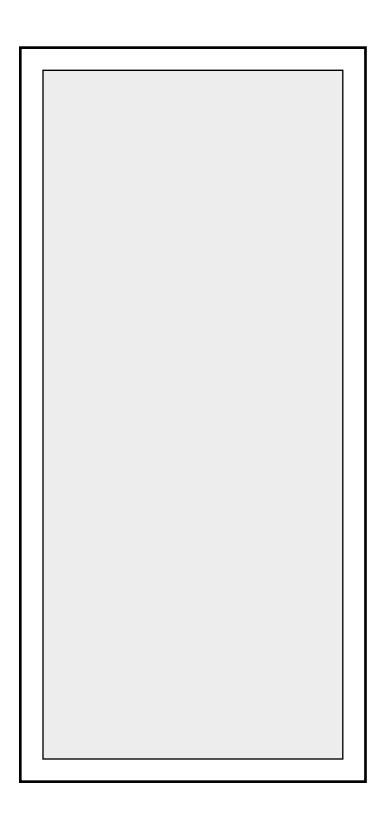
المادة 29: يحدد الشعب العربي الفلسطيني مواقفه من الدول كافة والقوى السياسية في هذه الدول، على أساس موقف كل منها من قضيته الوطنية، ومدى تأييده لكفاحه الوطني من أجل التحرير والاستقلال.

المادة 30: المكافحون الفلسطينيون الوطنيون، بفصائلهم وأحزابهم وتنظيماتهم الشعبية والمهنية ومستقليهم، هم عماد حركة الشعب العربي الفلسطيني الوطنية كما تجسدها منظمة التحرير، وهم درع هذه الحركة الواقي. والعلاقات بين الجميع

تقوم على أسس احترام التعددية واعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي لصياغة البرامج وتنظيم النشاط المشترك.

المادة 31 : يكون للمنظمة علمٌ وقسمٌ ونشيدٌ يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها، وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة 33 : لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها لهذا الغرض. ويتم التصويت على التعديل بالمناداة على أسماء الأعضاء ليجهر كل منهم برأيه فيه.



الجلسة الرابعة

رئيسة الجلسة: فيحاء عبد الهادي

المتحدثون:

بشير بشير: النظرية السياسية حول «فلسطين/إسرائيل» .. نظرة جديدة على مفهوم القومية

خليل شاهين: واقع المنظّمة والسلطة.. السيناريوهات والتغييرات المطلوبة

نديم روحانا: تعقيب على «المشروع الصهيونيّ، والسيناريوهات المطروحة بشأن فرص التسوية السياسيّة للصراع»

نحو مساهمة أولية في تجديد الفكر السياسي حول المسألة الفلسطينية

النظرية السياسية حول «فلسطين/إسرائيل» نظرة جديدة على مفهوم القومية

بشير بشير

مقدمة

تحظى قضية فلسطين/ إسرائيل باهتمام كبير ضمن حقول بحثية عديدة، إذ تتناول العديد من الدراسات والأبحاث التي تعنى بالتاريخ وقضايا الشرق الأوسط والقانون الدولي وحل الصراع والعلاقات الدولية، طرح وتحليل الأبعاد المختلفة لما بات يعرف بالصراع الإسرائيلي–الفلسطيني (أو العربي). إلاَّ أنه لم يتم تناول مسألة فلسطين/ إسرائيلٍ من منظور حقل الدراسات القومية بالشكل الكافي، كما تم تناولها بشكل طفيف جداً من زاوية النظرية السياسية، إذ لم يلامس الخبراء والمحلّلون السياسيون من ذوي الاختصاص القضايا الجوهرية ونقاط الخلاف المنبثقة عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما ينجم عنه من تحديات وتعقيدات كثيرة بمستويات مختلفة. تسعى الورقة البحثية الحالية إلى المساهمة في سد هذا الفراغ عبر التمحيص في مختلف التأويلات لبعض المفاهيم

الأساسية القائمة في صلب قضية فلسطين/ إسرائيل. وبكلمات محدّدة أكثر، تطرح الورقة الحالية ادعاءً مفاده أنَّ الخطابات السياسية التي هيمنت على دراسة قضية فلسطين/ إسرائيل على مدار العقود الأربعة الماضية، قد وقعت في شرك منطق التقسيم وطغيان فكرة الدولانية[1] (tyranny of statehood). يضاف إلى ذلك أنَّ فكرة صنع السلام قد استخدمت كأداة لبلوغ التقسيم وبناء الدولة. وغالباً ما يتم تحليل التقسيم وبناء الدولة وصنع السلام في الخطابات السياسية المهيمنة التي تناقش القضية الفلسطينية/ الإسرائيلية، استناداً إلى تأويلات ضيقة وفهم محدود للاصطلاحات الجوهرية القائمة في صلب هذه القضية، مثل حق تقرير المصير، والسيادة، والندِّية. وبناء على ما تقدم، تفترض هذه الورقة أنَّ الإصرار على خطاب الدولانية والتقسيم أدى، وبشكل ملحوظ، إلى إطالة عمر الصراع بدلاً من تسويته.

إنَّ إعادة النظر في هذه الاصطلاحات الأساسية يفتح الباب على مصراعيه لمزيد من الخيارات والبدائل الممكنة حول مستقبل فلسطين/ إسرائيل. يضاف إلى ذلك أنَّ النقاش القائم في إطار النظرية السياسية المعاصرة، وتشابك حياة وثقافة وتاريخ واقتصاد السكان العرب واليهود في فلسطين التاريخية، يدعم بقوَّة التوجّه إلى التفكير مجدداً في الاصطلاحات الأساسية المشار إليها سابقاً. ومن الجدير بالذكر أنَّ إعادة النظر في هذه الاصطلاحات الأساسية القائمة في صلب الخطابات المهيمنة حول قضية فلسطين/ إسرائيل، لا تعني اختزال القضية وتحويلها إلى جدل محدود حول المفاهيم والاصطلاحات، بل، وعلى العكس من ذلك، فإنَّ إعادة التشكيل النظري لقضية فلسطين/ إسرائيل بمختلف محاورها، تساهم في توسيع رقعة الخيارات المنصفة المتاحة بعيداً عن اعتماد العزل والفصل وتقسيم البلاد المشوَّه. في الحقيقة، ليس بالضرورة أن تتمحور هذه الخيارات الجديدة حول الحلول المؤسّساتية (حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين)، بل تشير إلى أطر تحليلية ومنهجيات معيارية.

وتتضمن هذه الورقة البحثية أربعة أقسام أساسية. يتفحَّص القسم الأول، عن قرب،

---

[1] يعتبر استبداد أو طغيان الخطاب الدولاني جزءاً من منظومة فكرية سياسية، يرتكز أساساً إلى فكرة التقسيم والتأكيد على إطار الدولة الوطنية المعاصرة بوصفه الركيزة الأساسية للنظام الدولي. وقد تحوّل إلى خطاب مستبد بكل ما يتعلّق برسم الحدود بين الممكن والمتخيل في المسألة الفلسطينية، وبذلك أصبح هذا الخطاب قادراً على التحكّم بالخطاب السياسي برمته وقمع الأفكار والأطر البديلة. بموجب الخطاب الدولاني الطاغي، فقد اختُزلت القضية الفلسطينية بوصفها قضية تأسيس دولة وطنية مستقلة، بمعزل عن إمكانية إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية التاريخية، وعلى رأسها حق العودة، والتحرّر، وتقرير المصير، والهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة. للمزيد يُنظر إلى: Bashir 2011b.

التأويلات المؤسّساتية المهيمنة والإسقاطات العملية لمفهوم تقرير المصير في فلسطين/ إسرائيل. أما القسم الثاني، فيتناول مفهوم السيادة الذي غالباً ما يتم التأكيد عليه بصورة صريحة أو غير صريحة في سياق تحليل القضية الفلسطينية/ الإسرائيلية. ويحلّل القسم الثالث، بصورة نقدية، لغة صنع السلام التي لطالما تعزّزت في فلسطين/ إسرائيل، ووظّفت في تناول الصراع. واعتماداً على الجدل القائم ضمن النظرية السياسية المعاصرة، يشير القسم الأخير إلى أنَّ إعادة التشكيل النظري لاصطلاحات تقرير المصير والسيادة والندّية في فلسطين/ إسرائيل، تتطلّب قواعد جديدة للصراع تفضي إلى لغة سياسية جديدة، وقراءة مغايرة لمفهوم القومية.

ولا تسعى الورقة البحثية الحالية إلى تقديم طرح تاريخي شامل حول المفاهيم المحورية التي يرتكز عليها الفكر والجدل السياسيّان الداخليّان ضمن الصهيونية والوطنية الفلسطينية. وعلى الرغم من أنَّ الورقة الحالية تتتبَّع الآثار والمحطات التاريخية المهمة فيما يتعلّق بتغيير الدلالات الخاصة بهذه الاصطلاحات الأساسية، وسبل استخدامها وتحليلها، فإنها تقتصر تتبعها وتحليلها على العقود الأربعة الأخيرة فقط. ومن المؤكَّد أنَّ التحوّلات والتطوّرات التي طرأت على هذه الدلالات والاستخدامات والتحليلات مرتبطة بعضها ببعض بصورة كبيرة، ومنها ارتباطها بالمعطيات الجيوسياسية، والحراك السياسي والاجتماعي في الخطابيْن السياسيّيْن والمجتمعيين، والخطابيْن القوميّيْن الفلسطيني والإسرائيلي.

1. تقرير المصير: التقسيم و«طغيان الخطاب الدولاني»

تناولت أدبيات عديدة مفهوم حق تقرير المصير وكشفت عن أبعاد وعناصر عديدة ومختلفة له.[2] ولكن يظهر ادعاء هنا مفاده أنَّ ما أضحى يُنظر إليه على أنه الفكرة المحورة السائدة حول تقرير المصير، يعني أنَّ الفئة البشرية التي حقّقت تقرير مصيرها تمارس حقها بالحكم الذاتي على رقعة أرض محدّدة ومتجانسة ومتواصلة فيما بين مناطقها المختلفة. ووفقاً لهذا التفسير الشائع لمفهوم تقرير المصير، فإنه ليس شرطاً أن تتمتع تلك الفئة البشرية التي حقّقت تقرير مصيرها والمناطق التي تتحلّى بالحكم الذاتي بالسيادة. فقد اعتمدت بعض المناطق التي تتمتع بحق تقرير مصيرها بعض الحلول والترتيبات الدستورية والمؤسّساتية ضمن حدود دول معينة. وبحسب الفكرة السائدة لمفهوم تقرير المصير، فإنَّ العلاقة بين

[2] للاستفاضة بشأن الأبعاد المعيارية والمناقشات حول الحق القومي لتقرير المصير، يُنظر إلى:
Miller 1993, 2000: 161-179; Margalit & Raz 1990; Freeman 1996; Buchanan 2004: Pt. 3.

المناطق التي تتمتع بحكم ذاتي تخضع إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حرمة أراضيها (Young 2005). ومما لا شك فيه، أنَّ التأويل السائد والمهيمن لمفهوم الحكم الذاتي في التعامل مع حالة فلسطين/ إسرائيل عبر العقود الأربعة المنصرمة، تجسَّد في فكرة إنشاء الدولة، أي أنَّ فكرة حق تقرير المصير أصبحت مقرونة بإقامة دولة قومية متجانسة ومستقلة ذات حدود واضحة، وتتمتع بالسيادة على أراضيها.

غالباً ما يُعتقد أنَّ الحل المجدي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي المعقد يتحقّق بتقسيم الأراضي. وتنطوي فكرة التقسيم على فرضية أساسية ضمنية، مفادها أنَّ إقامة دولة متجانسة اثنياً ومستقلة، هو الحل الأوحد الذي يكفل الأمن والاستقلال وإحقاق حقوق كل المجموعات المتصارعة وادعاءاتها ومصالحها. وقد هيمن هذا المنطلق الفكري على دبلوماسية الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي وسياسة إدارته لعقود عدة، إذ حصد هذا المنطلق الفكري الذي ينطوي على تقسيم الأرض، وإنشاء الدولة، دعماً غير عادي من الأطراف الدولية العالمية، بدليل أنَّ حل الدولتين أضحى «الحل الوحيد الباقي»، وبالتالي فقد حظي بدعم وتأييد بالغين من كافة الأطراف السياسية في المنطقة والعالم.

وعلى الرغم من أهمية التطوّر التاريخي لخطاب الدولانية ضمن القوميتين الصهيونية والفلسطينية وسياقاته المحدّدة، فإنَّ من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنَّ نمطاً واحداً لخطاب الدولانية قد طغى على الخطاب الصهيوني السائد (منذ بداياتها) والخطاب الوطني الفلسطيني (مطلع السبعينيات على وجه التحديد). وبناء على هذا الخطاب، فإنَّ إقامة دولة قومية مستقلة معرَّفة إلى درجة بالغة استناداً إلى عناصر ماهوية وإثنية، هي الإطار الأوحد الملائم لتحقيق التطلّعات القومية والوطنية. وبات هذا الخطاب الدولاني الخطاب المهيمن، أو لنقلْ الطاغي، محلياً ودولياً، على مدار العقود الأربعة الماضية، وذلك لأنه فرض بعزم ما هو الجائز والممكن تخيّله، وحافظ عليه بحرص وطوّقه بحدود صارمة، وبذلك فقد قام بتهميش وإقصاء جميع البدائل الأخرى لتسوية الصراع. وبذا، فقد أقصيت واستبعدت جميع الهويات والترتيبات والحلول والأشكال الإبداعية السياسية والمؤسّساتية والإمكانيات البديلة الأخرى، التي تحترم التطلّعات القومية والوطنية لتقرير المصير للعرب واليهود الإسرائيليّين على حد سواء، والتي تتجاوز منطق القومية الإقصائية.

بما يتصل بالتيار الصهيوني السائد -من بين مجمل التيارات الصهيونية الأخرى- فإنَّ الحل للمسألة اليهودية، التي تتلخص في المعاداة للسامية والمحرقة اليهودية (الهولوكوست)، يتمثّل في إقامة دولة يهودية تنطوي على أغلبية يهودية تتمتَّع بسيادة حصرية. وعليه، فإنَّ صلب الموضوع هو سياسة الهوية الساعية إلى الاحتفاء بالإثنية الإقصائية (الإبقاء على طابع يهودي للكيان السياسي) التي تتشابك مع إرث يتغذّى على الاضطهاد والمعاداة للسامية،

والتي تساند التساوق فيما بين تقرير المصير الوطني/ القومي وبين الدولة اليهودية. إضافة إلى ذلك، فإنَّ الصهيونية بوصفها حركة أوروبية، وظهرت جزئياً كرد فعل على فشل الدول الأوروبية في استيعاب مواطنيها اليهود، فقد تطوَّرت بصورة رئيسة بوصفها حركة إثنية ثقافية/ قومية تستند إلى حقيقة أنَّ خصائص إثنية ودينية تشترط مسألة الانتماء إلى جمهورها (الشعب اليهودي). وقد تأثرت عناصر الأيديولوجيا الصهيونية بصورة بالغة بالتوجهات الإثنية–القومية والشوفينية التي سادت في شرق أوروبا ووسطها.[3]

أما فيما يتعلَّق بخطاب الدولانية في الوطنية الفلسطينية، فقد عبِّر عنه بصورة مختلفة. ففي أعقاب النكبة بفترة وجيزة، هيمنت أيديولوجية الوحدة العربية على الحركة الوطنية الفلسطينية، تلك الأيديولوجية التي سعت إلى تعزيز فكرة أنَّ العرب يشكّلون شعباً واحداً تجمعهم لغة واحدة مشتركة ومميزة، ويعيشون بين ظهراني ثقافة واحدة وتاريخ مشتركٍ، وأنَّ تشرذمهم إلى مجموعات ما هو إلاَّ نتاج إمبريالي. وسعت هذه الأيديولوجية إلى تخطّي الواقع الذي يقوم على إنشاء دول عربية عديدة مقسَّمة هي صنيعة الإمبريالية وتوحيدها تحت كنف دولة عربية واحدة. ومن هذا المنطلق، سعى النضال الفلسطيني خلال هذه الفترة نحو استئصال الكولونيالية والتحرّر وعودة اللاجئين في إطار عربي أوسع وأشمل نحو بلوغ الوحدة العربية. وبعبارات أخرى، فإنَّ الهدف الأساس لم يكن إنشاء دولة فلسطينية بقدر ما سعى نحو تحرير فلسطين وبقية البلاد العربية من براثن الإمبريالية الغربية كشرط مسبق على طريق تشكيل دولة عربية شاملة موحدة. إلاَّ أنَّ الحقبة الممتدة بين نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات شهدت بروزاً للغة النزعة الوطنية الفلسطينية، وإنشاء دولة فلسطينية، هيمنت على الخطاب السياسي الفلسطيني. فبعد انهزام أيديولوجية الوحدة العربية في تحرير فلسطين، وهزيمة الجيوش العربية في حرب 1967، نشهد استحداث محطة جديدة هيمنت عليها النزعة الوطنية الفلسطينية. فقد مال الفلسطينيون بشدة أكثر في هذه الفترة إلى التشديد على المكوّنات الخاصة للوطنية الفلسطينية، والتأكيد على هدف تقرير المصير الوطني. ويمكن توصيف الخطاب الوطني الفلسطيني السائد خلال هذه الفترة بكونه «وطنية إقليمية جامعة»؛ أي خطاب يرى في الفلسطينيّين جميع السكان الذين أقاموا على أرض فلسطين بمعزل عن انتماءاتهم الأخرى. واستناداً إلى ذلك، فقد سعت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى إنشاء دولة ديمقراطية غير جهوية للفلسطينيّين العرب واليهود على حد سواء على أرض فلسطين التاريخية.[4] إن اليهود المشار إليهم هنا هم

---

[3] للاستفاضة، يُنظر إلى: 2008، Gans 2003.

[4] يُنظر إلى: Shaath 1977؛ Al-Hout 1977.

أولئك الذين كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية، حيث نظر إليهم بوصفهم فلسطينيّين، ولكن لا يشمل ذلك اليهود الأوروبيّين الذين استوطنوا فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدأ «الغزو الصهيوني»، إذ نقرأ في المادة السادسة للميثاق الوطني الفلسطيني (الذي وضع في 10–17 تموز 1968) ما يلي: «اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين».

وظهرت بعض مؤشِّرات التصالح مع فكرة تقسيم فلسطين التاريخية (دولتين لشعبين) وتطوير خطاب الدولانية (إقامة دولة فلسطينية) وتبنّيه منذ مطلع السبعينيات. وتعزّز هذا التوجّه بصورة ملحوظة حتى بلغ أوجه في العام 1994 مع توقيع اتفاقيات أوسلو، وعودة قيادات حركة التحرّر الفلسطيني من الشتات. وبغية التعبير عن التحوّلات التي طرأت على الخطاب الوطني الفلسطيني خلال هذه الفترة الزمنية، فقد اعتمد تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني مجدداً في جلسة خاصة للمجلس الوطني الفلسطيني بحضور الرئيس الأمريكي في ذلك الحين، بيل كلينتون، يوم 14 كانون الأول 1998. وفي معرض هذه الجلسة، أُلغيت بعض المواد من الميثاق (ومن ضمنها المادة 6) وتعديل مواد أخرى، بغية بلوغ انسجام بين مواد الميثاق والمواد المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو، وتمكين عملية السلام. وتمثّل هذه التغييرات والتعديلات هيمنة نزعة وطنية فلسطينية جديدة إثنية وإقصائية على الخطاب السياسي الفلسطيني. ومن دون أدنى شك، فقد ساهمت اتفاقيات أوسلو بصورة بالغة في تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية، ودور الفلسطينيّين في الشتات، والأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل.

إنَّ تبنّي الفلسطينيّين خطاب الدولانية في أواخر السبعينيات، قد حوَّل جوهر القضية من الفلسطينيّين وحقوقهم الوطنية (حق العودة، والحرية، وتقرير المصير، والعدل التاريخي) إلى إقامة دولة فلسطينية. وتعتبر هذه التحوّلات انعكاساً لتطوّر خطاب وطني فلسطيني جديد ماهوي ومحدود هيمن على الخطاب السياسي الفلسطيني، حيث طغت لغة الإثنية والماهوية على المشهد السياسي برمته. ولا تقتصر المسألة على حقيقة أنَّ الوطنية الفلسطينية أضحت أكثر إقصائية وماهوية فحسب، بل طالت أيضاً القضية الفلسطينية بمجملها، إذ بات النضال مقصوراً على نخب سياسية فلسطينية مهيمنة وأطراف دولية مؤثرة وممولين يسعون إلى تأسيس دولة فلسطينية –ذلك المسعى الذي أضحى هدفاً بحد ذاته– وذلك بمعزل عن القدرة على ملامسة التطلعات الوطنية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيّين، كحق العودة للاجئين، وتقرير المصير، والهوية الفلسطينية. وبعبارات أخرى، فقد تمّت المساومة على الهوية الوطنية والحرية وعودة اللاجئين الفلسطينيّين من أجل بلوغ دولة وطنية على إقليم مقطّع الأوصال، وهشّة سياسياً، وتعتمد على اقتصاد مهشّم.

أما اليوم ولأسباب عدة، فقد تداعت الآمال التي سادت في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات بخصوص تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد عانى المدافعون عن حل الدولتين من معيقات متزايدة لبلوغه. ويشهد تاريخ الصراع –وعلى نحو خاص خلال العقود الثلاثة الأخيرة– على أنَّ خطط تقسيم البلاد لا يبدو أنها تؤدي إلى تسوية الصراع، علماً أنه لم تبذل جهود دولية حثيثة وجدية لمحاولة تحقيقها. وعلى الرغم من المأزق الذي يلازم «عملية السلام» والتطوّرات والتغييرات العميقة والمستمرة المفروضة على أرض الواقع التي تراكم الشكوك بشأن إمكانية بلوغ هذه التسوية وغياب العزيمة لتحقيقها، فإنَّ خطاب الدولانية والتقسيم لا يزال طاغياً على الأحزاب السياسية الإسرائيلية والفلسطينية، ومن ضمنها الأحزاب والحركات الوطنية والقومية والدينية.

في ضوء المأزق التي تتخبط فيه «عملية السلام»، وتداخل حياة العرب واليهود في فلسطين التاريخية، فقد بات من المؤكّد أنَّ منطق التقسيم والتأويل الدولاني لحق تقرير المصير مصيرهما تعقيد الصراع، وربما تأبيده. ومن هنا، فإنَّ إعادة النظر في حق تقرير المصير قومياً ووطنياً على أساس غير إقليمي وغير ماهوي (لا يتطلّب أو يتضمّن ذلك ضمان أغلبية أو هيمنة) وغياب الهيمنة (2006 ؛Young 2005)، تتيح المجال أمام ظهور مبادئ وأسس سياسية وأخلاقية وحلول مؤسّساتية. ولعل من أهم الأفكار ضمن هذا السياق هي تلك الفكرة المنادية بإنشاء نظام ديمقراطي علماني ليبرالي (Tilley 2005)، وفكرة إقامة دولة ثنائية القومية.[5] إنَّ فكرة حل الدولة الواحدة ليست جديدة تماماً، بل أثيرت مجدّداً في العقد الأخير على وجه التقريب.[6] إلاَّ أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنَّ ثمة تمييزاً بين من ينادي بإقامة دولة علمانية ديمقراطية تكفل حقوق مدنية متساوية لجميع مواطنيها بمعزل عن أصولهم وانتماءاتهم الإثنية والدينية والقومية، وبين أولئك الذين ينادون بإقامة نظام ديمقراطي ثنائي القومية يكفل حقوق المواطنة إلى جانب الحقوق القومية للمجموعتين على حد سواء. وفي كلا الطرحين –الليبرالي و/ أو ثنائي القومية– فإنَّ حق تقرير المصير الوطني والقومي يتخطّى التأويل الدولاني والماهوي المستند إلى منظومة عدم التدخل. وبذا، فإنَّ تداخل وتشابك حيوات المواطنين والسكّان وحقوقهم

---

[5] يُنظر إلى: Abu-Odeh 2002؛ Raz-Krakotzkin 2001؛ Said 2001.

[6] لقد تناولت الحركة الوطنية الفلسطينية، وبعض القيادات والمفكرين الصهاينة، بصورة جدية فكرة حل الدولة الواحدة كإطار علماني وثنائي القومية وفضّلته. بينما فضّلت الحركة الوطنية الفلسطينية حل الدولة الواحدة (حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين) الذي يكفل الحقوق المتساوية والكاملة للسكان اليهود أسوة بالمسلمين والمسيحيّين، فقد نادت بعض القيادات والمفكرين الصهاينة –حركة "بريت شالوم"– بحل الدولة الثنائية القومية. للاستفاضة بخصوص هذه الفئة من الصهاينة وحركة "بريت شالوم"، يُنظر إلى: Hattis 1970.

ومجتمعاتهم وتواريخهم واقتصادياتهم، يساهم في ظهور تأويلات جديدة وخلاَّقة لمفهوم حق تقرير المصير القومي والوطني.

2. السيادة

يعتبر مفهوم السيادة مثيراً للجدل، إلاَّ أنَّ الطرح الذي قدمته اتفاقيات السلام في ويستفاليا في العام 1648 لهذا المفهوم وصُدِّق عليه، أضحى منذ ذلك الحين الطرح السائد. ووفق هذا الطرح، تستند السيادة على افتراض مفاده أنَّ الدول القومية هي الأجسام المؤسّساتية المفوَّضة لإدارة جميع العلاقات الداخلية. وبذا فإنَّ السيادة غالباً ما تعني سيادة الدولة ما يستلزم وحدة أراضيها. يضاف إلى ذلك أنَّ السيادة تحمل بين طياتها بصورة رئيسة إشارة ووجوب وقوع التجانس في إطار أراضيها. ولذا، فقد تمّت بلورتها نظرياً على أنها مطلقة وغير قابلة للتجزئة، بمعنى أنَّ الدولة هي السلطة الأعلى والنهائية على تراب أراضيها. وبناءً عليه، فإنَّ إمكانية الانتماء إلى جسم سيادي تتحدّد بما إذا كان يقيم ضمن حدود منطقة معينة. وعليه، فإنَّ إمكانية الانتماء هذه تتحدّد بحسب الإقامة داخل حدود جغرافية معينة وليس وفقاً لهويته. ومن الأهمية بمكان الانتباه إلى التعريفات العامة لمفهوم السيادة وتعبيراتها التاريخية التي تتوسّطها بيئات موضوعية في المجتمع، والثقافة، والاقتصاد، وظروف جيوسياسية. وقد هيمن هذا الطرح السائد على السياسة الدولية وتعرَّض للكثير من النقد.[7] ينطوي التأويل الدولاني لمفهوم تقرير المصير في حالة القضية الفلسطينية الإسرائيلية على طرح خاص. وغالباً ما يرى هذا الطرح الخاص والمهيمن في السيادة بوصفها مطلقة وغير قابلة للتجزئة.

وفي حين يشكّك البعض فيما إذا كان هذا الطرح سائداً بين قادة الحركة الصهيونية ومفكريها الأوائل، فقد باتت فكرة السعي وراء سيادة سياسية وإقليمية يهودية إقصائية

---

[7] إنَّ توجيه العديد من الباحثين أسهم نقدهم باتجاه هذا الطرح التقليدي والسائد للسيادة انطلاقاً من واقع العولمة (التي تتجلّى في المنظّمات عابرة القوميات، واقتصاد معولم، وطمس الانتماءات الإقليمية) ساهم في تعزيز التداخل في الدوائر السياسية الدولية واستقلالها، ما أدّى إلى إعادة النظر بسيادة الدولة ومراجعتها على الصعيد النظري. وقد أصابت بعض أسهم النقد هذه السيادة انطلاقاً من منظور مغاير، وبخاصة من منظور ما يطلق عليه تعبيري "القوة الحيوية" (bio-politics) والحوكمة أو ذهنية التحكّم (governmentality) وفق اصطلاحات المفكّر الفرنسي ميشيل فوكو. يوفّر فوكو لنا أفكاراً خلاّقة (تظهر في مجموعتي محاضراته "يجب الدفاع عن المجتمع" و"أمن وإقليم وسكّان") تساهم في دراسة مفهوم السيادة. بينما سلّطت مجموعة محاضراته الأولى الضوء على مفهوم "القوة الحيوية"، حيث يناقش مسألة تأثير تقنيات جديدة خاصة بفرض الأمن على السكان، تنتقل المجموعة الأخرى من "القوة الحيوية" إلى تتبع خطوات "الحوكمة" (أو ذهنية التحكّم).

وتحقيقها على الأرض فكرة أساسية في تعريف الصهيونية.[8] وعلى الرغم من أنَّ الأفكار الداعية إلى إنشاء «وطن قومي» (وعد بلفور)، و«وطن روحي/ ثقافي» (أحاد هعام)، ودولة ثنائية القومية (بريت شالوم)، قد طرحت ونوقشت، فقد أضحت السيادة اليهودية السياسية والإقليمية من المطالب الصهيونية المؤسِّسة لها، وبصورة أكيدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويستلزم تقرير المصير ويتطلّب في هذا السياق سيادة يهودية إقصائية ومهيمنة. إضافة إلى ذلك، أقدمت الصهيونية على توظيف «الحقوق اليهودية التاريخية» على فلسطين لإضفاء الشرعية على هذه السيادة الإقليمية اليهودية الإقصائية.[9]

تحوّل مفهوم «السيادة الوطنية» ركيزة أساسية في الخطاب السياسي الفلسطيني. ويشير مسح موجز حول تصريحات ووثائق لمؤسّسات وطنية فلسطينية رئيسية، كاللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمجلس الوطني الفلسطيني، صدرت مؤخراً، إلى مدى شيوع الاستخدام البالغ لمفهوم السيادة الوطنية بوصفه أحد أكثر الحقوق الفلسطينية مركزية. يرد مفهوم السيادة الوطنية غالباً بعد المجيء على ذكر حق العودة، وحق تقرير المصير، بوصفها حقوقاً فلسطينية مقدسة لا مساومة بشأنها. وعلى أغلب الظن، أنَّ مفهوم السيادة الوطنية قد ظهر في الخطاب السياسي الفلسطيني بوصفه يوجب إنشاء دولة وطنية مستقلة في حدود العام 1967 في ثمانينيات القرن المنصرم.

يظهر تفحص في مفهوم السيادة ضمن الخطاب الوطني الفلسطيني أنَّ السيادة قد فهمت بصورة مغايرة في حقب زمنية مختلفة. ويبدو أنَّ التيارات المركزية في الحركة الوطنية الفلسطينية (العلمانية والدينية على حد سواء) أضحت تؤول فكرة السيادة بصورة قريبة جداً بالتأويل السائد في التيارات الصهيونية السائدة. وبعبارات أخرى، يُنظر إلى السيادة بصورة رئيسة بوصفها إقليمية وماهوية ومطلقة وغير قابلة للتجزئة. تحيلنا قراءة متفحّصة للأبحاث المعاصرة في النظرية السياسية والقانون، على أقل تقدير، إلى الأوجه والأشكال العديدة لمفهوم السيادة، إضافة إلى التغيرات التي طرأت عليه وما زالت. ومن هنا، فإنَّ التشكيل النظري للسيادة بصورة مغايرة يوفّر العديد من البدائل للتقسيم والدولانية كما طالما استوعبا في التيارات السائدة في فلسطين/ إسرائيل. وبكلمات أخرى، فإنَّ اعتبار السيادة كمفهوم غير إقليمي وغير مطلق وغير قابل للتجزئة، يوفّر لنا تشكيلات وحلولاً مؤسّساتية خلاّقة وترتيبات جديدة مثل ترتيبات إقليمية، كنظام

---

[8] للاستفاضة حول هذا النقاش، يُنظر إلى: Halpern 1969؛ Galnoor 1994؛ Gans 2008.

[9] يُنظر إلى: Gans 2008: 25-51؛ 2003: 97-104.

كونفدرالية، وأشكال مختلفة أخرى لنظام الحكم المشتركة (condominium) على سبيل المثال. وقد اقترح بعض الناشطين والباحثين والدبلوماسيّين فعلاً إنشاء نظام حكم مشترك في فلسطين.[10] وعلى الرغم من جميع التوصيات المؤسّساتية والدستورية المختلفة، والأشكال المقترحة الأخرى النابعة من فكرة نظام الحكم المشترك، فإنَّ فكرة نظام الحكم المشترك للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية تنطوي على منح اليهود والعرب إمكانية مطالبة كلٍّ منهم بكامل بقعة الأرض الممتدة بين البحر المتوسط ونهر الأردن بوصفها دولتهم. بعبارات أخرى، يعزّز هذا الحل السيادة المشتركة والمتساوية لمشروع إنشاء دولتين على الإقليم السياسي ذاته بدون تقسيمه إلى مناطق وطنية. وتعتبر الدولتان متكافئتين بالقوة بغض النظر عن حجم السكان النسبي فيهما. إضافة إلى ذلك، اقترح ماثياس موسبيرغ ومارك ليفاين ما أطلقا عليه تعبير تشكيلة «الدولتين المتقابلتين»، الذي يقوم على إعادة التفكير بمفهوم السيادة، بحيث لا يتطرَّق إلى الأرض بالضرورة. وبناء على هذه الاقتراح، تقام دولتان، دولة فلسطين ودولة إسرائيل، على أرض فلسطين التاريخية بالكامل، بحيث يتمتع المواطنون بحق الإقامة في أي بقعة يشاؤونها في ضمن حدود فلسطين التاريخية، من دون أن يؤثّر ذلك على حفاظهم على الهوية الإثنية لدولتهم. وبعبارات أخرى، «بالمحصلة النهائية، يقترح هذا الاقتراح بناء أساسين لدولتين على البقعة الجغرافية نفسها، أي أن كلتا الدولتين تقومان على جميع البقعة الجغرافية، وتكفل كل منهما حرية المواطنين الفلسطينيّين والإسرائيليّين على حد سواء للإقامة على الأرض الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن». ويستمر الباحثان بعرض اقتراحهما قائلين: «إنَّ أهم ما يميّز فكرة تشكيلة الدولتين المتقابلتين هو ارتباط السيادة بالدرجة الأولى بالمواطن الفرد، ومن ثم بالأرض بالدرجة الثانية». وبالتالي، فإنَّ «فصل الأبعاد الإقليمية وأبعاد المواطنة/ الهوية للسيادة سيتيح الفرصة للإسرائيليّين والفلسطينيّين بالحفاظ على رموزهم الوطنية ومؤسّساتهم السياسية والتشريعية المسؤولة أمام جمهور الناخبين، إضافة إلى حفاظهم على درجة عالية من الاستقلالية السياسية».[11]

---

[10] على سبيل المثال، تقترح إستير ريلي خطة أطلقت عليها تعبير "تكافؤ من أجل السلام في إسرائيل/ فلسطين" (دولتان على الأرض ذاتها مشتركتان في نظام حكم ثنائي مشترك) (يُنظر إلى: http://www.parityforpeace.org). وتقترح إرفين كيدار ما تطلق عليه تعبير "دولة إسرائيل-فلسطين الموحّدة" (USIP).

[11] يُنظر إلى: Mossberg and LeVine 2010.

3. صناعة السلام: بين حل الصراع والمصالحة

منذ مطلع السبعينيات، تصاعدت الأصوات مدعومة بالأطراف الإقليمية والعالمية والمؤسّسات المختلفة التي تدعو إلى أنَّ الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي هو السبيل الأكثر ملاءمة وقبولاً لتسوية الصراع. وقد ظهرت العديد من الاجتهادات السرية والعلنية سعت إلى عقد مؤتمرات دولية للسلام لإطلاق وتمويل عملية سلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وفي الحقيقة، اعتُمد على قراري مجلس الأمن رقم 242 و338 بوصفهما الحاضنة لعملية صنع السلام المنشود. ويمثّل مؤتمر مدريد للسلام 1991 واتفاقيات أوسلو 1993 حجر الزاوية لما تطوّر لاحقاً وبات يُعرف باسم «عملية السلام في الشرق الأوسط». إنَّ الافتراض الأساس الإجرائي لخطاب صنع السلام في الحالة الفلسطينية-الإسرائيلية، أنها عملية لصنع سلام بين طرفين متكافئين، لكليهما مصالح واحتياجات وخطابات واعتقادات شرعية متكافئة ومتماثلة. وقد ظهر خطاب جديد حول التنمية في أعقاب تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية على أثر اتفاقيات أوسلو، وسرعان ما تحوّل هذا الخطاب إلى جزء لا يتجزأ من خطاب صنع السلام. وقد أكَّد الخطاب التنموي هذا، أنَّ المساعدات الدولية (المسمّى غالباً الجهات المانحة) المقدَّمة للسلطة الفلسطينية تسعى، بصورة مركزية، إلى بناء الدولة وإنشاء الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي. ويسعى أحد الأهداف المهمة لهذا الخطاب إلى استحداث بيئة صحية وتعزيزية قادرة على الحفاظ على «عملية السلام». ولتحقيق ذلك يقتضي بناء مؤسّسات وأجهزة لتقديم الخدمات للمواطنين وتحسين ظروف الحياة للفلسطينيّين في الضفة الغربية وقطاع غزة ليتعزّز دعمهم لعملية السلام.

إنَّ الإشكالية الكبرى في خطاب صنع السلام، تكمن في افتراضها التماثل والندِّية والتكافؤ بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. بعبارات أخرى، يساوي هذا الافتراض بين المحتل وقوة الاحتلال، المقهور والقاهر، الضحية والجلاَّد. أي، إنه خطاب إشكالي لأنَّ طرفي الصراع غير متكافئين بصورة جلية للعيان، وتربطهما ترتيبات سلطوية فوقية تستند إلى علاقات عميقة من القهر والقمع والتمييز. وبإيجاز، فإنَّ خطاب صنع السلام يتستَّر على التباينات وغياب التكافؤ الصارخ بين الطرفين، كما يتجنَّب تناول القضايا الجوهرية للصراع التي تتخلص في الاحتلال والاستيطان والقدس والحدود واللاجئين والموارد الطبيعية.

كما ذكرنا آنفاً، فإنَّ خطاب صنع السلام الذي يطغى على ما بات يعرف بعملية السلام في إسرائيل/ فلسطين يفترض مسبقاً تماثلاً وندِّية وتكافؤاً بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، ويتعامل مع قضية إسرائيل/ فلسطين على أنها حالة تمخَّضت عقب الصراع، وأنَّ الاحتلال والتوسُّع في المستوطنات والسيطرة الإسرائيلية على جميع

مناحي الحياة المهمة قد زالت، وإنْ بقيت فإنها لا تلعب أي دور جدي في تقويض عملية تحقيق الاستقلالية وبناء الدولة الفلسطينية. ووفقاً لخطاب صنع السلام هذا، فإنَّ الوعود بالتنمية وتشييد الحكم الرشيد والازدهار تحطّ من شأن الخصوصيات والذكريات والتواريخ الفلسطينية. ولكن الممارسات الوحشية التي لا تزال معتمدة، ويعاني الفلسطينيون من التمييز والاحتلال والسلب والحرمان القاسي على يد الاحتلال الصهيوني الذي بفعل تحقيق أهدافه على أرض الواقع، وفرضه نظاماً هرمياً للمواطنة، واعتماده على سياسيات وممارسات كولونيالية، إنما تؤدّي بهذا إلى تأبيد الصراع. لقد أشرت في موضع آخر إلى طرح مفاده أنَّ البعد التاريخي لموروثات قديمة العهد تنطوي على الظلم والاضطهاد، تؤدّي إلى ظهور قائمة من المطالب المميزة (Bashir 2008؛ 2011a). وتقتضي هذه المطالب اعتماد أطروحة المصالحة التي تتخطّى المستلزمات المعهودة في عمليتي صنع السلام وإقامة الدولة. وبصورة دقيقة أكثر، نقول إنه خلافاً لعمليات صنع السلام، وتسوية الصراعات، وإدارة الصراع، التي تستند بصورة أساسية إلى فرض ندِّية ومساواة، أو افتراضهما بصورة ضمنية، لا تقوم أطروحة المصالحة على إدارة الصراع بمعنى استرجاع النظام، والترويج للتفكير بالمصالح الذاتية، والإبقاء على الترتيبات القائمة على علاقات القوة الحالية من دون التعاطي بصورة جدية مع غياب التماثل على صعيد القوة، والانعدام التاريخي للمساواة. بدلاً من ذلك، تمثّل المصالحة قوة تنطوي على قدرة لاستحداث تحوّلات اجتماعية وسياسية تقوم على شرعية متبادلة، والاعتراف بعدم التماثل والتعاطي مع المظالم التاريخية، ووضع الأسس لمجتمعات وترتيبات أكثر عدالة واحتواء ومساواة سياسية (Verdega 2009).

لاقت أطروحة المصالحة على مدى العقدين المنصرمين اهتماماً استثنائياً بين الباحثين في حقل النظرية السياسية، وكتبت العديد من الأدبيات التي تتناول أبعاداً مختلفة للمصالحة التاريخية.[12] وتعتبر أطروحة المصالحة مثيرة للجدل وتحمل معاني كثيرة (Schaap 2005). إلاَّ أنَّ هنالك إجماعاً عاماً مفاده أنَّ عناصرها الرئيسة والأكثر مركزية تنطوي على التعاطي مع مظالم تاريخية وغبن تاريخي بدل إنكارها أو تجاهلها وتحقيق الشرعية المتبادلة (Verdega 2009). إنَّ محاولة التعاطي مع مظالم تاريخية والتصالح معها، والسعي نحو تحقيق الشرعية المتبادلة، تتحوّل إلى أكثر ضغطاً وتحدياً في سياق تنوّع إثني، وقومي، وثقافي، وديني. وقد سبق وأشرت إلى مبادئ مركزية على أقل تقدير تقع في صلب مفهوم المصالحة. وتتضمن هذه المبادئ: ذاكرة جمعية تعاني من

---

[12] يُنظر إلى: Balfour 2005؛ Muldoon 2003، Minow 1998؛ McCarthy 2002، 2004.

الإقصاء، والاعتراف، وتحمّل المسؤولية، والشرعية المتبادلة وتقديم الاعتذار وما يقتضي ذلك من مداواة الآثار المختلفة.

تنبع أهمية أطروحة المصالحة التاريخية من الاعتراف، وبصورة مركزية إشارتها إلى النتائج الكارثية والمظالم التاريخية الناجمة عن احتلال فلسطين، وإنشاء دولة إسرائيل في العام 1948، وآثارها التي لا يزال يعاني منها الشعب الفلسطيني. خلافاً للأصوات التي تحدّد وتختزل حل القضية الفلسطينية في إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967، يتعيّن على عملية مصالحة تاريخية جدية أن تأخذ بالحسبان أسباب وتداعيات «النكبة الفلسطينية».

بداية، لا بد من تشكيل أطروحة ملائمة للمصالحة تعترف بأهمية الذاكرة الجمعية وتاريخ القمع والاضطهاد. وتعتبر الذاكرة الجمعية وتاريخ القمع مهمّين، انطلاقاً من هذا الطرح للمصالحة، لأنهما يستخدمان غالباً كموارد نفيسة لإضعاف ومجابهة التوجهات والقصص والروايات وترتيبات الماضي والحاضر وممارساتها المهيمنة. إنَّ هذه التوجهات والقصص والروايات والترتيبات السياسية غالباً ما تميل إلى التقليل من المظالم التاريخية والآثار المؤلمة أو التنكّر لها. بكلمات أخرى، إنَّ الذاكرة الجمعية وتاريخ القمع تستخدمان كروايات مضادة للروايات المهيمنة والمؤسّساتية، وغالباً ما تسوّقان بوصفهما تاريخاً قومياً. وتكمن أهمية هذه الروايات المضادة في مساعيها إلى لفت انتباه الجمهور إلى الأصوات والقصص والمظالم التي أُسكتت أو تمّ التنكّر لها. إنَّ إضفاء الطابع القومي على التاريخ يؤدّي إلى إسكات أو التقليل من أهمية المظالم التاريخية، ويصوّر على أنَّ الفئة المهيمنة ليست مسؤولة عن هذه المظالم. ومع ذلك، فإنَّ ذاكرة القهر الجمعية لا تستدعي توحيداً ومجانسة بين مختلف التوجّهات. وعبر إيلاء الدور المهم للروايات والقصص التي -بلا شك- تتحمّل تأويلات متعدّدة، فإنَّ ذاكرة القهر الجمعية توفِّر حيّزاً مثيراً للجدل.

ترى الرواية الصهيونية الأم القائمة في صلب الكتابة التاريخية الصهيونية السائدة، قصّة إنشاء دولة إسرائيل في العام 1948 خطوةً نحو الخلاص وعودة إلى أرض الآباء وأجدادهم وأرض الميعاد، وجواباً ملائماً لسنوات معاداة السامية والملاحقة في القارة الأوروبية. إلاَّ أنَّ النهضة الوطنية الفلسطينية، بعيد النكبة، تعد تحدّياً أساسياً لهذه الرواية الصهيونية السائدة. بدون أدنى شك، فإنَّ الذاكرة الفلسطينية الجمعية المؤسّسة على مشاعر وتجارب القهر والتشريد، قد ساهمت بصورة بالغة في إحياء الهوية الفلسطينية وتعزيزها، وما تمخض عنها من نضال وطني خلال العقود الستة الأخيرة. ومنذ بدء «عملية السلام» في التسعينيات، ضغطت إسرائيل مصحوبة بالأطراف الدولية الرئيسية على الفلسطينيّين لطمس جوانب القهر والاحتلال والتشريد القائمة في صلب الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني، وطالبت الطرف الفلسطيني بالدخول ببساطة في عملية سلام كطرف مكافئ

لقوة الاحتلال. ولذا، فإنَّ المطالبة بطمس جزء مهم من التاريخ والحاضر الفلسطيني، إنما تتجاهل أو تقلّل من أهمية ذكريات فلسطينية محدّدة ومحورية وتجارب القهر والتشريد والاحتلال التي اختبرها الفلسطينيون، وتتستَّر على التباينات وغياب التكافؤ الصارخ بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. إنَّ أطروحة المصالحة تعتبر منصة مناسبة لعرض هذه الذكريات والقصص وتجارب تعتريها مشاعر القهر والتشريد والتعبير عنها وإسماعها، والاعتراف بأهمية الكشف عن عدم التكافؤ، وغياب التماثل والندِّية، واختلال موازين القوى بين الطرفين.[13]

إنَّ التعبير عن هذه الذكريات والقصص والظلم التاريخي أمر محوري، ولكنه غير كافٍ، لأنه بحاجة إلى الاعتراف أيضاً. يقودنا ذلك إلى المبدأ الثاني للمصالحة؛ ألا وهو الاعتراف. تتضمّن المصالحة بالضرورة الاعتراف بوجود المظالم التاريخية. وكلما استمرت منهجية إنكار المظالم التاريخية، أو تصويرها على أنها حوادث عرضية وليست جزءاً عضوياً من الروايات الوطنية، فإنَّ تحقيق المصالحة التاريخية يصبح أمراً أكثر صعوبة أو مستحيلاً من منظور المجموعات المقهورة والمقصاة تاريخياً.

يقترح بروك هيندريكس أنه إذا لم يتم الاعتراف بالممارسات الخاطئة بحق أسلاف الأمريكيّين كجزء لا يتجزأ من تاريخ الولايات المتحدة، فسيكون من الصعب على الأمريكيّين الأصليّين أن يثقوا بالمجتمع العام بمؤسّساته والتماهي معها (Hendrix 2005: 775). وقد قدم توماس ماكارثي طرحاً مماثلاً بخصوص الأمريكيّين من أصول أفريقية وتاريخ العبودية والعزل والفصل.[14] وفي الحقيقة، لا يتحدّى الفلسطينيون بإصرارهم على المظالم وغياب المساواة، الرواية الصهيونية الأم فحسب، بل ويطالبون بالاعتراف بالنكبة وتبعاتها المتلاحقة. بعبارة أخرى، يصر الفلسطينيون على أنهم عايشوا تهديماً وطنياً جسيماً ينطوي على تشريد وتطهير عرقي وقهر. أما الحركة الصهيونية، ومن ثم دولة إسرائيل، فإنها تتنكّر أو تتجاهل هذه المظالم التي لحقت بالفلسطينيّين. وحتى

---

[13] لا ترحّب أطروحة المصالحة دوماً بهذا النهج. تكون صلاحيات أجسام المصالحة أحياناً ضيقة وتعتمد بعض الأصناف المحدّدة للممارسات الفظيعة والمظالم فقط، دون تناول بعض الأصناف الفظيعة والمظالم الأخرى. يؤدي هذا التجاهل والاستثناء لمثل هذه المظالم إلى استحداث إطار مشوّه للمصالحة. وعلى سبيل المثال، اعتمدت الأرجنتين عملية مصالحة اقتصر تناولها على الاختفاء القسري والقتل فقط، وتجاهلت قضايا مهمة عديدة كقضايا التعذيب والاعتقال الإداري.

[14] يُنظر إلى: McCarthy 2002: 635-636. تعتبر مسألة الاعتراف بالمظالم والمآسي التاريخية أحد محاور المناقشة أيضاً عند:

Long and Brecke 2003; Prager and Govier 2003.

عندما اعترفت بعض التيارات الإسرائيلية والصهيونية الهامشية بهذه المظالم، كان اعترافها نابعاً عن استخفاف بها، وتصويرها على أنها نتيجة تاريخية عرضية طارئة، أو أنها كارثة تسبَّب بها الفلسطينيون أنفسهم.

ويرتبط مطلب الاعتراف بالمبدأ الثالث من مبادئ المصالحة ارتباطاً وثيقاً؛ ألا وهو تحمل المسؤولية، إنَّ المصالحة لا تتطلَّب اعترافاً بالمظالم التاريخية فحسب، وإنما تستدعي أيضاً أن يقوم القاهر والمسيطر بتحمّل المسؤولية عن تسبّبه بهذه المظالم. إنَّ تحمّل الطرف القاهر والمسيطر المسؤولية عن تسبّبه بالمظالم لا يعني إعفاء الطرف الآخر الضعيف من قسط معين من المسؤولية عن حالات غير مرغوب فيها، أو المظالم والقهر داخل المجتمع المقهور. كما لا يعني ذلك شرعنة الممارسات غير الأخلاقية وغير المقبولة التي تمارسها المجموعات التي يقع عليها الاضطهاد ضد أفراد ينتمون إلى مجتمع القوة القاهرة. وبالطبع، ينظر الفلسطينيون إلى الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل على أنها السبب الرئيسي والمركزي لتدمير وطنهم والتسبّب بنكبتهم. بعبارة أخرى، تعمّدت الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بصورة واضحة إلى وضع الخطط المنهجية وألحقتها بسلسلة من الممارسات التي تهدف إلى التطهير العرقي والتشريد ضد الفلسطينيّين. وينتج من هنا، أنَّه لا بد من أن تتحمَّل الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل مسؤولية التسبّب بالنكبة الفلسطينية ونتائجها الكارثية التي خلفتها، والتي ما زال الفلسطينيون يعانون منها حتى يومنا هذا.

إنَّ تحمّل المسؤولية عن هذه الممارسات أمر في غاية الأهمية، لا لاعتبارات أخلاقية فحسب تستند إلى الاعتراف بارتكاب الأخطاء، وإنما أيضاً بفعل المطالبة ووجود الحاجة لتصويب هذه الأخطاء. يقودنا هذا الأمر إلى المبدأ الرابع؛ ألا وهو توفير الحلول لرفع هذه المظالم التاريخية وتقديم الاعتذار الخالص الصادق. وتستدعي هذه الحلول لرفع المظالم، من بين مجمل الأمور التي تستدعيها، الاتفاق على آليات يتم من خلالها إعادة توزيع الموارد المادية استناداً إلى مبادئ العدالة التصحيحية (restorative justice). كذلك، فإنَّ توفير الحلول لرفع المظالم يتجاوز التغييرات بمسألة التوزيع لتشمل اعتذاراً وسلسلة من الخطوات الرمزية كاستحداث رموز وطنية، وعطلات رسمية، ومتاحف، ونصب تذكارية، وطرح مناهج تعليمية جديدة في الجهاز التربوي للتكفير عن المظالم التاريخية.[15]

---

[15] تتضمّن قائمة المصادر التي تشير إلى أهمية تحمّل المسؤولية وتقديم الاعتذار والتعبيرات المادية والرمزية ما يلي:
Balfour 2005: 790; McCarthy 2004: 765-766; Minow 1998; Yamamoto and Serrano 1999.

ولا تهدف هذه الخطوات إضفاء طابع رومانسي وتأبيد الخطيئة أو الضحية، وإنما تعتبر خطوات مهمة لتأثيراتها السياسية والاجتماعية والنفسية والتربوية بعيدة المدى. وعليه، تكمن أهميتها في كونها تساعد المواطنين في فهم تاريخهم بصور مختلفة، بما في ذلك علاقته بعدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها الواقع القائم. كذلك، فإنها تساعد الأفراد المنتمين إلى الفئات الموسومة بالصور النمطية والفئات الاجتماعية المقموعة، على تمكينهم من تعزيز وتوصيف وتحويل فهمهم وتقديرهم الذاتيّين.

وبالطبع، لن تجدي الاعتذارات نفعاً إذا كانت رمزية صرفة، أو لم تكن خالصة وصادقة. إنَّ تحمّل المسؤولية وتقديم الاعتذار لن يكونا خطوتين تامتين إذا بقيتا بصورة رمزية صرفة منسلخة عن الجهود الرامية إلى تصويب وتصحيح واقع عدم المساواة ورفع المظالم، أو إذا اختزلتا إلى تقديم التعويضات المادية المنقطعة عن الجهود الرامية إلى إحداث تغييرات في الروايات الوطنية والتاريخية. يطالب الفلسطينيون باعتذار خالص وصادق من طرف دولة إسرائيل وممثليها لتسبّبهم بالمعاناة للفلسطينيّين ونكبتهم. كما يتعيّن توفير آليات لرفع المظالم ومداواة الآثار المختلفة وتعويض الفلسطينيّين عن الأضرار التي لحقت بهم وخسارتهم أراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم وأفراد عائلاتهم.

إنَّ مسألة تحمّل المسؤولية تصبح أكثر تعقيداً مع وفاة الأفراد الذين ارتكبوا هذه المظالم، وعاشوا خلال فترة تاريخية سابقة، أو عندما تتميز تركيبة المجتمع بتنوّع ثقافي هائل مردّه إلى موجات الهجرة المتعاقبة. بينما من الممكن عدم تحميل الأجيال الحالية مسؤولية المظالم التي ارتكبها أسلافهم، فإنه من الممكن أيضاً رؤيتهم مسؤولين من الناحية السياسية (لا الشخصية)،[16] نظراً لكونهم مستفيدين حاليّين من الموارد والمكاسب التي نتجت عن ارتكاب المظالم التاريخية التي اقترفها أسلافهم.[17] يضاف إلى ذلك أنَّ الظروف والأوضاع الحالية للعديد من المجموعات التي تعاني من الإقصاء، مرتبطة بشكل واضح وبعلاقة سببية بالمظالم التاريخية. على سبيل المثال، من المنطقي طرح الادعاء بأنَّ الأوضاع

[16] في أعقاب الباحثة حنه أرندت، يقوم بعض الباحثين بالتمييز بصورة مقنعة بين المسؤولية الشخصية وبين المسؤولية السياسية، إذ تتميّز الأولى عن الأخيرة بوصفها إنابية (vicarious) وغير طوعية. ويطرح أندريه شخاب في هذا الصدد أنَّ المسؤولية السياسية هي مسؤولية "بالإنابة لأنَّ المواطن ربما يكون عرضة لأمور معينة أو مسؤولاً عنها، على الرغم من أنه لم يقترفها، وهي مسؤولية غير طوعية لأنّها ناجمة عن كون المواطن عضواً (من دون أن يختار هو ذلك) في طائفة سياسية" (Schaap 2001).

[17] تؤكّد جونا طومسون مرة تلو الأخرى على أنَّ مسؤولية المنتمين إلى أمة ما بالضرورة تتضمّن تحمّل مسؤوليتهم عن أعمال أسلافهم (يُنظر إلى: Thompson 2002).

الاجتماعية والاقتصادية الحالية للأمريكيّين من أصول أفريقية مرتبطة بتاريخهم المجبول بالاستعباد. [18] كذلك يعتبر بعض الباحثين أنَّ الخوف النفسي للذين اختبروا سابقاً القهر ولوحقوا لأجيال طويلة، يمكنه أن يورث إلى الأجيال اللاحقة «من خلال جسور من الروابط العاطفية والهويات». [19] وفي جميع هذه السبل، فإنَّ تحمّل المسؤولية وتقديم الاعتذار هما جزآن حيويان من سيرورة أكبر للمصالحة.

ومن المؤكَّد أنَّ المصالحة لا تتطلَّب مسائل تنطوي على مظالم فحسب، وإنما تتطلّب الاعتراف والشرعية المتبادلة. ويعتبر هذا الجانب مهماً بصورة خاصة إذا ما تم تناول مسألة التماثل والندِّية والتكافؤ من خلال مناقشة ملاءمتها مع الماضي. ومن المفاجئ أن نكتشف أنَّ المثقفين العرب عموماً، والفلسطينيّين منهم خصوصاً، نادراً ما تشابكوا مع «المسألة اليهودية» وحقوق اليهود خلال العقود الأربعة المنصرمة، إذ إنَّ الغياب التام تقريباً لمساهمات فكرية ونقاشات عربية فلسطينية جدية وعميقة حول «المسألة اليهودية» وحقوق اليهود الإسرائيليّين في فلسطين، واضح في الفكر السياسي العربي والفلسطيني. إلى جانب التكرار الدائم للآراء حول الخصائص الاستعمارية والإمبريالية للصهيونية، والادعاء بأنَّ اليهود لا يشكّلون مجموعة قومية، أي شعباً -وهو ادعاء استمر طرحه ومناقشته على مدار عقود طويلة- نشهد محاولات متواضعة جداً لتطوير هذه الطروحات، ولم تبذل جهود حثيثة للاشتباك معها من زوايا أخرى، ناهيك عن التحديات الملحوظة التي انبثقت عن التغيّرات والتطوّرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي اختبرها اليهود في فلسطين التاريخية خلال السنوات السبعين الأخيرة. انطلاقاً من منظور المصالحة، فقد بات الاشتباك مع المسألة اليهودية وقضايا حقوق وهويات اليهود في فلسطين التاريخية، مطلباً أخلاقياً ومعيارياً وضرورة سياسية ملحة. وعملاً بشروط المصالحة التاريخية، فإنَّ التشابك مع حقوق اليهود وهوياتهم في فلسطين التاريخية، يتطلّب ويتضمّن اعترافاً بالحقوق الجماعية القومية اليهودية واحترامها، وأهمها حق تقرير المصير.

4. الخلاصة: نحو لغة سياسية وفكر قومي بحلّة جديدة

لقد تداخلت حياة وحقوق وهويات وثقافات العرب واليهود في فلسطين التاريخية حتى بات من العسير جداً فصل بعضها عن بعض، ولذلك فقد بات لزاماً علينا أخلاقياً وسياسياً

---

[18] للاستفاضة حول هذا الموضوع، يُنظر:
Balfour 2005: 790; Hendrix 2005: 775; McCarthy 2002: 636; 2004: 757-758.

[19] للتوسّع حول هذه المسؤولية، يُنظر إلى: Brooks 1999: 8، 417-421.

أخذ هذا الواقع الجديد بالغ الأهمية بعين الاعتبار في منهجيات تفكيرنا ونقاشاتنا وطرح تصوّراتنا حول قضية إسرائيل/ فلسطين. وتقترح هذه الورقة البحثية أنَّ إعادة النظر في فهم المحاور الأساسية التي تقوم عليها النقاشات السائدة حول قضية فلسطين/ إسرائيل من منظورٍ شمولي واسع، تساهم بصورة بالغة في طرح خيارات وبدائل أخرى جديدة. وتحديداً، تعتبر هذه الورقة البحثية أنَّ النظر إلى حق تقرير المصير بكونه يتحققّ بصورة حصريةٍ من خلال دولة قومية وسيادة على الأرض غير قابل للتجزئة، ومعاينة صنع السلام استناداً إلى المساواة بين طرفي الصراع غير المتكافئين، كل ذلك سيحدّ من فهمنا للقضية، ويتحكّم بتفكيرنا بشأن وجهات نظرنا الأخلاقية والسياسية البديلة والاحتوائية، والحلول المؤسّساتية حول قضية إسرائيل/ فلسطين.

إذا كانت الخيارات البديلة كالتطهير العرقي، والتبادل السكاني، ونظام الفصل العنصري، وضمان حكم ذاتي فلسطيني ضمن دولة يهودية، والوطن البديل (الخيار الأردني)، وإقامة دولة فلسطينية على كامل تراب فلسطين التاريخية دون الاعتراف بحقوق اليهود الإسرائيليّين الجماعية نهائياً، غير مقبولة لا سياسياً أو/ و لا أخلاقياً، ذلك أنها أطروحات مبنية على الهيمنة والقمع وإنكار الآخر، وأنها تهرب من حل الصراع بدلاً من تخفيف حدّته أو تسويته، أصبح إذاً لزاماً علينا أن نفكّر ونتناول بدائل منطقية ومنصفة. وفي الوقت الذي تدعو فيه هذه الورقة البحثية إلى وضع تشكيل نظري وفكري لقضية فلسطين/ إسرائيل عبر عملية بالغة الأهمية تنطوي على إعادة الصياغة والتشكيل النظري للمفاهيم الأساسية القائمة في صلب الخطابات والمدارك السائدة، فإنها تعترف بمحورية النضال السياسي (التعبئة والنشاط السياسيّين من خلال المجتمع المدني والأحزاب السياسية والسياسة الرسمية) بغية صياغة وتشكيل وطرح بدائل أخرى مقنعة ومنافسة. وتحديداً، يجب أن تستند عملية إعادة الصياغة والتشكيل النظري لقضية فلسطين/ إسرائيل وطرح البدائل، بالضرورة، إلى مجموعة من الإجراءات والخطوات، ومنها: أولاً. القدرة على احتواء الادعاءات الرئيسية لكلا الطرفين المتنازعين وخلق أرضية خصبة وإطار ملائم للمصالحة التاريخية. ثانياً. إيلاء الاهتمام والتعامل بالاحترام مع القيم الديمقراطية والحقوق القومية الجماعية عموماً والحق القومي في تقرير المصير (لا على أساس الأرض وفكرة الدولانية) لكلتا المجموعتين على وجه التحديد. ثالثاً. التفاعل مع ردود الفعل الصادرة حول الحقائق والوقائع الفعلية التي تتعلّق بالتلاحم والتداخل المتزايد بين حياة المجتمعين، واعتماد كل منها على الآخر، ما يعني عدم إمكانية الفصل والتقسيم في محاور أساسية. رابعاً. تطبيع الوجود اليهودي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، والاعتراف بحقوقهم الفردية والجماعية بفلسطين، واحترام حقوق الفلسطينيّين وطموحاتهم وذاكراتهم في فلسطين التاريخية.

تكمن أكثر وأعمق التحدّيات التي تواجه التشكيل النظري وطرح المناهج الفكرية والحلول المؤسّساتية البديلة، في المواقف والمفاهيم النفسية المهيمنة. ويصر حملة هذه المفاهيم وأصحاب هذه المواقف على أنَّ الصراع العسير والعنيف بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين قد أفرز الكثير من الحواجز النفسية وانعدام الثقة المتبادلة، ناهيك عن مشاعر الخوف والكراهية. ومن هنا، فإنَّ صراعاً مثقلاً بهذه الآثار النفسية والعواطف والحساسية المفرطة تجاه الآخر، ومحملاً بمفاهيم وتوجّهات مصقولة بإحكام مطبق وسائدة تستند إلى إقصاء الطرف الآخر، يجعل حل ثنائية القومية حلاً خيالياً مثالياً يتعامى عن تشكيلات عاطفية وفكرية متجذّرة. ويعتبر هذا التحدّي هو الأصعب، لأنه يراكم العراقيل أمام أي محاولة لتغيير أساليب التفكير وعواطف الشعبين المنخرطين في هذا الصراع المعقّد وطويل الأمد والمركّب، ويصبح من العسير جداً تحدّي هذا الواقع، كما أنه يستغرق وقتاً طويلاً. ويعرض التاريخ أمثلة كثيرة تثبت بصورة صريحة أنَّ تغيير آلية تفكير وعواطف الشعوب المنخرطة عميقاً في صراع عنيف، تحكمه مشاعر عظيمة من الخوف والحقد والعداء، هو أمر غاية في التعقيد والصعوبة، ولكنه ليس مستحيلاً. على سبيل المثال، لو أخبرت مواطني جنوب أفريقيا في مطلع الثمانينيات بأنَّ نظام الفصل العنصري سينهار خلال سنوات قليلة، فكانوا سيعتبرون ما تقوله ضرباً من الخيال والتفاؤل وربما أعمى عن حيثيات الواقع. ومما لا شك فيه، أنَّ لكل حالة خصائصها وسماتها الخاصة، ولذا يجب أن نتوخى الحذر في عدم الاعتماد الكبير على الأمثلة التاريخية. إلاَّ أنَّ الحالة الفلسطينية الإسرائيلية وغيرها تُؤكّد على أنَّ هناك قوة كامنة في طروحات إنسانية واحتوائية ومنصفة وآمال بإحداث تغيير في توجّهات الناس ومواقفهم وعواطفهم وعقولهم. وللتأكيد نقول، إنه إلى جانب الرؤى السياسية الاحتوائية والمنصفة والمتفائلة واليوتوبية، تلعب الصدفة دوراً مهماً ومحورياً أيضاً.

المصادر

- فوكو، ميشيل (2003). **يجب الدفاع عن المجتمع: دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس لسنة 1976**، ترجمة وتقديم وتعليق: د. الزواوي بغورة، بيروت: دار الطليعة.

- Abu-Odeh, L. (2002). "The Case for Binationalism", *Boston Review*, (Dec. 2001-Jan. 2002), 4-7. (http://bostonreview.net/BR26.6/abu-odeh.html)

- Balfour, L. (2005). "Reparations After Identity Politics", *Political Theory*, 33(6), 786-811.

- Bashir, B. (2008). “Accommodating Historically Oppressed Social Groups: Deliberative Democracy and the Politics of Reconciliation”, in W. Kymlicka and B. Bashir, *The Politics of Reconciliation in Multicultural Societies*, Oxford and New York: Oxford University Press, 48-69.
- Bashir, B. (2011a). “Reconciling Historical Injustices: Deliberative Democracy and the Politics of Reconciliation”, *Res Publica*, 2011, 1-17, online.
- Bashir B. (2011b). “Engaging with the Injustice/Justice of Zionism: New Challenges to Palestinian Nationalism”, *Ethical Perspectives*, 18(4), 632-645.
- Buchanan, A. (2004). *Justice, Legitimacy, and Self-determination: Moral Foundations for International Law*, New York: Oxford University Press.
- Farsakh, L. (2007). “Time for A Bi-national State’, *Le Monde Diplomatique*, March. (http://mondediplo.com/2007/03/07binational)
- Foucault, M. (2007). *Security, Territory, Population*, trans. G. Burchell, New York: Bashingstoke and Palqrave Macmillan.
- Freeman, M. (1996). “Democracy and Dynamite: The Peoples’ Right to Self-Determination”, *Political Studies*, 44(4), 746-761.
- Galnoor, I. (1994). *Territorial Partition: Decision Crossroads in the Zionist Movement*, Jerusalem: Magnes. (Hebrew).
- Gans, Ch. (2003). *The Limits of Nationalism*, Cambrdige: Cambridge Univesity Press.
- Gans, Ch. (2008). “A Jewish State: Self-determination and Hegemony”, in idem, *A Just Zionism: On the Morality of the Jewish People*, Oxford: Oxford University Press, 53-80.
- Halpern, B. (1969). *The Idea of the Jewish state*, 2nd ed., Cambridge, MA: Harvard University Press.

- Hattis, L. H. (1970). *The Bi-National Idea in Palestine Dyring Mandatory Times*, Haifa: Shikmona Publishing Co., 1970.
- Hendrix, B. A. (2005). "Memory in Native American Land Claims", *Political Theory*, 33, 763-785.
- Herman, T. (2005). "The Bi-National Idea in Israel/Palestine: Past and Present", *Nations and Nationalism*, 11(3), 381-401.
- Al-Hout, S. (1977). "Toward A Unitary Democratic State", *Journal of Palestine Studies*, 6(2): 9-11.
- Judt, T. (2003). "Israel: The Alternative", *New York Review of Books*, 50(6), (Oct. 23). (http://www.nybooks.com/articles/archives/2003/oct/23/israel-the-alternative/?pagination=false).
- Khalidi, A. (2003). "A One-State Solution", *Guardian*, (Sep. 29). (http://www.guardian.co.uk/world/2003/sep/29/comment)
- Long, W. J. and Brecke, P. (2003). *War and Reconciliation: Reason and Emotion in Conflict Resolution*, Cambridge, MA: MIT Press.
- Kadi, L. S. (ed.) (1969). *Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement*, Beirut: Palestine Research Centre.
- Margalit, A. & Raz, J. (1990). "National Self-Determination", *Journal of Philosophy*, 31, 439-461.
- Massad, J. (1995). "Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism", *The Middle East Journal* , 49(3), 467-483.
- McCarthy, T. (2002). "*Vergangenheitsbewältigung* in the USA: On the Politics of Memory of Slavery", *Political Theory*, 30(5), 623-648.
- McCarthy, T. (2004). "Coming to Terms with Our Past, Part II: On the Morality and Politics of Reparations for Slavery", *Political Theory*, 32(6), 750-772.

- Miller, D. (1993). "In Defence of Nationality", *Journal of Applied Philosophy*, 10(1), 3-16.
- Miller, D. (2000), "National Self-Determination and Global Justice", in idem, *Citizenship and National Identity*, Cambridge: Polity Press.
- Minow, M. (1998). *Between Vengeance and Forgiveness: Facing History after Genocide and Mass Violence*, Boston, MA: Beacon Press.
- Mossberg, M. (2010). "One Land, Two States? Parallel States as an Example of 'Out of the Box' Thinking on Israel/ Palestine", *Journal of Palestine Studies*, 39(2), 40-45.
- Mossberg, M. and LeVine, M. (2010). "The Solution for Israelis and Palestinians: A Parallel State Structure", *The Christian Science Monitor*, April 8. (http://www.csmonitor.com/Commentary/Opinion/2010/0408/The-solution-for-Israelis-and-Palestinians-a-parallel-state-structure).
- Muldoon, P. (2003). "Reconciliation and Political Legitimacy: The Old Australia and the New South Africa", *Australian Journal of Politics and History*, 49(2), 182-196.
- Newman, D. and Falah, Gh. (1997). "Bridging the Gap: Palestinian and Israeli Discourses on Autonomy and Statehood", *Transactions of the Institute of British Geographers (*NS*),* 22(1), 111-129.
- Peled, Y. (2006). "Zionist Realities: Debating Israel-Palestine", *New Left Review*, 38, 21-36.
- Prager, C. A. L. and Govier, T. (eds.) (2003). *Dilemmas of Reconciliation: Cases and Concepts*, Waterloo, ON.: Wilfrid Laurier University Press.
- Raz-Krakotzkin, A. (2001). "Binationalism and Jewish Identity: Hannah Arendt and the Question of Palestine', in S.

E. Achheim (ed.), *Hannah Arendt in Jerusalem*, Berkeley, CA: University of California Press, 165-180.

- Rouhana, N. (2004). "Identity and Power in the Reconciliation of National Conflict", in A. H. Eagly, R. M. Baron and V. L. Hamilton (eds.), *The Social Psychology of Group Identity and Social Conflict: Theory, Application, and Practice*, Washington, DC: American Psychological Association, 178-187.
- Said, E. (1999). "Truth and Reconciliation', *Al-Ahram Weekly Online*, 412, 14-20. (http://weekly.ahram.org.eg/1999/412/op2.htm).
- Said, E. (2001). "The Only Alternative", *Al-Ahram Weekly Online*, 523, 1-7. (http://weekly.ahram.org.eg/2001/523/op2.htm).
- Sayigh, Y. (1997). *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993*, Oxford and New York: Clarendon Press and Oxford University Press.
- Schaap, A. (2005). *Political reconciliation*. New York: Routledge.
- Schaap, A. (2001). "Guilty Subjects and Political Responsibility: Arendt, Jaspers and the Resonance of the 'German Question' in Politics of Reconciliation", *Political Studies*, 49(4): 749-766.
- Shaath, N. (1977). "The Democratic Solution to the Palestine Issue", *Journal of Palestine Studies*, 6(2): 12-18.
- Shumsky, D. (2004)."Historiography, Nationalism and Binationalism: Czecho-German Jewry, the Prague Zionists and the Origins of the Binational Approach of Hugo Bergmann', *Zion*, 69, 45-80 (in Hebrew).
- Thompson, J. (2002). *Taking Responsibility for the Past: Reparation and Historical Injustice*, Cambridge: Polity Press.

- Tilley, V. (2003). "The One State Solution", *London Review of Books*, (Nov. 6).
- Tilley, V. (2005). *The One State Solution: A Breakthrough for Peace in the Israeli-Palestinian Deadlock*, Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
- Tilley, V. (2006). "The Secular Solution: Debating Israel-Palestine", *New Left Review*, 38, 37-57.
- Verdega, E. (2009). *Unchopping A Tree: Reconciliation in the Aftermath of Political Violence*, Philadelphia, PA: Temple University Press.
- Yamamoto, E. K. and Serrano, S. (1999). "Healing Racial Wounds? The Final Report of South Africa's Truth and Reconciliation Commission," in R. Brooks (ed.), *When Sorry Ian't Enough: The Controversy over Apologies and Reparations for Human Injustices*, New York: New York University Press, 492-500.
- Young, I. M. (2005). "Self-Determination as Non-Domination: Ideals Applied to Palestine/Israel", *Ethnicities*, 5(2), 139-159.
- Young, I. M. (2006). "Two Concepts of Self-Determination", in idem, *Global Challenges: War, Self-Determination and Responsibility for Justice*, Cambridge: Polity Press, 39-57.

واقع المنظّمة والسّلطة ..
السّيناريوهات والتّغييرات المطلوبة

خليل شاهين

تمهيد

كان العام 2011 حافلاً بتطورات سياسية محلية وإقليمية لا تخلو من «تناقض» في مساراتها؛ بدأ برفض فلسطيني للعودة إلى المفاوضات، وانتهى بطرق بابها عبر «لقاءات عمّان» التي بدأت في 3 كانون الثاني/ يناير 2012، وعلت فيه الأصوات المنادية بتبني خيارات بديلة تحت شعار «استحقاق أيلول» لتطوى صفحته بالوقوف على باب الأمم المتحدة، وليتأكد أن حديث «الخيارات البديلة» والتحرك باتجاه مجلس الأمن، كان يندرج في سياق السعي إلى تحسين شروط العودة إلى المفاوضات، بما في ذلك أخذ المصالحة الداخلية رهينة لهذا الخيار. وباستمرار هذه السياسة التي تتخبط في مربع انتظار تطورات قد لا تأتي، فقدت القيادة الفلسطينية زمام المبادرة في السعي إلى توظيف المتغيرات الإيجابية الناجمة عما أطلق عليه الربيع العربي لصالح إطلاق ربيع فلسطيني، بل وجوبهت محاولات الحراك الشبابي الفلسطيني لشق مسار بديل يستجيب لهذه المتغيرات بالقمع والترهيب ومحاولات الاحتواء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن أبرز التناقضات في مسار هذه التطورات يكمن في مبدأ الحفاظ على الوضع القائم على حاله في أهداف كل من سياسات الأطراف الرئيسة ذات العلاقة بالصراع، فلسطينياً وإسرائيلياً وإقليمياً ودولياً. ففي حين تبنت القيادة الفلسطينية سياسة انتظارية تبقي على الوضع القائم من حيث استمرار الرهان على تحويل سلطة الحكم الذاتي المحدود إلى «دولة»، عبر تصعيد في الخطاب السياسي، لكن مع إرسال إشارات على تمسكها بإعادة بناء خيار المفاوضات، سعت السياسة الإسرائيلية إلى الاستفادة من هذه السياسة الفلسطينية لتغيير الوضع القائم على الأرض، من خلال فرض متغيرات جغرافية وديموغرافية يصعب التراجع عنها، ومحاولة تكريس وظيفة السلطة كأداة تقطع الطريق على أي محاولة لتغيير المسار الإستراتيجي الفلسطيني، بل وتشكل عبئاً على عملية التغيير باتجاه تبني خيارات بديلة.

أما السياسة الأميركية الغارقة في أولويات أخرى، بدءاً من الانتخابات الرئاسية، وأزمة الدين الأميركي، وتطورات الربيع العربي، وصعود التيارات الإسلامية، وليس انتهاء بالأوضاع في العراق وأفغانستان وغيرهما، فتعتمد سياسة احتواء ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بما يخدم التركيز على أولويات سياستها الداخلية والشرق أوسطية، فيما تخشى أوروبا تبعات أي توتر في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. وعلى المستوى العربي، تبدو بعض الدول إما منشغلة بتطورات أوضاعها الداخلية، وإما بمحاصرة أي تداعيات للجمود السياسي على تبني خيارات فلسطينية قد تضيف مزيداً من الوقود إلى الثورات والانتفاضات الشعبية في أكثر من بلد عربي.

لذلك، يمكن القول إن مفتاح التفكير في الخيارات البديلة يكمن في عدم السماح باستمرار الوضع القائم، بما ينطوي عليه من ميزات لصالح دولة الاحتلال، لاسيما من حيث توفير الوقت والغطاء السياسي اللذين تحتاجهما إسرائيل لمواصلة تقدم مشروعها الكولونيالي الاستيطاني العنصري، وفرض دولة الكانتونات ذات الحدود المؤقتة بصفتها اللعبة الوحيدة في المدينة. ومثل هذه العملية تتطلب دراسة السيناريوهات المحتملة، وتبني الخيار الأنسب لتغيير الوضع القائم، بما يعنيه ذلك من تركيز على العامل الأهم، وهو اعتماد سياسة طويلة الأمد ومثابرة لتغيير عناصر ميزان القوى لصالح دعم عدالة قضية الشعب الفلسطيني وكفاحه في سبيل التحرر وتقرير المصير.

عوامل تحفّز التغيير

تسعى هذه الورقة إلى مناقشة أحد جوانب عملية تغيير المسار الذي حكم سياسة القيادة الفلسطينية وأداءها خلال الفترة الماضية، وهو المتعلق بمستقبل السلطة الفلسطينية

القائمة حالياً بصفتها أحد أهم شروط بقاء الوضع القائم، وعبئاً على التفكير السياسي بالخيارات المتاحة أمام الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية.

ولا شك في أن القيود والكوابح المضادة لإحداث انعطافة في المسار الإستراتيجي الفلسطيني لا تنحصر كلها في بنية السلطة ودورها ووظائفها، فهذه تعد في أحد جوانبها نتيجة للخيارات السياسية التي يمكن أن تعتمدها أية إستراتيجية وطنية شاملة، سواء تضمنت استمرار الرهان على إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية في المدى المنظور تكفل الانتقال من سلطة الحكم الذاتي المحدود إلى الدولة المستقلة، أو اضطرت للتعامل مع مشروع الدولة ضمن الحدود المؤقتة كسيناريو يتقدم على أرض الواقع، أو تبنت خيارات إستراتيجية بديلة مثل الدولة الواحدة، أو ثنائية القومية، أو إعادة بناء حركة التحرر الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة الاحتلال والعنصرية ومن أجل حق تقرير المصير. لكن بقاء وضع السلطة على حاله يولد في المقابل قيوداً وكوابح تعيق التفكير السياسي بالخيارات، لاسيما من حيث حجم المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، وشبكة العلاقات الزبائنية المرتبطة بالسلطة، التي تضخمت، بنية ودوراً ومالاً، لصالح تهميش مكانة منظمة التحرير ودورها، فضلاً عن تأثير الانقسام الداخلي والانكشاف على عوامل الضغط والتدخلات الخارجية في مد كل من السلطتين القائمتين في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة بأسباب البقاء طيلة السنوات الماضية، وربما لفترة أخرى قادمة.

مع ذلك، ليس من المنطقي تأجيل البحث في مستقبل السلطة بانتظار التوافق على إستراتيجية وطنية شاملة، ولا تأجيل البحث في الإستراتيجية بانتظار الحسم بالخيار الأنسب بالنسبة لمستقبل السلطة، فكل من المقاربتين لا تنفصلان عن بعضهما البعض، وإن كانت الخيارات بشأن مصير السلطة مطروحة على طاولة البحث الراهن أكثر من الجدل حول خيارات الحلول الإستراتيجية للقضية الفلسطينية، إضافة إلى عوامل تدفع باتجاه ضرورة التوافق على عدم السماح ببقاء عوامل استمرار الوضع القائم على حاله، وأهمها بقاء السلطة على حالها من حيث البنية والوظائف كوكيل إداري واقتصادي وأمني لدولة الاحتلال، مع استمرار تعطيل عملية إعادة بناء منظمة التحرير والتمثيل الوطني.

ومن العوامل التي تدعم التفكير بمستقبل السلطة وعلاقتها بالمنظمة:

أولاً. تزايد فجوة عدم ثقة الرأي العام الفلسطيني بخيار المفاوضات وطاقم التفاوض نفسه بعد وصول هذا الخيار إلى طريق لا يفضي إلى تحقيق البرنامج السياسي القائم

على إقامة الدولة المستقلة، وعودة اللاجئين، وتقرير المصير، وتراجع القيادة الفلسطينية في سياق تآكل موقفها التفاوضي عن مرتكزات هذا البرنامج، لاسيما منذ اعتماد القرار 242 ومبدأ تبادل الأراضي وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية وتفاهمات أنابوليس مرجعية للمفاوضات، كما تأكد في وثائق المفاوضات التي سربت لوسائل الإعلام، وأظهرت تقديم تنازلات من مفاوضين لم يفوضهم الشعب لتقديمها، ودون أن تبدي قيادة المنظمة استعداداً لإجراء عملية مراجعة لنهج التفاوض الذي أفضى إلى ذلك.

إن استمرار الدوران في حلقة المفاوضات في ظل ميزان القوى القائم لن يزيد هذا الميزان سوى اختلال لصالح دولة الاحتلال، ويوفر لها الغطاء لمواصلة تكريس سيناريو الدولة ذات الحدود المؤقتة على أرض الواقع، واستغلال دور السلطة الفلسطينية ووظائفها لتحقيق هذا الهدف، وبخاصة في ظل تقدم مشروع الاستيطان والتهويد والتطهير العرقي بطريقة تهدد ما تبقى من رهان على إقامة الدولة الفلسطينية، مع وجود خطط إسرائيلية لرفع عدد المستوطنين إلى مليون مستوطن خلال السنوات الثلاث القادمة.

ثانياً. طي صفحة «استحقاق أيلول» بعدما تواضع إلى مستوى الاكتفاء بإيداع طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في مجلس الأمن، وفشل توظيف هذه الخطوة لتحسين شروط العودة للمفاوضات وإعادة الاعتبار لمرجعياتها، وما رافق ذلك من «تأجيل» الحسم في بازار «الخيارات البديلة» الذي فتحته القيادة الفلسطينية منذ نهاية العام 2010، قبل الاكتفاء باعتماد «مسارات» للتحرك السياسي أملاً بإعادة بناء خيار التفاوض، ووصول برنامج حكومة سلام فياض لبناء مؤسسات الدولة وإنهاء الاحتلال خلال عامين إلى نهايته بعد تبدد وهم الرهان على ما سمي «وعد» الرئيس الأميركي باراك أوباما برؤية دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة في أيلول 2011، وتحول حكومة فياض للبحث عن برامج لتحسين الجباية والإيرادات للحفاظ على بقاء السلطة في نطاق دور الوكيل لدولة الاحتلال، مع زيادة تمويل هذا الدور من جيب الفئات الشعبية والأكثر فقراً من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي وسع قاعدة السخط الشعبي على هذه الحكومة والسلطة عموماً، بالترافق مع تتالي مسلسل قضايا الفساد بحق بعض الوزراء والمسؤولين.

ثالثاً. تآكل شرعية النظام السياسي القائم على مستوى السلطة، بعد انتهاء ولاية كل من الرئيس والمجلس التشريعي، وعلى مستوى منظمة التحرير في ظل تراجع دورها ومكانتها التمثيلية للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. وثمة محاولات

لإعادة تجديد شرعية السلطة والمنظمة، والفصائل إلى حد بعيد، خارج نطاق إعادة بناء مصادر هذه الشرعية؛ أي في سياق الكفاح ضد الاحتلال وتجسيد إرادة الشعب بالتحرر، لاسيما من خلال الحديث عن إمكانية تشكيل «حكومة توافق وطني» تدير الانقسام حتى إجراء انتخابات للرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني، بما ينطوي عليه ذلك من إطالة أمد الواقع الراهن عبر التمديد لسلطة الحكم الذاتي لأربع سنوات جديدة تلي الانتخابات، دون وجود مؤشرات على إمكانية تحويلها إلى دولة في المدى المنظور.

وواقع الحال، لا يمكن البحث عن تجديد الشرعية للسلطة بالاستناد إلى محددات وقيود اتفاق أوسلو وملحقاته الاقتصادية والأمنية، الذي وجه ضربة قاصمة لمصادر شرعية الحركة الوطنية بصفتها حركة تحرر وطني، وبخاصة «فتح» التي تماهت مع السلطة الناشئة بموجب اتفاق أسهم في تفتيت المصدر الأساس للشرعية، المتمثل في الإرادة الشعبية. لقد تآكلت شرعية تمثيل المنظمة المستمدة من ولاء الشعب لدورها كحركة تحرر في مواجهة الاحتلال لصالح تنامي شرعيةٍ السلطة المستمدة من اتفاق مع الاحتلال، ومن غطاء دولي لعب فيه المانحون دوراً في توسيع نطاق شبكة العلاقات الزبائنية بين السلطة وجمهور واسع من المنتفعين، معظمهم من «فتح»، في مؤسسات السلطة المدنية والأمنية والنخب الجديدة التي تبوأت أهم المناصب في هرم السلطة، ودانت بالولاء لرأس السلطة و»فتح» في آن واحد. وما عاد يمكن تجديد امتثال الإرادة الشعبية لشرعية «الطليعة الفتحاوية»، أو السلطة، في ظل تهميش المنظمة ومؤسساتها، وإقصاء الشتات عن صنع القرار، وتجاهل فلسطينيي 1948، وتهشيم المجتمع الفلسطيني على مقاس تقسيمات أوسلو لمناطق (أ) و(ب) و(ج)، وتأجيلٍ بحث قضايا بحجم القدس والاستيطان واللاجئين إلى مرحلة تفاوضية قد لا تأتي أبداً.

ولا بد من التنويه إلى أنه ما كان لأزمة السلطة أن تستفحل إلى هذا الحد لو لم تقابلها أزمة في شرعية القوى المعارضة لها، ولاستمرار هيمنة «فتح» عليها، فهذه القوى ذاتها تحاول أن تستمد شرعيتها من شعارات وبرامج تواصل ادّعاء تمثيلها لمصالح الشعب، لاسيما الفئات الشعبية، دون أن تحصل على تفويض شعبي يعزز هذا الادّعاء، لا عبر صناديق الاقتراع، ولا عبر إعادة الاعتبار لشرعية المقاومة ضد الاحتلال، ولا بالتمرد على شرعية فقدتها السلطة القائمة في كل من الضفة والقطاع، وقبل ذلك دون تجديد ديمقراطي في بناها التنظيمية يكسر معادلة تأبيد القيادة وعجزها عن تطوير برنامج حركة التحرر الوطني الفلسطينية، ووسائل وأدوات كفاحها الجمعي ضد الاحتلال والعنصرية.

رابعاً. تطور حراك شبابي فلسطيني على إيقاع الثورات والانتفاضات الشعبية الرامية لتغيير الأنظمة في عدد من البلدان العربية، وما زال يحاول أن يبلور شعارات تحظى بإجماع شعبي في الوطن والشتات، مثل إنهاء الانقسام بما يعزز مقاومة الاحتلال، ووقف الرهان على المفاوضات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية عبر عملية انتخابية لهيئاتها، بما يعيد الاعتبار للتمثيل الوطني للشعب الفلسطيني والإرادة الشعبية، ومحاربة الفساد على قاعدة محاسبة الفاسدين، وغير ذلك من أهداف ومطالب تبدو متقدمة على دعوات معظم الفصائل السياسية لإجراء إصلاح سياسي وإداري على مستوى كل من المنظمة والسلطة، وتذهب أبعد من محاولات السلطة تجديد شرعية ولايتها أمام العالم الخارجي أساساً، كبديل عن إعادة بناء شرعية التمثيل أولاً من خلال منظمة التحرير.

وعلى الرغم من الثغرات التي أثرت على تطوره، لا تزال الفرصة متاحة أمام تطور الحراك الشبابي والشعبي لتوليد آليات ضغط باتجاه إحداث تغيير شامل في بنية النظام السياسي الفلسطيني، من خلال المطالبة بإعادة بناء منظمة التحرير بشكل ديمقراطي عبر الانتخاب، حيث أمكن ذلك، وليس إصلاح المنظمة فقط، أو تجديد شرعية «ولاية السلطة». وهو مطلب يترافق مع التمسك بوجوب وضع إستراتيجية وطنية شاملة تعتمد خيارات بديلة عن التفاوض وتؤمن بأن لا حل وطنياً للقضية الفلسطينية في الأفق، بما يعيد فتح المجال أمام التفكير بالسيناريوهات المحتملة لمصير السلطة وعلاقتها بالمنظمة، في غياب إمكانية التوصل إلى تسوية تجعل الدولة المستقلة على خط الرابع من حزيران 1967 قاب قوسين أو أدنى.

حديث الخيارات

كانت فرصة التحول باتجاه خيارات تفتح الطريق أمام تبني إستراتيجية وطنية شاملة قد تبددت عشية بدء العام 2011، عندما استبدل الرئيس محمود عباس الحديث عن «الخيارات السبعة» بالإعلان عن «مسارات» أربعة تشكل إطاراً للتحرك السياسي الفلسطيني حتى أيلول 2011. وبذلك، خفت الجدل حول ما اعتبر «خيارات سبعة»، تبدأ بالعودة للمفاوضات المباشرة، والسعي إلى اعتراف أميركي بالدولة الفلسطينية وحدودها على خط الرابع من حزيران العام 1967، والتوجه إلى مجلس الأمن للغاية ذاتها، ومن ثم الجمعية العامة، والمطالبة بوضع الأراضي الفلسطينية تحت الوصاية الدولية، والتوقف عن تطبيق الاتفاقات الانتقالية (أوسلو) مع إسرائيل، بحجة فقدانها مبرر وجودها ما دام لم يحصل أي تقدم في التسوية النهائية، وصولاً إلى «حل السلطة»

وتحميل إسرائيل كامل مسؤولياتها كقوة محتلة في حالة إخفاق كل ما سبق.

أما «المسارات» الأربعة البديلة لهذه «الخيارات» السبعة، فحددها الرئيس عباس على النحو التالي: أول مسار، بناء مؤسسات الدولة لكي تكون جاهزة في شهر أيلول الماضي، والثاني حث الدول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والثالث محاولة إعادة إحياء عملية السلام، والمسار الرابع المصالحة.

وقد عكست رزمة «الخيارات» تخبطاً على مستوى القيادة الفلسطينية، تحت وقع الشعور بالإحباط من الرهان على تغير في السياسة الأميركية يسمح بتحقيق اختراق في العملية السياسية، طيلة ما يزيد على العامين من السياسة الفلسطينية – العربية ذات الطابع الانتظاري للخطوة الأميركية القادمة. لكن الأهم أن «الخيارات السبعة» لم تكن كلها خيارات أو بدائل للسياسة الرسمية المعتمدة على المبدأ الشهير «ما لا يأتي بالتفاوض يأتي بمزيد من التفاوض»! فقد انطوت على خلط بين مبادرات وتحركات دبلوماسية وقرارات جذرية قد تعكس تحولاً نحو إستراتيجية بديلة على غرار تعليق تطبيق الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل، أو حتى «حل السلطة» . . . بعضها يراوح في مربع الرهان على إمكانية إعادة بناء خيار التفاوض وفق شروط محسنة للمفاوض الفلسطيني، وبعضها لا يمكن تطبيقه إلا على أنقاض هذا الخيار.

أكثر من ذلك، فإن التحرك السياسي وفق مبدأ «المسارات» حتى نهاية العام 2011، كان يعني عملياً حكماً بالإعدام على أي أفق لتبني إستراتيجية وطنية تعتمد خيارات جدية بديلة عن استمرار الرهان على إعادة بناء خيار المفاوضات. وفي غياب مثل هذه الإستراتيجية، التي ينبغي أن تشكل الدبلوماسية الساعية إلى نقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة أحد مكوناتها، إلى جانب تعزيز وتعميم نموذج المقاومة الشعبية الشاملة، واستعادة الوحدة الوطنية، فإن مجمل الخطوات المعلنة، بما فيها الوقوف عند باب مجلس الأمن، والدخول في مرحلة «الانقسام التوافقي»، إنما تندرج في سياق تكتيك سياسي يسعى إلى إعادة بناء خيار التفاوض على قاعدة تحسين شروط اللعبة ذاتها، وليس وضع أسس لالتقاط زمام المبادرة في سبيل تغيير اللعبة وقواعدها لا تحسين شروطها. ولا يبدو ممكناً تغيير اللعبة بمعزل عن تغيير الأدوات الفلسطينية المستخدمة فيها، والسياسة التي توظف هذه الأدوات لتحقيق أهدافها، أي إعادة النظر في بنية ودور كل من منظمة التحرير والسلطة والعلاقة بينهما، والإستراتيجية التي تحكم أداءهما.

فقد حاول التكتيك الفلسطيني الضغط على إسرائيل واللجنة الرباعية الدولية، مع اتضاح مأزق «استحقاق أيلول»، بتبني خطاب سياسي تصعيدي بدا أحياناً كأنه يلعب

على حافة الهاوية بالتلويح تارة بخيار اللجوء إلى حل السلطة، أو رفض إبقاء الوضع الراهن على حاله، بما يتضمنه من تحويل السلطة إلى مجرد بلدية كبرى تقدم الخدمات في ظل استمرار الاحتلال، وتارة بالتحذير من خطر انهيار السلطة تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية. وشارك الرئيس عباس بنفسه في إثارة موضوع مصير السلطة كفزّاعة للضغط، وأوضح في اللقاءات الخاصة أن «انتهاء حل الدولتين يستدعي انتهاء السلطة التي تشكلت بعد اتفاق أوسلو كسلطة حكم ذاتي مؤقت لمدة خمس سنوات تتحول خلالها مؤسساتها إلى دولة مؤسسات وتعمل على نقل الفلسطينيين من الاحتلال إلى الاستقلال، لكن انتهى بها المطاف إلى تقديم الخدمات بدلاً من سلطات الاحتلال» (**صحيفة الحياة اللندنية**، 5/ 11/ 2011).

السلطة وسيناريوهات المستقبل

تنطلق الفرضية السائدة في الجدل الفلسطيني حول مصير السلطة الوطنية ودورها من «الفهم الرسمي» الفلسطيني للسياق العام لمسار أوسلو، وليس بالضرورة من نصوص اتفاق أوسلو نفسه، وهو فهم يربط ما بين سلطة الحكم الذاتي المحدود والدولة؛ بين مرحلتين «انتقالية» انتهت، و«نهائية» تحيط الشكوك بكيفية انتهائها. وفي سياق الممارسة العملية، فإن استمرار التسليم بفرضية الربط بين إمكانية تحول السلطة إلى «الدولة» وفق رؤية تركز على إمكانية بناء مؤسسات الدولة، بما فيها مؤسسة أمنية وطنية، في ظل سلطة احتلال لا تؤمن أصلاً بمبدأ الانسحاب وإنهاء الاحتلال والاستيطان، يعني تحول بقاء السلطة ببنيتها ووظائفها الحالية إلى هدف بحد ذاته، من خلال محاولة تجديد شرعية «ولاية السلطة» المستمدة أساساً من محددات اتفاق أوسلو ومن عوامل الدعم السياسي والمالي الخارجي في انتظار بناء شرعية «سيادة السلطة»، أي قيام دولة لا تبدو في متناول اليد وفق شروط التسوية الحالية المائلة بشكل ساحق لصالح دولة الاحتلال ومشروعها الاستيطاني.

غير أن هناك سيناريوهات عدة قد تتحكم بمآل بنية ودور ووظيفة السلطة خارج نطاق هذه الفرضية، بعضها لا يقطع مع «احتمال الدولة»، وبعضها يطرح تساؤلات عن مصير السلطة خارج احتمال قيام الدولة المستقلة «ذات السيادة» بالمفهوم الفلسطيني، أو في ظل اضمحلال خيار الدولة، أي انهيار ما يعرف باسم «حل الدولتين»، وربما انهيار السلطة سواء بفعل الضغوط أو إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب تفضي لإحياء سيناريوهات مثل إعادة الاحتلال بالكامل، أو الوطن البديل في الأردن. ويمكن تلخيص أبرز هذه السيناريوهات على النحو التالي:

أولاً. بقاء الوضع الراهن

ويترتب على هذا السيناريو بقاء دور ووظائف السلطة على حالها دون تغيير جوهري، وقد يعزز هذا السيناريو استمرار حالة من الحراك السياسي دون إحراز تقدم في المفاوضات، وكذلك دون مجابهة سياسية واسعة مع إسرائيل والإدارة الأميركية في ظل عدم تفعيل التحرك الدبلوماسي في مجلس الأمن بشأن طلب العضوية الكاملة، أو في الجمعية العامة بشأن طلب عضوية الدولة المراقبة، أو في منظمات وأجهزة الأمم المتحدة بشأن العضوية الكاملة على غرار «اليونسكو»، مع إمكانية تحريك بعض الملفات، مثل الاستيطان، عبر مشاريع قرارات في أروقة الأمم المتحدة. وفي مثل هذا السيناريو قد يحدث تقدم في بعض ملفات المصالحة، وحتى تشكيل حكومة توافق وطني، ولكن دون أن تتعدى هذه الخطوات حالة الانقسام التوافقي التي تعني إدارة الانقسام بدلاً من إنهائه، ودون المضي في عملية إعادة بناء منظمة التحرير إلى أبعد من لقاءات لجنة المنظمة (الإطار القيادي المؤقت) وتواصل اجتماعات لجنة تفعيل المنظمة. ويتوقع في ضوء ذلك أن لا يشهد العام الحالي (2012) خطوات فلسطينية قد تترتب عليها عقوبات وضغوط سياسية أو اقتصادية تهدد بقاء السلطة أو قدرتها على تقديم الخدمات وصرف الرواتب على الرغم من أزمتها المالية.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو هو الأوفر حظاً على الأقل حتى الانتخابات الرئاسية الأميركية، لأنه مرغوب من قبل أطراف عدة؛ فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً، وهو السيناريو القائم على أرض الواقع، فإن الطرف الفلسطيني سيكون الخاسر الوحيد بسبب نتائجه، فهو يقطع الطريق على إمكانية التقاط زمام المبادرة في سبيل تطوير خيارات فلسطينية بديلة، بانتظار تغييرات لا يبدو أنها ستأتي في المواقف الإسرائيلية والأميركية والدولية، وكذلك بانتظار اتضاح مسار تطور الثورات والانتفاضات في المنطقة العربية، من خلال استمرار السياسة الراهنة ذات الطابع الانتظاري. وفي المقابل، سيتيح ذلك لحكومة نتنياهو مواصلة سياستها لسحب المزيد من الجغرافيا من تحت أقدام الفلسطينيين، والتمتع بمزايا بقاء دور ووظائف السلطة الإدارية والاقتصادية والأمنية على حالها، حتى لو قدمت لها بعض الرشاوى المتداولة في إطار تحركات اللجنة الرباعية، كالإفراج عن عدد من الأسرى، وتوسيع صلاحيات السلطة إلى مناطق إضافية، وتقديم بعض التسهيلات الاقتصادية.

ومن الناحية العملية، لا يمكن التعويل على هذا السيناريو كحالة طويلة الأمد، لأن لحظة الحقيقة ستأتي عندما يحين موعد الاستحقاقات المؤجلة، كالانتخابات الرئاسية الأميركية، أو حتى الانتخابات الإسرائيلية، إذ سيصبح من الصعب استمرار

الوضع الراهن مع إبقاء البدائل الفلسطينية الإستراتيجية رهينة له، لاسيما إذا تطورت استحقاقات داخلية ضاغطة مثل إجراء الانتخابات للرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني، أو مضت حكومة نتنياهو بعيداً في تطبيق مخططات التوسع الاستيطاني والتطهير العرقي في القدس ومنطقة الأغوار، بشكل يستحيل معه تبرير استمرار المفاوضات أيًّا كان شكلها؛ لقاءات استكشاف أو تقريب، أو مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، أو تم خلط الأوراق في المنطقة عبر تصعيد عدواني إسرائيلي جنوباً ضد قطاع غزة، أو شمالاً باتجاه لبنان، أو شرقاً باتجاه إيران.

ثانياً. حدوث اختراق باتجاه الدولة المستقلة

وهذا السيناريو يقوم على أساس إمكانية حدوث اختراق في المفاوضات باتجاه عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، ويبرر بالتالي ادّعاء الاستمرار في بناء مؤسسات السلطة والحفاظ عليها كمرحلية انتقالية جديدة تؤسس للدولة، وربما يعطي ذلك للانتخابات المحلية والرئاسية والتشريعية أهمية كبيرة، ليس أقلها تجديد شرعية السلطة كنواة للدولة. لكن هذا السيناريو مرهون بتغيير في ميزان القوى يجبر إسرائيل على التسليم بمبدأ الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران 1967، وبأن كلفة استمرار الاحتلال أعلى من كلفة إنهائه. ولا يوجد ما يشير إلى إمكانية حدوث متغيرات على أرض الواقع تفرض نفسها داخل غرف المفاوضات لصالح الجانب الفلسطيني، سواء عبر حالة نهوض كفاحي فلسطيني في مواجهة الاحتلال والاستيطان والجدار، أو تحرك دولي لعزل دولة الاحتلال ومعاقبتها دولياً، أو توظيف حملات التضامن والمقاطعة في خدمة عدالة القضية الفلسطينية، أو إعادة بناء منظمة التحرير والتمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير، أو توظيف المتغيرات في المنطقة العربية لصالح النضال الوطني، وغير ذلك من عوامل يعني استمرار غيابها، أو تغييبها، تضاؤل فرص تقدم مثل هذا السيناريو، وإن كان استمرار الرهان على معجزة تنقله إلى صدارة المشهد السياسي يعني أيضاً بقاء السلطة على حالها.

ثالثاً. فرض «الدولة المؤقتة» كأمر واقع

يتطور هذا السيناريو على الرغم من إرادة الفلسطينيين، إذ أن مجمل الإجراءات الإسرائيلية على الأرض، لاسيما من حيث تقدم مشروع الاستيطان والتهويد والتطهير العرقي وتفصيل البنية التحتية في الضفة الغربية على مقاسه، تعمل باتجاه تسريع وتيرة تكريس ثلاثة كانتونات في شمال ووسط وجنوب الضفة، معزولة عن القدس

والأغوار، ويضاف إليها الكانتون الرابع المحاصر في قطاع غزة. وهو ما يعني أن الحكومة الإسرائيلية قطعت شوطاً بعيداً في ترسيم حدود مؤقتة لدولة الكانتونات على أجزاء من الضفة الغربية لا تتجاوز كثيراً المساحة الحالية للمناطق الخاضعة لصلاحيات السلطة حالياً. وتأمل حكومة نتنياهو أن يجعل الاندفاع الهستيري في تنفيذ المخططات الاستيطانية وعزل القدس والأغوار مشروع الدولة ضمن الحدود المؤقتة «الحل الواقعي» الوحيد المتاح أمام الفلسطينيين خلال المرحلة المقبلة.

ويتطلب استمرار تقدم مثل هذا السيناريو الحفاظ على السلطة ضعيفة محدودة الصلاحيات، وأسيرة لوظيفة الوكيل لدولة الاحتلال، وغير قادرة على مقاومة الضغوط لإجبارها على التسليم بهذا السيناريو الذي توجد أصوات تبدي استعداداً للتعامل معه كخيار فلسطيني، وليس مجرد سيناريو على قاعدة مبدأ «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» قبل فوات الأوان. ومثل هذه الأصوات تربط بين بقاء السلطة ومصالحها في استمرار الانقسام من جهة، وإمكانية التعاطي مع فكرة الدولة ضمن حدود مؤقتة من جهة أخرى.

رابعاً. سيناريوهات تنجم عن إجراءات أحادية

مثل هذه السيناريوهات ذات الحظوظ الضعيفة في المدى المنظور، قد ينجم عن إجراءات إسرائيلية تتراوح بين إعادة فرض الاحتلال الكامل على الضفة الغربية، وربما قطاع غزة، والانسحاب جزئياً من بعض مناطق الضفة، على غرار عملية الانسحاب من القطاع. ويصعب التنبؤ بالسيناريوهات التي قد تتطور بفعل هذه الإجراءات الأحادية غير المرغوبة إسرائيلياً، والتي قد تتخذ أساساً كرد على تحولات في المسار الإستراتيجي الفلسطيني لا تبدو منظورة حتى الآن، مثل وقف المفاوضات نهائياً، ونقل ملف القضية الفلسطينية برمته إلى أروقة الأمم المتحدة، أو تطور المقاومة الشعبية إلى مستوى انتفاضة جديدة، أو حل السلطة، أو إعادة النظر في شكلها ووظائفها، أو انهيارها تحت وطأة الضغوط. والاحتمال الآخر لاتخاذ مثل هذه الإجراءات يتمثل بتبني التيار السياسي المركزي في إسرائيل مشاريع ودعوات الاتجاهات اليمينية الأكثر تطرفاً، مثل الوطن البديل في الأردن، أو تشجيع الكونفدرالية الفلسطينية – الأردنية، أو حتى إحياء مشروع إسرائيل الكبرى، ولو أدى إلى ترسيخ نظام الفصل العنصري في نطاق فلسطين التاريخية.

أما السيناريوهات المتوقعة، فهي تتباين أيضاً تبعاً لطبيعة الإجراءات الأحادية، فالاحتلال الكامل مثلاً يدفع باتجاه تدمير أو انهيار السلطة واستبدالها بسلطة الحكم العسكري وما يسمى «الإدارة المدنية»، وربما إحياء تشكيلات لسلطات محلية عميلة

للاحتلال كروابط القرى، في حين أن الانسحاب الجزئي الأحادي قد يدفع باتجاه أحد سيناريوهين: انهيار السلطة، أو بقاؤها كأمر واقع في المناطق المخلاة من جيش الاحتلال، بما قد يترتب عليه من بقائها كما هي أو تحولها إلى دولة ضمن حدود مؤقتة، أو طرح أفكار أخرى كإعلان أحادي لدولة في صراع مع الدولة المجاورة التي لا تزال تحتل أجزاء من أراضيها، وغير ذلك من فرضيات.

الخيارات الفلسطينية

من الواضح أن السيناريو الثاني المتعلق بحدوث اختراق في المفاوضات يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية لا يزال المحبذ فلسطينياً بغض النظر عن مدى واقعية تحقيقه، يليه السيناريو الأول القائم حالياً والمتعلق بالإبقاء على الوضع الراهن بانتظار متغيرات تفتح الطريق أمام تقدم سيناريو «حل الدولتين». لكن سيناريوهات أخرى محبذة أكثر للجانب الإسرائيلي، الأقوى في معادلتي الصراع والمفاوضات في آن واحد، قد تتطور على الأرض، أو تفرض كأمر واقع، لاسيما سيناريو الدولة ضمن حدود مؤقتة، الذي تعززه الوقائع التي تفرضها قوة الاحتلال من جهة، وبقاء بنية السلطة الفلسطينية ووظائفها على حالها من جهة أخرى. كما لا يمكن تجاهل إمكانية إعلاء وزن سيناريوهات أخرى قد تنجم عن إجراءات إسرائيلية أحادية رداً على تحولات إستراتيجية في الخيارات الفلسطينية ومستوى تطور واحتدام الصراع على الأرض، بما فيها سيناريو انهيار السلطة ذاتها.

في ضوء هذه السيناريوهات، يصبح من الضروري التفكير بأربعة خيارات فلسطينية تتعلق بمستقبل السلطة وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودراسة الكلفة السياسية والكفاحية والاقتصادية والاجتماعية لكل من هذه الخيارات التي تتراوح ما بين:

أولاً. بقاء الوضع الراهن على حاله، والبحث عن تجديد شرعية «ولاية السلطة» بانتظار الدولة عبر تسوية تفاوضية، مع إمكانية إعادة النظر -بالاتفاق مع سلطة الاحتلال- في بعض وظائف والتزامات السلطة بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته الاقتصادية والأمنية.

ثانياً. حل السلطة في ظل القناعة بعدم وجود حل وطني للمسألة الفلسطينية، ولكن على قاعدة تطوير الكفاح الوطني، ربما عبر انتفاضة ثالثة تعيد بناء شروط التسوية على قاعدة «حل الدولتين»، أو تفتح الصراع مع الاحتلال بما قد يترتب عليه من تبلور خيارات أخرى.

ثالثاً. الخضوع لعملية «إجبارية» لإعادة تشكيل وظائف السلطة ونطاق ولايتها باتجاه التعامل كأمر واقع مع مشروع الدولة ضمن الحدود المؤقتة.

رابعاً. إعادة تشكيل بنية السلطة ووظائفها لفترة انتقالية يتم خلالها إعادة بناء حركة التحرر الوطني، والتمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير، بالاستناد إلى الشرعية المستمدة من الإرادة الشعبية، وتتيح الانتقال بتوافق وطني إلى خيارات أخرى من بينها تبدد «احتمال الدولة» نهائياً، أو على الأقل لفترة يصعب التنبؤ بمداها.

وتسعى هذه الورقة إلى فحص هذه الخيارات الأربعة، لكنها ستركز على الخيار الرابع؛ أي سيناريو انهيار ما يعرف بـ «حل الدولتين»، أو تراجع فرصه لفترة طويلة جداً، في مواجهة مخاطر فرض السيناريوهات المفضلة إسرائيلياً.

1) التمسك بالسلطة حفاظاً على الوضع الراهن:

يستند هذا الخيار إلى استمرار الرهان على إمكانية تحول سلطة الحكم الذاتي المحدود إلى دولة، عبر إعادة بناء خيار العودة إلى المفاوضات وفق شروط محددة، أو ربما عبر بذل مزيد من الجهد في سياق «اختبار الجدارة» لبناء ما يسميه البعض «مؤسسات الدولة»، وصولاً إلى لحظة قد تفرض فيها متغيرات في التوازنات الدولية أساساً، أي ميزان القوى الخارجي، «حل الدولتين» بشكل أو بآخر، على إسرائيل. ويترتب على ذلك عدم اتخاذ أية خطوات من شأنها إحداث تغيير جوهري في بنية السلطة ودورها ووظائفها الإدارية والاقتصادية والأمنية، حتى وإن طرأت تعديلات على نطاق ولايتها الجغرافية وصلاحيتها الأمنية والاقتصادية عن طريق تعديلات في التزامات اتفاق أوسلو متوافق عليها مع سلطة الاحتلال.

إن أصحاب هذه الرؤية يؤمنون بوجوب التمسك بالسلطة، لكن مع إعادة تجديد شرعية ولايتها أمام العالم الخارجي، انطلاقاً من واقعية تحولها إلى دولة، ولكن عبر تسوية تفاوضية مرهونة بتحول في العوامل والتوازنات الخارجية، وهو أمر يتطلب الاستمرار في عملية مصالحة شكلية تسعى إلى احتواء «حماس» سياسياً، والالتزام بتهدئة طويلة مع الاحتلال في الضفة والقطاع، وربما تشكيل حكومة توافقية تلبي شروط اللجنة الرباعية، بموافقة «حماس» الضمنية أو صمتها، وصولاً إلى فحص مدى توفر شروط ومتطلبات إجراء انتخابات توافق عليها إسرائيل واللجنة الرباعية كشرط لإعادة إنتاج دور السلطة ووظائفها وضمان عدم تبني مسار فلسطيني إستراتيجي يخل بشروط استمرار الوضع القائم.

ينطوي هذا الخيار، الذي لا يسعى أصلاً إلى تبني إستراتيجية توظف عناصر القوة المتطورة في الثورات الشعبية على المستوى العربي، على مخاطر ليس أقلها تبدد

الرهان على متغيرات دولية لا تبدو في الأفق على صعيد ميزان القوى الخارجي، لكن مع استمرار الإخلال بميزان القوى الداخلي لصالح القوة المحتلة، ما يعني في النهاية، إبقاء الوضع الراهن على حاله بالنسبة لدور سلطة الحكم الذاتي، دون عملية جدية لإنهاء الانقسام وإعادة بناء منظمة التحرير، ومع تغيرات على أرض الواقع تفرضها إسرائيل بقوة الاستيطان والتهويد والجدار، وكذلك السلاح.

2) حل السلطة:

يستند هذا الخيار إلى عدم إمكانية تحول مشروع السلطة إلى دولة، بسبب انسداد أفق التسوية التفاوضية، والشكوك في إمكانية الوصول إلى «حل الدولتين» وفق الرؤية الفلسطينية في المدى المنظور على الأقل. وينقسم أصحاب هذا الرأي بين من يطالبون بحل السلطة، انطلاقاً من انهيار «حل الدولتين» وضرورة تبني خيارات بديلة لهذا الحل، وتحول السلطة إلى عبء على خيار المقاومة الذي لا يمكن الجمع بينه وبين السلطة في الضفة الغربية كما هو الحال أيضاً في قطاع غزة، على الرغم من اختلاف الشروط والظروف، ومن يؤمنون بأن فرصة قيام الدولة المستقلة ذات السيادة على الأراضي المحتلة منذ العام 1967 لم تتبدد بعد، وأن مسألة قيامها -على الرغم من تآكل «جغرافيا الدولة» بفعل الاستيطان والتهويد- إنما تحتاج إلى «جرعات» إضافية من المقاومة، وتحميل الاحتلال أعباء السلطة الحالية، والضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في إنهاء الاحتلال، دون أن يوضح مؤيدو حل السلطة، بغض النظر عن دوافعهم، كيف ومن سيدير شؤون المجتمع الفلسطيني بعد حل السلطة، ولا آفاق تطور الصراع نفسه بعد «تنازل» القيادة الفلسطينية عن مسؤوليتها في إدارة شؤون المجتمع لصالح سلطة الاحتلال.

وفي الواقع، من شأن حل السلطة دون إعادة بناء الحركة الوطنية في إطار منظمة التحرير، أن يخلق فراغاً في إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني يملؤه الاحتلال بأجهزته العسكرية والأمنية، فضلاً عن إشرافه على القطاعات المدنية التي تشرف عليها وزارات السلطة ومؤسساتها حالياً، لاسيما التعليم والثقافة والآثار، بما يطلق يد سلطة الاحتلال تخريباً لما تم إنجازه في بعض القطاعات، مثل المنهاج الفلسطيني، فضلاً عن التخلي عن عشرات آلاف الموظفين في القطاع العام، وتحويل لقمة عيشهم وعائلاتهم إلى ضحية لإجراءات الاحتلال دون ضمانات بشأن مصيرهم، مع التذكير بأن منظمة التحرير خاضت قبل قيام السلطة معارك لترسيخ شرعية قيادتها للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وسعت إلى إدارة شؤونه في مختلف القطاعات،

بدءاً من البلديات والنقابات وليس انتهاء بالجامعات، ولم تنسحب قط من تحمل مسؤوليتها حيال الشعب الفلسطيني.

وربما تكون من بين النتائج الأهم لمثل هذا الخيار، فتح الطريق أمام تقدم بعض السيناريوهات الناجمة عن إجراءات إسرائيلية أحادية رداً على خيار حل السلطة، قد يكون من بينها إعادة فرض سيطرة الاحتلال بالكامل، لكن سيناريوهات أخرى لا ينبغي استبعادها، مثل تنفيذ انسحاب جزئي من مناطق السلطة الحالية بعد ضم معظم المستوطنات والمناطق المصنفة (ج)، إضافة إلى القدس والأغوار، بما يفتح الطريق أمام سيناريوهات أخرى كالدولة ضمن الحدود المؤقتة، أو إحياء الخيار الأردني، دون أن يكون الفلسطينيون قد تمكنوا قبل حل السلطة من إعادة بناء حركة التحرر الوطني على أرض الوطن بشكل يسمح بإحباط مثل هذه السيناريوهات.

3) السلطة و«الدولة المؤقتة»:

يكتسب سيناريو الدولة ذات الحدود المؤقتة قوته من عوامل عديدة ربما تجعل منه الخيار «الأكثر واقعية» في ضوء تقدمه على الأرض بفعل الإجراءات الإسرائيلية لخلق وقائع ديموغرافية وآليات سيطرة وتحكم يصعب التراجع عنها، والضغوط على الجانب الفلسطيني للانخراط في تسوية تفاوضية تقفز عن حل عناصر الصراع، كمصير الاستيطان، والقدس، والمياه، والحدود النهائية، واللاجئين، وغيرها، وتدفع نحو إقامة «دويلة» ضمن حدود مؤقتة توفر إمكانية شراء المزيد من الوقت لتوفير أدوات تمكن من إدارة الصراع دون حله. ومثل هذا السيناريو يقضي من الناحية الواقعية بفرص قيام الدولة وفق الرؤية الفلسطينية، ويقدم حلولاً لإدارة شؤون الفلسطينيين في كانتونات يجري ترسيمها على أرض الواقع.

وهذا السيناريو يتطلب أيضاً إعادة تشكيل السلطة من حيث البنية والدور والوظائف بشكل يعزز مظهرها «الدولاني» بدون سيادة، وبما يمكّنها من تيسير عملية إدارة الصراع والحيلولة دون تفجره «فلسطينياً». وعلى الرغم من الموقف الرسمي الفلسطيني الرافض لهذا السيناريو الإسرائيلي، قد تتعالى على إيقاع تقدم المشروع الاستيطاني والضغوط الخارجية أصوات تنادي بتحويل مثل هذا السيناريو إلى خيار فلسطيني «مؤقت» يسهم في تفادي سيناريو انهيار السلطة، وفي إنقاذ ما تبقى من أرض، وفتح الباب أمام عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، مع مواصلة التفاوض لاحقاً حول القضايا المؤجلة.

وفي الواقع، تجري منذ الانقسام الفلسطيني على الأقل عملية إعادة تشكيل السلطة في الضفة، بتدخل خارجي، من حيث البنية واصطفافات مواقع القوة والنفوذ، السياسية والأمنية والاقتصادية، وإعادة صياغة رسالة الأجهزة الأمنية ووظائفها، وإقصاء مكونات الحركة الوطنية عن مواقع صنع القرار من حيث الجوهر وليس الشكل، بالاستفادة من نموذج بناء السلطة في كل من العراق وأفغانستان، وهو النموذج الوحيد حتى الآن المطروح على أجندة الإدارة الأميركية. وفي سياق كهذا، قد تصبح خطة بناء ما يسمى «مؤسسات الدولة» في ظل الاحتلال، وأكثرها قوة وتسلطاً بطبيعة الحال هي الأجهزة الأمنية، فرس الرهان على فرض «دولة البقايا» على الفلسطينيين، عبر تسوية تفاوضية، أو ربما بدونها.

4) إعادة تشكيل السلطة في غياب «الحل الوطني»:

يتمثل جوهر هذا الخيار في إعادة النظر في بنية السلطة ودورها ووظائفها خلال مرحلة انتقالية يتم خلالها بناء البديل الوطني لاستمرار قيادة المجتمع الفلسطيني وإدارة شؤونه على قاعدة إعادة الاعتبار لدور حركة التحرر الوطني وبرنامجها، وإنهاء الانقسام، استعداداً لخيارات قد يكون من بينها انهيار السلطة أو حلها نهائياً، ولكن مع تسليم مفاتيحها لمنظمة التحرير وليس لسلطة الاحتلال.

وينطلق أصحاب الدعوة إلى تبني هذا الخيار من وجوب «التمرد» على محددات اتفاق أوسلو وإعادة تشكيل السلطة على قاعدة أن «حل الدولتين» إما قد يكون بانتظار إعلان وفاته رسمياً، أو أنه مؤجل في ظل انسداد أفق التسوية في المدى المنظور، دون الدخول حالياً في جدل حول خيارات بحاجة لمزيد من الجهد والوقت لتحقيق توافق وطني بشأنها (حل الدولتين، الدولة الواحدة، الدولة ثنائية القومية، الدولة الإسلامية). وبالتالي، المطلوب مراكمة التغييرات على الأرض عبر إيجاد صيغة تتيح وجود شكل ما من أشكال «السلطة المركزية» لإدارة شؤون الفلسطينيين، والمقاومة القادرة على جعل كلفة استمرار الاحتلال أعلى من كلفة إنهائه، وهو ما يعني، من حيث الجوهر، إعادة بناء «سلطة حركة التحرر الوطني» التي تشكل أداة كفاحية في يد منظمة التحرير، بما يتطلبه من تغيير جوهري في بنية ودور سلطة الحكم الذاتي المنقوص القائمة حالياً.

ويشمل هذا الخيار إعادة تشكيل السلطة، لكن لفترة انتقالية تختبر فيها إمكانية توفر فرصة تدعم قيام دولة مستقلة، في ظل التحولات الجارية على المستوى العربي، وتغير خارطة التحالفات المحتملة بعد سقوط أنظمة بن علي ومبارك والقذافي، بحيث يصبح خيار

تحول السلطة إلى دولة «واقعياً»، ولكن إن انغلق الأفق أمام هذا الخيار يصبح خيار حل أو تفكيك السلطة بشكلها الراهن، وإعادة بناء سلطة حركة التحرر الوطني، عبر مراحل تدريجية، أكثر واقعية. لكن الفترة الانتقالية تتيح استمرار إدارة شؤون الفلسطينيين لفترة من الزمن يتم خلالها أيضاً فحص الخيارات الإستراتيجية دون الوصول إلى حالة فراغ في قيادة وإدارة شؤون المجتمع، عن طريق بناء بدائل لهياكل على المستويات المركزية والمحلية لقيادة الشعب الفلسطيني ومقاومته واستمرار رعاية شؤونه في الضفة والقطاع، في حالة التحقق بإجماع وطني من انسداد أفق «حل الدولتين» لفترة طويلة من الزمن، أو بشكل نهائي يتطلب التحول نحو خيارات أخرى، قد يكون من بينها الدولة الواحدة، أو الدولة ثنائية القومية، أو غير ذلك.

وعلى الرغم من الطابع «التوفيقي» الذي يجمع بين خيارات إستراتيجية يترك حسمها للإجماع الوطني خلال المرحلة الانتقالية في سياق إعادة الاعتبار لمكانة ودور ووسائل كفاح حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وإنهاء الانقسام، غير أن أصحاب هذه الرؤية يرجحون عملياً انسداد الأفق أمام إمكانية تحول السلطة إلى دولة مستقلة ذات سيادة، لكنهم يطرحون إعادة تشكيل السلطة، أو لنقل إعادة بناء نموذج جديد للسلطة -الإدارة، انطلاقاً من رفض انسحاب الحركة الوطنية من تحمل مسؤوليتها في إدارة شؤون شعبها، وترك هذه المهمة للاحتلال تحت شعار تحميله المسؤولية، والحاجة إلى وقت لبناء إجماع وطني على إستراتيجية لمرحلة كفاحية طويلة قد تتطلب عدم إبقائها رهينة لضغوط لا تحتملها السلطة ببنيتها القائمة ووظائفها الراهنة، وبما يبقي خيار تجاوز «حل الدولتين» قائماً في الفكر الإستراتيجي الفلسطيني، بما في ذلك إعادة بناء الحركة الوطنية على مقاس خيار الدولة الواحدة والكفاح ضد الأبارتهايد (سواء أكانت الدولة ديمقراطية علمانية أم ثنائية القومية أم غير ذلك)، أو البحث في خيارات أخرى كرفع شعار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

بدائل إستراتيجية تتسم بالمرونة

في الواقع، يمكن رصد بعض مظاهر التحول في بنية مركبات السلطة ووظائفها وفق تكييف خطة حكومة فياض «إجبارياً»، وبغض النظر عن النوايا، مع سيناريو الدولة ضمن حدود مؤقتة دون التوصل إلى حل قضايا الصراع، مع استمرار إقصاء وتراجع دور الحركة الوطنية في التحكم بالمسار الراهن لإعادة تشكيل السلطة في الضفة بشكل يجعل «الدويلة» خياراً «لا مفر منه»، فضلاً عن عدم قدرتها أصلاً على التأثير في مسار «الكيان» قيد التشكل في قطاع غزة بمركباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

في المقابل، تسود شكوك حول ما إذا كان ممكناً التحدث عن نظام سياسي فلسطيني موحد تلعب فيه المعارضة دوراً في التصدي لمثل هذا المسار. بل يمكن الزعم بعدم وجود معارضة أصلاً، حيث يكاد من الصعب تحديد من هي المعارضة في الحالة السياسية الفلسطينية القائمة حالياً. ففي الكيان السياسي الذي تهيمن عليه حركة حماس في قطاع غزة، تقود «فتح» المعارضة مع حلفاء ممن كانوا سابقاً في موقع المعارضة لها. وفي الضفة، تعيش «فتح» حالة انفصام في الشخصية، حيث تنتقد برنامج حكومة الضفة، وتلهث وراء المشاركة فيها، أو إعادة تشكيلها، على قاعدة البرنامج ذاته. أما ما كان يعتبر فصائل معارضة لحكم «فتح»، فقد بات بعضها اليوم ملحقاً بنظام محاصصة يدعي رفضه له عندما لا يكون جزءاً منه، ويلهث وراءه عندما يحفظ له حصة تبقي له تمثيلاً سياسياً لا يكفله له وزنه الشعبي، بدءاً من «الكوتات الفصائلية» في انتخابات النقابات والاتحادات الجماهيرية، وربما غدا في هيئات السلطة ومنظمة التحرير.

في ضوء ذلك، تتعزز مبررات التركيز على إعادة بناء الحركة الوطنية قبل الانهيار الشامل في دورها، عبر توجيه الجدل الداخلي والتفكير الإستراتيجي نحو فحص جدوى وكلفة خيار إعادة تشكيل دور ووظائف السلطة باتجاه استبدالها بسلطة حركة التحرر في ظل انسداد الأفق أمام خيار الدولة المستقلة ذات السيادة، وفي مواجهة «دويلة الكانتونات»، من خلال إعادة تشكيل بنيتها ودورها ووظائفها خلال فترة انتقالية، بما يحولها إلى أداة في الكفاح الفلسطيني إذا تم اعتماد خيارات إستراتيجية أخرى ليس من بينها خيار «حل الدولتين»، بما يوجبه ذلك من إعادة النظر في دور منظمة التحرير، وفي بنية ودور مكونات الحركة الوطنية التي ينبغي أن تصبح حينها حركة وطنية ربما عابرة للخط الأخضر، لا محصورة في الكانتونات الجاري فرضها.

تنطلق الدعوة إلى إعادة تشكيل السلطة من حيث الهيكل والدور والوظائف من حقيقة أن جميع الخيارات المتاحة ينطوي على مخاطر، ولكن أقلها كلفة في الظروف الراهنة هو إعادة تشكيل السلطة كمرحلة انتقالية تتيح إمكانية إنهاء الانقسام الداخلي، وإعادة بناء حركة التحرر ذاتها في ظل انسداد أفق «حل الدولتين» وفق برنامج منظمة التحرير، واستمرار الحصار والاستيطان والضغوط الإسرائيلية والأميركية، ومحاولات إطالة أمد التجزئة والانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي. لذلك، يبدو الخيار الأقل كلفة هو شراء «وقت مستقطع» لتقييم الإستراتيجية الفلسطينية وآليات فعلها، عبر حوار وطني شامل، وصولاً إلى التوافق على تشكيل «حكومة مؤقتة»، تكون وطنية تمثيلية وتحظى بتأييد الرأي العام الفلسطيني.

تنطلق فكرة «الحكومة المؤقتة» من ضرورة الخروج من دائرة تشكيل الحكومة تلو الحكومة في مجتمع ما قبل الدولة، سواء في الضفة أو القطاع، وانسداد أفق تحقيق برنامج «حل الدولتين» في المدى المنظور، وهي دائرة تعكس أحد تجليات مأزق الإخفاق في تحويل مشروع الحكم الذاتي المحدود إلى دولة، أو الانتقال من السلطة إلى الدولة.

ولعل المخرج المتاح من هذا المأزق يتمثل بتصويب الإطار العام للحوار الوطني، بالتركيز على السعي إلى تحقيق توافق بين القوى الوطنية والإسلامية وممثلي مختلف المؤسسات والأطر على تشكيل «حكومة وطنية مؤقتة»، تتحدد مهماتها بالعمل لفترة مؤقتة قد لا تزيد على العام، تمهيداً لإجراء انتخابات تشريعية جديدة «إن أمكن»، وانتخابات للمجلس الوطني لمنظمة التحرير «حيث أمكن»، مع فحص إمكانية تبني خيار إجراء انتخابات للمجلس الوطني فقط، على أن تحال المهمات والصلاحيات القائمة للمجلس التشريعي إلى أعضاء المجلس الوطني المنتخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يتم خلال هذه الفترة التحقق للمرة الأخيرة من مدى انفتاح أفق المسار السياسي في ضوء تطورات الموقف الإسرائيلي، والتحولات الجارية في المنطقة بعد الثورات والانتفاضات الشعبية في أكثر من بلد عربي، والسياسة التي يمكن أن تعتمدها الإدارة الأميركية والأطراف الدولية ذات العلاقة، بما يفضي إلى تحويل مشروع الحكم الذاتي إلى دولة وفق ما يعرف بـ «برنامج الإجماع الوطني».

بمعنى آخر، يختبر في هذه المرحلة مدى استعداد حكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو للانخراط في تسوية سياسية تفضي إلى حل يقوم على أساس «رؤية الدولتين» وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مدى جدية إدارة أوباما والمجتمع الدولي، في الانخراط الفعلي في عملية سياسية تؤدي إلى حل الصراع الدائر في المنطقة، وفي جوهره القضية الفلسطينية وفق الرؤية السابقة، التي تكفل تحقيق برنامج الحد الأدنى المقبول فلسطينياً للتسوية المتوازنة والمستقرة، وفق ما ينص عليه برنامج منظمة التحرير.

وفي ضوء ما يتحقق خلال هذه الفترة المؤقتة، تتحدد الرؤية الفلسطينية للمستقبل؛ فإذا انفتح أفق المسار السياسي على إمكانية تحويل سلطة الحكم الذاتي إلى دولة، وهو أمر تكتنفه شكوك كبيرة، تكون حكومة الوحدة المؤقتة آخر حكومات ما قبل الدولة، بحيث تليها حكومة الدولة المستقلة، وإذا سدت آفاق المسار السياسي نحو الدولة، وهو السيناريو المرجح، يصل «حل الدولتين» إلى نهايته المأساوية، على الأقل إلى زمن بعيد، ولا يعود الفلسطينيون بحاجة إلى استمرار اجترار مرحلة لم تعد

«انتقالية» وفق «منطق أوسلو»، وبالتأكيد فهم لن يكونوا بحاجة إلى استمرار الغرق في مستنقع وهم تشكيل الحكومة تلو الأخرى، والانتخابات تلو الانتخابات، وتمثيل دور «الدولة»، أو مواصلة الصراع على السلطة المنقسمة بين الضفة والقطاع.

سوف يترتب على الإخفاق في الانتقال إلى الدولة المستقلة، استنتاج ينطوي على انعطافة تاريخية ينبغي على الفلسطينيين أن يضعوا العالم في صورتها منذ لحظة تشكيل الحكومة المؤقتة، وهي انكشاف مأزق تحقيق «المشروع الوطني» القائم على برنامج الأضلاع الثلاثي: إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها، ممارسة حق تقرير المصير. ولن يكون أمام الحركة الوطنية الفلسطينية، في ضوء ذلك، سوى إعادة بلورة المشروع الوطني على قاعدة خيارين: إما حل «الحكومة المؤقتة» وبناء هيكل سلطة التحرر الوطني ذات الشرعية الكفاحية المعززة بدعم الإرادة الشعبية، وإعادة تعريف هذا المشروع كمشروع تحرر وطني يستلزم المزيد من الكفاح والزمن للوصول إلى الاستقلال الوطني في دولة، وإما التمسك بالبقاء على أرض الوطن والنضال في سبيل الدولة الواحدة، وهو خيار يتطلب، أيضا، حل الحكومة.

ويختلف هذا الخيار عن «حل السلطة»، في كونه يتمسك بإحياء دور منظمة التحرير والحركة الوطنية في قيادة الشعب الفلسطيني وإدارة شؤونه، من خلال تفكيك بعض أجزاء السلطة التي تشكل عبئاً على مسيرة التحرر الوطني، عبر إلغاء الحكومة ومناصبها «الوزارية» القائمة حالياً في نهاية المرحلة الانتقالية، مع الحفاظ على الهيكل الأدنى وتحويله إلى دوائر أو مؤسسات تابعة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إعادة بنائها (من خلال قيادة وطنية موحدة تابعة للمنظمة)، وكذلك التمسك بمكتسبات المرحلة الماضية، لاسيما التجربة الانتخابية، ما يعني الحفاظ على المجلس التشريعي (خلال الفترة الانتقالية) لبناء البيئة القانونية، بما يشمل تعديل القانون الأساسي، بشكل يستجيب للخيارات الإستراتيجية للمرحلة اللاحقة، تمهيداً لإنهاء دور المجلس التشريعي وإحالة صلاحياته التشريعية إلى أعضاء المجلس الوطني الذين سيتم انتخابهم من داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي نهاية المطاف، فإن حل الحكومة، وإلغاء منصب رئيس السلطة تبعاً لذلك، أو تفكيك هذا المستوى ضمن النظام السياسي الفلسطيني، وتحويل وظائفها إلى منظمة التحرير، يوجه رسالة واضحة إلى العالم مفادها تغيير قواعد اللعبة القائمة على التعامل مع السلطة بوصفها «دولة» وهمية تترتب عليها التزامات تفوق الطاقة عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على «أمن» إسرائيل، والتعامل مع المجتمع الدولي. وبهذا المعني،

يعيد الفلسطينيون تعريف أنفسهم أولاً بصفتهم شعباً خاضعاً للاحتلال، تترتب على المجتمع الدولي، ومن قبله السلطة المحتلة، التزامات محددة تجاهه بموجب القانون الدولي ومواثيق وقرارات الأمم المتحدة، فيما لا تترتب على هذا الشعب أي التزامات تتجاوز تلك الالتزامات ذات الأولوية لأية حركة تحرر عرفها العالم، وأولها النضال في سبيل التحرر من الاحتلال.

كما يعني «بتر» مستوى «التشكيلة الحكومية»، وضع حد لمفهوم «الذراع السياسية» الذي يعتبر السلطة الفلسطينية «ذراعاً» لمنظمة التحرير، وهو مفهوم محظور أباحته ضرورات اتفاق «أوسلو». فخلف «فلسفة الذراع»، وبسببها أحياناً، تآكل دور المنظمة -الجسد لصالح دور السلطة- الذراع، ونشأ ذلك التعارض في المرجعيات والصلاحيات بينهما، وما ترتب على ذلك من صراعات.

إن من شأن تفكيك الحكومة، في حالة انسداد أفق الانتقال إلى الدولة، أن ينهي كذلك تنازع الصلاحيات والوظائف بين المنظمة و«ذراعها»، وأن يحيل مهمات «الذراع» إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة التي تشكل بدورها هيكلاً قيادياً (قيادة وطنية موحدة مثلاً، تقود لجاناً محلية متعددة الوظائف من خلال الاستفادة من تجربة الانتفاضة الأولى) تكون مهمته تولي شؤون إدارة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، من خلال مؤسسات أو دوائر أو لجان (التخطيط، الاقتصاد، العمل، التعليم، الصحة، شؤون الأسرى، الشباب والرياضة، الثقافة، وغير ذلك من مجالات تتولاها حالياً الوزارات). كما أن من شأن ذلك، أن ينهي معه ذلك التنازع حول صلاحيات مؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء، مع إلغاء المنصبين عند «بتر» الحكومة من النظام السياسي القائم، وهو أمر يعني العودة للاكتفاء بمنصب القائد لحركة التحرر الوطني (رئيس اللجنة التنفيذية)، وشطب منصب «الرئيس الوهمي». وبذلك، فإن التنافس، وفق عملية انتخابية، لممثلي الشعب الفلسطيني في المجلس الوطني، يكون على قيادة حركة التحرر الوطني في إطار منظمة التحرير كإطار جبهوي موحد يلتزم بالمشاركة السياسية والتعددية وفق ميثاق وطني جمعي، وليس على الحكومة الوهمية.

ولا شك في أن التمسك بالتجربة الانتخابية من خلال الحفاظ على المجلس التشريعي خلال الفترة الانتقالية، قبل إحالة صلاحياته إلى أعضاء المجلس الوطني في الضفة والقطاع، سيمكن الفلسطينيين من إدخال التعديلات القانونية اللازمة على القانون الأساسي، وباقي القوانين سارية المفعول في الأراضي الفلسطينية، لتتماشى البيئة القانونية المنظمة لحياة المجتمع الفلسطيني مع متطلبات مثل هذه الانعطافة في بنية النظام السياسي الفلسطيني ودوره.

وقبل الوصول إلى كل ذلك، ستكون أمام الفلسطينيين فترة من الوقت خلال عمل الحكومة المؤقتة للانخراط في حوار جدي لإعادة بناء منظمة التحرير على قاعدة مشاركة جميع الفصائل في أطرها، لاسيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ومنظمات المجتمع المدني، والكفاءات المستقلة، ومؤسسات القطاع الخاص والشباب والمرأة، بالاستناد إلى توافق على ركائز المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني (ميثاق وطني)، وبرنامج وطني يأخذ بعين الاعتبار الخيارات المطلوبة في حالة وصول «حل الدولتين» إلى طريق مسدود، ويتم التوافق عليه بين مختلف الفصائل وممثلي المنظمات الأهلية والنقابات والأطر النسوية والقطاع الخاص. كما ستتيح هذه الفترة فرصة لوضع برنامج واقعي لحل المشكلة الأكبر المتعلقة بوجود عشرات الآلاف من الموظفين في القطاع العام والأجهزة الأمنية، عن طريق تخفيف هذا العبء، بالتعاون مع القطاع الخاص، وبدعم عربي، وبحيثٍ يضم الجهاز الوظيفي في مرحلة ما بعد حل الحكومة ما تحتاجه منظمة التحرير فعلاً لإدارة شؤون المجتمع الفلسطيني والزج بطاقاته في الكفاح ضد الاحتلال.

تعقيب

«المشروع الصهيونيّ، والسيناريوهات المطروحة بشأن فرص التسوية السياسيّة للصراع»

نديم روحانا

أعتذر عن عدم تقديم ورقة حسبما كان الاتفاق مع منظمي المؤتمر، ولكن اسمي ظهر في البرنامج. وعلى أي حال، من يريد أن يعرف كيف أفكر بهذا الموضوع، فهناك ورقة نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية قريبة جدا منه يمكنكم الاطلاع عليها. وبالتالي تم الاتفاق مع منظمي المؤتمر على أن أقدم تعقيبات وملاحظات على الأوراق.

هذه الأوراق المقدمة للمؤتمر مهمة، لكن واحدة منها تنظر إلى المأزق الفلسطيني الذي نتفق عليه جميعاً من المنظور البعيد، منظور تحليلي يعتمد الفكر السياسي، وتندرج في إطار الأوراق التي تستعمل البعد التاريخي والتجارب المقارنة والعلوم السياسية وتقدم أفكاراً بعيدة المدى. الورقة الثانية، ورقة الأستاذ خليل شاهين، تنظر إلى الوضع الآني، كيف نخرج من المأزق وعمليات تفكير آني من اليوم إلى الغد. وهذه الأوراق تستعمل أدوات منهجية مختلفة، وأنا أعتقد أن أحد أهم التحديات الفلسطينية في الوقت الحاضر هو

الربط بين الفكر بعيد المدى والفكر الحالي لسبب بسيط، هو أننا إذا استمرينا في فكر بعيد المدى لا علاقة له مع الواقع نصبح أكاديميين ومفكرين، لا ترتبط أفكارنا بما يجري على أرض الواقع، وهناك ملاحظات على ذات الموضوع من الجمهور ظهرت في الأمس. وإذا فكرنا من اليوم إلى الغد فقط دون ربط ذلك بالمستقبل بعيد المدى، فهنالك خطورة يمكن أن تخلق ديناميكية تأخذنا إلى حيث لا نريد.

في الواقع، من وجهة نظري، إن المأزق الفلسطيني الحالي يظهر بهذا الشكل الذي يطرح في نقاشات المؤتمر، ولكن من المهم أن ننظر إلى المأزق الفلسطيني الحالي كوجه آخر للعملة، وهو المأزق الإسرائيلي. أما مأزق الحركة الصهيونية فسأتحدث عنه باقتضاب.

فالمأزقان مرتبطان ارتباطاً عضوياً ولا يمكن الخروج من أحدهما دون التطرق إلى الآخر. فبداية الدخول إلى النفق الذي نحن فيه اليوم هو مع بدايات السبعينيات وبرنامج الدولة. وبرنامج الدولة هو محاولة بطولية لحركة مقاومة في ظروف دولية قاهرة، وفي ظروف منطقة قاهرة، وظروف عمل قاهرة. كذلك، من الضروري العمل باتجاه الخروج بعرض برنامج لحل مسألة الشعب الفلسطيني.

ولكن، إذا تذكرنا عام 1969 برنامج «فتح» للدولة الواحدة، فقد بدأ يتحدث عن مثل هذه الدولة، وفي العام 1974 بدأنا نتحدث عن دولة في أي جزء يتحرر من فلسطين، ثم أصبحت دولة في الضفة والقطاع، ثم أصبحت المسألة مسألة دولة، ونسينا مسألة التحرر الوطني، ثم نسينا مسألة الشعب الفلسطيني، ثم عرفنا ثلاثة أضلاع يذكرها الأستاذ خليل ويقول «وصلنا إلى انسداد البرنامج ثلاثي الأضلاع، إقامة الدولة المستقلة، حق تقرير المصير، والعودة»، هذه الأضلاع الثلاثة فيها تناقض داخلي. فحق تقرير المصير من حيث تعريفه على أنه دولة هو تعريف منقوص كما ذكر الدكتور بشير، وهو تعريف محدود جداً. وحق العودة كما ذكرنا خلال نقاشات يوم الأمس ينطوي على تناقض أيضا في هذا البرنامج. بالتالي، هناك تناقض إن أردنا أو لم نرد، وإذا قلنا لا يوجد هنالك تناقض نظري بين حق تقرير المصير والدولة، فهذا لا يكفي! عملياً إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع هي نهاية حق العودة.

لذلك، بداية الدخول إلى هذا النفق الذي نحن فيه تكمن في وجود تفكير دولاتي. وتحويل القضية الفلسطينية من خطاب سياسي يعتمد التحرر الوطني إلى خطاب سياسي يعتمد الدولة، هو تخلٍ عن حركة التحرر لصالح مشروع الدولة.

الآن، مشروع الدولة يعتمد فكراً معيناً هو فكر التقسيم. ولنكن صريحين مع أنفسنا، ليس هناك أي مشروع كولونيالي انتهى إلى تقسيم، وهناك أسباب عميقة لهذا الوضع،

فالمشاريع الكولونيالية انتهت إما بطرد الكولونيالي نفسه كما في الجزائر، أو بالقضاء على الشعب الأصلي كما في الأميركيتين، أو في بعض أنحاء أميركا الجنوبية، أو باستيعاب الكولونيالي كجزء من المجتمع الجديد كما في جنوب أفريقيا.

الجرأة التي نحن بصددها، تتطلب أن نقول إنه ليس هناك مشروع تقسيم قابل للحل، لسبب من الأسباب الآتية: أن الكولونيالي يتداخل مع الشعب الأصلي في كل أماكن تواجده، ففلسطين 48 متداخلة بشكل كامل، فلا مكان هناك لدولة يهودية، والحديث عن دولة يهودية معناه أن جزءاً كبيراً من الفلسطينيين داخل إسرائيل هم خارج المشروع. وهناك الحديث عن دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وأن هذا هو المشروع الوطني وهي دولة كل الفلسطينيين، لا، هي ليست دولة كل الفلسطينيين، فهناك جزء كبير من الشعب الفلسطيني لا يرى في دولة فلسطينية في الضفة والقطاع جزءاً من مشروعه الوطني. فالمشروع الوطني هو التحرر وحق تقرير المصير ودولة تجمع الشعب الفلسطيني والوطن الفلسطيني وما إليه.

والتقسيم لن يحدث ليس بسبب التداخل في فلسطين 48 وفلسطين هنا والقدس فقط، بل لن يحدث لسبب أعمق من ذلك، فهو يحدث عندما يقبل الشعب الأصلي بالمشروع الكولونيالي وبشرعية المشروع الكولونيالي، لذلك ليس هناك مجال واحد للتقسيم، وحتى يحدث التقسيم، على الشعب الفلسطيني أن يقول يجب أن نتصالح مع الصهيونية، لذلك يا بشير، ورقتك مهمة، ولكن ليس من خلال المصالحة مع الصهيونية. فالصهيونية مشروع كولونيالي، وإذا تصالح الشعب الأصلي مع الصهيونية، معنى ذلك أنه تصالح مع حركة كولونيالية تأتي لكي تقول له هذا الوطن ليس وطنك. لذلك ليس هناك إمكانية للتقسيم إلا إذا أراد الشعب الفلسطيني القبول بذلك.

وطن واحد، قضية واحدة، شعب واحد، أنا أعتقد أن الأزمة عند الشعب الأصلي هي أزمة تقود للتحرر. والأزمة في المشروع الصهيوني هي أزمة قد تقود إلى اتخاذ خطوات لم نرها بعد تتعلق بالإجرام ضد الإنسانية! وذلك لأسباب بسيطة، هي: هناك عوامل في المشروع الصهيوني إذا قارناها مع أمثلة أخرى في العالم من حيث الأيديولوجية الاستعلائية والاستثنائية، أيديولوجية يهودية استثنائية (قوة وعنف وقيام الدولة بالقوة والعنف والخوف)، وكل هذه المركبات في مواجهة تحديات جدية قد تقود إلى جرائم ضد الإنسانية أكثر مما رأيناه من قبل.

بالتالي، من المهم أن يعود هذا الصراع إلى أصوله بين حركة تحرر وطني وبين مشروع كولونيالي، وليس وصفا فقط لمشروع كولونيالي، ليس أن نستعمله كوصف ولكن كتحليل. وفي هذا السياق، يجب أن تستغل مصادر قوة كامنة لم تستعمل مثل عدالة

القضية (قوة العدالة الفلسطينية)، وقد اعتمد حزب المؤتمر الوطني الافريقي على عدالة القضية الجنوب إفريقية وعرضها إلى العالم كذلك، ونحن يجب أن نعلم كيف نقوم بذلك، إضافة إلى التضامن الشعبي الغربي والبعد العربي الإسلامي وما إليه.

الربط بين المنظور البعيد والمنظور القريب الذي تحدثت عنه الأوراق قد يقود إلى الحديث عن إنهاء الاحتلال وبناء حركة تحرر ضمن تحديات القرن الواحد والعشرين، وحركة التحرر لن تكون من فوهة البندقية كما كانت في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات والستينيات، هذا كان ملائماً لتلك الفترة، وفي الفترة التي نحن فيها يجب أن يتلاءم تعريف حركة التحرر ضد الكولونيالية مع العالم الذي نحن فيه من اتصالات وعولمة وحقوق إنسان واحترام حريات وتحولات ديمقراطية وإنهاء الظلم وربط قضيتنا بقضايا العالم كلها وما إليه.

من الضروري الربط بين المشروع بعيد المدى والمشروع قريب المدى، وهذا يجمع الشباب والفلسطينيين من مختلف فئاتهم، حول مشروع فلسطيني، وربما يكون مشروعاً عربياً أيضاً، ومشروعاً لجميع قوى التحرر في العالم.

آتي إلى ورقة خليل باختصار، ففي مرحلة من المراحل لا بأس من التفاوض، لكن المفاوض الفلسطيني أعطى المفاوضات اسماً سيئاً والشخص يتردد بالقول «أنا أدرس مفاوضات»، وذلك بسبب طريقة التفاوض الفلسطيني.

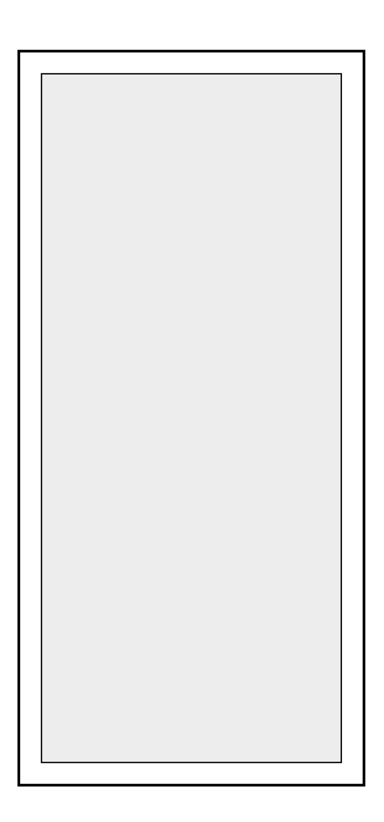
كل مرحلة تحرر في العالم تصل في مرحلة ما إلى تفاوض، فكيف إذاً كانت تحل المسائل بدون ذلك؟ لكن السؤال هو: التفاوض على ماذا وبأي شروط؟ والتفاوض في نظري، في وضعنا الحالي، يكون حول إنهاء الاحتلال، وهو القضية الشرعية والواضحة، ولن تجد الكثيرين في العالم لا في الشرق ولا في الغرب ممن لا يقفون مع هذه القضية. فهذه القضية تستقطب خيال الناس وخيال الشباب في العالم، وهذه القضية تمنعنا من الوقوع في المطب الذي فيه نحن، بدلا من أن نربط قيام دولة بالتخلي عن حقوقنا مثل موضوع الـ48 واللاجئين .. وهلم جرة. هذه القضية تبقي الملف مفتوحاً.

وأتوجه للأستاذ خليل بسؤالين، أولهما: متى تقول أنه في مرحلة من المراحل سيصل الفلسطيني في ما يخص مصير حل الدولتين إلى نهايته المأساوية؟ أنا أعتقد أنه من المفيد تحديد مؤشرات، فإذا وصلنا إلى هذه المؤشرات نكون قد وصلنا إلى تحديد موقف من حل الدولتين. نحن منذ 10 سنوات أو 15 سنة نسأل عما إذا كان حل الدولتين ممكنا أم غير ممكن، فإذا كان ممكناً قولوا ذلك، وإن كان غير ممكن دعونا ننظر إلى بعض المؤشرات،

ما يدل على انتهاء هذا الحل أو عدم إمكانيته حتى نفكر في مشاريع أخرى، أو نربط المشروع بعيد المدى بالمشروع قريب المدى.

الشيء الثاني والأخير لخليل، أنت تتخوف بحق من خيار دولة مؤقتة، وأنا أقول لكم، ليس هناك خيار دولة مؤقتة. الدولة المؤقتة معناها: مطالبة إسرائيل الفلسطيني بأن يقول «أنا أقبل بهذه الحدود وأقبل الأمور في المستقبل»، والفلسطيني لن يستطيع القبول بذلك. والسؤال هو، هل يتم ذلك بموافقة فلسطينية كنتيجة مفاوضات أم بشكل أحادي الجانب؟ وإذا كان الأخير فهذا لن يقود إلى دولة مؤقتة، وإنما يقود إلى ما تفكر به إسرائيل، أو جزء من الإسرائيليين، وهو الحل الأردني، وهذا هو الخطر في الموضوع، أي التحول نحو الحل الأردني.

لا يوجد هناك موقف إسرائيلي واحد، هناك مواقف إسرائيلية وتخبط إسرائيلي عميق، وهناك شعور بالأزمة، والخروج منها قد يكون بالاتجاه الذي ذكره خليل وقد يكون باتجاهات أخرى، لكن هناك مواقف إسرائيلية متعددة، وهناك بعض التعريفات العامة، ولكن يوجد أيضاً مواقف إسرائيلية متعددة قد تقود إلى واحد من هذه الخيارات.



الجلسة الخامسة

رئيسة الجلسة: وفاء عبد الرحمن

المتحدثون:

نصر عبد الكريم: السيناريوهات الاقتصاديّة المتوقعة والخيارات المتاحة

شعوان جبارين: الإستراتيجية القانونية الفلسطينية.. الاحتياج والأهمية

سلمان ناطور: قراءة في واقع ومستقبل المشهد الثقافيّ الفلسطينيّ

السيناريوهات الاقتصادية المتوقعة والخيارات المتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية

نصر عبد الكريم

1 . مقدمة

شكلت السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية سبباً أساسياً للتشوهات والاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية منذ الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 . وفي إطار العلاقة غير المتكافئة والقسرية بين الطرفين، عمدت إسرائيل إلى جعل المناطق المحتلة مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة المستخدمة في سوق العمل الإسرائيلي، وسوقاً استهلاكياً لمنتجاتها، في حين فرضت قيوداً عديدة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وبخاصة الصناعي منه، واستنزفت الموارد المالية للفلسطينيين من خلال فرضها سياسة ضريبية تعسفية على الأفراد ومنشآت الأعمال. وقد أدت هذه الممارسات الممنهجة إلى إضعاف فرص الاقتصاد الفلسطيني في النمو وتطور قواعده الإنتاجية، وبالتالي قدرته على امتصاص العمالة الفلسطينية التي كانت تتزايد باستمرار، الأمر الذي حدَّ من قدرة هذا الاقتصاد على تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات، وفرض واقعاً من النمط التبعي الإجباري لسد فجوة الطلب

في السوق الفلسطيني، عن طريق الاستيراد من إسرائيل. وأصبحت **العلاقات التجارية للفلسطينيين محصورة بشكل شبه كامل مع إسرائيل، وحرموا بالتالي من الاستفادة من فرص التصدير** التي كان من الممكن أن تتاح لهم مع الدول العربية والإسلامية، **ومن فرص استيراد المواد الخام والمكائن ومستلزمات الإنتاج الأخرى. هذا إضافة إلى تعمق الفجوة في الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال من قبل الفلسطينيين،** حيث تعرضت مختلف هذه الموارد مثل الأرض، والمياه، لعملية نهب متواصلة من قبل السلطات الإسرائيلية، وصاحب ذلك تدني مستوى نوعية وانتشار الخدمات العامة، ومرافق البنى التحتية في التجمعات السكانية المنتشرة خارج المدن الرئيسية.

وقد انعكست هذه التشوهات والفجوات الموروثة عن الاحتلال سلباً على الأداء الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها في العام 1994. فعلى الرغم من الإنجازات المهمة التي حققتها السلطة في مجال بناء مؤسسات الحكم الاقتصادي، وإعادة تأهيل مرافق البنية التحتية، وإصدار التشريعات الناظمة لحياة المواطنين في الضفة الغربية وغزة، **فإن تكلفة تلك الإنجازات كانت مرتفعة نسبياً،** لأنها تمّت في ظل استمرار قيود الاحتلال وسياساته التعسفية، وفي ظل غياب رؤية وبرنامج تنموي شامل تهتدي به السلطة في إعادة الإعمار، وفي إدارة الشأن الاقتصادي، وفي ظل ضعف ممارسات الشفافية والمراقبة والمساءلة في إدارة المال العام. كما بقي **القطاع العام يعاني** طوال الفترة الماضية من **التضخم الوظيفي والتشوه الهيكلي،** وازدواجية الصلاحيات وتداخلها بين المؤسسات المختلفة. وقد صاحب ذلك، أو نجم عنه، **تشوهات في العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ونشوء علاقة تنافسية، وربما تزاحمية بينهما، بقيت قائمة حتى وقت قريب.**

كما أن التشوهات الموروثة عن الاحتلال والمستجدة بعد قيام السلطة، أثرت سلباً **على هيكل وإدارة الموازنة العامة للسلطة الوطنية،** التي أظهرت حجم الاعتماد الكبير على الإيرادات الجمركية المحصلة من قبل إسرائيل، استنادا **إلى نصوص بروتوكول باريس الاقتصادي،** وضعف مساهمة القاعدة الضريبية للجباية المحلية. كما أظهرت الموازنة العامة تزايد النفقات العامة الجارية بشكل عشوائي وغير مخطط، وبما لا يتناسب مع القدرات المالية للسلطة. وقد أدت هذه المعطيات إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة الفلسطينية، بحيث كان يصل في معظم السنوات إلى أكثر من مليار دولار أمريكي، اضطرت معه السلطة الفلسطينية إلى اللجوء إما إلى الاقتراض، وإما استجداء المساعدات الدولية لتغطيته، الأمر الذي ساهم في تعميق الاعتمادية على المساعدات الخارجية في الحياة الاقتصادية الفلسطينية. وقد تجلت الأزمة الاقتصادية الفلسطينية عموماً، والأزمة المالية العامة خصوصاً، بشكل أوضح خلال العام 2006، على أثر تشكيل حركة حماس الحكومة العاشرة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية العامة مطلع العام نفسه، وفي العام

2011 عندما قررت القيادة الفلسطينية التوجه للأمم المتحدة ومنظماتها للحصول على عضوية كاملة بعد تيقنها من عدم جدوى الاستمرار في عملية التفاوض المباشر مع الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وعند كل مرحلة من مراحل تطور المشهد السياسي والاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة 1994 – 2011، كانت تبرز تساؤلات عدة في الأوساط المحلية والدولية حول واقع الاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية، في ظل المعيقات القائمة والفرص والإمكانيات المتوفرة. وبشكل خاص، كانت تدور نقاشات معمقة حول العديد من القضايا التي ترتبط بالخيارات والسياسات الممكنة والملائمة لبناء اقتصاد وطني قادر على مواجهة تحديات ومستجدات المرحلة السياسية الراهنة، وصولاً إلى إقامة الدولة المستقلة.

وتكتسب هذه التساؤلات أهمية خاصة في هذه المرحلة، لكونها تمس الاقتصاد الذي هو أحد أهم ساحات المواجهة والصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، فيمكن لهذا الاقتصاد أن يشكل رافعة للصمود والتحرير، أو يكون عبئاً عليهما. فمع تزايد احتمالات حدوث مواجهة سياسية ونضالية مفتوحة على كل الاتجاهات مع إسرائيل، وربما مع بعض الدول الغربية المتحالفة معها بسبب توجه الفرقاء الفلسطينيين نحو إنجاز المصالحة الوطنية، أو/ و بسبب تخلي القيادة الفلسطينية عن النهج التفاوضي القائم لصالح الحل الدولي، تقفز إلى السطح مجدداً هواجس اقتصادية تتمحور حول **أولاً**، مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تحمل أي تبعات أو تداعيات مالية قد تنجم عن هذه المواجهة، **وثانياً**، حول قدرة الاقتصاد الوطني برمته على الصمود والتماسك في وجه أي ضغوط لتقديم تنازلات سياسية مؤلمة. كيف لا، والتجربة الفلسطينية تشير بوضوح إلى تلازم المشهدين السياسي والاقتصادي. فأي تغيير إستراتيجي على المسار السياسي، لا بد أن يفرض تغييراً مماثلاً على المسار الاقتصادي.

إننا لا ندعي أن هذه الورقة تقدم حلولاً نهائية للمشاكل الاقتصادية الفلسطينية الحالية والمستقبلية، بل إنها بلا شك تستنهض التفكير وتثير النقاش حول العديد من القضايا التي تمس حياة الناس اليومية وربما مستقبلهم السياسي.

1.1 أهداف الورقة

تسعى هذه الورقة إلى تحقيق الهدفين الرئيسين التاليين:

أولاً. توصيف وتحليل التجربة الاقتصادية الفلسطينية من حيث المنهج والسياسات والأداء منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994 في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو،

وذلك بغرض الوصول إلى استخلاصات حول ماهية هذا الأداء، والعوامل التي أثرت فيه، ومدى ملاءمة الخيارات والسياسات الاقتصادية التي تم تبنيها من قبل السلطة في الفترة الماضية.

ثانياً. عرض ومناقشة السيناريوهات الاقتصادية المتوقعة في المرحلة المقبلة، والخيارات المتاحة للسلطة في إطار كل واحد من هذه السيناريوهات، على ضوء الاستخلاصات التي تم الوصول إليها في عملية تقييم التجربة السابقة.

2. الاقتصاد الفلسطيني الراهن: النموذج والأداء

بيَّنت تجربة التنمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة في دول العالم المختلفة، أن عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية لا يتوقف على الثروات والجغرافيا وعدد السكان فقط، وإنما يعتمد بالأساس على سلامة **المنهج الاقتصادي والخيارات الناجمة عنه وصلاح الحكم**. ويلاحظ أن جميع الدول التي أخفقت في توفير هذه العوامل لم تنجح في تحقيق أهدافها التنموية، بغض النظر عن فقرها أو غناها بالثروات الطبيعية، أو عدد سكانها، أو مساحتها، أو موقعها الجغرافي. بينما نجد الدول التي تمكنت من بناء الحكم الصالح واختيار المنهج أو النموذج الاقتصادي المناسب، ووضعت رؤيتها التنموية، بالاستناد إلى التحليل العلمي لبيئتها ومواطن قوتها وتميزها، وبمشاركة واسعة من شركاء التنمية فيها، نجحت في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتمكنت من وضع اقتصاداتها على طريق التنمية المستدامة.

1.2 المنهج الاقتصادي في القانون الأساسي الفلسطيني

في باب الحقوق والحريات العامة – الباب الثاني من القانون الأساسي المعدل للعام 2005، والمقر من المجلس التشريعي الفلسطيني جاء ما يلي:

مادة (21): النظام الاقتصادي الفلسطيني

1. يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر، ويجوز للسلطة التنفيذية إنشاء شركات عامة تنظم بقانون.

2. حرية النشاط الاقتصادي مكفولة، وينظم القانون قواعد الإشراف عليها وحدودها.

3. الملكية الخاصة مصونة، ولا تنزع الملكية ولا يتم الاستيلاء على العقارات أو المنقولات إلا للمنفعة العامة وفقاً للقانون في مقابل تعويض عادل أو بموجب حكم قضائي.

4. لا مصادرة للممتلكات المنقولة وغير المنقولة إلا بحكم قضائي.

الإطار الفكري لخطط التنمية الفلسطينية

انطلقت خطط التنمية الفلسطينية المتعاقبة من مبادئ الاقتصاد الحر التي نص عليها القانون الأساسي المعدل. فانطلقت كل من خطة التنمية الثلاثية 1998–2000، وخطة التنمية الخمسية 1999–2003، والخطة الوطنية للإصلاح والتنمية 2008–2010، من المبادئ الاقتصادية ذات الطابع الليبرالي (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين 1994–2008: 63)، وهي:

1. الاعتماد على نظام السوق وريادية القطاع الخاص فيه.

2. محدودية دور القطاع العام الذي يقتصر على توفير البيئة المناسبة والمحفزة والمشجعة للقطاع الخاص.

3. الانفتاح على الخارج والتوجه نحو التصدير بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

ملاحظات نقدية على هذا المنهج

إن اقتصاد السوق الحر الذي اعتمده القانون الأساسي الفلسطيني، واستندت إليه الخطط والبرامج التنموية للسلطة، من المفروض أن يوجه نفسه بنفسه بطريقة تلقائية من خلال اليد الخفية لآدم سميث. أما من الناحية التطبيقية–العملية، فإن ميكانيكية السوق الحر والمنافسة الكاملة لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع. فإلى جانب المعوقات المعروفة تقليدياً، التي تمنع ميكانيكية السوق الحر من التخصيص الأمثل للموارد، وتحقيق الكفاءة والعدالة الاقتصادية، هناك معوقات إضافية في الحالة الفلسطينية نتناول أبرزها في الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: حالة التجزئة والانقسام والتفكك الجغرافي بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، والحصار والإغلاق، والحواجز العسكرية والمستوطنات وجدار الضم

والتوسع، التي أدت إلى انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة، وانفصال القدس عن الضفة الغربية، وانعزال المحافظات عن بعضها البعض، وصعوبة الانتقال الداخلي فيما بينها. طبعاً، ازداد الأمر سوءاً نتيجة الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أدى إلى تشكل سوقين بل وحكومتين منفصلتين تماماً. ويضاف إلى ذلك تقسيم الضفة الغربية بموجب اتفاق طابا العام 1995 إلى مناطق جغرافية ثلاث هي (A، B، C)، الذي تم على أساسه تحديد صلاحيات ومسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية في كل منطقة. أما في المنطقة (C)، وهي تشكل معظم مساحة الضفة الغربية الكلية، فليس للسلطة الوطنية الفلسطينية فيها أي صلاحيات مدنية أو أمنية، مما يعني أن السيادة الوطنية الفلسطينية ليست كاملة على الأرض والموارد، فضلاً عن سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية التي تربط الأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي.

وترتب على هذا الوضع غياب وحدة السوق ونشوء أسواق عدة منفصلة ومنعزلة في المناطق الجغرافية الفلسطينية المختلفة، ما يعني أن قوى العرض والطلب في كل منطقة تعمل بطريقة منفصلة، ولا تستطيع عناصر الإنتاج والاستثمارات (السلع، والعمل، ورأس المال) الانتقال والحركة ما بين المناطق الجغرافية المختلفة، وذلك في ضوء إشارات قوى السوق وجهاز الأسعار.

هذا يعني أن الوضع الاقتصادي والسياسي السائد في الأراضي الفلسطينية لا يستجيب لشروط ومتطلبات اقتصاد السوق الحر. فلماذا إذن تبنت السلطة الفلسطينية في القانون الأساسي منهج ومبادئ الاقتصاد الحر؟ ربما يعود ذلك إلى التساوق أو التّماهي مع منهج وسياسات الليبرالية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية «راعية عملية السلام في المنطقة»، وأدواتها؛ البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، أو ربما يعود إلى احتمال آخر وهو الهروب من تحمل مسؤوليات وأعباء الخدمات والتأمينات الاجتماعية واستحقاقات العدالة الاجتماعية والمساواة التي نصت عليها بصراحة ووضوح وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني 1988 في الجزائر.

الملاحظة الثانية: إن قوى العرض والطلب وجهاز الأسعار في الأراضي الفلسطينية بحكم التبعية (التجارية والمالية والنقدية والعمل) تتأثر بشدة بقوى العرض والطلب والأسعار والسياسات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الإسرائيلي، ما يعني أن ميكانيكية السوق -أو جهاز الثمن- في الأراضي الفلسطينية كأداة لتخصيص الموارد، محكومة أكثر لقوى العرض والطلب الخارجية وليس المحلية. كما أن المنافسة الحادة وغير المتكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي سيقود إلى مزيد من التبعية والتفكك الداخلي، وتشويه البنية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، واستنزاف الفائض المالي الضروري للاستثمار وتحقيق التنمية.

الملاحظة الثالثة: على الرغم من وجود تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ مثل البطالة، والفقر، وفجوة الموارد المحلية، واختلالات هيكلية جذرية وجوهرية في الاقتصاد وسوق العمل المجزأ والمفتت بين الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، فإن المشرع الفلسطيني قد سارع إلى إقرار منهج اقتصاد السوق الحر، ودون محاكمة أو دراسة لإمكانيات تطبيقه بنجاح. كما أن القطاع الخاص الرأسمالي في الأراضي الفلسطينية، يتركز في قطاعات الخدمات والتجارة، ويبتعد كثيراً عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعية والصناعية، ويفضل الاستثمار في الأنشطة التي تجنبه صراع المنافسة مع السلع المستوردة، وبخاصة الإسرائيلية، لذلك فهو يفضل الوكالات التجارية والتعاقدات من الباطن. وقد ساهمت سياسة الانفتاح الحر في تعريض الصناعة الفلسطينية الناشئة للمنافسة الشديدة مع السلع المستوردة، وبخاصة الصينية، ما أدى إلى تراجع دورها -لاسيما الملابس والأحذية وبعض الصناعات الغذائية- في تشغيل الطاقة الإنتاجية وانخفاض قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، وتراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن القطاع الخاص الرأسمالي في الأراضي الفلسطينية، الذي يهيمن على هيكله العام المؤسسات الصغيرة والفردية مقابل ضعف شديد في الشركات المساهمة العامة الكبيرة، هو بحاجة إلى التدخل الحكومي النشط والفاعل للامساك بيده نحو طريق النمو الذاتي، وتوسيع السوق، وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق المحلية على الأقل. وعليه، من المشكوك فيه أن يقوم اقتصاد السوق الحر، أو «اليد الخفية» لآدم سميث بالعمل علي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في الحالة الفلسطينية اليوم أو غداً.

خلاصة ما تقدم أن المشرع الفلسطيني في القانون الأساسي -الدستور المؤقت- قد فشل في الربط ما بين مبادئ الاقتصاد الحر الذي تخلت عنه بلدان المنشأ (الأصل)،[1] مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. ولعل الربط بين مبدأ المبادرة الحرة في الاقتصاد التنافسي

---

[1] لا يوجد في الدستور الألماني -القانون الأساسي- نص صريح حول تنظيم اقتصادي معين، ويسمح القانون الأساسي بأي تنظيم اقتصادي طالما أن هذا القانون يحترم ما جاء في الدستور، وخاصة الحقوق الأساسية. إلا أنه يستبعد اقتصاد السوق الحر المحض، وذلك من خلال ترسيخه مبادئ دولة التكافل الاجتماعي، ويفرض القانون الأساسي دولة قانون اجتماعية تدعى باختصار الدولة الاجتماعية التي يستطيع اقتصاد السوق فيها ضمان القوانين الأساسية التي تؤمن الحريات. ويفهم من الدولة الاجتماعية تصحيحات حكومية للحقوق وترتيبات تضمن عمل السوق، وكذلك روابط سياسية اجتماعية وإعادة توزيع الدخل والثروة. ويعني هذا شمول القانون الأساسي لعنصري اقتصاد السوق الاجتماعي، وهما السوق الحر المنافس، والضمان الاجتماعي (موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، مجموعة مؤلفين، 2006: 11).

والضمان الاجتماعي منهج اقتصاد السوق الاجتماعي،[2] هو المنهج الأكثر قرباً من واقع وظروف الاقتصاد الفلسطيني القائم. وهذا المنهج يتماهى -إلى حد كبير- مع التوجهات والرؤى والأولويات التي وردت في خطة الإنماء الشاملة التي أعدّها فريق من الخبراء الفلسطينيين بقيادة الدكتور يوسف الصايغ العام 1993، وتبنتها في حينه منظمة التحرير الفلسطينية، ويتماهى أيضاً مع المبادئ والأسس العامَّة التي وردت في وثيقة الاستقلال التي تم التوافق عليها بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة في الجزائر العام 1988.

ويمكن القول أيضاً إن تبني السلطة الفلسطينية هذا المنهج وتطبيقاته ربما يكون قد حدَّ من قدرتها على معالجة الاختلالات والتشوهات البنيوية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني بسبب سنوات الاحتلال الطويلة، وحَّد من فرصة تحقيق قدر كاف من التمكين الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني في مواجهة الضغوطات الإسرائيلية والدوليةً المتكررة. فالمطلوب إذاً، قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتبني وتطبيق منهج اقتصادي آخر، أكثر انسجاماً مع سمات الواقع الفلسطيني، ومع أسس العدالة والحكم الرشيد. فالمتابع لتطور أداء الاقتصاد الفلسطيني منذ قيام السلطة، يمكنه أن يلحظ، وبسهولة، مؤشرات ومعطيات عديدة جداً على استمرار، وربما تفاقم، المأزق الاقتصادي الفلسطيني، بالرغم من كل ما يمكن أن يقال عن الإنجازات التي تحققت هنا وهناك.

2.2 المؤشرات والاختلالات البنيوية: تحديات تواجه الاقتصاد الفلسطيني

أولاً. نمو متذبذب وغير تنموي!

أدت سياسات الاحتلال وممارساته إلى إضعاف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، وإضعاف العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، وإضعاف التنوع الصناعي، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على نشاط وفعاليات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، سواء الإنتاجية (الصناعية والزراعية) منها أو الخدمية، التي

[2] تجب الإشارة إلى أن منهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يحاول الربط بين مبدأ حرية السوق ومبدأ التوازن الاجتماعي، لا يتعارض مع نظام التعاونيات القائم على أساس الملكية الجماعية لصغار المنتجين، وبخاصة في الزراعة، حيث يمتلك نظام التعاونيات مزايا كثيرة في مجال تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة المفتتة، ما يوفر إمكانيات واسعة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للإنتاج، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات، إضافة إلى توفير الدخل وفرص العمل المنتج والإنصاف لأعداد كبيرة من الناس.

عانت من نقص خدمات المساعدة الفنية والبحث والتطوير لتلبية احتياجات قطاع الأعمال منذ العام 67 وحتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بسبب تدني حجم الاستثمارات فيها، ومحدودية طاقتها الإنتاجية، ما جعلها لا تستطيع الاستجابة إلى الزيادة المتنامية في عرض العمالة الفلسطينية، وبخاصة أن 90% من حجم المنشآت يصنف ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تبلغ نسبة المنشآت والورش الصناعية والحرفية منها حوالي 78%.

فبعد أن سجل الاقتصاد الفلسطيني أعلى نسبة نمو في العالم العام 1999، تدهورت المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير جداً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من العام 2000، وخلال العامين 2001 و2002، حيث انخفض الناتج المحلي بشكل كبير، ونتجت عنه زيادة غير مفرطة في نسبة البطالة وصلت إلى أعلى مستوياتها وتراوحت ما بين 25-35%، واستمرت عند هذه المستويات حتى مطلع العام 2005.

إلا أن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية عادت فتحسنت تدريجياً في فترة الهدوء النسبي خلال السنوات 2003-2005، ثم بدأ الناتج المحلي الإجمالي يحقق نسباً متأرجحة ما بين الأعوام 2006-2007، ثم حقق معدل نمو في سنة 2008 بلغ 5.9% (سنة الأساس 1997)،[3] وبلغ نصيب الفرد من الناتج 1,340.4 دولار، وقد كاد يكون أكبر لولا الانخفاض الحاد في الناتج المحلي المتحقق في الربع الرابع من العام نفسه إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والأضرار المصاحبة له. وتواصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العامين 2009 [4] و2010 وبنسبة تراوحت بين 6-7%، محققاً تحسناً ملموساً في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث بلغ حوالي 1,389.9 دولار؛ أي بنسبة زيادة مقدارها 3.7% على العام 2008. وعلى الرغم من ذلك، بقي النمو دون المستوى المطلوب كما كان في سابق عهده في العام 1999. ووفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية العام 2011 بنسبة 4.2% ليصل إلى 6363.6 مليون دولار. وجدير ذكره أن معظم هذا النمو أتى في السنتين الأخيرتين من قطاع غزة وليس من الضفة الغربية.

---

[3] إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة، صندوق النقد الدولي، التقييم الثالث. التقرير السنوي الصادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" العام 2009.

[4] المراقب الاقتصادي، العدد 22. يشترك في إصداره كل من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، والجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد الفلسطينية.

وفي المقابل، فإن النمو المتزايد في عدد السكان الذي قارب على 4.5 مليون نسمة هذا العام، إضافة إلى توقع إيجاد حلول سياسية لمشاكل اللاجئين والنازحين في ظل قيام دولة فلسطينية مستقلة، يطرح مزيداً من التحديات أمام صانعي القرار الفلسطيني لتوفير المزيد من فرص العمل المختلفة والمناسبة لهم، لاسيما مع تزايد قوة العمل الفلسطينية، التي وصلت إلى أكثر من مليون شخص في العام 2011.

ولكن يبقى السؤال فيما إذا كان للنمو المتحقق في السنوات الثلاث الماضية تأثير على معدلات البطالة والفقر ومستويات معيشة المواطنين الفلسطينيين قائماً ومثار جدل. والتأثيرات هذه التي تحدد فيما إذا كان النمو تنموياً أم غير ذلك.

ثانياً. استمرار التحدي المزدوج (البطالة والفقر)

اتسمت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995–2011 بالتقلب الشديد، وذلك تبعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة محلياً وإقليمياً، وتعتبر سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العامل الحاسم والمؤثر في معدلات التشغيل والبطالة، حيث يتراجع في أوقات الإغلاق والحصار حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات، ويرتفع حجم ومعدل البطالة بصورة حادة ومفاجئة، وذلك بسبب إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية من ناحية، وضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة من ناحية أخرى (صبيح، القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، 2005: 34). وعلى الرغم من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً في السنوات الثلاث الماضية، فإن معدل البطالة بقي يراوح مكانه على مستوى الأراضي الفلسطينية، أي بقي عند 24%، وإن كان هذا المعدل في قطاع غزة هو ضعف مثيله في الضفة. كما أن معدل البطالة الأعلى هو في فئة الشباب سواء في الضفة أو غزة.

وعلى الرغم من أن معدلات النمو هذه، فإن الانتشار الكلي للفقر لا يزال مرتفعاً في الأراضي الفلسطينية أيضاً، وما زالت نسب الفقر مرتفعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وما زالت معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن الاتجاه العام لمؤشرات الفقر هو في حالة تناقص خلال الفترة 2004–2011، فإن نسب الفقر في جميع المناطق لا تزال مرتفعة، وكان أعلى معدل للفقر في الأراضي الفلسطينية (31.2%) في العام 2007، وأدناها (21.9%) في العام 2011.

سؤال النمو أم التنمية في الحالة الفلسطينية؟

استمرار وجود مشكلتي البطالة والفقر على الرغم من النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة يعيد هذا السؤال مجدداً وبقوة إلى دائرة البحث والجدل على الساحة الفلسطينية. وبرأينا، فإن النمو شرط ضروري لكنه غير كاف للتنمية، كما أن التنمية ليست قيمة مطلقة وإنما نسبية. ويمكن للفلسطينيين تحت كل الظروف مراكمة التنمية تدريجياً، دون أن يتذرعوا بالمعيقات الإسرائيلية. فعلى السلطة ومعها القطاع الخاص أن ينشغلوا أكثر باستغلال الفرص والموارد المتاحة بفعالية وكفاءة أكبر، وأن لا ينتظروا انتهاء الاحتلال لإحداث تنمية. فالفعل التنموي الصحيح هو أحد أهم شروط ومقومات الصمود والمجابهة مع الاحتلال على طريق التخلص منه. ونرى لزاماً أن نؤكد هنا على حقيقة مفادها أنه لا يمكن الوصول إلى حالة تنموية شاملة ومستدامة في ظل استمرار الاحتلال بتجلياته كافة.

فمؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في مناطق السلطة للأعوام الثلاثة الماضية، تقدم الدليل الكافي على صحة الرأي القائل إنه يمكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية نسبياً، دون تنمية مستدامة. ففي الوقت الذي بلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الفلسطيني في الفترة الأخيرة بين 5-7%، بقيت معدلات البطالة والفقر ومستويات معيشة المواطنين وجودة حياتهم ونوعية الخدمات التعليمية والصحية العامة التي يتلقونها دون تحسن جوهري. وربما على العكس من ذلك تماماً، فالقدرة الاستهلاكية لدخول المواطنين تراجعت بشكل كبير نتيجة لموجة ارتفاع الأسعار الثانية مع بداية العام 2010. كما أن هذا النمو لم ينجح في ردم الفجوات التنموية بين المناطق الجغرافية وشرائح المجتمع المختلفة. فهذا النمو يمكن وصفه بأنه نمو غير خالق لوظائف العمل (Jobless Growth). هذا ناهيك عن أن هذا النمو غير مستدام لكون مصدره الأساسي هو الإنفاق الحكومي المعتمد أصلاً في جله على المساعدات الدولية. وعلى الرغم من وجود مبادرات استثمارية مهمة من القطاع الخاص، فإن مساهمتها في هذا النمو بقيت محدودة. ولا يمكن لأحد أن يتوقع نمواً مطرداً لاستثمارات القطاع الخاص، التي هي ما يخلق فرص تشغيل لاستيعاب الداخلين لسوق العمل بشكل سنوي، إلا بعد زوال المخاطر السياسية والاقتصادية المرتبطة باستمرار الاحتلال.

ثالثاً. اختلال التوازن الداخلي: العجز المزمن في الموازنة العامة

العجز الجاري والرأسمالي في موازنة السلطة يشكل أحد الاختلالات الهيكلية والتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. ويتسم العجز في الموازنة العامة الفلسطينية بثلاث سمات رئيسية، هي:

السمة الأولى: تزايد العجز وارتفاع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ العجز في الموازنة الجارية من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) نحو (3%) بالمتوسط للفترة 1995-1999، وارتفع إلى حوالي 13% للفترة 2000-2004، ثم قفز إلى 28% للفترة 2005-2011. أما نسبة العجز الكلي (الجاري + الرأسمالي) إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت بالمتوسط من حوالي 9% إلى 20%، ثم إلى 28% في الفترات الثلاث المذكورة على التوالي، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً مقارنة مع بعض الدول العربية، حيث بلغت نسبة العجز الكلي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2005-2007 بالمتوسط 4.75% في الأردن، و3.5% في موريتانيا، و11.3% في لبنان (سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، الموقع الإلكتروني).

السمة الثانية: الاعتماد على المنح والمعونات الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة، حيث اعتمدت الموازنة العامة الفلسطينية، بصفة رئيسية، على المنح والمعونات الخارجية لتمويل الموازنة الجارية. فخلال الفترة 1995-1997 غطت المنح لدعم الموازنة أكثر من ثلاثة أرباع العجز الجاري، ونحو ثلث العجز الجاري للفترة 2001-2004، وأكثر من 83.0% بالمتوسط للفترة 2005-2011. أما الموازنة التطويرية، فقد اعتمدت بشكل كامل تقريباً على المعونات الخارجية، فخلال الفترة 1995-1999، غطت المعونات الخارجية لدعم النفقات التطويرية حوالي 110% بالمتوسط من النفقات التطويرية، بينما شكلت هذه المعونات حوالي 97.0% للفترة 2000-2004، وحوالي 98.0% بالمتوسط للفترة 2005-2011. أما الباقي، وهو مساهمة ضئيلة لا تذكر، فكانت من الخزينة العامة.

السمة الثالثة: تفاقم الدين العام، بحيث وصل نهاية العام 2011 إلى أكثر من 2.5 مليار دولار، موزَّعة على دين محلي (قروض مصرفية وديون تجارية) مقداره 1.3 مليار دولار ودين خارجي مقداره 1.2 مليار دولار. ويقترب مستوى هذا الدين من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو السقف الذي حدده قانون الدين العام في مادته الخامسة. ومن ناحية ثانية، فإن التوسع في الدين العام الداخلي له مثالب اقتصادية قوية تضر بالاستثمار الخاص، لأنه، من جهة، يرفع سعر الفائدة على الأموال المقترضة، ومن جهة أخرى يقلص القروض المتاحة للاستثمارات الخاصة، أو ما يعرف بتأثير المزاحمة.

رابعاً. اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من وجود فجوة عميقة ما بين الادخار والاستثمار، تظهر في عدم قدرة الادّخارات المحلية على تغطية الاستثمارات المحلية الإجمالية (التكوين الرأسمالي الإجمالي). ففي الفترة بين 1994-2011، كانت قيم الادّخارات القومية المتاحة

منخفضة جداً، أو سالبة في بعض السنوات (2003 و2004)، مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية الإجمالية. وتشير بيانات الحسابات القومية إلى أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يفوق الناتج المحلي الإجمالي، ويستحوذ على معظم الدخل القومي الإجمالي، والدخل القومي المتاح الإجمالي، ما يعكس هيمنة الطابع الاستهلاكي من ناحية، وهامشية الادخار في مكونات الدخل القومي المتاح من ناحية أخرى.

خامساً. تعاظم سيطرة قطاعات الخدمات على حساب قطاعات الإنتاج السلعي

تشير بيانات الحسابات القومية للفترة بين 1994–2011 إلى تعاظم مساهمة قطاعات الخدمات والتجارة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، مقابل تراجع ملموس وكبير في مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي، ما ينعكس سلباً على القدرة الإنتاجية السلعية والقدرة التشغيلية والاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني عبر الزمن. وتشير هذه البيانات إلى تراجع المساهمة النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي[5] للأراضي الفلسطينية من حوالي 39.0% بالمتوسط للفترة 1994–1999، إلى 30.5% للفترة 2000–2004، ثم إلى 26.6% للفترة 2005–2011، بينما ازدادت المساهمة النسبية لقطاعات الخدمات[6] من 61.0% إلى 69.5%، ثم إلى 73.4% بالمتوسط للفترات الثلاث المذكورة على التوالي، وهو ما يشير إلى تعمق السمة الخدمية للاقتصاد الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن الانتقال من مرحلة سيطرة القطاع الزراعي إلى مرحلة سيطرة قطاعات الخدمات، قد تم هنا دون المرور في مرحلة التصنيع، ما يعني أن تضخم قطاعات الخدمات لم يكن استجابة لمتطلبات نمو وتطور قطاعات الإنتاج السلعي، وبخاصة الزراعة والصناعة، ما أدى إلى حدوث اختلال وتشوه في هيكل الاقتصاد الفلسطيني.

وتبدو الصورة أكثر سوءاً عند النظر إلى المصدر القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، حيث تراجعت قطاعات الإنتاج السلعي من 34.2% بالمتوسط للفترة 1994–1999 إلى حوالي 28.3% للفترة 2000–2004، ثم إلى 21.5% للفترة 2005–2011. بالمقابل، تعاظم دور قطاعات الخدمات والتجارة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي،

---

[5] لغايات هذا التحليل تشمل قطاعات الإنتاج السلعي كلاً من أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وأنشطة التعدين والصناعة التحويلية، وإمدادات المياه والكهرباء، والإنشاءات.

[6] تشمل قطاعات الخدمات كلاً من أنشطة الإدارة العامة والدفاع، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، والوساطة المالية، والفنادق والمطاعم، والأنشطة العقارية والإيجارية، وأنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، والأنشطة الاجتماعية والشخصية، والخدمات المنزلية.

التي بلغت مساهمتها النسبية أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2005-2008، كما تراجعت بشكل كبير المساهمة النسبية لأنشطة الزراعة وصيد الأسماك، والصناعة التحويلية والإنشاءات.

وكان لسياسة الاعتماد المتزايد على الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات لتمويل الخزينة العامة آثار سيئة وأضرار بالغة لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، تمثلت في:

1. زيادة الواردات لزيادة الإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب لتمويل النفقات الجارية، وفي هذا الإطار تم تشجيع الوكالات التجارية والاستيراد المباشر للحد من التسرب المالي، وذلك على حساب اتباع سياسات مالية وتجارية ونقدية لتقييد الاستيراد وتشجيع التصدير.

2. ساهمت السياسة التجارية في تحقيق هدف محدد ومحدود للسياسة المالية، وهو تعظيم الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات لتمويل الخزينة العامة والنفقات الجارية. لكن السياسة التجارية تسببت في تراجع اعتماد السياسة المالية على الجباية المحلية في تمويل الخزينة، وذلك بالسماح بزيادة المستوردات السلعية على حساب الإنتاج السلعي المحلي، مقابل التوسع في قطاع الخدمات الرسمي وغير الرسمي، الذي يصعب تحديد قيمة الإنتاج والدخل فيه، ولا يعول عليه كثيراً في توليد إيرادات لتمويل الخزينة العامة.

3. لم تتجه السياسة المالية إلى حفز نمو الإنتاج المحلي لزيادة الإيرادات المحصلة من المصادر الداخلية، بل ارتكزت على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على المستوردات. كما أنها لم تستهدف حماية الإنتاج المحلي، وربما يأتي ذلك في إطار الالتزام بمبادئ الاقتصاد الحر. كما ساهمت سياسة الإنفاق الجاري الحكومي في اتساع الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي، وبالتالي تنامى الاعتماد على المستوردات لتلبية الطلب على سلع الاستهلاك.

4. جاءت السياسة المالية والتجارية الفلسطينية «طبعة» من السياسات المالية والتجارية الإسرائيلية، وبخاصة فيما يتعلق بالنظام الجمركي الإسرائيلي، الذي لا يوافق ظروف الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي لم تساعد هذه السياسات على ضبط الواردات وتقييدها، والحد من تدفق السلع التي لها

بدائل محلية، كما أنها لم تساعد على تحفيز الصادرات وتشجيعها، وعلى توسيع قاعدة الإنتاج السلعي المحلي وتنويعها.

5. أدى فرض ضريبة القيمة المضافة السائدة في إسرائيل على المبيعات من السلع المنتجة محلياً إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

كما أن القطاعات الإنتاجية (وبخاصة الزراعة) لم تحظَ بأولوية، أو على الأقل باهتمام معقول في برامج المانحين وخطط التنمية الفلسطينية. ومن المعلوم أن قطاعات الإنتاج السلعي في الأراضي الفلسطينية تتسم -كما سبقت الإشارة- بالضعف النسبي، بينما تتقدم قطاعات الخدمات والتجارة عليها كثيراً، ما أدى إلى الاعتماد على المستوردات من سلع الاستهلاك، وبخاصة من الاقتصاد الإسرائيلي، لتلبية الطلب المحلي. كما أن قطاعات الإنتاج السلعي إذا ما حظيت بأولوية من حيث الاستثمار والدعم، والتحفيز الحكومي، فإن أهميتها النسبية سترتفع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني زيادة طاقاتها الإنتاجية والتشغيلية والاستيعابية لقوة العمل، وأيضاً تقليل الاعتماد على المستوردات لسلع الاستهلاك لتلبية الطلب المحلي، وتوسيع السوق الداخلي، وتقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

سادساً. عجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي

تشير بيانات الميزان التجاري السلعي والخدمي وفقاً للحسابات القومية الفلسطينية إلى ما يلي:

1. **ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي من الناتج المحلي الإجمالي**، حيث اقتربت هذه النسبة من 60.0% في كل من الفترة 1994-1999، والفترة 2000-2004، وبلغت أكثر من نصف (54.0%) الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2005-2011. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع دول عربية مجاورة كالأردن، حيث بلغت بالمتوسط 38.5% للفترة 2005-2007 (سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، الموقع الإلكتروني).

2. **تدني نسبة الصادرات (سلع وخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي**، حيث تراوحت ما بين 12%-16% بالمتوسط في الفترات الثلاث محل الدراسة، مقابل ارتفاع نسبة الواردات (سلع وخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي التي

تراوحت بين 70.0%- 73.0%، وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعد اقتصاداً مستورداً بالدرجة الأولى، يعتمد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي. كما أن ارتفاع نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تعني ارتفاع نسبة تسرب الدخل المحلي للخارج، وهو ما يؤدي إلى نقص الطلب (الإنفاق) المحلي، ما يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي وبصورة مضاعفة، وذلك تحت تأثير مضاعفة الإنفاق.

3. **ضعف معدل تغطية الصادرات للواردات (سلع وخدمات)**، حيث تراوح هذا المعدل بين 17.0%-22.0% في الفترات الثلاث محل الدراسة، ما يعني اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على مصادر تمويل خارجية لتمويل الإنفاق الزائد عن الناتج المحلي الإجمالي.

4. **يشكل العجز في الميزان التجاري السلعي معظم العجز في ميزان السلع والخدمات**، حيث بلغ العجز التجاري السلعي حوالي 88.0% بالمتوسط من عجز ميزان السلع والخدمات في كل من الفترات الثلاث محل الدراسة، ما يشير إلى ضعف قاعدة الإنتاج السلعي للاقتصاد الفلسطيني.

5. **ارتفاع درجة تركيز التجارة الخارجية مع إسرائيل**: أظهرت البيانات المتاحة للفترة 2001-2006، والصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، ارتفاع مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية السلعية الفلسطينية، حيث شكلت الصادرات السلعية إلى إسرائيل أو من خلالها عبر قنوات التسويق الإسرائيلي أكثر من 90% بالمتوسط من إجمالي الصادرات السلعية في تلك الفترة، في حين لم تتجاوز نسبة الصادرات السلعية إلى الدول العربية (5%)، (ومعظمها مع الأردن ومصر والسعودية). وبلغت الصادرات السلعية إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 2%، والباقي مع دول أخرى. أما الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل، أو من خلالها، فشكلت حوالي 80% بالمتوسط من إجمالي الواردات السلعية للفترة نفسها. وجاءت المستوردات السلعية من الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية، وشكلت حوالي 10%، في حين أن المستوردات السلعية من الدول العربية كانت في المرتبة الأخيرة، وشكلت 2.4% فقط، أما باقي المستوردات السلعية فجاءت من دول أخرى كالصين، واليابان، ودول أمريكا اللاتينية، وشكلت مجتمعة 17.6% (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الحادي عشر 2005، والتقرير السنوي الثاني عشر 2006).

إن التركيز الجغرافي الشديد للتجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل يعود

أساساً إلى سيطرة إسرائيل على الحدود والمعابر الخارجية الفلسطينية التي تربطها مع العالم الخارجي، وتحكمها بشروط وآليات الاستيراد والتصدير؛ أي أن التركيز الجغرافي هنا هو تركيز قسري بحكم الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يجعل الاقتصاد الفلسطيني بحكم هذه التبعية شديد الحساسية والتأثر بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي ينتقل تأثيرها عبر التجارة الخارجية، الأمر الذي يفرض ضرورة الحد من درجة التركيز الجغرافي للتجارة مع إسرائيل وتنويع الشركاء التجاريين، وبخاصة مع الدول العربية.

6. **ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي**: يقيس هذا المؤشر نسبة التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو يعكس درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة في الحالة الفلسطينية، حيث بلغت بالمتوسط أكثر من 89.0% للفترة 1994–1999، وانخفضت إلى حوالي 83.0% للفترة 2000–2004، ثم ارتفعت إلى 86.0% للفترة 2005–2011، ما يعني ارتفاع حساسية الاقتصاد الفلسطيني للعوامل والمؤثرات الخارجية التي تنتقل عبر التبادل التجاري مع العالم الخارجي. هذا إضافة إلى الانكشاف الكبير لمالية السلطة على عاملي العوائد الضريبية المحوَّلة من إسرائيل والمساعدات الخارجية.

سابعاً. خلل في نظام الحماية الاجتماعية

على الرغم من الحديث المتكرر عن ضرورة تطوير نظام الحماية الاجتماعية ومأسسته، فإن هذا النظام ما زال يتسم بالعجز؛ سواء على صعيد التشريعات، أو الموارد المالية المخصصة له، أو البنى المؤسسية الضرورية لتطبيقه. وما زالت الرعاية الاجتماعية في مناطق السلطة تستند إلى مبدأ الإعانات والمكرمات، وليس إلى مبدأ المواطنة وما يصاحبها من حقوق. فلا يوجد ضمان اجتماعي ولا حماية من البطالة ولا نظام تأمينات صحية يوفر خدمة ذات جودة عالية والتكاليف معقولة.

تُظهر المؤشرات المختلفة الواردة سابقاً حقيقتين، هما: أولاً، أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال هشاً ويعاني من تشوهات وفجوات بنيوية عديدة لن تساعده على تحمل صدمات جديدة. وثانياً، أن الاقتصاد الفلسطيني مجزأ ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي، ولكنه يعاني من درجة انكشاف عالية لإسرائيل والمساعدات. وكلتا الحقيقتين تفرضان مراجعة جدية وعميقة للتجربة الاقتصادية الفلسطينية، بغرض تصويب مسارها حيثما كان ذلك ممكناً في ظل ما قد تفرضه التطورات السياسية المرتقبة من تحديات إضافية.

3. السيناريوهات المتوقعة والخيارات الممكنة

بطبيعة الحال، فإن الاتجاه التي سيذهب به المشهد السياسي الفلسطيني في علاقاته الداخلية وعلاقاته مع إسرائيل والمجتمع الدولي، سيكون له بالغ الأثر على الوضع الاقتصادي بشقيه العام والخاص. ولأغراض هذه الورقة، سيتم تحليل التوقعات والخيارات الاقتصادية الممكنة تبعاً لثلاثة سيناريوهات سياسية.

أولاً. سيناريو الأساس – المراوحة في المكان

وفق هذا السيناريو، فإن المشهد السياسي الفلسطيني سيبقى في المستقبل المنظور على حاله كما كان في الآونة الأخيرة دون أن يحدث عليه أي تطورات دراماتيكية؛ سواء على صعيد ملف المصالحة الوطنية، أو على صعيد ملف قيادة وهيكلية النظام السياسي الفلسطيني، أو على صعيد العلاقة مع إسرائيل والمجتمع الدولي. وستبقى معالجة هذه الملفات محكومة بقاعدتي شد الحبال والأخذ والرد بين مختلف الأطراف. وتبعاً لذلك، فإن الافتراضات الاقتصادية وفق هذا السيناريو ستكون على النحو التالي:

- استمرار الدول المانحة في دعم موازنة السلطة بالمستويات نفسها خلال العام 2011 إلى حد كبير.
- استمرار الحكومة الإسرائيلية في تحويل الإيرادات الجمركية والضريبية التي تستحق للسلطة، ولكن مع بعض التأخير والمماطلة لخدمة أهداف تكتيكية طارئة.
- مواصلة السلطة تنفذ عدد من الإجراءات التي من شأنها تقليل عجز الموازنة الجارية سواء على صعيد ترشيد النفقات، أو على صعيد تحسين الجباية الضريبية. وتأتي التعديلات الأخيرة على قانون ضريبة الدخل في هذا السياق.
- استمرار وجود العراقيل التي تضعها إسرائيل على حركة الأشخاص والبضائع داخل مناطق السلطة، وبينها وبين العالم الخارجي.
- استمرار التباطؤ في منسوب الاستثمارات الخاصة.

وبالنسبة للتوقعات حول أداء الاقتصاد الفلسطيني وفق هذا السيناريو، فيمكن إجمالها بما يلي:

- سيستمر الناتج المحلي في النمو وربما بمعدلات قريبة من تلك التي تحققت في العام 2011، أي بين 5% و6%.

- سينخفض عجز الموازنة الجارية للسلطة بمقدار ما، ولكن حجم هذا الانخفاض سيتوقف على خطة التقشف وفعالية الإجراءات الضريبية. وتحت كل الظروف، سيبقى هذا العجز قائماً وأكبر من قدرة السلطة على تغطيته ذاتياً، وستستمر الحاجة للمساعدات الخارجية.
- سيبقى معدل البطالة عند مستوياته السابقة، أمَّا معدل الفقر فسيزداد قليلاً بسبب التراجع المحتمل للقوة الشرائية لدخول المواطنين في ظل التوقعات بتسارع الارتفاعات في أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية في العالم.
- وأخيراً، ستستمر التشوهات والاختلالات المشار إليها سابقاً في الاقتصاد الفلسطيني؛ سواء الجغرافية منها، أو المجتمعية، أو القطاعية.

الخيارات الاقتصادية الممكنة حسب هذا السيناريو

ستبقى هذه الخيارات محدودة وذات طابع تنظيمي للأسواق والعلاقات الاقتصادية الداخلية، وليست ذات تأثير على جوهر المسار الإستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني. وربما المساحة الأكثر اتساعاً لتطبيق مثل هذه الخيارات ستكون في مجالي إدارة المال العام وإعادة تصويب بعض السياسات القطاعية لاستعادة التوازن الاقتصادي الداخلي، وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

أولاً. على صعيد السياسة المالية العامة

يجب التأكيد أولاً على أن المساعدات الدولية قد لا تستمر إلى الأبد، على الأقل ضمن الوتيرة الحالية، وبالتالي يجب ألا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية التنموية، بل يجب النظر إليها باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة توجب على الفلسطينيين بذل أقصى درجة ممكنة من الحكمة والكفاءة في استغلالها عند توفرها، مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بالتخلص من الاعتماد عليها تدريجياً. وقد بدأت اعتمادية السلطة على المساعدات الدولية فعلاً بالانحسار خلال السنتين الماضيتين. هذا التوجه الحكومي مشروع ومبرر سياسياً واقتصادياً، ووضعت الحكومة لنفسها هدفاً طموحاً يتمثل في الاستغناء عن هذه المساعدات مع نهاية العام 2013. ولكن من المتوقع أن تبقى هذه المساعدات الدولية عنصراً مهماً في تمويل العجز الكلي في الموازنة في السنوات الثلاث القادمة.

لماذا البحث عن سياسة مالية جديدة الآن؟

- التراجع التدريجي في حجم ووتيرة المساعدات من نهاية العام 2010، فجَّر أزمة مالية خانقة للسلطة ليس من الصعب تلمس مظاهرها وأبعادها.

- والأهم أن هذه الأزمة أعادت وبقوة طرح سؤال الاستدامة المالية للسلطة على طاولة الجدل والنقاش من جديد، بل إنها أعادت توجيه بوصلة هذا الجدل نحو البدائل أو الخيارات المتاحة والممكنة لتبني سياسة مالية وطنية لمرحلة قادمة قد تغيب فيها هذه المساعدات جزئياً أو كلياً.

- تكتسب محاولة إعادة بناء السياسة المالية أهمية خاصة في مرحلة إقامة الدولة الفلسطينية، حيث تزداد فيها احتمالات المواجهة مع إسرائيل، وربما مع بعض المانحين الرئيسيين.

- هناك مخاوف لدى الأوساط الفلسطينية من أن تستخدم الدول والجهات المانحة «ورقة المساعدات» وتستخدم إسرائيل ورقة «التحويلات الضريبية» في هذه المواجهة المفتوحة.

أي سياسة مالية جديدة نريد؟

من حيث المبدأ السياسة المالية الكفؤة والمتوازنة هي التي تتسم:

1. بالإنفاق الرشيد والمتوازن المستجيب لأولويات المجتمع.
2. بإدارة مالية عامة كفؤة تقوم على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.
3. بالقدرة على حشد الموارد المالية الكافية لمقابلة الاحتياجات الجارية والتنموية دون أن يضر ذلك بفرص نمو الاقتصاد أو بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

في الحالة الفلسطينية خاصة، قد يكون من الضروري التذكير بأن تبني وتنفيذ سياسة مالية مثلى أو فضلى قد لا يكون واقعياً، وبالتالي فالبحث يجب أن يكون عن سياسة مالية «عادلة».

ملامح السياسة المالية الممكنة:

- **الخيارات المفترضة لأي دولة لحل أزمتها المالية، هي:**

- زيادة الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية) إما عبر توسيع طاقة الاقتصاد

المحلي، وإما عبر تحسين الجباية الضريبية من خلال توسيع القاعدة الأفقية للضرائب، وإما من خلال الحد من ظاهرتي التهرب والتسرب الضريبي.

- التقشف في النفقات العامة، من خلال إعادة جدولتها على قاعدة «الأولى فالأولى»، أو من خلال تحسين كفاءة الإنفاق ووقف هدر المال العام. ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك فرقاً بين «التقشف» و«الترشيد».

- الاقتراض الإضافي حسبما تسمح به القوانين والأنظمة النافذة، وذلك إمَّا من خلال السوق المصرفي وإما السوق المالي.

- استقطاب مساعدات دولية طارئة.

▬ **ولكن السؤال الجوهري هو: أيٌّ من هذه الخيارات متاح وممكن للسلطة الوطنية الفلسطينية وفق الحالة الراهنة؟**

- زيادة الإيرادات هو خيار ممكن، ولكن بحدود. فلا يمكن أن يصل العبء الضريبي في مناطق السلطة إلى 75% من الناتج المحلي لتمويل كامل النفقات الجارية. والأهم يجب مراعاة قاعدتي «العدالة» و«التحفيز الاقتصادي» عند فعل ذلك. وتأتي التعديلات الأخيرة على قانون ضريبة الدخل في إطار سعي الحكومة إلى زيادة الجباية المحلية. ولكن لا يمكن أن تؤدي هذه التعديلات إلى زيادة كبيرة في الإيرادات بسبب الاختلال الجوهري في النظام الضريبي الفلسطيني، الذي ينحاز في الأساس للضرائب غير المباشرة، وتحديداً ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية (على الاستهلاك) على حساب الضرائب المباشرة على الدخل والثروة.

- التقشف هو خيار مطلوب وملح وله قيمتان؛ إحداهما اقتصادية والأخرى أخلاقية. ولكن هذا الخيار بشكل عام غير شعبوي، وغالباً ما يلقى معارضة شديدة. وفي الحالة الفلسطينية، فإن هذا الخيار مقيَّد بخصائص الإنفاق الجاري أيضاً.

- الاقتراض الإضافي هو خيار غير متاح حالياً للسلطة لأسباب عدة هي:

1. إن قانون الدين العام يحدد في مادته الخامسة سقفاً على الدين العام مقداره 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

2. إن التوسع في الاقتراض المحلي له آثار اقتصادية سلبية ناجمة عن مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة.

3. إن التوسع في الاقتراض المصرفي المحلي سيزيد ما يُعرف «بمخاطر التركز الائتماني».

- أما الاقتراض عن طريق إصدار سندات في اكتتاب خاص أو عام قد يكون ممكناً وجذاباً، وبخاصة في أوساط الشتات الفلسطيني الثري. ويمكن لهذه السندات أن تستند إلى أساسيْ العوائد الاقتصادية والمالية معاً. ولكن يستدعي ذلك، إما تعديل قانون الدين وإما تحقيق نمو اقتصادي كاف لذلك.

- استقطاب مساعدات دولية إضافية (منتظمة وطارئة) قد يكون خياراً متاحاً عربياً وإسلامياً، ولكنه خيار محدود دولياً في ظل انسداد الأفق التفاوضي، وبالمقابل تصاعد احتمالات المواجهة مع إسرائيل.

- قد يكون مفيداً في هذه المرحلة البحث مع اللجنة الرباعية والأطراف الدولية الأخرى عن آلية تضمن انتظام إسرائيل في تحويل المستحقات المالية الشهرية لخزينة السلطة دون مراوغة أو توظيف سياسي. **وقد تكون إحدى هذه الآليات حصول السلطة على ضامن أو كفيل دولي (دولة أو مؤسسة) لهذه التحويلات كشرط إضافي للعودة إلى المفاوضات النهائية المباشرة مع إسرائيل.**

وعليه، فإذا كانت جميع هذه الخيارات هي ضرورية لسياسة مالية وطنية مستدامة وكفؤة، فإن أياً منها هو قطعاً غير كاف بمفرده لتحقيق ذلك.

ثانياً. على صعيد الاقتصاد الكلي والقطاعي

تهدف الخيارات المتاحة على هذا الصعيد إلى معالجة التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني من خلال العمل على ما يلي:

1. تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني الفلسطيني.
2. تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي.
3. تنويع العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية لفلسطين وتطويرها مع الدول العربية والإسلامية.
4. توجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات الإنتاجية السلعية.
5. تحقيق قدر أفضل من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة والفرص.

6. الحد من أثر الإجراءات الإسرائيلية في المرحلة الراهنة على أساس إصلاح الأضرار المادية الناجمة عن الاستيطان والجدار وهدم الممتلكات ومصادرة الأراضي وغيرها، وتعويض المتضررين، الأمر الذي سيفضي إلى تخفيف معاناة المواطنين وتثبيتهم في الوطن ومنع هجرتهم.

ويمكن تلخيص أبرز هذه الخيارات على النحو التالي:

- **إصلاح التشوهات في سوق العمل**، من خلال استيعاب الجزء الأكبر من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني، وبالذات داخل القطاع الخاص. ويتطلب ذلك تفعيل دور صندوق التشغيل وتبني سياسات تعمل على زيادة إنتاجية العامل الفلسطيني من خلال التركيز على تصدير السلع الفلسطينية بدلاً من تصدير العمالة الفلسطينية، من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية وتحسين إنتاجية العمل، والاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب المهني والتقني، وتطور النظام التعليمي الجامعي، بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل.

- **تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي**، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي. **وفي هذا السياق، يبرز إلى السطح سؤال يدور حول مصير اتفاق باريس الاقتصادي، فهل يجب تعديل هذا الاتفاق من خلال التفاوض مع إسرائيل؟ أم يجب تجميد العمل به إلى حين الوصول إلى اتفاق جديد؟ أم يجب العمل على مطالبة إسرائيل من خلال اللجنة الرباعية أو أطراف دولية أخرى بالتزام كامل بهذا الاتفاق إلى حين الوصول إلى ترتيب نهائي للعلاقات السياسية والأمنية مع إسرائيل في إطار الحل النهائي العادل والشامل أولاً؟**

الباحث هو من أصحاب الخيار الأخير، لأن فتح هذا الاتفاق مع إسرائيل لتعديل نصوص يتطلب مفاوضات مباشرة تنطوي على أضرار سياسية وتقويض قدرة القيادة الفلسطينية على الاستمرار في موقفها الرافض للمفاوضات، دون أن تتحقق الشروط الفلسطينية العادلة لذلك. كما أن المشكلة الأساسية لا تكمن في اتفاق باريس بحد ذاته، وإنما في مرجعيته السياسية والأمنية التي جاءت في اتفاق أوسلو. فتعديل نصوص الاتفاق، حتى لو كان وفق الرؤية الفلسطينية الخالصة، لن تكون له منافع وعوائد اقتصادية ذات مغزى طالما بقيت إسرائيل تسيطر على الأرض والحدود والموارد، وتفرض قيوداً على حركة الأشخاص والبضائع داخل مناطق السلطة بذرائع أمنية؛ فعزل تطور العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل عن تطور مسار التسوية

السياسية ليس إطاراً صحيحاً، فافتراض الطابع التعاوني، وإمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية، بغض النظر عن التقدم في مسار عملية التسوية السياسية، ثبت عدم دقته، وبخاصة انكشافه أمام الأزمات، إلى جانب عدم دقة افتراض مبدأ حسن النية الإسرائيلي الذي لم يكن كذلك في كل المراحل.

- **دعم مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية المساندة للفئات المهمّشة والفقيرة:** تعتبر شبكة الأمان الاجتماعي وشبكات المساعدات الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة من الأولويات المباشرة والضرورية للحفاظ على الحد الأدنى من تماسك النسيج الاجتماعي، وبخاصة في ظل استمرار تنامي أعداد الفقراء والمحتاجين بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية. وتعتبر زيادة مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية من القضايا العاجلة التي تزيد من قدرة الوزارة المعنية على زيادة كفاءة ومستوى تغطية المساعدات التي تقدمها على شكل معونات إنسانية وطارئة للأسر المحتاجة، وبخاصة العائلات التي تضررت بشكل مباشر من الإجراءات الإسرائيلية. ولذلك، لا بد من:

1. توفير برامج التأمين الصحي للمواطنين ذوي الإمكانيات المحدودة برسوم رمزية، بما في ذلك توفير الدواء لهم بأسعار مدعومة.
2. إقرار الحد الأدنى للأجور بالتشاور مع أطراف الإنتاج المختلفة، وذلك عملاً بقانون العمل.
3. إنشاء صندوق للحماية من البطالة بمساهمة أطراف العلاقة الثلاثة (الحكومة، وأصحاب العمل، والعمال).
4. الاستمرار في تطوير برامج خاصة للتشغيل الطارئ.
5. المساهمة في توفير برامج تدريب لتأهيل العمال غير المهرة.
6. محاربة التضخم ودعم السلع والخدمات الأساسية شائعة الاستهلاك بين المواطنين.

- الاهتمام بالمنتج الوطني ودعمه وتوفير متطلبات البقاء، من خلال:

1. توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ودعمها.
2. تركيز الإنتاج حسب احتياجات السوق المحلي، وليس السوق

الخارجي؛ أي اعتماد سياسة إحلال الواردات بدل زيادة الصادرات.

3. تشجيع ودعم دور التعاونيات الزراعية التي تساعد المزارعين الفلسطينيين على البقاء والنمو.

4. توفير حماية مؤقتة للصناعة الوطنية الوليدة.

5. الرقابة على المستوردات السلعية وضمان مطابقتها للمواصفات والمقاييس الوطنية.

6. إعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية بشرط أن تلبي متطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

7. إعادة النظر في التعديلات التي جرت مؤخراً على قانون تشجيع الاستثمار، والتي يتم بموجبها رفع رأسمال المشاريع التي تستفيد من الإعفاء إلى 250000 دولار بدلاً من 100000 دولار في القانون الأصلي، وهذا مخالف تماماً لجميع توصيات الدراسات والتقارير السابقة التي تؤكد ضرورة توفر حوافز ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وليس للكبيرة فقط.

- تكثيف جهود الإصلاحات على الأصعدة القضائية والإدارية والمؤسساتية كافة، وبذل أقصى درجة ممكنة لمكافحة الفساد ووقف هدر المال العام، وذلك من خلال:

1. إعادة النظر في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، بحيث تخفف هذه الرسوم عن السلع الأساسية، وترفع على السلع التي تعاني من المنافسة الشديدة من المنتجات الإسرائيلية والصينية، وهذا ينطبق أيضاً على معدلات ضريبة القيمة المضافة.

2. تكثيف حملات تنظيف مناطق السلطة من منتجات المستوطنات، وتشجيع المبادرات المجتمعية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل فلسطيني، وذلك لتشجيع المنتجات الوطنية.

3. تبني برامج دعم فني، بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص التمثيلية، للمنشآت الصناعية الفلسطينية، لتمكينها من رفع جودة منتجاتها، وتخفيض تكاليفها حتى تزيد من قدرتها التنافسية محلياً وخارجياً.

ثانياً. السيناريو المتفائل

يفترض هذا السيناريو حدوث انفراج سياسي إستراتيجي في الملفات العالقة المشار إليها سابقاً. فستتم جميع عناصر المصالحة الوطنية بنجاح، وستتحقق الشروط والظروف الملائمة لنجاح المفاوضات مع إسرائيل التي تفضي إلى حل عادل وشامل لجميع القضايا النهائية العالقة، وفي مقدمتها إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً وذات سيادة على مواردها وحدودها وسياساتها، وستعزز المكانة والعلاقات الفلسطينية على الصعيد الدولي. وسيكون من أهم الافتراضات الاقتصادية لهذا السيناريو ما يلي:

- ستزداد المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني.
- ستنتظم التحويلات المالية من إسرائيل لخزينة السلطة بلا أي تأخير أو مماطلة.
- ستختفي، أو على الأقل ستخف، القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة البضائع والأشخاص والأموال داخل مناطق السلطة ومع العالم الخارجي.
- ستتحسن وبشكل ملحوظ جودة الحكم في مناطق السلطة بأوجهها وتجلياتها كافة.
- سينجح الاقتصاد الفلسطيني في جذب استثمارات خاصة كبيرة، وسينشط القطاع المالي في خدمة جهود التنمية.

هذه الافتراضات ستؤدي إلى تقديرات اقتصادية متفائلة، يمكن تلخيصها بما يلي:

- نمو غير مسبوق في الناتج المحلي الفلسطيني قد يصل إلى 15%، يكون مصدره الأساس القطاعات الإنتاجية الحقيقية.
- انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة والفقر، وقد تصبح مماثلة لتلك التي تم تسجيلها عشية الانتفاضة الثانية، أي أقل من 10% للبطالة، و15% للفقر.
- انخفاض حاد في عجز موازنة السلطة بسبب تحسن الطاقة الضريبية للاقتصاد المحلي، وقد يعود العجز إلى المستويات التي كان عندها قبل العام 2000؛ أي بحدود عشرات الملايين فقط.

الخيارات الاقتصادية الممكنة حسب هذا السيناريو

حسب هذا السيناريو، ستتسع دائرة الخيارات الممكنة للسلطة كماً ونوعاً. ولن تبقى هذه الخيارات محصورة في إجراءات تنظيمية وإدارية وسياسات داخلية فحسب، بل ستتعداها إلى خيارات إستراتيجية تنطوي على تغيير مسار الاقتصاد الفلسطيني برمته. فبالإضافة إلى الخيارات التي أتاحها السيناريو الأول على صعيد السياسة المالية، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي (التي تبقى معظمها مطلوبة ومشروعة وفق هذا السيناريو أيضاً)، يتوفر خياران إستراتيجيان يتعين على الفلسطينيين فحصهما. ويتصل **الخيار الأول** بإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل والعالم العربي في مرحلة تأسيس الدولة وما بعدها، ويتصل **الخيار الثاني** بالمنهج أو النموذج الاقتصادي الذي يجب تطبيقه في مرحلة الدولة كبديل عن منهج اقتصاد السوق الحر القائم حالياً.

أ) الخيار الإستراتيجي الأول: إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل لصالح الاندماج مع المحيط العربي

يشكل ارتفاع درجة التشابه بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات العربية، أحد العوامل المشجعة على التكامل على الرغم من المنافسة التي ستحدث في المدى القصير، والاضطرار إلى إعادة الهيكلة البنيوية. فالتنمية الشاملة تستدعي حدوث تغيير في الهيكلية بالإضافة إلى النمو. ويعتبر ذلك ذا أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني الذي تطورت بنيته الهيكلية خلال العقود الأربعة الماضية بما يتلاءم مع العلاقة المشوهة وغير المتكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي. من جهة أخرى، فإن التشابه في هيكلية الواردات بين الاقتصادين الفلسطيني والعربي، يزيد احتمالات نجاح مشاريع إحلال الواردات في العالم العربي نتيجة لتوسيع حجم السوق في حال التكامل بينها. وأما بالنسبة للصادرات الفلسطينية، فقد تبين أن الأسواق العربية قادرة على استيعاب جزء كبير منها. ويوفر تشابه هيكلها مع الصادرات العربية، فرصة جيدة لتنسيق عمليات التصدير بما في ذلك الشركات المشتركة لغايات الترويج والتسويق والبحث في الأسواق العالمية المشتركة.

إن ضعف الإرادة السياسية والمتابعة الإدارية التنفيذية، بالإضافة إلى عدم معالجة التجربة العربية في التكامل الاقتصادي لقضية التخصص الإنتاجي، وتركيزها على عملية تيسير التبادل التجاري، كانت السبب وراء ضعف الإنجازات التي تحققت على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك. ولا يجوز أن يستخدم قصور التكامل الاقتصادي العربي كمبرر لعدم اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي. فالاقتصاد الفلسطيني مخير بين ذلك وبين استمرار العلاقة المشوهة مع اقتصاد معاد (الاقتصاد الإسرائيلي)، ولا مجال

للمقارنة بينهما. من جهة أخرى، فإن الاقتصاد الفلسطيني يكون قد مر بظروف خاصة تؤهله لأن يحظى بمعاملة عربية مميزة في المرحلة الحالية، تجعل عملية تكامله مع العالم العربي تتخطى الحواجز السياسية، والمعيقات التقليدية التي كانت سبباً في تعثر العمل العربي المشترك على الصعيد الاقتصادي. ويمتلك الاقتصاد الفلسطيني من المقومات ما يجعل علاقته مع الاقتصاد العربي ذات مردود مادي للطرفين، بالإضافة إلى كون هذه العلاقة تمكنه من تصحيح تشوهاته على المدى البعيد.

وهناك من يقول إن التحول من العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي إلى العلاقة مع العالم العربي، قد يؤدي إلى خسارة الاقتصاد الفلسطيني **الآثار الإيجابية المترتبة على الانتشار**، وبخاصة ما يتعلق **بنقل التكنولوجيا والخبرة والمهارة للعاملين**. ولكن هناك أربعة وجوه للرد: **الأول**، أن المطروح هنا تحويل بعض من العلاقة مع إسرائيل (وليس جميعها) وبالتدريج إلى العالم العربي. **والثاني** يتعلق بانفتاح الاقتصاد العالمي على بعضه البعض، وعليه فإن التكنولوجيا يمكن أن تنتقل إلى الاقتصاد الفلسطيني (والعربي) عبر علاقات دولية أخرى. **والثالث** يتمثل في أن المشكلة الأساسية في الإنتاج الفلسطيني لا تتمثل في التقنية المستخدمة أو مستوى المهارة لدى العاملين، بقدر ما تتمثل في حجم السوق الذي تتعامل معه، وفي المشاكل المترتبة على تبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي وسياسات الاحتلال التي تحاربه. أما **الوجه الرابع**، فيتمثل في كون العالم العربي مفتوحاً (حالياً) على العالم، وبخاصة في مجال استيراد التكنولوجيا، ولن تكون العلاقة التكاملية مع الاقتصاد الفلسطيني معيقة لذلك الاستيراد، بل ستمكن من تفعيل ذلك وتخفيض بعض من التكلفة.

أما بالنسبة للتخوف الذي يثار عادة حول مصير بعض الصناعات وبعض المنتوجات الزراعية الفلسطينية عند الانفتاح على اقتصادات ذات تكلفة منخفضة نسبياً، فيمكن التخفيف منه بالتنبيه إلى أن الفرصة مهيأة للاقتصاد الفلسطيني للحصول على معاملة خاصة في بعض المجالات، وأن يكون التكامل تدريجياً. ومن جهة أخرى، فإن التكامل مع العالم العربي سيمكن الاقتصاد الفلسطيني من الحصول على مواد خام بتكلفة أقل، ما يساهم في تخفيف حدة المشكلة. وفي المدى الطويل، يؤدي التكامل إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني باتجاه الابتعاد عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. أما في المدى القصير، فيمكن اعتماد برامج تعويض ودعم للقطاعات التي تضطر لإعادة الهيكلة.

كما أن الاندماج مع المحيط العربي، يفتح فرص عمل مناسبة أمام قوة العمل الفلسطينية الماهرة في سوق دول الخليج العربي الخيار الوحيد في هذا المجال، بسبب معدلات البطالة المرتفعة التي تعاني منها الدول العربية الأخرى. ويشير معظم الاقتصاديين إلى تدني الطلب على الأيدي العاملة الخارجية في العديد من البلدان العربية، وبخاصة دول

الخليج التي كانت تتصف بارتفاع قدراتها الاستيعابية، حيث بدأت دول مجلس التعاون الخليجي باعتماد العديد من الإجراءات الهادفة إلى إحلال العمالة المحلية (الوطنية) محل العمالة الوافدة، بعد أن أصبحت الأخيرة تشكل الجزء الأكبر من القوى العاملة. وعلى الرغم من هذا التوجه، هنالك صعوبات تحد من فاعليته، إذ أن القطاع الخاص ما زال يفضل العمالة الوافدة بسبب تدني أجورها من جهة، وامتناع العمالة المحلية عن العمل في بعض الوظائف، وبخاصة الأعمال المنزلية والحرف، وأعمال التنظيف والأعمال الشاقة من جهة أخرى. كما أن نقص توفر المهارات المحلية في بعض التخصصات، بما في ذلك الخدمات الصحية، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والإدارة العليا، والمهارات الفنية العالية، خلق صعوبات كبيرة أمام محاولات إحلال العمالة المحلية محل العاملة الأجنبية، ما يضطر هذه الدول إلى الاعتماد على العمالة الوافدة في تنفيذ هذه الوظائف. وتعتبر المناطق الفلسطينية من المناطق المرشحة للاستفادة من هذا النقص. وعلى الرغم من المحاذير السياسية لهذا الخيار، والمتمثلة في تهجير الفلسطينيين من أراضيهم إلى دول الخليج العربي، فإن الحديث هنا يدور عن تصدير عمالة فلسطينية لفترة زمنية مؤقتة، بحيث تعود هذه العمالة إلى الأراضي الفلسطينية بعد انتهاء عقود عملها في دول الخليج العربي.

الخيارات المستقبلية للعلاقات الفلسطينية مع الاقتصاد الإسرائيلي:

كما تمت الإشارة في أكثر من موقع سابق، فقد وقع الاقتصاد كما المجتمع والأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال وآثاره المباشرة وغير المباشرة لعقود طويلة، أصبح التخلص منها ليس بالأمر الهيِّن. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود قوتين ذات تأثيرات متباينة على الاقتصاد الصغير في علاقته مع اقتصاد كبير، تمثل **القوة الأولى** قوة استقطاب سلبية التأثير على حجم وأداء الاقتصاد الصغير في المرحلة الأولى من الانفتاح بين هذين الاقتصادين، حيث تعجز الزراعات والصناعات الصغيرة ضمن الاقتصاد الوطني عن منافسة المنتجات الزراعية والصناعية المتفوقة في الاقتصاد الكبير والمتقدم، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع قدرات الاقتصاد الصغير، ويؤثر كذلك على مستويات تدفقات رأس المال والاستثمار والعمل، حيث تتحرك تلك الاستثمارات من السوق أو الاقتصاد الصغير باتجاه الاقتصاد والسوق الكبير طلباً للربح والأجر الأعلى، ما يكرّس في نهاية المطاف بنية مشوهة وعلاقة تبعية في هيكل الاقتصاد الصغير، مقابل تراكم متنام داخل الاقتصاد الكبير.

أما **القوة الثانية**، فهي قوة انتشار إيجابية التأثير على الاقتصاد الصغير، حيث تلعب تحويلات عوامل الإنتاج، وبخاصة العمال، دوراً في زيادة الطلب في الاقتصاد الصغير، ما يؤدي إلى نمو الإنتاج المحلي والتجارة. كما تؤدي فروقات الأجور إلى اجتذاب رأس المال

للاستثمار في الاقتصاد الصغير، وإنشاء المشاريع المشتركة للإفادة من العمالة الرخيصة، وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا المتقدمة، ما يسهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الصغير والمتخلف في المدى البعيد، وإن بشكل بطيء.

ويمكن أن يشار إلى أن العلاقة التي يمكن أن تقوم بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية، قد تؤدي إلى ضعف وهامشية دور قوى الانتشار الإيجابية في التأثير على أداء الاقتصاد الفلسطيني، لصالح طغيان قوى الاستقطاب لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، ما قد يبقي على حالة التبعية والتشويه التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني.

فالمطلوب حسب هذا السيناريو إذاً، صياغة اتفاق اقتصادي جديد ليحل محل اتفاق باريس. ويجب أن يستند الاتفاق الجديد إلى مبدأ التجارة الحرة وليس الاتحاد الجمركي. ويجب أن يراعي الاتفاق الجديد الظروف الخاصة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني والميزات النسبية التي يتمتع بها.

ب) الخيار الإستراتيجي الثاني: استبدال اقتصاد السوق الحر باقتصاد السوق الاجتماعي

يوصف نظام اقتصاد السوق الاجتماعي من قبل بعض المفكرين كطريق ثالث لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ويرتكز نظام السوق الاجتماعي على مرتكزين أساسيين، هما:

المرتكز الأول: نظام السوق القائم على الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية، والحرية الاقتصادية، والمنافسة، وميكانيكية السوق وجهاز الثمن كموجه أساسي لتخصيص الموارد، وتحقيق النمو، وتعظيم الفائض الاقتصادي.

المرتكز الثاني: وهو البعد الاجتماعي ممثلاً في التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، والعدالة في توزيع الدخل والثروة بين مختلف طبقات المجتمع وأفراده.

إن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي ينطوي على وجود تناقضات، وبخاصة ما بين هدف تعظيم الربح الخاص-الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الرأسمالي- وهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي، وعدالة توزيع الدخل والثروة، لاسيما بين الأجور والأرباح.

من هنا ترتكز منهجية نظام اقتصاد السوق الاجتماعي على محاولة إقامة قدر معقول ومقبول اجتماعياً من التوازن الاجتماعي النسبي من خلال تدخل الدولة النشط والفعال في اقتصاد السوق الحر، وتغيير نتائجه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية. فالنمو الاقتصادي العالي الذي يتم عن طريق اقتصاد السوق الحر، ليس بالضرورة أن يؤدي إلى توزيع

عادل للدخل بين طبقات المجتمع وفئاته. فعلى العكس من منهج نظام اقتصاد السوق الكلاسيكي الذي حدد وقيد دور الدولة فيما يعرف بالدولة «الحارسة» و«السياسة المالية المحايدة»، فإن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي يحدد دوراً فعالاً للدولة: تصويب عمل ونتائج نظام اقتصاد السوق، وإعادة توزيع الدخل والثروة، واقتطاع جزء من الفائض الاقتصادي المتحقق وإعادة تخصيصه لأغراض تحقيق التنمية والخدمات الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي. إلى جانب تدخل الدولة في محاولة لإضفاء الطابع الاجتماعي على اقتصاد السوق، فإنها تتدخل لحماية المنافسة الحرة ومنع الاحتكار، وخلق مناخ لتكافؤ الفرص بين مختلف الفعاليات الاقتصادية.

شروط ضرورية لتطبيق هذا المنهج:

يتطلب نظام اقتصاد السوق الاجتماعي توافر عدد من الشروط اللازمة لإعماله، وأهمها:

1. دولة ذات نظام ديمقراطي اجتماعي، قائم على أساس احترام الحقوق الأساسية للإنسان، وعلى مبادئ وأسس الحكم الرشيد: حكم القانون، الشفافية والمساءلة، المحاسبة، تكافؤ الفرص، الكفاءة والمهنية، مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، المشاركة الشعبية الواسعة في العمليات والقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2. وجود توافق اجتماعي بين جميع الأطراف ذات العلاقة، وبخاصة نقابات العمال، ونقابات أصحاب العمل، والحكومة ومنظمات المجتمع المدني حول تبني نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، على قاعدة حرية السوق والتوازن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية في توزيع الفائض الاقتصادي ما بين الأجور والأرباح، وبالتالي إقامة قدر من التوازن النسبي في معادلة العمل/ رأس المال، ليكون بمثابة عقد اجتماعي -دستور البلاد.

3. وجود اقتصاد سوق محلي (وطني) متكامل، وغير مجزّأ، وغير مشوّه، وقادر على تخصيص الموارد، وبطريقة مثلى، استجابةً لقوى العرض والطلب في الاقتصاد المحلي، وليس وفقاً لقوى العرض والطلب وآليات الأسعار الخارجية. كما يتطلب وجود سوق داخلي (محلي) منظم، للحد من فوضى السوق، والاستيراد والتصدير دون ضوابط وتشريعات.

4. المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الرأسمالي عن النتائج والآثار السلبية المترتبة على نشاطاته وأفعاله على البيئة والمجتمع، وعلى قاعدة ربط الملكية الخاصة بواجبها الاجتماعي.

5. وجود بنية تشريعية داعمة للمنافسة والمبادرة الحرة، وتكافؤ الفرص، ومنع الاحتكار، وداعمة للإبداع والبحث، والتطوير من ناحية، وداعمة لأنظمة التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى، لتحقيق قدر مقبول اجتماعياً من التوازن الاجتماعي النسبي في توزيع ثمار وأعباء التنمية بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته.

6. وجود تكافؤ في موازين القوى الاجتماعية والسياسية، وتحديداً ما بين الطبقات والفئات الاجتماعية العاملة بأجر، والطبقات والشرائح الرأسمالية التي تحصل على مداخيلها من عوائد رأس المال والملكية لوسائل الإنتاج، ما يعني ضرورة وجود حركة عمالية مهنية مؤطرة نقابياً تحظى بقاعدة جماهيرية – عمالية قوية تؤهلها للمشاركة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية في البلاد، وبالتالي تكون قادرة على الدفاع عن مصالح العمال وحمايتها.

وبما أن هذه الشروط والظروف لن تكون متوفرة بشكل مرضٍ في الحالة الفلسطينية في مرحلة الانتقال من اقتصاد تحت احتلال إلى اقتصاد دولة مستقلة، فإن الخيار الأمثل والممكن سيكون بالانتقال التدريجي من اقتصاد السوق الحر إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وقد تمتد عملية التهيئة هذه بضع سنوات. ولكن الباحث يعتقد أن هذا الخيار هو الأفضل والأنسب من المنظور الإستراتيجي.

ثالثاً. السيناريو المتشائم

يفترض هذا السيناريو أن الأوضاع السياسية والأمنية في مناطق السلطة ستتدهور بشكل كبير بسبب اندلاع مواجهة مفتوحة على كل الاحتمالات مع إسرائيل ومع مؤيديها على الساحة الدولية. وهذا التدهور سيحدث بمعزل عن النتائج التي ستؤول إليها عملية المصالحة الوطنية. وربما يكون نجاح الفلسطينيين في إتمام المصالحة سبباً مباشراً لهذا التدهور، أو أن يكون قرار القيادة الفلسطينية بتدويل الصراع مع إسرائيل هو السبب في هذا التدهور.

وعندها ستتدهور الأوضاع المالية والاقتصادية في مناطق السلطة إلى درجة قد تعجز فيها السلطة عن القيام بمهامها والوفاء بالتزاماتها بشكل كبير، بسبب العجز الكبير الذي سيحصل في موازنتها جراء توقف التحويلات المالية من إسرائيل، والتراجع الحاد في

وتيرة المساعدات الدولية. وقد تخضع السلطة لحصار مالي مصرفي كذلك. وهذا بدوره سيؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.

فسنشهد عودة الاقتصاد الفلسطيني إلى مربع النمو السالب كما كان في الفترتين 2001-2003 و2006-2007. وسنشهد كذلك معدلات بطالة وفقر غير مسبوقة، وشللاً في نشاط القطاع المالي. هذه الحالة الاقتصادية قد تدفع القيادة الفلسطينية إلى فحص خيار حل السلطة. ولكن لا يرى الباحث أن هذا الخيار سيكون من مصلحة أحد؛ سواء الفلسطينيين، أو إسرائيل، أو المجتمع الدولي. ويعتقد الباحث أن المجتمع الدولي، وربما إسرائيل، سيحرصان على بقاء السلطة بحالة ضعيفة، وليس على إنهائها بالكامل.

وفي كل الحالات، فإن الخيارات الاقتصادية حسب هذا السيناريو ستتقلص إلى خيارات تنظيمية وعملياتية كما في السيناريو الأول، وربما أكثر محدودية. وسيكون الخيار الأكثر واقعية هو خيار إدارة الأزمة بأقل التكاليف. وفي هذا الإطار، فإن السلطة ستجد نفسها مضطرة للبحث عن حلول لأزمتها الاقتصادية لدى العرب والمسلمين. وسيتوقف نجاحها في ذلك على قدرة العرب والمسلمين والحلفاء التقليديين الآخرين في المجتمع الدولي على كسر الحصار وتعويض الفلسطينيين عن أية أضرار أو خسائر قد يتكبدونها، وهذا بحد ذاته هو اختبار عملي للإدارة العربية والإسلامية في ظل التحولات السياسية الجارية في العديد من هذه الدول.

الإستراتيجية القانونية الفلسطينية .. الاحتياج والأهمية

شعوان جبارين

ملاحظات تمهيدية:

على الرغم من غياب الإرادة السياسية لدى الدول المتنفذة عالمياً، في تطبيق واحترام قواعد القانون الدولي خلال ممارساتها الدولية، فإن هذا الغياب لا يمكن له أن يستمر إلى ما لا نهاية، وبخاصة في ظل التحولات التي يشهدها الرأي العام في غالبية دول العالم، إضافة إلى دور المجتمع المدني الذي يتسع تأثيره يوماً بعد يوم، والانحياز الطبيعي لصالح مبادئ وقيم الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة وحقوق الإنسان، الأمر الذي لا يمكن تجاهله طويلاً، وبخاصة من قبل صناع القرار السياسي، وفي ظل العولمة التي أضحت معها السياسة الخارجية موضع اهتمام (وإن لم يزل الأمر في بداياته) لدى الرأي العام في بلدان عديدة، والثورة الإعلامية والمعلوماتية التي تؤثر بشكل واسع في تشكيل مواقف الرأي العام.

إن مبادئ حقوق الإنسان، والعديد من قواعد القانون الدولي التي اشتملتها مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة، جاءت كخلاصة لتجربة بشرية قاسية، تمثلت في الحرب العالمية الثانية وأهوالها، وبالتالي فإن الغرب الذي عانى من أهوال الحرب في حينه، هو من ساهم بشكل أساسي في وضع

وصياغة هذه الأسس والقواعد كي يتجنب عدم حدوثها له مرة أخرى، والأمثلة على هذا الصعيد كثيرة، ولكن سنكتفي بإيراد مثال واحد من هذه الدروس ذي صلة راهنة بواقعنا الفلسطيني.

خلال الحرب العالمية الثانية، وأثناء اجتياح القوات النازية الألمانية العديد من البلدان الأوروبية، ومنها فرنسا، فقد عمد النازيون إلى تسخير موارد البلدان التي احتلوها لصالحهم وصالح مجهودهم الحربي، وفي بعض الأحيان التعاون مع حكومات محلية وطنية تم تنصيبها وعقد معاهدات معها مثل حكومة فيشي في فرنسا. إن هذه التجربة كانت حاضرة خلال مناقشات ومداولات مندوبي الدول في المؤتمر الدبلوماسي المتعلق باتفاقيات جنيف للعام 1949، وتحديداً الاتفاقية الرابعة، وبالتالي فقد جاءت النصوص في اتفاقية جنيف الرابعة لتحصن حماية السكان في وجه ممارسات الاحتلال، وبالتالي جاءت المواد 7 و8 و47 كي تؤكد على عدم جواز قيام السكان بالتنازل عن الضمانات والحقوق المكفولة لهم بموجب الاتفاقية، وعدم قدرة الاحتلال على إجبار السكان على التنازل عن هذه الحقوق، وكذلك عدم استطاعة أية سلطة وطنية تمثل السكان تحت الاحتلال أن تتنازل عن مثل هذه الحقوق، وأن أية اتفاقية تحت الاحتلال تتضمن بنوداً تنتقص من الضمانات المكفولة لحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال لا يعتدُّ بها.

واليوم، ونحن نسمع عن تناول اقتراحات «لتبادل الأراضي» لغايات الإبقاء على بعض التجمعات الاستيطانية، فهذا يدفعنا للقول: أين نحن من هذه المبادئ التي تؤكد بوضوح لا قانونية أي اتفاق ينتقص من الضمانات التي نصت عليها الاتفاقية الرابعة؟ وهنا نتحدث عن نقل السكان المدنيين من دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل، الذي يعتبر انتهاكاً جسيماً (جريمة حرب) وفق المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. والمشرع الدولي في حينه لم يكن يفكر بفلسطين وغيرها، ولكن الدول الأوروبية انطلقت من تجربة ملموسة واجهتها، وهناك العديد من القواعد التي تضمنها القانون الإنساني الدولي انطلقت من تجارب محددة.

إن القانون الدولي وقواعده تعتبر حديثة العهد نسبياً، إذا ما قيست بالقوانين المحلية التي عرفتها البشرية، ووجدت مثل هذه القواعد كي تحمي مصالح الدول، ولم يكن للإنسان الفرد أو المواطن شخصية مقررة في هذه القواعد أو هذه الاتفاقات، ولكن خلال التطور التاريخي، وبخاصة المعاصر، جرت تطورات واسعة على هذه القواعد، وهي في حالة تطور دائم ومستمر، وتعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة انعطاف بالغة الأهمية على صعيد تطور القانون الدولي والمبادئ والقواعد التي تحكمه، ونتج ذلك عن حجم الويلات التي لحقت بأوروبا وبعض الدول الآسيوية.

هناك مجموعة قواعد ومبادئ قانونية تعتبر مستقرة وآمره على صعيد القانون الدولي، وتسمو على ما دونها، ومنها حق تقرير المصير، وترتب مسؤوليات على الدول بعدم انتهاك هذا الحق، بل وأكثر من ذلك، على الدول المساعدة والتدخل لتمكين الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير.

إن مضمون حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين تم التعبير عنه بدولة (حسب منطوق العشرات بل المئات من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي) ولكن وفي الوقت ذاته، لا يمكن أن نتحدث عن حق تقرير المصير دون حق العودة، فهو شرط لتجسيد حق تقرير المصير، فكيف لشعب لا يعيش على أرضه وفي اللجوء أن يقرر مصيره؟!

إن مبادئ وقواعد القانون الدولي المجردة لا يمكنها أن تجسد حقاً واحداً إذا لم يترافق ذلك مع إجراءات عملية وإرادة سياسية من قبل الدول أو المجتمع الدولي. وفي حالتنا الفلسطينية، فنحن نسعى إلى التمتع بحقوق أساسية، يقف في مقدمتها حق العودة إلى المكان الذي هجرنا منه، وإلى حق تقرير مصيرنا، وهذا لا يمكن له أن يتحقق دون نضال وكفاح مقرون ومستند إلى القانون الدولي الذي يوفر أساساً لهذه الحقوق وليس ادّعاءً.

لا بد من الإشارة إلى أن العمل على جبهة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن تحقيق الحقوق ليست نزهة أو خطوة إجرائية، بل هي جبهة تحتاج إلى قدرات ومقومات خاصة، يقف في مقدمتها إرادة سياسية قوية ترتكز إلى إستراتيجية شاملة ومدروسة ومدعومة بقرار سياسي واضح، لأنها معركة يترتب عليها أعباء سياسية واقتصادية ودبلوماسية.

الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية

بدأت علاقة هيئة الأمم المتحدة السياسية والقانونية مع القضية الفلسطينية فور وضع حكومة الانتداب البريطاني موضوع انتدابها لفلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة، الذي انتهى بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية المنعقدة بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947، قرارها الشهير رقم «181» القاضي بتقسيم الأرض الفلسطينية إلى دولتين؛ عربية والأخرى يهودية، منحت الأولى بموجب هذا القرار حوالي 42.88% من إجمالي مساحة فلسطين، في حين منحت الثانية ما نسبته 56.47% من مساحة فلسطين، وخصص ما تبقي والبالغ نسبته 0.65% من مجمل الإقليم الفلسطيني لمدينة القدس، التي وضعت استناداً إلى مضمون القرار تحت نظام الوصاية الدولية.

ونتيجة للمواقف العربية والفلسطينية الرافضة لتصرف الأمم المتحدة بالإقليم الفلسطيني،

وحق الفلسطينيين في تقرير المصير، رفض الفلسطينيون والعرب تنفيذ القرار، في حين أعلنت إسرائيل عن قيامها الواقعي بتاريخ 15 أيار 1948.

كما استغل الإسرائيليون رفض العرب للقرار، ورفضهم الاحتجاج أو إثارة تجاوز الإسرائيليين لنطاق حدود دولتهم في التوسع التدريجي، من خلال تجاوز حدود دولتهم المقررة بمقتضى قرار التقسيم عبر التوسع والسيطرة الفعلية على ما يساوي 77.4% من إجمالي مساحة الأرض الفلسطينية، ما يعني عملياً ضم وإلحاق نصف الأرض المخصصة لدولة فلسطين حسب قرار التقسيم.

وبالطبع، كان العرب والفلسطينيون ينظرون لهذا الوضع بأنه وضع زائل وغير دائم، إذ ستحرر فلسطين من النهر إلى البحر، وبالتالي لا داعي لعناء الدخول في معركة قانونية مع وضع يعتبر بالنسبة لهم وضعاً مؤقتاً وغير معترف به، في حين خاض الإسرائيليون معارك قانونية مهمة، أولها وأهمها الانتقال من معركة تنفيذ المخطط والتوجه الصهيوني لإقامة الدولة إلى إضفاء المشروعية وتكريس البعد القانوني لدولة إسرائيل من خلال التقدم بطلب العضوية لهيئة الأمم المتحدة، التي حصلت عليها إسرائيل بمقتضى توصية مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 69 الصادر بتاريخ 4 آذار 1949، بقبول الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، وهو ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى القرار رقم 273 الصادر عن الدورة الثالثة للجمعية العامة بتاريخ 11 أيار 1949، الذي جاء في ديباجته (إذ تلاحظ تصريح دولة إسرائيل أنها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تحترمها منذ اليوم الأول الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة، وإذ تذكر قراريها الصادرين في 29 تشرين الثاني 1947 «قرار 181» وفي 11 كانون الأول 1948 «قرار 194»، وإذ تأخذ علماً بالتصريحات وبالإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة.

فإن الجمعية العامة:

عملاً بتأدية وظائفها المنصوص عليها في المادة 4 من الميثاق، والقاعدة 125 من قواعد الإجراءات.

1. تقرر أن إسرائيل دولة محبة للسلام، راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات، وراغبة في ذلك.

2. تقرر أن تقبل إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة . . .).

وبالطبع، لم تفِ إسرائيل مطلقاً بالتزاماتها القانونية، بل قامت بتحدٍّ سافرٍ لميثاق الأمم المتحدة من خلال شنها عدواناً عسكرياً مسلحاً في الخامس من حزيرانَ 1967 على مجموع الدول العربية المحيطة بها، ما أدى إلى احتلال وهيمنة إسرائيل على كامل الأرض الفلسطينية وشبه جزيرة سيناء والجولان السوري.

ودون الدخول في الأحداث والتطورات التي أعقبت الاحتلال، ومجموع الحروب والهجمات والعمليات العسكرية والأمنية المسلحة التي شنتها إسرائيل على الدول العربية (مصر، الأردن، لبنان، سوريا، العراق، تونس، السودان، دبي) نشير هنا والتزاماً بموضوع الورقة إلى غياب الرد القانوني الفلسطيني والعربي، بل كان أكثر ما يقوم به الفلسطينيون والعرب يتمثل في الحصول على قرار إدانة وشجب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتطوى بعد ذلك صفحة العدوان أو العمل غير المشروع المرتكب من الإسرائيلي، وكان مبررات العرب والفلسطينيين في عدم تفعيل أدوات القانون الدولي في مساءلة الإسرائيليين، تتمثل في:

- إن فتح أي معركة قانونية مع الجانب الإسرائيلي كان ينظر لها من قبل العرب والفلسطينيين بأنها اعتراف وعمل قد يمنح هذا الكيان المشروعية، وبالتالي كان هناك رفض لأي سجال قانوني مع المحتل.

- النظرة الفلسطينية القائمة على أن القانون الدولي لا يحقق ما يمكن للمقاومة أن تحققه.

- انقسام العرب إلى معسكرين؛ معسكر الدول «التقدمية»، ومعسكر الدول التابعة للغرب والولايات المتحدة، ما حال دون وجود إستراتيجية عربية قانونية لمواجهة الإسرائيليين.

- الموقف من قرار التقسيم من غالبية التنظيمات قد أثر على استخدام القانون الدولي، إذ كانت أغلب هذه التنظيمات ترفض بشدة قرار التقسيم ووجود الكيان الصهيوني، وبالتالي لا تقبل بأي تعامل أو طرح قد يتعاطى مع إسرائيل كدولة، أو يثير موضع التعامل مع أي قرار يقبل بوجود الكيان الصهيوني.

ونجم عن هذا التوجه -بلا شك- ترك الساحة للإسرائيليين الذين أراحهم كثيراً عدم الصدام القانوني مع مخططاتهم وممارساتهم، بل أراح هذا الوضع أيضاً الأمم المتحدة التي كان لإغفال العرب والفلسطينيين التحرك على صعيدها بمواجهة التصرفات الإسرائيلية ابتداء من تجاوز قرار التقسيم، وعدم تنفيذ قرار العودة بحق اللاجئين، وانتهاك الوضع القانوني الدولي لمدينة القدس، أثره الواضح على آلية تعاطي المنظمة مع القضية الفلسطينية، الذي

يمكننا توصيف طبيعته منذ بدء تعاطي الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية ولغاية يومنا الراهن، بأنه قد انقسم إلى أربع مراحل:

1. مرحلة التقسيم والتأكيد على حق العودة.

2. مرحلة التجاهل.

3. مرحلة الاعتراف.

4. السعي إلى التنصل والتخلص من إرث القضية الفلسطينية.

خلال المرحلة الأولى، أي عند طرح دولة الانتداب للقضية الفلسطينية على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، تدخلت هيئة الأمم المتحدة بالموضوع الفلسطيني، وقامت بإصدار قرار التقسيم، على الرغم من عدم مشروعية هذا التصرف القانوني؛ لكون الأمم المتحدة كان يفترض بها استناداً لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد مبادئ القانون الدولي أن تعالج الموضوع الفلسطيني بطريقتين، إذ كان لها أن تعلن استقلال فلسطين من جانب، أو أن تضع الإقليم الفلسطيني تحت الوصاية الدولية، غير أن الطبيعة الخاصة لتلك المرحلة، وتحديداً الطابع الاستعماري للدول الكبرى في تلك المرحلة، أثر على توجهات هذه الدول وعلى فلسفتها في حل القضية الفلسطينية الذي قام على مصالحها وتوجهاتها، وليس على أبعاد القانون الدولي ومبادئه، ولهذا رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة نصيحة إحدى اللجان الفرعية (المقامة خصيصاً للإشراف على مسألة التقسيم) بوجوب طرح موضوع التقسيم على محكمة العدل الدولية، لطلب رأيها الاستشاري بخصوص اختصاص الجمعية العامة في التوصية بحله أو تنفيذه على وجه مخالف لرغبة سكان فلسطين، وأيضاً للوقوف على رأي المحكمة من المسائل القانونية كافة، التي قد تثيرها القضية الفلسطينية، علماً أن المحكمة قد أصدرت بشأن ناميبيا فتوى واضحة تفيد بعدم صلاحية الجمعية العامة المساس بوحدة تراب ناميبيا وحق سكانها في تقرير المصير.

وبعيداً عن تفاصيل مناقشة إجراءات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، لم يستخدم الفلسطينيون والعرب قرار التقسيم حتى هذه اللحظة للضغط على مجلس الأمن والجمعية العامة، وبخاصة أن القرار، التقسيم، قد ألزم هذه الجهات بمجموعة من الالتزامات، أهمها:

- اتخاذ مجلس الأمن الدولي الإجراءات الضرورية لتنفيذ خطة الجمعية العامة بتقسيم فلسطين.

- ضرورة متابعة مجلس الأمن الدولي للوضع في فلسطين، للوقوف على مدى خطورة الأوضاع والتطورات، وإذا ما لمس بأن الوضع يهدد السلم أن يعاجل

بتفويض الجمعية العامة، لاتخاذ ما تراه مناسباً من تدابير وإجراءات مقررة بمقتضى المادتين 39 و41 من الميثاق.

- يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة، تهديداً للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، حسب المادة 39 من الميثاق.

وبالطبع، لم يقم مجلس الأمن والجمعية العامة بتنفيذ الالتزامات الناشئة عليهما بمقتضى قرار التقسيم، كما لم يتم طرح هذه الالتزامات من قبل الدول الأعضاء، ما يعني أن القرار قد تم تجاوزه ونسيان مضمونه، ما يدفعنا إلى التساؤل: هل فقد القرار قيمته ومضمونه أم إن بالإمكان استخدامه وإعادة بعثه من قبل الفلسطينيين؟

مرحلة التجاهل

امتدت هذه المرحلة من العام 1953 ولغاية العام 1969، حيث تم خلالها إسقاط وتغييب البعد السياسي عن القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، إذ تم التعاطي مع القضية الفلسطينية، خلال هذه المرحلة، ضمن القضايا الإنسانية لجماعات بشرية تحتاج الغوث، كما تم خلال هذه المرحلة احتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين (5 حزيران 1967).

مرحلة الاعتراف

شكل القرار 2535 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 كانون الأول 1969، بداية لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية من قبل الأمم المتحدة، حيث جاء في ديباجة القرار «إن الجمعية العامة . . . إذ تدرك أن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم، غير القابلة للتصرف، المقررة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وفي الدورة التالية للدورة السالفة، شهد موقف الجمعية العامة تطوراً آخر من قضية الشعب الفلسطيني تمثل بإصدارها القرار 2672/ج/المؤرخ في 8 كانون الأول 1970، الذي أعلنت من خلاله، ولأول مرة، اعترافها الصريح بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إذ أكد القرار على (إن الجمعية العامة إذ تأخذ بعين الاعتبار مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير المصير المكرس في المادتين 1 و55 من ميثاق الأمم المتحدة، والمعاد تأكيده لآخر مرة في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . . .

1. تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

2. وتعلن أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط) .

ثم توالت بعد ذلك القرارات التي أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحقه في النضال بأشكال المقاومة كافة، بما فيها الكفاح المسلح، لتحرير أرضه وإرادته، وليس هذا فحسب، وإنما شهدت هذه المرحلة تضامناً دولياً واسعاً مع قضية الشعب الفلسطيني وحركة مقاومته، التي حظيت باعتراف الأمم المتحدة بها بمقتضى القرار رقم 3237 (د – 29) الصادر في 22 تشرين الثاني 1974، والمعنون «منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب» إن الجمعية العامة :

- تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب .

- تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب» .[1]

كما شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه المرحلة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمقتضى القرار رقم 3376 (د/ 30)، الصادر بتاريخ 10 تشرين الثاني 1975، وحدد القرار السالف أعضاء اللجنة بعشرين عضواً، إضافة إلى تحديده لطبيعة وماهية مهام وولاية هذه اللجنة بنص فقرته الرابعة على (. . . وترجو من تلك اللجنة أن تنظر وتوصي الجمعية العامة ببرنامج تنفيذي يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق المعترف بها في الفقرتين 1 و2 من قرار الجمعية العامة 3236 (القرار السالف الذكر) وأن تأخذ بعين الاعتبار عند صياغة توصياتها الخاصة بتنفيذ ذلك البرنامج كل السلطات التي خولها الميثاق للهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة .

---

[1] تم بمقتضى القرار رقم 43/ 177 بتاريخ 15 كانون الأول 1988 "استعمال اسم فلسطين بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة" . إن الجمعية العامة، . . .

تعترف بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني 1988 .

تؤكد الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ العام 1967 .

تقرر أن يستعمل في منظومة الأمم المتحدة اسم فلسطين اعتباراً من 15 كانون الأول 1988 بدلاً من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها

وطالب القرار أيضاً من اللجنة إعداد تقرير تضمنه توصياتها بصدد هذا الموضوع، وتقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة في موعد أقصاه بداية حزيران 1976، ليقدمه بدوره إلى مجلس الأمن الدولي. وبالفعل، قدمت اللجنة تقريرها بعد عام من الاجتماعات، الذي أوضحت من خلاله وجهة نظرها في المراحل التنفيذية الواجب القيام بها لتمكين الشعب الفلسطيني من الوصول لممارسة حقه في تقرير المصير، وتقوم هذه المراحل التنفيذية على:

1. مرحلة العودة، وتتضمن الإجراءات التالية:

- عودة النازحين من جراء عدوان 1967 إلى ديارهم.
- عودة اللاجئين في الفترة الممتدة ما بين حرب 1948 و1967 إلى ديارهم.
- الحق لمن لا يرغب في العودة في الحصول على تعويض عادل ومنصف بناء على ما جاء في قرار الجمعية العامة 194/ د3.

2. مرحلة جلاء وانسحاب القوات الإسرائيلية عن الأراضي المحتلة كافة، انتهاكاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وتتضمن هذه المرحلة الإجراءات التالية:

- تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأرض المحتلة.
- إرسال مجلس الأمن الدولي قوات أممية للإشراف على عملية الانسحاب وتمارس دورها في حفظ الأمن والسلم.

3. في أعقاب استلام مجلس الأمن للأراضي الفلسطينية المحتلة، يشرع المجلس في تسليمها لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولقد تم تقديم تقرير اللجنة، وعرضه على مجلس الأمن الدولي كمشروع قرار، إلا أن استخدام الولايات المتحدة حقها في النقض حال دون ذلك.

كما دعت الجمعية العامة بموجب قرارها 36/ 120 جيم المؤرخ في 10 كانون الأول 1981، إلى عقد مؤتمر دولي خاص بالقضية الفلسطينية، تحت إشراف الأمم المتحدة ورعايتها، وبموعد أقصاه العام 1984، وبناء على توصية اللجنة التحضيرية للمؤتمر (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف) أقرت الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين، الأهداف الرئيسية للمؤتمر، وهي:

- زيادة الوعي الدولي بالحقائق المتصلة بالقضية الفلسطينية.

- تأييد الجهات الحكومية وغير الحكومية للطرق والوسائل الفعالة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

ولقد تم عقد المؤتمر في مبنى الأمم المتحدة بجنيف العام 1983 بمشاركة أعضاء يمثلون 137 دولة، و25 منظمة حكومية وهيئات تابعة للأمم المتحدة أيضاً، بمشاركة كافة المنظمات غير الحكومية حينئذ وعددها (104).

وتمخض عن أعمال المؤتمر إقرار المؤتمرين، وبدون تصويت، إعلاناً عُرف بإعلان جنيف، إضافة إلى وضع برنامج عمل يتعلق بالوسائل الفعالة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، ولعل أهم ما جاء فيه:

- ضرورة نيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في العودة وتقرير المصير وإنشاء دولته.

- حق منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، في الاشتراك، وعلى قدم المساواة، مع الأطراف كافة، وفي الجهود والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط كافة.

- ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي استناداً إلى مبدأ عدم جواز ضم الأراضي بالقوة

- معارضة ورفض كافة الإجراءات المتبعة من قبل السلطات في الأرض المحتلة؛ سواء ما تعلق منها بالاستيطان، أو ما تعلق منها بالممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- رفض وعدم قبول كافة ما اتخذته إسرائيل من إجراءات بخصوص مدينة القدس.

- تكثيف الجهود من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في إطار تسوية شاملة تستند إلى **أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتصلة بهذا الجانب**.

- الامتناع عن تزويد إسرائيل بأية مساعدات اقتصادية أو مالية عسكرية إذا ما كان من شأنها تشجيع إسرائيل على الاستمرار في عدوانها واحتلالها للأرض الفلسطينية.

- اتّخاذ الدول لما تراه مناسباً من التدابير والإجراءات لضمان تنفيذ إسرائيل أحكام اتفاقية لاهاي (1907) واتفاقية جنيف الرابعة (1949).

مرحلة السعي للتنصل والتخلص من إرث القضية الفلسطينية

فور إبرام إعلان المبادئ واتفاقية أوسلو وملحقاتها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تراجع دور الأمم المتحدة، بل بدا واضحاً ميل المنظمة الدولية نحو التخلص من إرث القضية الفلسطينية، ويمكننا رصد التحول في موقف وآلية تعاطي هيئة الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية بالمحاور التالية:

- دخول هيئة الأمم المتحدة في مكونات اللجنة الرباعية التي أنشئت في مدريد العام 2002 من قبل رئيس الوزراء الأسباني خوسيه ماريا أثنار جراء الأزمة في العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتكونت من ممثلين عن الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

- تبني الأمم المتحدة، بوصفها جزءاً من الرباعية، خارطة الطريق التي تعبر عن «رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن» التي أعلن عنها في خطاب له بتاريخ 24 حزيران 2002، وتقوم هذه الخارطة على مجموعة مراحل، هي:

  - **المرحلة الأولى**: **تبدأ** من تشرين الأول 2002 إلى أيار 2003، وفي هذه المرحلة تطالب خريطة الطريق السلطة الوطنية الفلسطينية بوقف فوري للانتفاضة في جميع الأراضي الفلسطينية، وتعيين حكومة فلسطينية جديدة برئاسة رئيس وزراء، وتطالب إسرائيل بتحسين الظروف الإنسانية للفلسطينيين، والكف عن المساس بالمدنيين الفلسطينيين وأملاكهم، وتجميد الاستيطان، وسحب جيش الاحتلال من المواقع التي احتلتها منذ 28 أيلول 2000 بشكل مرتبط مع تقدم التعاون الأمني الفلسطيني-الإسرائيلي. كما تطالب الخطة الفريقين باستئناف التنسيق الأمني بينهما، ووقف التحريض المتبادل.

  - **المرحلة الثانية**: تبدأ من حزيران 2003 حتى كانون الأول 2003، وتتضمن هذه المرحلة البدء بمفاوضات حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة خلال فترة أقصاها نهاية العام 2003، وذلك في إطار مؤتمر دولي يعقد لهذه الغاية، وتستأنف خلال هذه المرحلة العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية التي جمدت نتيجة لأحداث الانتفاضة.

  - **المرحلة الثالثة**: تبدأ من 2004 حتى 2005، ويعقد خلالها مؤتمر دولي للتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل حول قضايا الحل النهائي

والدائم (القدس، الحدود، اللاجئين، المستوطنات)، وتنتهي بقيام علاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية كافة.

وبالطبع، إن تبني الأمم المتحدة حلاً سياسياً تفاوضياً للقضية الفلسطينية، يعني بلا شك تحولها من منظمة دولية إلى طرف سياسي يسعى إلى تمكين الأطراف من الوصول إلى حلول سياسية وغير قانونية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، كما يعني زج الأمم المتحدة بهذه اللجنة مباركتها للجهود الدبلوماسية وربطها لحل وتسوية النزاع بالتفاوض والاتفاق الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي، وهو بلا شك ما يتناقض مع دور ومهام هذه المنظمة، بل ومقرراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية، وهذا ما يمكننا تأكيده بالتالي:

1. انطلقت الرباعية من اتفاقية أوسلو، كمدخل لحل وتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، علما أن هذه الاتفاقية تعتبر، استناداً إلى قواعد وأحكام القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، اتفاقية باطلة؛ لكونها أقرت للمحتل بصلاحية التشريع بموجب المادتين 17 و18.

- أقرت هذه الاتفاقية بحق المحتل في الحصول على حصص مائية من مياه الأرض المحتلة على وجه مخالف للقانون الدولي الإنساني، التي حصرت صلاحية المحتل باستغلال الموارد والثروات في الأرض المحتلة، بما يكفل تغطية احتياجات سكان الأرض المحتلة، واحتياجات قواته المتواجدة في الأرض المحتلة، وبالتالي لا يحق للمحتل مطلقاً استغلال هذه الموارد لمصلحة دولته أو للمستوطنين.
- المقاسمة في العوائد الضريبية بين المحتل والسلطة، وهو بلا شك ما يخالف التزامات وحقوق المحتل بهذا الخصوص استناداً إلى القانون الدولي الإنساني.
- منح دولة الاحتلال، وليس سلطة الاحتلال، الولاية القضائية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومما لاشك فيه بهذا الصدد كون الاستناد إلى أحكام ومبادئ الاتفاقيات المرحلية وإلى ما أقرته من حقوق وواجبات لكلا الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، يعني بداهة إنهاء وتغييب دور قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، وتحديداً اتفاقية جنيف الرابعة التي تجسد دون أدنى شك الأساس والمرجع القانوني الوحيد الواجب اعتماده والانطلاق من أحكامه لتنظيم وحصر صلاحيات واختصاصات الجانب الإسرائيلي، وحدود هذه الصلاحيات وضوابطها.

ولهذا، فإن قبول الأمم المتحدة بالانضمام إلى الرباعية، والارتكاز على اتفاقية أوسلو كمرجعية وأساس لحل وتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، يعني محاولة تخلي الأمم المتحدة عن دورها وميثاقها كمرجع وأساس في حل وتسوية النزاعات الدولية. ليس هذا فحسب، بل يعتبر قبول الرباعية بحلول سياسية تتناقض مع القانون الدولي كقضية التبادلية في الأرض، وعدم إلزامية حدود الرابع من حزيران، وإمكانية تجاوز حق العودة، والاتفاق على حلول سياسية بشأنه، انتهاكاً صارخاً من قبل الأمم المتحدة للمبادئ والمقررات التي أصدرتها، بل ولثوابت القانون الدولي وقواعده الآمرة التي يجب على الأمم المتحدة التدخل لفرضها وإلزام الدول باحترامها، لا العمل على تجاهلها وتشجيع الدول على الالتفاف عليها.

2. أخذت الرباعية، بما فيها الأمم المتحدة كطرف في هذه اللجنة، بتوجه تجميد الاستيطان، بل وتداولت موضوع التبادلية بخصوص الأرض المقامة عليها المستوطنات، وهو ما يتناقض مع مقررات الأمم المتحدة التي أدانت الاستيطان وطالبت بتفكيك وإزالة المستوطنات. ليس هذا فحسب، بل يعتبر الاستيطان استناداً إلى قواعد وأحكام القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، وتحديداً المادة 85 من بروتوكول جنيف الأول لعام 1977، والمادة 8 من ميثاق محكمة الجزاء الدولية «عملاً من الأعمال الموصوفة بكونها جريمة حرب، كما يعتبر مساً صارخاً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وغصباً غير مشروع للأراضي والممتلكات الفلسطينية»، ما يقتضي التأكيد على ضرورة تفكيك وإزالة جميع المستوطنات، لا البحث عن مخرج وحل لإبقاء هذه الجريمة وتثبيتها.

3. كان يفترض بالأمم المتحدة التدخل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي انطلاقاً من قواعد القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة، التي تعتبر الاحتلال مظهراً من مظاهر العدوان، وبالتالي كان يفترض بتدخلها التأكيد على ضرورة زوال الاحتلال، لا ترك أمر استمراره وبقاء وجوده معلقاً على المفاوضات والاتفاقيات الثنائية.

الأثر السلبي لتغييب القانون الدولي وأهمية التمسك به

لا شك أن تغييب الاحتكام للقانون الدولي، قد قاد إلى مجموع الإشكاليات التي انعكست بالسلب على القضية الفلسطينية، وعلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأهم هذه الانعكاسات:

- تراجع الأمم المتحدة عن اهتمامها بالقضية الفلسطينية، وترك موضوع الاحتلال معلقاً على المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية، ما يعني استفراد المحتل الإسرائيلي بالفلسطينيين، وإخضاعهم لشروطه وقيوده، بل واستخدام سلطته وهيمنته في الضغط والتأثير على الجانب الفلسطيني.

- إغفال وتغييب الدول لالتزاماتها القانونية تجاه القضية الفلسطينية، بل وهروبها من هذه الالتزامات بحجة وذريعة المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية.

- قاد الابتعاد وعدم تمسك الفلسطينيين بالقانون الدولي، إلى تشجيع الدول على تبني وطرح حلول سياسية للحقوق الفلسطينية الثابتة وغير القابلة للتصرف (اللاجئين، ضم القدس، الجدار، التبادلية، دولة منزوعة السلاح، دولة بحدود مؤقتة، نبذ المقاومة وإدانتها، إعفاء المحتل من المسؤولية المدنية التعويضية).

- تشجيع الدول على تجاهل قواعد القانون الدولي الإنساني، والاتفاق على خرق هذه القواعد، كما هو الحال مع قبول الدول فكرة نفي الأسرى الفلسطينيين إلى خارج الأرض المحتلة على الرغم من توصيف القانون الدولي الإنساني لهذا العمل بجرائم الحرب.

- تدخل الدول والرباعية سياسياً لمطالبة المحتل بتسهيل الشؤون الحياتية للفلسطينيين، ما يعني التعاطي مع حقوق الفلسطينيين من زوايا إنسانية، وليس من زاوية حقوقية، بل التزام يجب تنفيذه من المحتل.

- أصبحت المقاومة الفلسطينية عنفاً لا يجوز ممارسته، ما قد يهدد بتجريم هذه المقاومة مستقبلاً.

- غض المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، النظر عن جرائم المحتل، ومطالبة الطرفين بضبط النفس والعودة للتفاوض عوضاً عن التحرك لمساءلة وملاحقة المحتل عن هذه الجرائم.

أهمية رد الاعتبار للقانون الدولي

يجب على الفلسطينيين، في سبيل تقوية موقفهم في مواجهة التعنت الإسرائيلي، واستباحته للإقليم الفلسطيني، وتجاوزه مبادئ القانون الدولي وأحكامه في ممارساته ابتداء من القتل والترحيل والتعذيب والتطهير العرقي والضم الرسمي لأجزاء من الأرض الفلسطينية، التوجه الجاد نحو إعادة تدويل القضية الفلسطينية، والتمسك بالاحتكام للقانون الدولي

في علاقاتهم ومفاوضاتهم، وتحديد حقوق والتزامات المحتل. ولهذا، نرى ضرورة انطلاق العمل الفلسطيني الجاد على وضع إستراتيجية قانونية شاملة في التعاطي مع القضية الفلسطينية تقوم على المبادئ والمرتكزات التالية:

- عدم حصر تدويل القضية الفلسطينية على صعيد هيئة الأمم المتحدة بموضوع عضوية الدولة، وإنما يجب نقل جميع الملفات الأساسية، وتحديداً القدس والاستيطان والأسرى والمياه واللاجئين، إلى أروقة الأمم المتحدة، لاستصدار قرارات جديدة وداعمة لهذه القضايا.

- طرح موضوع فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الصادر عن المحكمة في تموز 2004 على الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتحويلها من رأي استشاري إلى قرارات وآليات عمل، وبخاصة أن الفتوى تضمنت مجموعة كبيرة من المبادئ والتوجهات التي يجب على المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار لتطبيق وتفعيل القانون الدولي بمواجهة التصرفات والانتهاكات الإسرائيلية.

- العمل بمواظبة لمطالبة الدول الأطراف باتفاقيات جنيف الأربع، بعقد مؤتمرها الخاص بسبل إلزام إسرائيل باحترام وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على صعيد الأرض الفلسطينية المحتلة، والتنسيق مع الدول الصديقة والداعمة للقضية الفلسطينية كي تلعب دورها لعقد هذا المؤتمر، وعدم ترك الأمر رهينة بموافقة بعض الدول الأوروبية وأمريكا كما جرى الحال في الفترة السابقة.

- طرح موضوع عضوية إسرائيل على صعيد الأمم المتحدة، حيث أن عضوية إسرائيل لم تكن عضوية اعتيادية، وإنما كانت مشروطة باحترام والتزام إسرائيل بقرار التقسيم وقرار العودة، وهو ما لم يتحقق، ما يقتضي طرح هذا الموضوع على صعيد الأمم المتحدة لمناقشته والتقرير بشأنه.

- إعادة بعث الفلسطينيين لقرار التقسيم، والتمسك به كمرجعية وأساس لحدود الدولتين، وبالتالي التمسك بهذا القرار كأساس لتحديد الإطار الجغرافي لحدود الدولة الفلسطينية، وإعادة بعث الالتزامات التي أنشأها القرار على صعيد الجمعية العامة ومجلس الأمن.

- طرح رفض إسرائيل لفكرة الانسحاب من الأرضٍ الفلسطينية المحتلة، وتنفيذها للشق الخاص بقرار التقسيم باعتباره إخلالاً بالسلم والأمن الدولي استناداً إلى قرار التقسيم ذاته، الذي ألزم مجلس الأمن الدولي في الحالات

التي يكون فيها الوضع في فلسطين محلاً لتهديد السلم، بواجب العمل على تفويض الجمعية العامة، لاتخاذ ما تراه مناسباً من تدابير وإجراءات مقررة بمقتضى المادتين 39 و41 من الميثاق، وهنا يمكن للجمعية العامة أن تطالب بتنفيذ المجلس لهذا التفويض، ما قد يفتح المجال أمام الجمعية العامة للتدخل استناداً إلى قرارها الشهير رقم 377 الصادر بتاريخ تشرين الثاني 1950 (الاتحاد من أجل السلم) الذي أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلاله لذاتها بحق النظر في جميع المسائل والقضايا والخلافات الدولية التي تهدد وتمس السلم والأمن الدوليين، واتخاذ ما تراه مناسباً من تدابير وإجراءات، بما فيها التدخل العسكري، وذلك في جميع الحالات التي يثبت فيها تردد مجلس الأمن الدولي وتقصيره الفعلي في ممارسة مهامه وصلاحياته القانونية بخصوصها، جراء تعمد أيٍّ من أعضائه المالكين لحق النقض، استخدام هذا الحق بطريقة تعسفية وغير مبررة لعرقلة جهود المجلس، وللحيلولة بينه وإمكانية التدخل وممارسة واجباته ومهامه المفترضة بشأنها.

- ضرورة فتح الفلسطينيين معارك قانونية على صعيد الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة كافة، وذلك بتقديم طلبات انضمام لهذه الوكالات، ما قد يقوى ويعزز الوضع القانوني الفلسطيني.

- التقدم بطلبات انضمام لمواثيق القانون الدولي الإنساني كافة (لاهاي، اتفاقيات جنيف الأربع، بروتوكولات جنيف للعام 1977) واتفاقيات حقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيات حقوق المرأة والطفل، والتعذيب، والمعاقين، واتفاقيات البحار) وغيرها من الاتفاقيات الدولية، ليتسنى للفلسطينيين استخدام آليات هذه الاتفاقيات في الضغط على الإسرائيليين وحماية الحقوق التي كفلتها هذه الاتفاقيات.

- التوجه إلى الجمعية العامة لاستصدار قرار بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول طبيعة ممارسات المحتل الإسرائيلي، التي تنطوي على خصائص ومضمون استعماري وفصل عنصري. وهذا السؤال يعزز من الأبعاد القانونية للقضية الفلسطينية، وواجبات الدول للتدخل بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي كاحتلال ذي طبيعة عنصرية واستعمارية، وليس فقط احتلالاً عادياً كما هو متعارف عليه في القانون الدولي، ولهذا الرأي ميزة عملية تعزز

من الأبعاد القانونية للقضية الفلسطينية في مواجهة ممارسات الاحتلال وتجنيد جبهة دولية أوسع.

في حال إصرار مجلس الأمن على رفض التدخل، نرى ضرورة التوجه إلى محكمة العدل برأي استشاري حول دور ومسؤوليات مجلس الأمن القانونية تجاه القضية الفلسطينية، ومطالب الفلسطينيين بالتحرر والتمتع بحقهم المشروع في تقرير المصير.

يمكننا القول، إن مساحة العمل وهامشها واسع على صعيد المؤسسات الدولية لتأكيد الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ولا يقتصر الأمر على صعيد مجلس الأمن فقط (الذي لا نتأمل أن ننجز شيئاً جوهرياً على صعيده ما دامت السياسة الأمريكية منحازة وبلا حدود لصالح إسرائيل) ولكن التركيز على صعيد الجمعية العامة، إضافة إلى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، وآلية مجلس حقوق الإنسان.

وفي الختام يبقى هناك تساؤل في غاية الأهمية؛ إلا وهو ماهية وطبيعة المكسب الذي قد يحققه الجانب الفلسطيني من هذه المعارك القانونية؟

لا شك أن فتح هذه المعارك القانونية قد يحقق للفلسطينيين مجموعة من المكاسب، أهمها:

- التأثير على معنويات ومسلكيات قادة دولة الاحتلال جراء الملاحقة والمساءلة عن ممارساتهم وانتهاكهم لأحكام القانون الدولي، وعلى الفلسطينيين السعي لاستخدام جميع الآليات الدولية المتاحة لفتح موضوع مسؤولية إسرائيل عن انتهاكها لحقوق الفلسطينيين، وما قامت به من تدمير ونهب وتبديد لثرواتهم ومقدراتهم وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها ولم تزل ماضية في ارتكابها كالاستيطان، وضم وتهويد القدس، وجدار الضم، وهدم المنازل، والتهجير القسري للسكان . . . الخ.
- مواجهة الضغوطات السياسية التي تقوم بها بعض الدول مثل أمريكا وأوروبا، في حال توفرت إرادة سياسية فلسطينية ترتكز إلى إستراتيجية «الحقوق».
- اتساع نطاق جبهة التضامن الدولي، وقيامها بأدوار تصب في صالح القضية الفلسطينية عندما تصبح السياسة والإستراتيجية الفلسطينية واضحة، ولها مرتكزات ثابتة، وبخاصة أن هذه الجبهة قد أصابها بعض التشوش الناشئ عن الأداء الفلسطيني، وغياب إستراتيجية سياسية فلسطينية واضحة في العقدين الأخيرين.
- يمكن أن تؤمن الإستراتيجية القانونية أساساً قوياً لملاحقة بعض الشركات

الدولية التي تستثمر بطرق شتى في اقتصاد دولة الاحتلال، وبدون أن يحاصر الاحتلال اقتصادياً لا يمكن لمشروعه السياسي أن يتراجع.

- تشكيل لجنة دولية لبحث موضوع الأضرار الفلسطينية الناشئة عن الاحتلال وممارساته، ومن ثم وضع المجتمع الدولي آليات وقرارات ملزمة لإلزام إسرائيل بالتعويض عن هذه الأضرار.

- التأثير على مواقف الدول المنحازة والداعمة للاحتلال، من خلال فتح موضوع مساءلة وملاحقة الدول التي قد تدعم أو تساند دولة الاحتلال الإسرائيلي؛ سواء في تنفيذ انتهاكاتها، أو دعم وتشجيع هذه الدولة على الاستمرار في عدوانها واحتلالها للأرض الفلسطينية، ما قد يقلل من دعم المحتل ويؤثر على علاقاته الدولية.

- الانضمام إلى بعض المواثيق الدولية يمكّن الفلسطينيين من طرح ما يواجهه أبناء شعبنا في الـ 48 من ممارسات وانتهاكات لحقوقهم، وبالتالي لا بد من العودة إلى التعبير عن وحدة الشعب الفلسطيني وآلامه.

- وأخيراً نود التأكيد على ضرورة عدم ربط الفلسطينيين معركتهم القانونية بالمفاوضات أو بالأزمات التي قد تثور في علاقتهم بالإسرائيليين، وإنما عليهم تبني هذا النهج كإستراتيجية وتوجه لما له من انعكاس على حقوقهم، وأيضاً لما قد يمثله من فرص لتقوية الموقف الفلسطيني في مواجهة الضغوط الإسرائيلية والدولية.

- كما تجدر الإشارة إلى أن المعركة القانونية -على الرغم من سهولة الحديث عن جوانبها وتفصيلاتها النظرية- عملية صعبة ومعقدة، وتتطلب إرادة سياسية صلبة، كما قد لا تحقق ما نرغب في تحقيقه بسهولة ويسر، كما أن السياسة والمصالح قد تقف في طريق هذا التوجه، غير أن الإصرار والتمسك بالثوابت والحقوق المشروعة، والتمسك بالقانون قد يقود إلى تحقيق النجاح، ولنا في تجارب جنوب أفريقيا، وناميبيا، والكثير من الدول، ما يدفع إلى التفاؤل.

- إذا كانت القراءة السياسية تخلص إلى نتيجة مفادها أن ميزان القوى الحالي غير موات لأي تسوية سياسية عادلة بحدها الأدنى في المرحلة الحالية، وأنه لا بد من الصمود وعدم التنازل، وأن الطرف الفلسطيني هو الذي يواجه الضغوط دوماً للتنازل، فإن إستراتيجية القانون الدولي هي وصفة حقيقية للصمود على الحقوق، وهذا ما نحتاجه في هذه المرحلة تحديداً.

- إن استخدام إستراتيجية العمل القانوني يقتضي توحيد الإيقاع في الأداء، بما ينسجم وهذا التوجه على المستوى الداخلي كذلك، ويقف في مقدمتها إشراك الشعب بكل مكوناته في اتخاذ القرارات الأساسية، ويتمثل ذلك بتجديد عنوان التمثيل، واتخاذ القرار المتمثل بمنظمة التحرير، والانطلاق من قاعدة الشعب الفلسطيني وليس من جزء منه.

قراءة في واقع ومستقبل المشهد الثقافيّ الفلسطينيّ

وحدة الثقافة الفلسطينية، لا تواصلها

سلمان ناطور

شكراً للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية على تخصيص حيز للثقافة الفلسطينية في مؤتمر يراجع القضية الفلسطينية؛ التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي، فمعظم المراجعات التي كانت تتم في السنوات الأخيرة أهملت الثقافة وتركزت أبحاثها وطروحاتها حول المسائل السياسية والتنظيمية، وعلى الرغم من أهميتها ومركزيتها، فإن أي بحث حول التجربة الفلسطينية، في أي مرحلة من مراحلها، لا يمكن أن يتجاهل الثقافة، ليس لاعتبارها فعلاً سياسياً وتتداخل بقوة في أي بحث استراتيجي فحسب، بل لأنها أيضاً من أهم مكونات القضية الفلسطينية، والدليل على ذلك مركزيتها في مسيرة الشعب الفلسطيني قبل النكبة وبعدها، والتقاء الثقافي الفلسطيني بالسياسي في أشد الحالات الفلسطينية نضالاً ومقاومة.

آمل أن تشكل طروحات هذا المؤتمر الثقافية منطلقاً لمشروع ثقافي فلسطيني وحدوي

يتجاوز حالة التجزئة المفروضة على الشعب الفلسطيني منذ احتلال أرضه وتشتيته عام النكبة وحتى اليوم، هذه التجزئة التي نجح الاحتلال بتذويتها في الوعي الفلسطيني إلى حد كبير، بما يفرضه على الأرض من حواجز وجدران وقطع لكل أسباب التواصل اليومي، حتى كاد يكون حالة مسلماً بها.

أصول هذا المشروع يجب أن تقوم على وحدة الثقافة الفلسطينية وتماسكها والانتقال من الرؤية التواصلية، التي تقر بالتجزئة، إلى الرؤية الوحدوية التي تعتبر الثقافة نتاج شعب بكل مكوناته الحضارية واللغوية والإبداعية.

لقد نجح الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي في سلب الوطن والأرض وكل ما يوفرانه؛ الاقتصاد، والحرية، والسلطة، والبنى التحتية، ولكنه لم ينجح ولن ينجح، هو وكل من يؤازره، في سلب أخلاقيات القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عادلة، وكذلك لن ينجح في سلب الثقافة الفلسطينية باعتبارها التعبير الأصدق عن هذه العدالة وعن طموح الإنسان الفلسطيني غير القابل للتصرف في استعادة وطنه، وفي ممارسة حبه للحياة الكريمة، وفي التعبير الإبداعي عن قدرته على المشاركة الفاعلة في ورشة بناء الحضارة الإنسانية والكونية.

نبدأ بالإنسان الفلسطيني ومنظومة القيم الأخلاقية التي تشكل كيانه الإنساني والحضاري، وعليه يقوم المشروع الثقافي الذي لا يرمي فقط إلى تصوير واقع هذا الإنسان، بما فيه من هموم وتطلعات أو آلام وآمال، بل يعمل على تعميق وعيه وثقافته وذائقته وحبه للحياة ومفاهيم الحرية والسلام والمساواة.

مثل هذه الثقافة تحتاج إلى مناخ ديمقراطي وشروط إبداع محررة من القمع ومن الفكر التقليدي واليقينية وتهميش الثقافي، وقد شهدت ثقافتنا حالات من النهوض في ظل هذه الشروط، وهي تجربة جديرة بالدراسة.

الإنسان، والأرض، والحرية

الثقافة العربية الفلسطينية المعاصرة ليست وليدة النكبة، ولا هي ثقافة مهاجرين، بل هي حاصل النتاج الحضاري التاريخي التراكمي لكل من عاش على هذه الأرض عبر آلاف السنين، من بقي فيها أو من مر عليها، وهي ذات جذور أصيلة ومتنوعة وثرية في مركزها ما أنتجته الثقافة العربية الإسلامية التي كانت عبر أكثر من خمسة عشر قرناً منفتحة على ثقافات الآخرين تأخذ منها وتعطيها. ولذلك، فإن أي مشروع ثقافي فلسطيني وطني لا بد إلا أن يعتمد على هذا الموروث الثقافي التعددي.

إن مائة عام من الصراع على الأرض، وفقدان السيادة الفلسطينية عليها، يحتم على أي مشروع ثقافي فلسطيني وطني أن يجعل من الأرض بطلاً ثقافياً، أن يعود إلى ما في باطنها ويتأمل ما على ظاهرها. هذه الأرض غنية بالآثار القديمة؛ آثار الحضارات التي نشأت وتطورت عبر آلاف السنين، وتشكل جذور حضارتنا المعاصرة وما كشف منها يتعرض للتدمير والنهب والتزييف. وهذه الأرض تزين ظاهرها معالم حضارية راقية، منها ما هو قائم منذ آلاف السنين، ومنها ما صنعه أهلنا وآباؤنا قبل أن يشردوا وقبل أن تحتل هذه الأرض حينما كانت فلسطين كلها ورشة ثقافية وحضارية.

الإنسان، والأرض، والحرية، ثالوث يشكل أعمدة الثقافة الفلسطينية التي تقوم عليها وحدتها، وسؤال الثقافة الأول في الظروف الراهنة هو: كيف ننهض بهذه الثقافة استناداً إلى ذلك وعلى الرغم من الواقع السياسي المعقد والمشتت لتخلق هذه الثقافة رافعة لتعزيز مكانة الإنسان الفلسطيني وحماية أرضه وتحقيق حريته في وطنه؟

في خلال أكثر من ستين عاماً عرفت الثقافة الفلسطينية حالات عديدة من النهوض والركود، تأثرت دائماً بالواقع السياسي سلباً أو إيجاباً، وكان السياسي يفرض مناخ الثقافي، ولعل في المقارنة بين فترة العشرين عاماً قبل أوسلو مع العشرين عاماً بعدها، أفضل دليل على هذا الواقع غير الطبيعي.

منذ تأسيس منظمة التحرير في أواسط الستينيات ووضع الأسس لمشروع ثقافي شامل، تجلى لاحقاً في تشكيل مؤسسات ثقافية، بينها مراكز الأبحاث واتحادات المبدعين من كتاب وفنانين ومؤسسة للسينما ودور النشر والصحافة الأدبية، وكلها عملت في إطار المشروع السياسي الأخلاقي العادل، وفي خدمة الهدف السامي: التحرير، منذ ذلك الوقت وحتى بداية التسعينيات، حيث بدأت تتزعزع أعمدة الثقافة الثلاثة بأفكار تجزئة الإنسان والأرض وقيم الحرية، عندها أصيبت الثقافة الفلسطينية بخلل بنيوي، همّش دورها التاريخي ووصلت حالة التجزئة إلى مستويات دنيا من التشتت والوهن والعلاقات اللاطبيعية بين المثقفين والسياسيين، وبينهم وبين أنفسهم. وهذا واضح للعيان ولا حاجة إلى تشخيصه هنا.

خطط كثيرة وفعل أقل . . .

أعتقد أننا نتفق جميعاً على أن تعطيل مؤسسات منظمة التحرير أصبح العائق الأخطر في إحداث نهوض ثقافي، ولذلك فإن أي سعي لإعادة مكانة منظمة التحرير إلى الريادة في قيادة نضال الشعب الفلسطيني، لا بد أن يضع الثقافة الفلسطينية في الموقع اللائق بها

وبنا. في هذا السعي، وفي إعادة تشكيل مؤسسات المنظمة على مستوى تحديات وآليات القرن الحادي والعشرين، والتغيرات التي طرأت في عشرين عاماً على الحالة الفلسطينية السلبية والإيجابية، والمؤسف أن السلبية هي الأغلب، تكون الثقافة الفلسطينية أحد عناوين المرحلة.

لمنظمة التحرير مؤسستان وطنيتان ثقافيتان هما المجلس الأعلى للثقافة، واللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وهناك أيضاً وزارة الثقافة الفلسطينية التي تعمل في إطار السلطة الوطنية، ولكنها أيضاً تعود بمرجعيتها إلى منظمة التحرير. لكل من هذه المؤسسات تجربتها في تنشيط الحياة الثقافية في الوطن والشتات، والتنسيق ما بينها ضمن مشروع ثقافي وطني يتم فيه توحيد الموارد ووضع خطة إستراتيجية قريبة وبعيدة المدى على أساس وحدة الثقافة، هذا التنسيق سوف يؤسس لحالة جديدة تعيد إلى حركة الإبداع والفكر الفلسطينية نكهتها وزخمها، وتنقل الثقافة من الهامش إلى المركز، أي إلى مكانها الطبيعي.

وضع المجلس الأعلى للثقافة خطة وطنية للثقافة الفلسطينية نشرت العام 2006، وهي خطة شاملة تمت بعد جهود كبيرة واستناداً «**إلى الخبرات والتجارب والجهود التي قدمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) في مجال التخطيط الثقافي، ورسم السياسات الثقافية العربية، . . . واستنادا إلى نتائج المؤتمرات التي عقدتها اليونسكو حول السياسات الثقافية، . . إعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية 1982، وإعلان منظمة اليونسكو لفكرة العقد العالمي للتنمية الثقافية (1988 – 1997)، وتوصيات مؤتمر ستوكهولم 1988 حول التحديات التي تواجه عملية التنمية الثقافية، وبالإشارة إلى تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية 1992 «التنوع البشري الخلاق» . . استنادا إلى كل ذلك، فقد نظم المجلس العديد من اللقاءات وورش العمل التي شارك فيها العشرات من المثقفين وقد توجتها ندوة المشروع الثقافي الفلسطيني وإستراتيجيته المستقبلية التي عقدت في القاهرة في حزيران 2003، وفي كانون الأول 2005، وأقرت الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية في ندوة عقدت بالفيديو كونفرنس بين رام الله وغزة، ونشرت الخطة بتفاصيلها في العام 2006 بعد أن أقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم 8 كانون الثاني 2006**». [1]

واضح أن وضع هذه الخطة احتاج إلى جهود كبيرة، وعقدت عشرات اللقاءات والندوات لصياغة بنودها التي جاءت شاملة وحددت أربعة عشر هدفاً بينها تجسيد المفاهيم الوطنية

[1] المصدر: الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية، المجلس الأعلى للتربية والثقافة، وزارة الثقافة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2006.

والديمقراطية في مجالات الثقافة الفلسطينية، وتعزيز الانتماء للأمة العربية، وحماية التراث الحضاري الفلسطيني، وتحديث مجالات المعرفة، وإقامة البنى التحتية وتوفير التدريب، ودعم الإبداع الفلسطيني، وتمكين أبناء الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده من الانتفاع بالثقافة وغيرها من الأهداف السامية التي تشرف كل حركة ثقافية متنورة. ولكي لا تبقى هذه الخطة حبراً على ورق، فقد أعد المجلس اقتراحاً لهيكلية تنفيذ هذه الخطة. وضعت هيكلية التنفيذ لكن لم يتحقق التنفيذ.

في هذه الأثناء، وضعت وزارة الثقافة خطة قطاعية أعلن عنها في آب 2010 في يوم دراسي بحضور رئيس الوزراء سلام فياض، وقد حددت الخطة الرؤية العامة للثقافة الفلسطينية:

> **«ثقافة وطنية عربية إنسانية ديمقراطية مبدعة ومتجددة تحترم وتصون التعددية الفكرية والسياسية والدينية والجمالية، ومنفتحة على الثقافات الأخرى، وتقف في وجه التسلط والقمع والاستغلال والمحسوبية والفساد، وتعزز النسيج الاجتماعي، وتصون التراث والحكاية التاريخية للشعب الفلسطيني، وتنمي المواطنة القائمة على احتضان قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية».**

هذه الخطة جاءت شاملة ومحددة في الوقت لثلاث سنوات (2011- 2013)، ولو أنها تطبق كما هي في النص لشهدنا في العام المنصرم 2011 نقلة نوعية ونهوضاً ثقافياً مبشراً، إذ أن هذه الخطة الأوسع من سابقاتها تشخص الحالة الثقافية الفلسطينية في المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية، وتقترح حلولاً ومشاريع عينية، وهي تتقاطع في الرؤية العامة مع الخطط التي سبقتها وتطرح آليات للتطبيق بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة.

لماذا تتعدد الخطط والهدف واحد؟ يمكن التنسيق ويمكن الدمج ويمكن التعاون لتوحيد الجهود والانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ. هذه المؤسسات الثلاث تستطيع أن تضع خطة موحدة وتتقاسم المهمات، أو أنها هي أصبحت بحاجة إلى خطة إستراتيجية للعمل المشترك؟

فضاءات الثقافة الفلسطينية

إذا كان الحديث عن أزمة ثقافية، وهو يتردد منذ عشرين عاماً، فالأزمة ليست في الثقافة نفسها. حركة الإبداع لم تتوقف، ونشهد أحياناً طفرات موضعية في النتاج الثقافي بمبادرات فردية أو عبر مؤسسات أهلية ورسمية، ولكن الأزمة أصابت مؤسسات السياسات الثقافية

التي لا تقوم بدورها التاريخي في هذه المرحلة الصعبة والحرجة، ولا تدرك أهمية الدور الحضاري والسياسي للمشروع الثقافي الوطني الهادف إلى إحداث حالة دائمة من النهوض الثقافي وحراك متطور في فضاءات الثقافة الفلسطينية.

يمكن تحديد ثلاثة فضاءات للثقافة الفلسطينية، وهي:

أولاً. الفضاء الفلسطيني الفلسطيني.

ثانياً. الفضاء الفلسطيني العربي.

ثالثاً. الفضاء الفلسطيني العالمي.

عمل الاحتلال الصهيوني منذ النكبة على تجزئة الوطن، وتعددت تسمياته من الداخل إلى داخل الداخل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى ما هو داخل الخط الأخضر وخارجه، أو ما هو للسلطة الفلسطينية، وما هو مقاسمة، وما هو احتلال كامل، وكلها تسميات لحالة تجزئة على الأرض، ولكن كل هذه الخطوط على الأرض لم تفلح في تجزئة فضاء الثقافة الفلسطينية، فثقافة الجليل وثقافة الخليل وثقافة غزة، وإن كانت لا تخلو من خصوصيات المكان، إلا أنها تبقى ثقافة واحدة، لأنها نشأت على أرض واحدة، وهي ليست منفوية ولا غريبة عن جذورها وامتداداتها التاريخية وموروثها الحضاري، ولا في الهم العام ورؤية المستقبل. والفلسطيني الذي نفي من وطنه وهجرٍ منه حمل معه هذه الرؤية وهذا الهم وهذا الموروث ليعيد إنتاجه في لجوئه مجبولاً بحنين وجداني لا يستطيع أحد أن يصادره منه، ولا أن يبعده عنه. لذلك، فإن كل أماكن تواجد الإنسان الفلسطيني تشكل أيضاً فضاء الثقافة الفلسطينية. إن وحدة الثقافة الفلسطينية تعني تجاوز ما هو على الأرض إلى ما هو في الفضاء، الفضاء الذي يحدده الفلسطيني لا الذي يحدده الاحتلال.

الثقافة الفلسطينية هي جزء حي وأصيل في الثقافة القومية العربية، هكذا كنا قبل النكبة، وهكذا فهمنا انتماءنا العربي بعدها، وفي ظل أنظمة الرجعيات العربية والديكتاتوريات كان علينا أن نناضل من أجل أن نبقى في هذا الموقع، لا باعتبارنا أيتام الأمة العربية المحتاجين للعطف والحنان في أحسن الأحوال، بل باعتبارنا قادرين على صناعة ثقافة وطنية وقومية راقية تضيف إلى ثقافة العرب بعداً تحررياً وثراءً إبداعياً وفكرياً لا يقل أهمية عما صنع في أي قطر عربي.

فكيف نعزز هذا الحضور وهذا التواصل، مع تخطي عقبات التطبيع من جهة، وإغلاق الحدود في وجوه مثقفين عرب من جهة أخرى؟ وهل يقتصر دورنا على نقل الحالة

الفلسطينية فقط أم المشاركة التامة في الهم العربي، وإبداء موقف في مجمل القضايا الثقافية العربية، حتى وإن كانت لا تمت بصلة لفلسطين؟

تسعى كل ثقافة جادة ومنفتحة إلى التحرك الإبداعي الحر في الفضاء الكوني، لتؤثر فيه وتتأثر به، وقد انفتحت الثقافة الفلسطينية على ثقافة العالم منذ مئات السنين بانفتاح مجمل الثقافة العربية على ثقافات شعوب المنطقة، وبخاصة الفكر اليوناني، والحضارات الفارسية، والرومانية، والهندية، وغيرها، ثم بعد التقسيم الاستعماري للشرق العربي تميزت الثقافة الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين بانفتاحها على ثقافة العالم، بترجمة النصوص وبوصول المثقفين الفلسطينيين إلى دول أوروبا وخلف المحيطات ضيوفاً أو مهاجرين، والانخراط في الحياة الثقافية هناك، ولكن السؤال المطروح اليوم، وبعد اعتراف معظم دول العالم بحق الشعب الفلسطيني في الحياة الحرة الكريمة وقبول فلسطين عضواً في اليونسكو، وفتح سفارات ومكاتب تمثيل في كل دول العالم، بعد توفر كل هذه الإمكانات هل نوظفها حقاً لنشر الثقافة الفلسطينية في العالم؟

ثقافة الداخل

كانت الثقافة الفلسطينية في مناطق الـ48 ولا تزال تشكل أكثر المواقع إثارة لا تخلو من إشكاليات بسبب واقعها السياسي تحت سلطة الدولة الإسرائيلية، لكن في الوقت ذاته تميزت بحضور فاعل ومؤثر وبخصوصية دورها في الحفاظ على الهوية والانتماء وما تبقى من المعالم الحضارية في هذا الجزء من الوطن، وفي كونها تناضل على الخط الأمامي في مواجهة الفكر الصهيوني وممارساته على الأرض، ولكنها أكدت دوماً أنها جزء لا يتجزأ من الثقافة العربية الفلسطينية، ونحن نعتبر أن فضاءات الثقافة الفلسطينية بعامة هي فضاءاتنا أيضاً، ولا بد لأي مشروع ثقافي فلسطيني وطني إلا أن يشمل هذا الجزء.

في العام 2006، وفي إطار التصور المستقبلي للجماهير العربية الذي نشرته اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، صيغت ورقة للثقافة الفلسطينية أكدت على هويتها الوطنية والقومية، وقيمت تجربة هذه الثقافة، وأشارت بوضوح إلى إشكاليات العلاقة بالدولة العبرية والآخر الإسرائيلي، كذلك اشتملت على اقتراحات وتوصيات عينية للنهوض بالحركة الثقافية الفلسطينية في الداخل، وتشمل هذه التوصيات عقد المؤتمر الأول للثقافة الفلسطينية في الداخل، وإقامة لجنة متابعة الثقافة الفلسطينية في الداخل تعمل إلى جانب لجنة المتابعة العليا واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية ولجنة متابعة التعليم، وقد جاء في هذه الورقة من التصور:

«نحن جزء من هذا المكان وهو يصوغ وعينا ولغتنا الأدبية ويبلور هويتنا، ولا يخفى على أحد أن إسرائيل، الدولة العبرية الصهيونية اليهودية، حاولت خلال كل العقود الماضية فك ارتباطنا بهذا المكان، ليس فقط بواسطة الترانسفير الجسدي، بل الترانسفير الفكري والوجداني أيضاً؛ أي خلق هوية جديدة تقوم بالأساس على «الإخلاص للدولة»، كما جاء في أهداف مناهج التعليم العامة والعربية أيضاً.

لم تنجح هذه السياسة، والدليل على ذلك أن في داخل إسرائيل، بعد النكبة، انبعثت حركة ثقافية عربية فلسطينية هي امتداد طبيعي، في ظرف غير طبيعي، للحركة الثقافية الفلسطينية التي تبلورت في مطلع عشرينيات القرن العشرين».

لقد اعتمدت اللجنة القطرية هذه الورقة، كما أقام عليها مركز مساواة مشروعاً ثقافياً وضعت خطوطه في يوم دراسي عقد في مدينة شفاعمرو في شهر تشرين الأول 2010، بحضور وزيرة الثقافة الفلسطينية، وانطلق المشروع في نهاية العام المنصرم (2011) تحت عنوان «الثقافة الفلسطينية – حقوق وفضاءات»، وحدد أهدافه بما يلي:

«يهدف المشروع إلى صياغة خطة شاملة للنهوض بالحياة الثقافية في المجتمع الفلسطيني في داخل الخط الأخضر، وتمكين المجتمع الثقافي الفلسطيني عن طريق الدعم المؤسساتي والجماهيري للنتاج الثقافي وبناء قدرات المنظمات الثقافية الفلسطينية والجهات الفاعلة، أفراداً ومؤسسات، وتعزيز الحقوق الثقافية للمجتمع الفلسطيني، من أجل العمل على تحصيلها، كما يهدف المشروع إلى توثيق التلاحم الثقافي مع كافة أجزاء الوطن وفي الشتات، تجسيداً لوحدة الثقافة الفلسطينية، كذلك سيعمل المشروع على تعميق التواصل مع الثقافة الأم، أي بين ثقافة الداخل والثقافات العربية في مشرق العالم العربي ومغربه. وتعميق التواصل الثقافي الفلسطيني العربي والعالمي».

توصيات

في ما يلي توصيات واقتراحات ورد القسم الأكبر منها في الخطط المذكورة سابقاً، ونضيف إليها ما نعتقد أنه جوهري وضروري:

أولاً. تشكيل هيئة عامة للثقافة الفلسطينية تضم المؤسسات الثلاث المذكورة سابقاً، واتحادات الكتاب والفنانين واتحاد الناشرين، وتمثيلاً للمؤسسات الثقافية الأهلية، وتكون أولى مهمات هذه الهيئة وضع خطة للثقافة توحد ما وضع حتى اليوم، وتضيف إليها ما استجد، وتصبح هي الخطة الوطنية.

ثانياً. إعادة تشكيل الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين، بحيث يضم كل الكتاب في الوطن والشتات، ويضم مجلسه العام ممثلين من مواقع الشعب الفلسطيني كافة، بمن فيهم كتاب الـ48، وكتاب من الشتات والمهاجر، ويلغى التمثيل الفصائلي. كذلك يعاد تشكيل اتحاد المسرحيين واتحاد التشكيليين والقطاعات الفنية الأخرى.

ثالثاً. إقامة صندوق وطني للتنمية الثقافية لدعم الثقافة الفلسطينية في مواقعها كافة، بحيث يكون مستقلاً ويعتمد أولاً على الدعم المالي الفلسطيني.

رابعاً. تفعيل دائرة ثقافية في وزارة الخارجية الفلسطينية تعمل على تنشيط العمل الثقافي خارج الوطن ونشره في العالم، وتعيين ملحقين ثقافيين في السفارات الفلسطينية، وإقامة مراكز للثقافة الفلسطينية في الدول العربية والأجنبية تنظم الحضور الثقافي الفلسطيني في هذه الدول.

خامساً. إقامة معهد لترجمة الأدب الفلسطيني إلى اللغات الأجنبية يدعم ترجمة الكتاب الفلسطيني، ويعقد اتفاقات مع دور نشر في العالم، ومع معاهد ترجمة ومؤسسات أكاديمية.

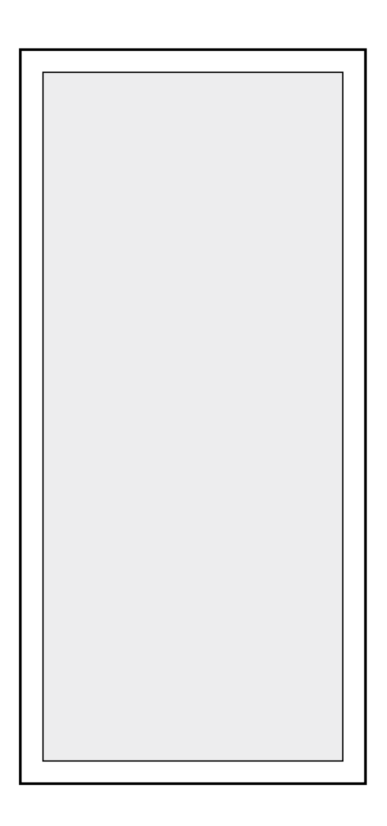
سادساً. إقامة أقسام للثقافة الفلسطينية في الجامعات الفلسطينية لتدريس هذه الثقافة، وعدم الاكتفاء بمساقات للأدب والفنون ضمن أقسام قائمة، كما تضاعف عدد المؤتمرات حول الثقافة.

سابعاً. تسريع التشريع الثقافي لضمان حرية المبدع والمحافظة على حقوقه وحماية التراث الفلسطيني وتنظيم منح الجوائز الوطنية.

ثامناً. عقد مؤتمر سنوي عام للثقافة الفلسطينية يشكل حدثاً مركزياً، وفيه يطرح مجمل القضايا الثقافية.

أخيراً، هذه الورقة لم تدخل في التفاصيل، أولاً لضيق المجال، وثانياً لأن الخطط المشار إليها جميعاً تتناول كل جوانب الثقافة بمفهومها الشامل ويمكن العودة إليها.

الشعب الفلسطيني قادر على صنع ثقافة راقية على الرغم من كل الظروف التي يعيشها، وهو يستحق مثل هذه الثقافة، وإذا جندت المؤسسات المختصة طاقات أكبر لإحداث حراك ثقافي، فإنها ستجعل حياة الإنسان الفلسطيني أجمل، وسيكون أشد عزيمة ورقياً في مقاومة الاحتلال وخدمة قضيته العادلة.



الجلسة السادسة

رئيس الجلسة: خالد الحروب

المتحدثة:

غانية ملحيس: عناصر الرؤية الإستراتيجيّة لتغيير المسار

عناصر الرؤية الإستراتيجية لتغيير المسار

غانية ملحيس

مقدمة

بعد مرور أكثر من قرن على استمرار الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وعلى الرغم من حدوث تطورات خلال العقدين الأخيرين توحي باقتراب نهايته لقرب تسويته، يتوفر إجماع محلي وإقليمي ودولي غير مسبوق على ضرورة حل الصراع، وتوافق غير مسبوق أيضاً، على أن أساس هذا الحل يرتكز على مبدأ تقسيم فلسطين، بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل داخل الجغرافيا الفلسطينية، وموافقة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي المعنيين مباشرة بالصراع، وتأييد مختلف الأطراف العربية والإسلامية والإقليمية والدولية، كل لأسبابه الخاصة.

إلا أن هذا الإجماع النادر حول ضرورة قيام الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين، الذي لم يسبق أن توفر لعشرات الدول التي تحظى بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، على الرغم من أهميته وضرورته، لا يزال غير كاف لقيام الدولة الفلسطينية، بما يتيح الفرصة لإنجاز تسوية سياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث تشير كل الدلائل إلى وصول مسار التسوية السياسية القائم على مبدأ التقسيم إلى طريق مسدود.

وقد يعتقد البعض أن المشكلة تكمن في تفاصيل القسمة. ومع أن منطق الأمور يشير إلى أن

الاتفاق على المبدأ يسهل التوافق على التفاصيل ويحسّن فرص بلوغ الهدف، غير أن الأمر يبدو معكوساً في الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية. إذ كلما اقتربنا من محاولة تطبيق مبدأ اقتسام الأرض، تراجعت فرص تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وبإمعان النظر في التاريخ، يتضح أن قيام الدول والكيانات السياسية الجديدة سهل نسبيّاً، على الرغم من احتياجه ظروفاً محلية وإقليمية ودولية ناضجة تسمح به. في حين أن استعادة دول لمواقعها على الخريطة السياسية والجغرافية الدولية، بعد أن حلت أخرى مكانها، يحتاج إلى شروط خاصة، تعجز عنها المقاربات المطروحة باقتسام الأرض بين أطراف الصراع لتسويته.

فاقتسام الوطن بين السكان الأصليين والمستوطنين، مغاير لاقتسام الأوطان بين المواطنين. فالأخير على سوئه، لا يعطي أحداً حقاً في العيش فوق أنقاض الآخر، وتداعياته تماثل خسارة اختلاف الورثة عند تفتيت الإرث. والتاريخ البشري حافل بنماذج عدة لتشظي الأوطان على أسس عرقية وإثنية ودينية وطائفية أسفرت عن قيام دول ضعيفة ومعظمها فاشلة بالمفهوم التنموي. إلا أنه لم يسجل نموذج واحد لاقتسام وطن بين أصحابه الأصليين والمستوطنين. غير أن هناك شواهد على 3 نماذج لتجارب حل الصراع بين السكان الأصليين والمستوطنين، وهي:

النموذج الأول: انتصار حاسم للمستوطنين على سكان البلاد الأصليين ومن أمثلته: الولايات المتحدة الأميركية، كندا، أستراليا.

النموذج الثاني: انتصار حاسم لأصحاب البلاد الأصليين وإلحاق الهزيمة بالمستوطنين، ما أدى إلى رحيلهم إلى مواطنهم الأصلية. وأمثلته: استيطان الفرنجة في فلسطين المعروف «بالمشروع الصليبي»، الذي تواصل نحو مائتي عام (1095– 1291)، الاستيطان الفرنسي في الجزائر الذي استمر 132 عاماً (1830– 1962).

النموذج الثالث: توصل سكان البلاد الأصليين والمستوطنين إلى توافق على العيش المشترك في إطار المساواة التامة، ونموذجه الماثل في الأذهان جنوب أفريقيا.

وبمحاولة استقصاء سمات كل نموذج، يتضح ما يلي:

النموذج الأول الذي انتصر فيه المستوطنون اتسم بخصائص عدة، أهمها:

1. حداثة اكتشاف الدول وبعدها الجغرافي عن المراكز الأهلة بالسكان.

2. اتساع الرقعة الجغرافية، ووفرة الموارد.

3. انخفاض كثافة السكان الأصليين، إذ لا تتجاوز نسبة السكان الأصليين (الهنود الحمر) 0.9% من إجمالي سكان الولايات المتحدة الأميركية، و1.8% من سكان كندا، و2.4% من إجمالي السكان في استراليا.

4. الكثافة البشرية العالية للمستوطنين الذين تدفقوا بأعداد هائلة.

5. التنوع العرقي والإثني والديني والطائفي الكبير لمجتمع المستوطنين.

6. الفجوة الحضارية الهائلة (بالمفهوم الحداثي وليس الثقافي) بين السكان الأصليين والمستوطنين.

7. الاختلال الهائل في موازين القوى بين المستوطنين والسكان الأصليين، (بالمفهوم الشامل الديموغرافي والعسكري والسياسي والاقتصادي والإعلامي والعلمي والتكنولوجي . . . الخ).

8. إقامة أنظمة ديمقراطية ترتكز على المواطنة، والتعددية، وحرية المعتقد، واحترام الخصوصية الثقافية، والمساواة التامة للجميع أمام القانون.

أما النموذج الثاني الذي انتصر فيه السكان الأصليون، فيمكن تلخيص أهم سماته بما يلي:

1. الإطار الاستعماري التوسعي للمشروع الاستيطاني، «فالمشروع الصليبي» أتى في إطار ما يعرف بغزو الفرنجة الأوروبيين لفلسطين في القرن الحادي عشر الميلادي، للسيطرة على المنطقة، مستخدمين شعار «تحرير القبر المقدس» لتعبئة الجماهير الأوروبية المتدينة وتوظيفها في خدمة توسع القوى الأوروبية المتنفذة. كما أن الاستيطان الفرنسي في الجزائر تم في إطار التوسع الاستعماري الفرنسي لتأمين استدامة الاحتلال الفرنسي وضم الجزائر لفرنسا.

2. تجانس المستوطنين العرقي والديني والحضاري (الثقافي) وكثافة تدفقهم الجماعي إلى مناطق جغرافية مكتظة بالسكان المتجانسين عرقياً وحضارياً، ما أبقاهم أقلية نسبية أجنبية مختلفة، على الرغم من كبر عددهم. (لا تتوفر بيانات رقمية لعدد المستوطنين أو لأهميتهم النسبية إلى إجمالي سكان البلاد الأصليين في إطار استيطان الفرنجة في فلسطين في القرن الحادي عشر الميلادي، لكن المعطيات تشير إلى كبر حجمهم، على الرغم من بقائهم كأقلية نسبية إلى إجمالي السكان، ما مكّنهم من السيطرة لفترة زمنية طويلة). من ناحية ثانية، فقد تجاوز عدد المستوطنين الفرنسيين في الجزائر مليون ونصف مستوطن، شكلوا نحو 13-15% من إجمالي سكان البلد الأصليين.

3. الطبيعة العنصرية الاستعلائية للمستوطنين، والارتكاز على مفهوم التفوق العرقي في بناء منظومة قيمية وقانونية واقتصادية واجتماعية تقتصر عليهم وإقامة تجمعات استيطانية خاصة بهم.

4. التأسيس لمجتمعين متباينين: مجتمع أقلية استيطانية صغير متقدم مترف ومتعال ينفرد بالمزايا والحقوق، ويحكمه نظام ديمقراطي يُقتصر عليه، ومجتمع الأغلبية من السكان الأصليين المحرومين من أساسيات الحياة، يحكمه النظام ذاته بمنهج استعماري استبدادي يستبيح حياتهم، وكرامتهم الوطنية، وحقوقهم الإنسانية.

5. اختلال ميزان القوى، وبخاصة العسكري لصالح المستوطنين، والاستخدام المتواصل للقوة المفرطة من قبلهم لحماية مصالحهم ولضمان استئثارهم بموارد البلاد وخيراتها، وحرمان السكان الأصليين وتسخيرهم لخدمتهم.

6. غياب أي مرونة لدى المستوطنين في مختلف مراحل الصراع مع السكان الأصليين، وإغفالهم مضمون موازين القوى الشمولي المتغير على الدوام بفعل تداعيات استمرار الصراع، وتغافلهم عن تأثيراته التراكمية المؤسسة لتحول نوعي، وتواصل احتفاظهم بسماتهم الاستعمارية، وأيديولوجيتهم العنصرية وامتيازاتهم، ومواصلة التنكر لحقوق سكان البلاد الأصليين في الحياة والحرية وتقرير المصير، ما يقوّض أسس التعايش المشترك، ويدفع بالصراع التناحري إلى حدوده القصوى.

فيما اتسم النموذج الثالث (جنوب أفريقيا) بسمات النموذج الثاني ذاتها، مع اختلاف جوهري في موقف المستوطنين. وقد تمثل هذا الاختلاف في أن المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا، الذين يصل عددهم نحو 5 ملايين مستوطن يمثلون نحو 10% من إجمالي السكان، أدركوا بعد تجربة الصراع الدامي الطويل، أن استمرار وجودهم الآمن رهن بتخليهم عن طبيعتهم الاستعمارية وأيديولوجيتهم العنصرية، والقبول بالعيش المشترك في إطار المواطنة المتساوية على صعيدي الحقوق والواجبات.

أوجه التشابه والاختلاف بين الصراع الفلسطيني- الصهيوني والنماذج السابقة:

تتشابه خصائص الاستيطان الصهيوني في فلسطين مع سمات المشاريع الاستيطانية السابقة، وبخاصة لجهة سياقه الاستعماري، وانتهاجه أساليب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي تجاه

السكان الأصليين، وأيديولوجيته العنصرية وعقدة التفوق على الأغيار، واستمرار اعتماد القوة أساساً لتقويض الوجود الفلسطيني في فلسطين، ما يجعله أكثر شبهاً بالنموذج الثاني، الذي انتهى بتصفية المشروع الاستيطاني ورحيل المستوطنين. لكن التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ينفرد أيضاً بسمات خاصة إضافية، أهمها:

1. التوازن الديموغرافي بين السكان الأصليين (الفلسطينيين) والمستوطنين الوافدين (اليهود) في فلسطين، حيث يبلغ عدد المستوطنين اليهود فيها نحو 5.6 مليون مقابل حوالي 5.5 مليون فلسطيني لا يزالون يعيشون داخل وطنهم، ما يعني وجود نموذج مغاير لنماذج الأقلية والأغلبية السابقة، دون أن ينفي ذلك أن التجمع الاستيطاني اليهودي يشكل أقلية ضئيلة في المحيط العربي الواسع (1.9%) الذي يتطلع مجتمع المستوطنين اليهود لإخضاعه لسيطرتهم.

2. الخاصية الإجلائية للمشروع الاستيطاني الصهيوني، القائمة على طرد السكان الأصليين وإجلائهم عن أرض وطنهم، في إطار عملية تطهير عرقي لا تزال تتواصل للعقد السابع على التوالي، أسفرت عن وجود أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني لا يزالون محرومين من ممارسة حق العودة الذي تكفله لهم الشرائع والقوانين الدولية كافة، ونسبة كبيرة منهم تسكن في مخيمات اللاجئين منذ أكثر من ستة عقود، على مسافات قصيرة من ديارهم التي طردوا منها، في ظل ظروف أمنية ومعيشية بالغة السوء، وحرمان من الحقوق الإنسانية الأساسية، ناهيك عن التعامل معهم كفائض سكاني في أي صراع داخلي في الدول المضيفة. ولا تقتصر ظاهرة اللاجئين على الفلسطينيين المطرودين خارج تخوم وطنهم، بل تمتد أيضاً إلى معظم من تبقى منهم داخل الوطن، بمن في ذلك مواطنو إسرائيل الفلسطينيون، وبخاصة من الفلاحين والبدو غير المعترف رسمياً بقراهم ومضاربهم، المهددين على الدوام بالاقتلاع من ديارهم وممتلكاتهم، حتى في إطار عملية التسوية السياسية الراهنة، المرتكزة على مبدأ دولتين لشعبين.

3. الطبيعة الإحلالية للمشروع الاستيطاني التي ترتكز على استمرار تفعيل حق العودة الفريد، الذي يتيح استجلاب أتباع الديانة اليهودية ومن يتم تهويدهم من الأجناس والأعراق والجنسيات كافة، ومنحهم حق العيش في ممتلكات السكان الأصليين بعد إخلائها من أصحابها، وإكسابهم حق المواطنة الإسرائيلية والامتيازات التي تقتصر على مواطنيها اليهود. فوفقاً لكتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي رقم 62 للعام 2011، فإن 13.5% من يهود إسرائيل قدموا للاستيطان فيها خلال العقدين الأخيرين (في مرحلة التسوية السياسية)، في

الوقت الذي يحرم مواطنو إسرائيل الفلسطينيون (20% من سكان الدولة) الذين يعيشون في فلسطين منذ آلاف السنين من حقوقهم الأساسية. ولا تقتصر عملية إحلال المستوطنين اليهود محل المواطنين الفلسطينيين على حدود دولة إسرائيل، التي يشترط المستوطنون الاعتراف بيهوديتها لتسوية الصراع، بل تمتد وتتسارع في زمن التسوية السياسية، لتشمل الأراضي الفلسطينية المفترض أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية، حيث تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن 8.8% من يهود إسرائيل يقيمون في 136 مستوطنة، و100 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، وأن 37.5% منهم يستوطنون في القدس الشرقية. كما تشير البيانات إلى زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية خلال العام 2010 بأكثر من ضعفين ونصف (258%) من معدل الزيادة السنوية في إسرائيل (4.9% مقابل 1.9%).

4. التركيبة السكانية المتماثلة دينياً، والمتباينة عرقياً واثنياً وثقافياً لمجتمع المستوطنين اليهود. فالمستوطنون المولودون في إسرائيل لا تزيد نسبتهم على 71% من المجتمع الاستيطاني اليهودي البالغ تعداده في نهاية العام 2010 نحو 5.6 مليون. ويشكل اليهود الأشكناز (أوروبيون وأميركيون) 33.4% منهم، غالبيتهم من اليهود الروس (47.3%)، وأكثر من نصف اليهود الأشكناز (57.4%) مولودون خارج إسرائيل، و35.4% منهم هاجروا إليها حديثاً خلال العقدين الأخيرين فقط، بالتزامن مع عملية التسوية السياسية الفلسطينية- الإسرائيلية. ويمثل الأشكناز مجتمع الصفوة، ويسيطرون على مواقع صنع القرار الإسرائيلي، فيما يشكل اليهود السفارديم (الشرقيين) نحو الثلثين، نصفهم من البلاد العربية والإسلامية، ويتركزون في الطبقات الدنيا والوسطى في الهرم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليهود إسرائيل. ويشكل السكان الأصليون الفلسطينيون حوالي خمس سكان دولة إسرائيل، ويتركزون في الشريحة الدنيا، ويعاملون كفائض سكاني معاد غير مرغوب في بقائه.

5. الحدود الجغرافية المفتوحة للاستيطان اليهودي، التي تنتجها الظروف المتغيرة، والتي تحتكم إلى موازين القوى عموماً والقوة العسكرية خصوصاً، ولا تقتصر على فلسطين، بل تمتد لتشمل أي منطقة تحتلها إسرائيل بالقوة العسكرية. فإذا ما كان متعذراً حل الصراعات السابقة باقتسام الوطن بين السكان الأصليين والمستوطنين، فهل ستسمح فرادة السمات الخاصة بالمشروع الاستيطاني الصهيوني بحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وفقا لمبدأ التقسيم؟ ولماذا وصلت المقاربة الأخيرة لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي إلى طريق مسدود، على الرغم من التوافق المحلي والإقليمي والدولي غير المسبوق على ضرورة حل الصراع، وعلى ارتكاز الحل على اقتسام فلسطين؟

الاستنتاج المرتكز إلى دروس التاريخ يؤكد أن تسوية الصراع بين السكان الأصليين في فلسطين والمستوطنين اليهود الوافدين إليها، لن تكون استثناء، ما يعني تعذر حل الصراع على أساس تقسيم فلسطين إلى دولتين. فالدولة الفلسطينية المراد إقامتها إلى جانب إسرائيل، بغض النظر عن حدودها ومضمون سيادتها، تصطدم تلقائياً بمرتكزات الهوية الصهيونية لإسرائيل من جهة، وبمرتكزات الهوية الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى، ما يتعذر معه، نجاح أي مقاربة مبنية على حل تفاوضي يرتكز على القسمة التي ينتج عنها إقامة دولة فلسطينية، ذلك أن دولة الحد الأدنى الممكن قبولها فلسطينياً لتسوية تاريخية تنهي الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تقتضي تلقائياً تحرر إسرائيل من الصهيونية، وتخليها عن أهدافها الاستعمارية العنصرية الاستيطانية الإجلائية الإحلالية، والانكفاء داخل حدود محددة، والاعتراف رسمياً وعمليا بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، والاعتراف كذلك بالمسؤولية الإسرائيلية عن مشكلة اللاجئين، والاستعداد للإسهام في تحمل مسؤولية حلها، واستعادة إسرائيل لنصف مليون من مستوطنيها من القدس والضفة الغربية، واستيعابهم داخل تخومها، وتمتع فلسطينيي الداخل بحقوق المواطنة المتساوية، وإلغاء قانون العودة الفريد لليهود، والتخلي رسمياً وعملياً عن مخططات استجلابهم. فتواصل الاستيطان الكولونيالي في إسرائيل المحدودة المساحة والموارد، بمثابة إعلان عن استمرار حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يختبر ويلاتها.

ودولة الحد الأقصى الممكن قبولها إسرائيلياً، تعني موافقة الفلسطينيين على تقسيم قضيتهم وتقسيم شعبهم، والتنازل عن حقوقهم التاريخية، ومقايضة 78% من أرض وطنهم، والتنكر لحقوق ثلثي الشعب لقاء السماح لنحو الثلث في العيش الآمن في 22% من الوطن في دولة محدودة السيادة منزوعة السلاح، وتعني تسليماً فلسطينياً بحق المستوطنين اليهود في إقامة دولتهم على أنقاضهم، والاعتراف بشرعية هذا الحق، والإسهام في ضمانه، وتعني مطالبة فلسطينيي الداخل بالتسليم بقدرهم كأقلية مشبوهة ناقصة المواطنة في وطنهم، ومطالبة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات بالتضحية بأحلامهم وحقوقهم، والكف عن السعي إلى تحقيقها، ومطالبة الدول العربية المضيفة لهم بالتالي بتوطينهم، أو إعادة توزيعهم بالقوة على دول لاستيعابهم وإنهاء قضية اللاجئين.

أما المقاربة الإسرائيلية الراهنة لحل الصراع، المحتكمة إلى موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية القائمة، فتتطلع لإنجاز تسوية تاريخية ونهائية بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية، تحظى بتأييد عربي وإسلامي ودولي وترتكز على الشروط التالية:

1. الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دولةً قوميةً للشعب اليهودي.
2. أن تؤدي التسوية إلى إنهاء الصراع ووضع حد للمطالب المتبادلة.
3. أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج تخوم دولة إسرائيل.

4. أن تقام الدولة الفلسطينية نتيجة حل تفاوضي واتفاق سلام.

5. أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

6. أن تحتفظ إسرائيل بحق المرابطة العسكرية لفترة طويلة على طول نهر الأردن (الحدود الفلسطينية – الأردنية).

7. أن تبقى الكتل الاستيطانية اليهودية الكبرى في الضفة الغربية خاضعة للسيادة الإسرائيلية.

8. أن تبقى القدس الموحدة عاصمة إسرائيل.

وتحظى الشروط الإسرائيلية بتبنٍّ وتأييد أميركي، مع بعض الفوارق في إمكانية الاستعاضة عن الوجود العسكري الإسرائيلي المباشر على الحدود الفلسطينية – الأردنية بوجود عسكري دولي للناتو أو لقوات أميركية، ومع إمكانية تبادل في الأراضي والسكان، بما يسمح بضم المستوطنات والمستوطنين إلى الدولة الإسرائيلية، وضم فلسطينيي الداخل 1948 مع بعض الأراضي في صحراء النقب والمناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية إلى الدولة الفلسطينية، ومنح الفلسطينيين حق إدارة دور العبادة الخاصة بهم في القدس.

يتضح مما تقدم، أن الحل القائم على تقاسم الوطن عبر التفاوض بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية، يستعصي على كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بغض النظر عمَّن يحكم إسرائيل (اليمين أو اليسار)، ومن يقود الفلسطينيين (المتشددين أو المعتدلين).

غير أن تعذّر قيام الدولة الفلسطينية تفاوضياً، يجب ألا يدفع الفلسطينيين لتعديل مطالبهم بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في العام 1967، حيث بات هذا المطلب يحظى بإجماع دولي باعتباره الاحتلال الوحيد الباقي في القرن الحادي والعشرين، بل يتوجب تكثيف النضال من أجل إنهاء هذا الاحتلال عبر رفع كلفة استمراره، فهذا ما دفع إسرائيل للانسحاب الأحادي من جنوب لبنان وقطاع غزة. وقد تلجأ إسرائيل إلى التحول إلى إدارة الصراع بعد العجز عن حله بفرض شروطها، ومحاولة فرض الحل الإسرائيلي كأمر واقع لا يترتب عليه التزامات تعاقدية، عبر انسحاب أحادي لحدود جدار الفصل داخل الضفة الغربية إذا ما اضطرها ارتفاع كلفة احتلالها لذلك، ما قد ينجم عنه وضع مشابه لقطاع غزة، بمعنى انتهاء الوجود المادي للاحتلال الإسرائيلي في المناطق التي تنسحب منها أحادياً، ما يسمح بالتواصل الداخلي بينها، والتحرر كلياً من أعباء مسؤوليات الاحتلال، وتحميلها

بالتالي للسلطة الفلسطينية والعرب ومجتمع المانحين، مع بقاء السيطرة الإسرائيلية الكاملة على القدس والمستوطنات، والمناطق الإستراتيجية، ومصادر المياه، والأغوار، والمنافذ مع العالم الخارجي، ومع تعميق الانفصال بين الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة.

وعليه، وفي ظل تعذّر إمكانية حل الصراع باقتسام الوطن تفاوضياً، واستخدام إسرائيل لمسار التسوية السياسية خلال العقدين الماضيين لتعميق الاختلال في موازين القوى لصالحها، عبر استكمال تهويد القدس ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتسريع وتائر الاستيطان، ومحاصرة النمو السكاني والإسكاني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الفلسطيني، لتقويض مرتكزات الوجود الفلسطيني داخل فلسطين، والدفع باتجاه الحل الإقليمي للقضية الفلسطينية خارج فلسطين، فإنه يتعين على الفلسطينيين جميعاً في الوطن والشتات، وعلى المستويات كافة؛ شعباً ومنظمةً وسلطةً ومعارضةً، مراجعة المسار الذي ينتهجونه لحل الصراع، عبر مقارعة الصهيونية للوصول إلى حلول وسطى معها، والإسراع في استعادة نهج مواجهة الصهيونية لهزيمتها، باعتبارها حركة استعمارية رجعية معاكسة لحركة التاريخ، تستند إلى فكر عنصري إقصائي ينكر على الآخر المختلف، وجوده وحقوقه وتاريخه وحضارته.

واستعادة نهج المواجهة لا تعني تكرار الدخول في نفق الخيار الأوحد، بل استخدام كل الوسائل النضالية المشروعة في إطار مشروع إنساني تحرري نهضوي لا يسعى، كما تروج الصهيونية إلى تصفية إسرائيل، وإنما إلى تحررها من الصهيونية، ووقف سلوكها العدواني التوسعي، ولا تعني كذلك تصفية الوجود اليهودي في فلسطين، وإنما تحررهم من الأيديولوجية العنصرية المعادية للأغيار، وتخلصهم من وهم استهدافهم بسبب عقيدتهم، وبالتالي منع قياداتهم من مواصلة استنفار غريزة الخوف لتعطيل قدرتهم على تلمس طريق بديل ممكن يسمح بتسوية الصراع، ويتيح لهم العيش الحر الآمن، كأسياد في وطن يتشاركونه مع أسياد فلسطينيين آخرين يعيشون على هذه الأرض منذ ألاف السنين، في إطار من المساواة التامة.

إن ذلك ممكن وواقعي ومواكب لاتجاه حركة التاريخ، لأن للواقعية مفهوماً مغايراً للواقع المحتكم إلى موازين القوى المتغير على الدوام، يتصل بحقوق جميع الشعوب في الحياة والحرية وتقرير المصير، وبإصرارها على انتهاج كافة السبل المشروعة والملائمة لبلوغها مهما بلغت كلفة ذلك، ومهما طال الزمن.

ولقد ثبتت صدقية واقعية هذا الطرح عندما صوب المجتمع الدولي في العام 1975 خطاه، وصنف الحركة الصهيونية كحركة عنصرية، وكان القرار إنجازاً جوهرياً لعمل مقاوم للفلسطينيين والعرب وأحرار العالم في حرب المواجهة الطويلة معها. غير أننا أضعنا هذا الإنجاز وفرطنا به عندما ضللنا طريقنا كفلسطينيين وعرب، وبدأنا نلهث وراء الحلول الوسطى مع الحركة الصهيونية، وفوّتنا بذلك فرصة تاريخية مهمة ليهود إسرائيل أولاً، وللمجتمع

الدولي ثانياً، لتلمس البديل الصحيح لإنهاء الصراع، وأبعدنا انحراف مسار مواجهة الصهيونية عن فرص حل الصراع، ورفع كلفة بلوغها. وسيتواصل ابتعادنا عن هدف حل الصراع، طالما عجزنا كفلسطينيين وعرب ومجتمع دولي عن انتهاج المسار الصحيح لبلوغ ذلك.

إن تصويب المسار الفلسطيني لتقريب فرص حل الصراع يستلزم ما يلي:

أولاً. تبني الحركة الوطنية الفلسطينية مشروعاً تحررياً حضارياً نهضوياً نقيضاً للفكر العنصري الصهيوني، يستند إلى فكر إنساني تقدمي يؤمن بتساوي حق الجميع في الحياة والحرية والعدالة والعيش الكريم وتقرير المصير، ويعتمد التنوع والتعددية في إطار المساواة التامة.

ثانياً. اعتماد مقاربة واقعية لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تنطلق من التجارب الدولية الناجحة في حل الصراعات، وأساسها تساوي الحقوق الإنسانية في الحياة والحرية وتقرير المصير. وعليه، فان أي مقاربة لإنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي يفترض أن تتضمن ما يلي:

1. المواءمة بين الحقوق التاريخية المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وبين الحقوق المكتسبة ليهود إسرائيل.

2. تجنب أي مشروع سياسي لحل الصراع يرتكز على تقسيم الوطن، ولا يتوافق مع الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة، والحافظة للمشروع الوطني، والامتناع عن مقايضة حقوق جزء من الشعب بحقوق جزء آخر، ليس فقط لافتقاره للمشروعية الوطنية والأخلاقية والحقوقية، بل أيضاً لأن تقسيم الوطن يقضي بتقسيم الشعب وتقسيم القضية، ويستثني ثلثي الشعب الفلسطيني (الجزء المحتل منذ العام 1948 وفلسطينيي الشتات) حتى بافتراض واقعية قيام الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في العام 1967؛ أي الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، وهو أمر متعذر ومشكوك به في ظل موازين القوى القائم، كما توضح الشروط الإسرائيلية المدعومة أميركياً، وكما تدلل عليه حصيلة التفاوض المتواصلة على مدى العقدين الماضيين، وتسريبات ويكيليكس لوثائق التفاوض الفلسطيني- الإسرائيلي، ونتائج لقاءات عمان الاستكشافية مؤخراً.

3. إعادة النظر في فكرة الدولة باعتبارها شكلاً وحيداً لتقرير المصير، ومراجعة حقيقة مدى ملاءمتها كمنتج تفاوضي للحالة الفلسطينية، في ظل عجز النماذج المطروحة عن تحقيق الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني، دون

استبعاد قيامها إذا ما تم تصحيح الاختلال في موازين القوى، بما يسمح بدحر الاحتلال الناشئ العام 1967 وإنهائه، والاستعاضة عن فكرة الدولة القومية لإنهاء الصراع بفكرة الوطن، الذي يتيح للفلسطيني العودة إلى أرضه والعيش بحرية في وطنه، وممارسة حقه في تقرير مصيره، ويقر لليهودي الإسرائيلي (وليس اليهودي عموماً) الحق ذاته في الحرية وتقرير المصير، ويجد بذلك مصلحة في التقاط فرصة للعيش المشترك في إطار المساواة التامة، عند تمكنه من التحرر من الفكر العنصري الإقصائي الصهيوني.

ثالثاً. وضع إستراتيجية فلسطينية جديدة ترتكز على الأسس التالية:

1. الثقة بالنفس، والتعلم من تجارب الشعوب، بأن لا مستقبل للمشاريع العنصرية التي ترتكز على إلغاء الآخر، مهما بلغ جبروت قوته ومهما طالت ديمومته، وبأن الانتصار على الصهيونية أمر حتمي، لكنه يحتاج إلى فكر نقيض، ومشروع حضاري مقاوم، وإستراتيجيات وخطط وبرامج عمل ومهمات تنجز تباعاً، ويحتاج إلى زمن غير قصير لإنجازه؛ ذلك أن مصائر الشعوب لا ترتبط بجيل بعينه، وأن مهمة بعض الأجيال تعبيد الطريق عبر تحقيق إنجازات ذات مفعول تراكمي تمكن الجيل التالي من الانتصار. كلنا نعلم أن صلاح الدين الأيوبي الذي ينسب له الانتصار على الاستيطان الإفرنجي في فلسطين قبل عشرة قرون، سبقه عماد الدين زنكي، ونور الدين زنكي، واستغرقت عملية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري والمؤسسي نحو مائة سنة، كي يتمكن صلاح الدين من قيادة الشعب لإلحاق الهزيمة بالفرنجة وتحرير القدس. لا يعني ذلك أننا نحتاج لمائة سنة أخرى أو لنصفها لإنجاز مشروعنا التحرري، لكننا بالقطع نحتاج إلى وقت لهزيمة الحركة الصهيونية، بعد تيه طويل أضعناه في أوهام الحلول الوسطى معها.

2. توظيف نتائج المراجعة النقدية للوضع الفلسطيني الراهن، بما يمكننا من فهم تطورات القضية الفلسطينية، باعتبارها نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، وبما يساعدنا على الإسراع في مغادرة موقع المفعول به العاجز عن التأثير، الذي طال مكوثنا فيه تحت ذريعة اختلال موازين القوى، والتوقف عن تخويف الذات بالتهويل الذي يؤسس للخنوع والاستسلام، والامتناع، أيضاً، عن الاستهانة والتهوين الذي يمهد للمغامرة ومواصلة القفز بين بدائل لا وجود لها؛ فالشعوب عندما تحدد أهدافها وتعي صوابية إستراتيجيات تحقيقها، وتثق بكفاءة ونزاهة قياداتها، وتشرك في الدفاع عن مصالحها الوطنية العليا، تصنع موازين قوى قادرة على هزيمة قوى عظمى وإجبارها على التراجع وتغيير مواقفها.

3. عدم الاستهانة بما تحقق من إنجازات وطنية عبر مسيرة النضال الفلسطيني الطويل، إذ يجب ألا تعمينا قتامة اللحظة الراهنة عما حققناه من إنجازات مهمة في مواجهة الحركة الصهيونية، تحققت بفضل تضحيات شهدائنا وجرحانا وأسرانا ومعاناة شعبنا المناضل الصابر ودعم الشعوب العربية وأحرار العالم. فلقد حافظنا على وجودنا ضد كل محاولات الإبادة والتشتيت والتهميش، واحتفظنا بهويتنا الوطنية الفلسطينية على الرغم من تآمر الكون عليها، وحمينا تماسكنا المجتمعي على الرغم من تشتيتنا في كل بقاع الأرض، واستعدنا وجودنا السياسي الذي يعترف به العالم أجمع، واعدنا القضية الفلسطينية إلى صدارة جدول أعمال العالم، كقضية شعب يكافح بلا هوادة ضد الظلم، وحظينا بتعاطف شعوب العالم أجمع، وبتأييدهم لعدالة قضيتنا، وكشفنا زيف الادعاءات الصهيونية وعدوانيتها وعنصريتها، بل وأجبرنا العدو الذي أنكر وجودنا على التراجع والاعتراف بوجودنا وببعض حقوقنا.

4. البدء بعملية إصلاح فلسطيني حقيقي شامل، لا يقتصر على النظام السياسي والاقتصادي على الرغم من أولويته، بل يمتد ليشمل منظومة القيم التي أصابها التشوه بسبب فقدان البوصلة. ويتطلب ذلك، بداية، استبدال نهج مقارعة الصهيونية على أمل الوصول إلى حل لقيام دولة فلسطينية، بمنهج مواجهة الصهيونية التي لا مجال لحلول وسطى معها، ووقف جري السلطة لاستطلاع الفرصة الأخيرة؛ ذلك أن تجارب الشعوب التي سبقتنا بالتحرر، لم تعرف مصطلحات الفرصة الأخيرة التي اختص بها القاموس السياسي الفلسطيني، فالبرنامج المرحلي الذي أسس لمبدأ تقسيم الوطن، جرى تمريره تحت شعار اقتناص الفرصة التي تتيحها حرب أكتوبر، والاعتراف الفلسطيني بقرار التقسيم العام 1988 تم تبريره باستثمار الفرصة التي أتاحتها الانتفاضة بعد عام واحد على انطلاقتها. منذ مدريد وحتى اللحظة، ونحن نلهث وراء الفرصة التي لا تأتي، وننسى أو نتناسى أن الشعوب تخلق فرصها، ونتجاهل أننا بذلك نمنح الفرصة لإطالة عمر المشروع الصهيوني، ونغفل أن هذا المشروع أوجد فرص تحققه، واستغرق التخطيط والاستعداد لإنجاز هدفه في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين أكثر من خمسة عقود لجهد دؤوب متواصل، بدأ قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول العام 1897، وأعلن حاجته لخمسين عاماً لتحقيقه. نحن في فلسطين نطلق طلقة، أو نطلق تصريحاً نارياً وننتظر على الهاتف طلباً للتفاوض. مشكلتنا الفلسطينية أننا نقبل التغرير بنا، على الرغم من علمنا بذلك. وتحت وطأة عذاباتنا، نترك لنخبنا الراغبة في حياة لا تألفها

مراحل التحرر الوطني، وننسى أن نموذج رام الله استثنائي في حياة الشعب الفلسطيني، وان النموذج الحقيقي السائد لحياة الفلسطينيين داخل الوطن يتراوح ما بين العيش داخل الخط الأخضر في قرى ومضارب غير معترف بها مهددة بالزوال، أو في القطاع المحصور بين الأنفاق، أو في المعازل المبعثرة في مدن الضفة وقراها ومخيماتها، فيما يكافح فلسطينيو الخارج في سوريا ولبنان من أجل مصير لا يماثل مصير فلسطينيي العراق القابعين للعام التاسع في مخيم الرويشد على الحدود العراقية -الأردنية، منتظرين فرصة للجوء إلى إحدى دول أميركا اللاتينية. نكره من يوقظنا من غيبوبة طال أمدها، ولا نحب التخطيط طويل المدى على الرغم من امتلاكنا وزارة مختصة مكتظة بالعاملين، وخططاً خماسية وثلاثية وسنوية، ولا تستهوينا البرامج التنفيذية ذات الأهداف الصغيرة القادرة على مراكمة الإنجازات. نهوى حرق المراحل لنكتشف بعد مرور الزمن أننا ما زلنا نراوح في المكان ذاته. نستسهل القفز بين البدائل بمنهج تجريبي باهظ الكلفة، ونعيب على المناهج قصورها دون أن نراجع مسؤوليتنا في اختيار البدائل غير المناسبة للأهداف المبتغاة. نستسهل اتّخاذ القرار والتراجع عنه، معتقدين أننا اللاعب الوحيد في ساحة مفتوحة للصراعات الدولية والإقليمية. نوقّع اتفاقات دون الاحتكام إلى المرجعيات المتعلقة بالسياسات، ونتجاوز الأطر المؤسسية ونقرها في اجتماعات سرية بعيدة عن أعين الشعب، ونكبله بقيود تتعارض مع التزامات البرنامج الوطني الذي ائتمننا عليه، ونحمله أعباء ومسؤوليات الخروج عنه، ويتسابق موقعو تلك الاتفاقات في انتقادها والمطالبة بتعديلها، ويتحللون بذلك من مسؤولياتهم واستحقاقات مساءلتهم عن تبعات أفعالهم. يستقيل بعض قادتنا عبر وسائل الإعلام، ويستأنفون في اليوم التالي مهامهم الرسمية بتغطية إعلامية للقنوات ذاتها. نعد شعبنا بإنجازات إستراتيجية ونحدد عامين لتحقيقها، وعندما يحين موعد استحقاقها، نواجهه بالعجز فنعظّم إحباطه. نبشر شعبنا بشهادات الرباعية الدولية حول جاهزيتنا المؤسسية، ونهرع في أول اختبار لحجز استحقاقاتنا المالية للتحذير من انهيار محتوم وشيك للمؤسسات ذاتها. يتعهد قادتنا بالتزامات يشهدون العالم عليها، ويتحللون منها في اليوم التالي فتنهار الثقة. نبني السلطة ونهلل لها كإنجاز وطني، ونسارع للمطالبة بحلها باعتبارها عبئاً وطنياً، ولا تعيقنا دعوتنا لحل السلطة عن تلبية أول نداء لتولي مسؤولية رئيسية فيها، دون أن تزول هواجسنا التي دفعتنا للمطالبة بحل السلطة، ونتناسى أن الأطر المؤسسية سواء المنظمة أو السلطة، مجرد أجهزة وآليات وأدوات، يمكن استخدامها لصالح المشروع الوطني أو للإطاحة به. هذا هو المسار الذي يتوجب إيلاء الأولوية لتغييره، وهذه هي منظومة القيم التي

يتحتم استبدالها، باستعادة القيم الأصيلة التي توارت عندما تم تغييب البرنامج التحرري الوطني. وواجب النخب السياسية والفكرية والمثقفة الاضطلاع بمسؤولياتهم، وتوظيف معارفهم العلمية وخبراتهم العملية للتعريف أولا بالإستراتيجيات والسياسات والبرامج القادرة على إحداث التحول الإستراتيجي المطلوب في المسار الفلسطيني، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية . . . الخ، ولتوفير وتعميم المعلومات الضرورية حول نتائج وتبعات السياسات التي ينتهجها المسؤولون في السلطة والمعارضة، وتداعياتها على المشروع الوطني التحرري، وتعزيز قدرة الشعب على المساءلة والمحاسبة ومنع انحراف المسار.

5. إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية برؤية جديدة مغايرة، تتجاوز الصيغ التنافسية، التي كان لها انعكاس تدميري على المشروع الوطني الفلسطيني، حيث أسفر التنافس بين الداخل والخارج عن تجاوز الخطوط الحمر، وأفرز اتفاق أوسلو. والخطر ذاته ماثل في التنافس بين «فتح» و«حماس» لاكتساب القبول الأميركي والإسرائيلي، وإعادة البناء التي نعني لا علاقة لها بجهود المصالحة لإنهاء الانقسام، على الرغم من أهمية التوفيق بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني، ولا علاقة لها أيضاً بالطروحات الرائجة حول القيادة الفلسطينية الموحدة، بل تلك تستهدف استقطاب الكل الفلسطيني في الداخل والخارج، وحشدهم حول مشروع وطني إنساني تحرري نهضوي واضح الأهداف، يتكاتف الجميع لإنجازه، ويجد كل فلسطيني على اختلاف عقيدته وانتمائه وجنسه ومكان عيشه، مصلحة شخصية في الإسهام في تحقيقه.

6. إصلاح البنية المؤسسية الفلسطينية بالفصل بين السياسة والإدارة، على مستوى المهام والأشخاص، ويقتضي ذلك:

على الصعيد السياسي:

إعادة بناء الأطر المؤسسية المعنية بتنفيذ المشروع التحرري الوطني، والحرص على تجنب المنهج الإقصائي، والابتعاد كذلك عن نهج التجمع الفصائلي، والبناء على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية التي اكتسبتها عبر مسيرة النضال التحرري، ونفض ما علق بها عبر العقود الماضية من ركام، والبناء على إنجازاتها التراكمية، واستعادة دورها كحاضنة للمشروع الوطني التحرري، وإطار سياسي تمثيلي جامع للهوية الوطنية الفلسطينية، ومرجعية عليا للشعب الفلسطيني، وإصلاح وتطوير هيئاتها وهياكلها المؤسسية، بما يكفل القيادة

السياسية الفاعلة للمشروع الوطني التحرري، ويضمن الإدارة الجماعية للمصالح الوطنية، ويمنع الانفراد الشخصي للقادة، ويحول أيضاً دون الاستفراد الفصائلي، والإسراع أيضاً في إعادة هيكلة كادرها الوظيفي في ضوء المهام والأولويات الوطنية المعتمدة، وتعزيز الهياكل المؤسسية بالكفاءات الوطنية والمهنية المؤهلة.

على الصعيد الإداري:

إعادة هيكلة مؤسسات السلطة بما يمكنها من أداء وظائفها التخصصية وإدارة الموارد البشرية والمادية الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة بكفاءة وعدالة وفاعلية، وبما يساعدها في انتهاج السياسات التمكينية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القادرة على مواكبة المشروع النهضوي التحرري، والمعززة للوجود الفلسطيني، والمطورة لمرتكزاته المادية، والبانية لقدراته الذاتية، وإعادة تأهيل أجهزة السلطة لتطوير أدائها التخصصي، بما يعزز الصمود الفلسطيني ويقوي المناعة الفلسطينية، ويحمي مصالح الشعب الفلسطيني، ويرتقي بنوعية ومستوى الخدمات المقدمة له لتقليص أعباء مقاومة الاحتلال وتسريع إنهائه.

7. الاهتمام الجدي بالعمق الإستراتيجي العربي، ليس فقط بحكم انتماء فلسطين وشعبها للأمة العربية، ولكن أساساً لأن هزيمة الصهيونية لا يمكن أن تتحقق بدون الشراكة الفلسطينية – العربية في مواجهتها، ولأن مواجهة الصهيونية مصلحة فلسطينية عربية مشتركة للأمة مجتمعة وللدول فرادى. وعليه، يتوجب الإدراك، بداية، بأن شعار استقلالية القرار الفلسطيني له مدلول سياسي واحد لا يجوز تجاوزه، ويتصل فقط بتأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية، باعتبارها النقيض للرواية الصهيونية التي تحاول إخفاء ضحيتها، ويتصل كذلك بالإصرار على استرجاع الحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني، ومنع أي محاولات للأنظمة العربية بمقايضتها بمصالح قطرية ضيقة، ولا يعني ذلك، بأي حال من الأحوال، حرية التصرف أو التفريط بالقضية الفلسطينية. ويتوجب الإدراك أيضاً بأن العلاقة الفلسطينية – العربية المطلوب بناؤها لمواجهة الصهيونية مغايرة للنمط السائد في العقود الأخيرة، والقائم على تبادل الخدمات عبر توفير الغطاء العربي للتنازلات الفلسطينية، وتوفير الغطاء الفلسطيني لعملية التطبيع الرسمي العربي مع إسرائيل، قبل أن تتخلى عن أهدافها التوسعية وسلوكها العدواني، ومغايرة أيضاً للفهم الفلسطيني الذي يتعامل مع الدول العربية كصندوق تمويل يتم استدعاؤه عندما ينقطع التمويل الدولي، ومطالبته بتعويض المستحقات

المحتجزة لدى إسرائيل، ومواصلة التهرب من مسؤولية مواجهة انسداد الأفق السياسي. والاهتمام الجدي باستعادة الروابط بالعمق العربي يتطلب منا كذلك، بناء تحالفات فلسطينية عربية تتصدى لمخططات التوطين كافة، والإسراع في مغادرة الموقع الانتظاري الذي نلتزمه منذ بدء الحراك الشعبي قبل عام لتغيير الواقع العربي المستكين والمأزوم، ليس فقط لأهمية استرداد الشعوب العربية الشقيقة لحريتها وقرارها واستعادة سيطرتها على مقدراتها ومواردها، بل أيضاً، لأن التخلص من الأنظمة المستبدة الفاسدة المعتمدة في شرعيتها على الدعم الأميركي والتواطؤ مع إسرائيل مصلحة وطنية فلسطينية عليا. وعليه، يفترض بنا كفلسطينيين الابتعاد عن الشك والتشكيك في دوافعه، بل والمسارعة لمواكبته بحراك شعبي فلسطيني مستحق تأخر كثيراً، ضد تهويد القدس والاستيطان والاحتلال، ولأهمية ذلك في إعادة مركزية القضية الفلسطينية إلى جدول أعمال الشعوب الثائرة، وكي لا يشكل انشغالها بهمومها القطرية وتراجع القضية الفلسطينية عن شعارات الحراك العربي، فرصة أخرى للاستفراد بالشعب الفلسطيني وتصفية قضيته، كما حدث في أربعينيات القرن الماضي، عندما انشغلت الشعوب العربية عن قضية فلسطين بتحقيق استقلالها القطري. كما يفترض بنا كفلسطينيين، أيضاً، أن لا نقلق من التغيير كما تقلق إسرائيل، وأن لا يزعجنا وصول التيارات الإسلامية إلى مواقع القرار، على الرغم من قناعتنا بأهمية وضرورة فصل الدين عن السياسة، ليس فقط لأنه خيار الشعوب الذي يتوجب احترامه، بل وأساساً، لأن تلك القوى اكتسبت الجزء الأكبر من شرعيتها الجماهيرية من مواقفها المبدئية المعادية للحركة الصهيونية، ومن معارضتها لتواطؤ أنظمة الحكم السابقة ضد قضية الشعب الفلسطيني. وعوضاً عن الموقف التشكيكي وانتظار تأكيده، علينا مواكبة عملية التحول وتصليب مواقف القوى الإسلامية المنتخبة ديمقراطياً، لقطع الطريق أمام إمكانية مقايضة مواقفها المبدئية المعلنة من القضية الفلسطينية باحتياجات تثبيت أنظمة الحكم، ولإرسال رسالة سياسية بالغة الدلالة لدوائر صنع القرار الأميركي خصوصاً، والإقليمي والدولي عموماً في هذه المرحلة المفصلية التي يعيدون فيها صياغة سياساتهم الشرق أوسطية بعدم إمكانية مواصلة إغفال المصالح العربية، وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني.

8. الاستفادة من دروس التاريخ وعبره، وأهمها: أن السياسة الدولية على الرغم مما تدعيه من مرجعيات أخلاقية، فإنها تحتكم إلى المصالح عند تعارضها مع المبادئ، وأن لا ثبات في خطط ومواقف الدول عموماً، والمتنفذة منها

خصوصاً، وأن تغير خطط الدول ومواقفها رهن بمقدار العائد المتأتي من التغيير، ورهن كذلك بالكلفة الناجمة عن عدم التغيير، وأن الموقف الأميركي خصوصاً والغربي عموماً، يخضع للقواعد ذاتها. فهذا الموقف المنحاز لإسرائيل إلى درجة التطابق، ناجم في الأساس عن ارتفاع العائد من تلك المواقف وانعدام كلفتها، والمتأتية من توافق المصالح الأميركية والغربية مع مصالح الحركة الصهيونية من جهة، ومن قدرة اللوبي اليهودي على منع افتراق تلك المصالح من جهة أخرى، ونجاحه في توظيف نفوذه الاقتصادي والانتخابي بكفاءة وفاعلية لضمان ذلك، وتمكنه بذلك من جعل الموقف الأميركي، وعموم الموقف الغربي من إسرائيل قضية سياسية داخلية بامتياز، لمحاصرة أي تأثير محتمل قد تفرضه اعتبارات السياسة الخارجية، فيما لو تمكنت الشعوب العربية من إلزام قياداتها بعدم الفصل بين الاقتصاد والسياسة في علاقاتها الدولية عموماً، وبأميركا والغرب خصوصاً؛ فإسرائيل المدينة بإنشائها واستمرار بقائها للغرب، تعي مخاطر تبدل المصالح وانعكاساتها على المواقف، وتجتهد في رفع كلفة أي تغيير قد ينشأ عن ذلك إلى الحدود القصوى، فيما المواقف الأميركية والغربية المعادية للحق الفلسطيني والعربي، لم يترتب عليها أي كلفة على الرغم من ضخامة المصالح الأميركية والغربية في بلادنا. والغريب أن أميركا تتحسب أحياناً لأعباء تتوقعها، لوعيها بمركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للشعوب العربية، وترسل إشارات بتبني مقاربات تقترب من الحقوق الفلسطينية بالتزامن مع خطوات تطال مصالحها الإستراتيجية. يدلل على ذلك تزامن مؤتمر مدريد للسلام مع الحرب الأميركية الأولى على العراق 1991، وتزامن خطاب كولن باول حول الدولة الفلسطينية في 2001 مع إعلان الحرب الأميركية على الإرهاب بدءاً بأفغانستان، وتأكيد بوش الابن على تأييده قيام الدولة الفلسطينية في منتصف 2002، مع التحضير للغزو الأميركي للعراق في مطلع العام 2003، وآخرها ممارسة الضغوط لاستئناف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، بما يوحي بوجود عملية سلام في إطار التحضير لمهاجمة إيران. والمفارقة أن النظام السياسي العربي، بما في ذلك الفلسطيني، منذ الثورة العربية الكبرى في مطلع القرن الماضي وحتى اللحظة، يوفر الغطاء والدعم الضروري للقوى الدولية المتنفذة، في كافة المرات التي يحتاجونه فيها، ويدفعون ثمن ذلك أيضاً. فقد أسفر التعاون مع الغرب ضد الاحتلال العثماني خلال الحرب العالمية الأولى، عن اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت الوطن العربي إلى دويلات وأسست لاحتلالها وزرع إسرائيل في فلسطين. واسهم تعاون النظام العربي مع الغرب في مواجهة النفوذ السوفيتي منذ

الحرب العالمية الثانية في تعزيز الدعم الغربي والأميركي للسياسات العدوانية التوسعية الإسرائيلية، كما أسهم التعاون العربي الرسمي مع أميركا والغرب في مواجهة الثورة الإيرانية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي في استدراج المنطقة إلى حروب جانبية تحرفها عن الصراع الرئيسي مع الحركة الصهيونية. وأدى التعاون العربي مع الغرب إلى إنهاء الاحتلال العراقي للكويت العام 1991 في استحضار الوجود العسكري الأميركي والغربي لمنابع النفط في الخليج، ومكنه لاحقاً من احتلال العراق واستثارة العصبيات العرقية والإثنية والدينية والطائفية وإدخالها في صراعات داخلية، لا تزال تتواصل للعام العاشر على التوالي، وتعمل على إضعاف شعوب المنطقة واستنزاف طاقاتها لشل قدرتها على الدفاع عن مصالحها، ولتأمين استمرار السيطرة الأميركية والغربية على هذه المنطقة الحيوية، والاستحواذ على ثرواتها الوفيرة. ويتواصل التعاون العربي لتأمين المصالح الغربية والأميركية، ويتخذ حالياً مظاهر جديدة بمشاركة قوى المعارضة المتطلعة لتغيير أنظمة متسلطة فاسدة، استمرت بالحكم واستقوت على شعوبها بالدعم والحماية الأميركية والغربية والتواطؤ مع إسرائيل، وتتم الاستعانة مجدداً بأميركا والغرب للالتفاف على ثورات التغيير تحت شعارات ترتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان، دون أن تظهر أية بوادر لانعكاس تلك الشعارات بتطور المواقف الأميركية خصوصاً، والغربية عموماً، من القضايا العربية الأساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وعليه، فان تطوير المواقف الدولية عموماً، والغربية والأميركية خصوصاً من الحقوق العربية والحقوق الفلسطينية، لا يمر عبر الخضوع والإذعان، وإنما بتبني إستراتيجيات فلسطينية وعربية جديدة تربط المصالح الحيوية للقوى الدولية بالمواقف العملية لتلك الدول من القضايا العربية بعلاقة طردية، وترفع كلفة عدم تغييرها إلى الحدود القصوى، وذلك عبر ربط السياسة بالاقتصاد، وتفعيل الصوت الانتخابي للجاليات العربية والإسلامية في الغرب، وتوظيف القدرات الاقتصادية والمالية العربية ذات الأهمية الاستثنائية المتعاظمة، وبخاصة في ظروف الأزمة الاقتصادية الغربية المستعصية، لخدمة القضايا والمصالح العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

المراجع

المسيري، عبد الوهاب (1997). **موسوعة تاريخ الصهيونية**. ثلاثة أجزاء. القاهرة: دار الحسام.

أيوب، سمير (1984). وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، الجزء الأول: مرحلة الإرهاصات. الجزء الثاني: مرحلة زرع المؤامرة، آب 1914-19/ 4/ 1936. الجزء الثالث: مرحلة سطوة الوعي بالخطر 19/ 4/ 1936- نهاية 1945، بيروت: صامد للطباعة والنشر والتوزيع.

روحانا، نديم (2012). «الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 23 عدد 87 شتاء 2012، ص7- 19.

بشير، بشير (2012). نحو مساهمة أولية في تجديد الفكر السياسي حول المسألة الفلسطينية (النظرية السياسية لفلسطين/ إسرائيل: الاعتبارات القومية).

شلحت، أنطوان. أين وصل المشروع الصهيوني؟ كانون أول 2012.

بارودي، ليلى، وبحيري، مروان (1984). **السياسة الأميركية في الشرق الأوسط**. سلسلة الدراسات رقم 67، ط 1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

تشيرجي، دان (1993). **أميركا والسلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد غنيم، ط 1، عمان: دار الشروق.

قسيس، نبيل (2011). «قراءة أولية في التغيرات طويلة الأمد في المواقف الدولية إزاء القضية الفلسطينية»، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية.

ملحيس، غانية (1994). **اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي: نهاية المرحلة الصعبة وبداية المرحلة الأصعب .. قراءة في نصوص الاتفاق**، القاهرة: جامعة الدول العربية.

ـــــ. «ماذا بعد الدار البيضاء؟»، ورقة عمل حول نتائج المؤتمر الأول للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء بالمغرب، كانون الأول 1994، القاهرة: جامعة الدول العربية.

ـــــ. مراجعة نقدية للأداء الفلسطيني بعد أوسلو. مجموعة مقالات منشورة في كتاب **هموم فلسطينية**، تموز 1998 رام الله: مؤسسة الناشر.

ـــــ. نحو تطوير إستراتيجية عربية منسقة تجاه إدارة أوباما. ورقة عمل، القاهرة: جامعة الدول العربية –الأمانة العامة، 2009.

ـــــ. قراءة نقدية في خطاب الرئيس الفلسطيني، تشرين الثاني 2009.

أوراق العمل المقدمة للمؤتمر الأول للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – كانون الثاني 2012:

- عزمي الشعيبي: منظمة التحرير: البرنامج الوطني .. آليات تنفيذه، كانون الأول –2012.
- خليل شاهين: واقع المنظمة والسلطة. السيناريوهات والتغيرات المطلوبة، كانون الثاني 2012.
- فيصل حوراني: إصلاح منظمة الحرير الفلسطينية، كانون الثاني 2012.
- هاني المصري: قراءة في الخيارات والبدائل الإستراتيجية كانون الثاني 2012.
- إبراهيم أبراش: البرنامج الوطني الفلسطيني .. من مصالحة إدارة الانقسام إلى المراجعة الإستراتيجية، كانون الثاني 2012.
- سميح حمودة: النظام السياسي والبرنامج الوطني وموقع التيارات الإسلامية الفلسطينية، كانون الثاني 2012.
- داوود تلحمي: الاستقلالية الفلسطينية. . .الضرورة والمحددات، كانون الثاني 2012.
- نصر عبد الكريم: السيناريوهات الاقتصادية المتوقعة والخيارات المتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كانون الأول 2011.
- شعوان جبارين: الإستراتيجية القانونية الفلسطينية .. الاحتياج والأهمية، كانون الثاني 2012.
- سلمان ناطور: قراءة في واقع ومستقبل المشهد الثقافي الفلسطيني .. وحدة الثقافة الفلسطينية لا تواصلها، كانون الثاني 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أرقام وحقائق.

www.arabsino. com

Statistical abstract of Israel 62 2011 - chapter 2 , population, appendix 2 .21, 2.22, 2.24 ,2.25.

B’Tselem - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories settlments www.btselem.org.

المشاركون/ ات في المؤتمر :

- **إبراهيم أبراش** : أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة .
- **إسماعيل الزابري** : رئيس الجمعية العمومية لمؤسسة التعاون، عضو مجلس أمناء مركز مسارات .
- **أنطوان شلحت** : باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة – مدار .
- **بشير بشير** : باحث في معهد فان لير بالقدس ، عضو مجلس أمناء مركز مسارات .
- **جميل هلال** : كاتب وباحث اجتماعي فلسطيني ، له مؤلفات عدة ، عضو مجلس أمناء مركز مسارات .
- **خالد الحروب** : محاضر وأكاديمي في جامعة كامبريدج ، عضو مجلس أمناء مركز مسارات .
- **خليل شاهين** : عضو مجلس أمناء مركز مسارات ، مدير البحوث .
- **داود تلحمي** : كاتب وباحث سياسي ، صاحب كتاب «اليسار والخيار الاشتراكي» .
- **سلمان ناطور** : كاتب وأديب ، خبير في شؤون الثقافة الفلسطينية ، عضو مجلس أمناء مركز مسارات .
- **سميح حمودة** : أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت ، ومحرر في مجلة حوليات القدس .
- **شعوان جبارين** : مدير مؤسسة الحق .
- **عبد الكريم البرغوثي** : أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت .
- **عبد المحسن القطّان** : رجل أعمال ، رئيس مجلس أمناء مؤسسة عبد المحسن القطّان ، عضو مجلس أمناء مركز مسارات .
- **عزمي الشعيبي** : مفوض أمان لمكافحة الفساد .
- **غانية ملحيس** : رئيس مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس سابقاً ، عضو مجلس أمناء مركز مسارات .
- **فيحاء عبد الهادي** : كاتبة وأكاديمية ، وناشطة سياسية واجتماعية ، عضو مجلس

أمناء مركز مسارات.

- **فيصل حوراني**: كاتب فلسطيني.
- **كرمة النابلسي**: بروفيسور العلوم السياسة والعلاقات الدولية في جامعة أكسفورد، عضو مجلس أمناء مركز مسارات.
- **ممدوح العكر**: رئيس مجلس أمناء مركز مسارات، رئيس مجلس أمناء مؤسسة مواطن.
- **نبيل قسيس**: وزير المالية، رئيس جامعة بيرزيت سابقاً، عضو مجلس أمناء مركز مسارات.
- **نديم روحانا**: المدير العام لمركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة في إسرائيل، عضو مجلس أمناء مركز مسارات.
- **نصر عبد الكريم**: أكاديمي فلسطيني في جامعة بيرزيت، متخصص في العلوم الاقتصاديّة.
- **وفاء عبد الرحمن**: مدير عام مؤسسة فلسطينيات.
- **هاني المصري**: عضو مجلس أمناء مركز مسارات، المدير العام.


المركز الفلسطينيّ لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجيّة
المؤتمر السنوي الاول
القضيّة الفلسطينيّة.. مراجعة التّجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي
الجمعة والسبت ٢٠ و ٢١ كانون الثّاني/ يناير ٢٠١٢م







المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية
المؤتمر السنوي الاول
القضية الفلسطينية.. مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي
الجمعة والسبت ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢م






المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية
المؤتمر السنوي الأول
القضية الفلسطينية.. مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي
الجمعة والسبت ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢م






السياسات والدراسات الإستراتيجية
المؤتمر السنوي الأول
التجربة وآفاق تغيير المسار
٢٠ و ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢م






المركز الفلسطينيّ لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجيّة
المؤتمر السنوي الأول
القضيّة الفلسطينيّة.. مراجعة التّجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجيّ
الجمعة والسبت ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢م






المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية
المؤتمر السنوي الاول






المركز الفلسطينيّ لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجيّة
المؤتمر السنوي الاول
القضيّة الفلسطينيّة.. مراجعة التّجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجيّ
الجمعة والسبت ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢م











